



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
معهد تسيير التقنيات الحضرية

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

الشعبة : تسيير التقنيات الحضرية
التخصص : مدن، أقاليم ومحيط

من طرف :

براهمي سامي

عنوان الأطروحة:

تأثير التطور المجالي على التسيير الحضري

دراسة حالة مدينة تبسة

أطروحة مناقشة بتاريخ 12 جوان 2024 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	بن غضبان فؤاد	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	رئيسا
02	بوشمال صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	مشرفا ومقررا
03	بن حمادة عيسى	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	ممتحنا
04	قريب عيسى	أستاذ محاضر أ	جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة	ممتحنا
05	قنادز زين الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة صالح بونيدر قسنطينة 3	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

أنحني بكل خضوع وخشوع للواحد الأحد ونحمده حمداً كثيراً ونشكره الشكر الجزيل
فالحمْدُ والشُّكْرُ لله الَّذي أعانني ووفَّقني في إعداد وتقديم هذا العمل المتواضع.

ثم أتقدم بجزيل الشُّكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الفاضل: "بوشمال صالح" على توجيهاته ودعمه المستمر
طوال فترة إعداد هذه الأطروحة.

كما أتوجه بالشُّكر الجزيل إلى السَّادة أعضاء لجنة المناقشة الموقَّرة

"الأستاذ الدكتور بن غضبان فؤاد، الدكتور قريب عيسى، الدكتور بن حمادة عيسى، الدكتور قنادز زين الدين
والمشرف الأستاذ الدكتور بوشمال صالح" على تفضُّلهم بقبول مناقشة هذا العمل وإثرائه بملاحظاتهم القيمة.

كما لا يفوتني أن أهدي هذا العمل إلى

والدتي الغالية أطل الله في عمرها، وإلى روح والدي الطاهرة وأسأل الله له الرحمة والمغفرة والخلود في

جَنَّةِ النَّعِيمِ

إهداء وشكر خاص لزوجتي العزيزة على صبرها ودعمها اللامحدود،

ولأبنائي الأعرء أحمد أمير، وآدم حفظهم الله ورعاهم.

كما لا أنسى إخوتي وأخواتي

وأصدقائي وزملائي.

وأخيراً، أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعاء خالص.

جزى الله الجميع خير الجزاء، وأسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به

أ: براهمي سامي

مقدمة عامة:

المقدمة:

يُعدُّ التطور المجالي للمدن محصلة لزيادة حجم السكان داخل المدن، الذي هو بدوره نتيجة النمو الديمغرافي والهجرة نحو المراكز الحضرية، أين أضحى معدل التحضر كبيراً، حيث زاد عدد السكان في المناطق الحضرية في العالم¹ من 13 % سنة 1900 إلى 34 % سنة 1960، بينما وصل سنة 2022 إلى حوالي 57 %، ويتوقع أن يصل السكان الحضري في العالم سنة 2050 إلى حوالي 68 %، ووفقاً لتقارير فإن في كل يوم ينضم أكثر من 100 ألف شخص جديد إلى سكان المناطق الحضرية في العالم، بمعدل حوالي 70 شخص في الدقيقة الواحدة، وتشكل هذه الزيادات الكبيرة في عدد السكان الحضري تحدياً كبيراً على السلطات في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية، والتي تشهد أكبر معدلات نمو (على سبيل المثال الجزائر نسبة التحضر بلغت 75 % خلال سنة 2022)²، تحديات في تلبية احتياجات السكان المتنوعة، من سكن، وفرص العمل، وتعليم ورعاية صحية وغيرها، وضغطاً متزايداً على الخدمات الحضرية أثر سلباً على جودتها، كما يتسبب في تدهور الأوساط الحضرية، وبالتالي تعد ظاهرة نمو المدن وتطورها المجالي وتعقيد وظائفها جزءاً لا يتجزأ من التطورات الحضرية الواقعة في مدن العالم، يرجع هذا التطور بشكل أساسي إلى تأثيرات الثورة التكنولوجية والتطوير المستمر لمتطلبات الحياة في المدينة كوسائل النقل والمواصلات، والاتصالات وغيرها، خاصة في الدول المتقدمة التي استثمرت في هذا التطور التكنولوجي والعلمي في الرقي بمدنهم حتى ولو شهدت تسارع في وتيرة نمو المدن واستهلاك المجال، أين يصاحبه تطوير للبنى التحتية ومستوى الخدمات المختلفة المصخرة للشعوب، إلا أن دول العالم الثالث والتي تعاني عديد المدن من تعثر في أداء وظائفها الأساسية والخدمات، والذي ينجر عنه فشل في النظام الحضري، وتقهر في جودة الحياة الحضرية التي يطمح الإنسان دوماً إلى بلوغ أسماها، مما يستدعي من السلطات على مختلف المستويات بذل جهود أكثر من أجل تحسين هذا الواقع من خلال وضع استراتيجيات، وقوانين، وبرامج تنموية فعالة، وتسيير حضري يماشى ومتطلبات التنمية الحضرية لضمان تنمية المدن وتحسين مستوى رفاهية سكانها.

يُمثِّل التوسع العمراني للمدن تدخلاً يؤدي إلى زيادة الأوساط الحضرية على حساب المساحات الخضراء والأراضي الزراعية، ويختلف هذا التوسع من مدينة لأخرى، فقد يكون مخططاً ومنظماً بناءً على أدوات ووسائل تخطيطية يعتمدها هذا البلد أو ذلك، بحيث توفر بنى تحتية وخدمات مناسبة للسكان، وفي المقابل قد يكون التوسع فوضوياً وعشوائياً دون تخطيط، ما يؤدي إلى نشوء أحياء فقيرة تفتقر لأدنى مقومات الحياة من خلال غياب التجهيزات والمرافق والفضاءات الترفيهية، بل حتى الطرقات، وباقي الشبكات، ناهيك عن انتشار النفايات وغياب المواصلات وغيرها.

¹ - وهبية عيساوة، عيسى بونسي (2020) : " واقع النمو الحضري في العالم العربي " مجلة دفاتر المخبر ، المجلد 15 العدد 02 ص 11-37.

² - <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?end=2022&locations=DZ&start=1960> ; consulté le 19 décembre 2023.

وتشكّل الأحياء العشوائية تحدياً كبيراً أمام السلطات، فهي تمارس ضغطاً متزايداً من خلال ساكنيها على السلطات لتوفير الخدمات، وربط هذه المناطق بشبكات البنى التحتية، وقد تلجأ بعض الحكومات إلى سياسة إزالة تلك الأحياء وإعادة توطين السكان في مناطق مخططة ومجهزة، غير أن ذلك يتطلب تكاليف باهظة وجهوداً كبيرة.

والجزائر لها تاريخ حافل بفضل عديد الحضارات والمراحل التاريخية المفصليّة في تاريخها، ولعل ما سنركز عليه بداية من فترة ما بعد الاستقلال، والتي تؤسس إلى الجزائر المستقلة، كان الهدف في تلك الفترة هو بناء دولة مستقلة، واعتمدت الجزائر خلال تلك الفترة على عديد البرامج والتشريعات الموروثة عن الاستعمار، باستثناء تلك التي تمس بالسيادة الوطنية خاصة خلال العقد الأول من الاستقلال، شهدت تلك الفترة استقطاباً كبيراً للمدن من خلال استغلال الأملاك التي خرج منها المعمرين، ولم تتسم هذه الفترة بإستراتيجية واضحة للتنمية الحضرية وسياسة المدينة إلى غاية سنة 1967 من خلال بداية البرامج التنموية الثلاثي ثم الرباعي... إلخ، إضافة إلى صدور أول قانون للبلدية في الجزائر المستقلة والذي حدد صلاحيات البلدية في مجال التعمير وتسيير المدن.

منذ تلك الفترة إلى غاية 1989 صدرت عديد القوانين والتشريعات والبرامج الهادفة إلى تنظيم المجال الحضري، ومحاولة حل المشاكل التي كانت تعاني منها المدن، كأزمة السكن وانتشار الأحياء الفوضوية خاصة في المدن التي أقيمت فيها كبريات المشاريع الصناعية، ومن بين البرامج إنشاء المناطق السكنية الحضرية الجديدة بداية من 1974 والتحصيصات، وكذا إنشاء المناطق الصناعية، وذلك بعد صدور عديد الأوامر والقوانين كإنشاء الاحتياطات العقارية لصالح البلدية وغيرها، بالموازاة بقي العمل بالمخططات العمرانية الموجهة إلى غاية 1990.

خلال بداية التسعينات وتبني الجزائر توجه جديد والانفتاح على اقتصاد السوق³، وسعيها منها لمعالجة إشكاليات المجال الحضري من خلال إصدار عديد القوانين والتشريعات التي تضبط المجال، وتتحكم في توجيه العقار، واستحداث مخططات جديدة متمثلة في مخطط يغطي تراب بلدية أو أكثر وهو المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وكذا مخططات شغل الأراضي حيث تُعدّ "أدوات للتخطيط المجالي والتسيير الحضري..."⁴، إضافة إلى عديد الرخص والشهادات التي تسلمها الجماعات المحلية كونها المسير والفاعل الرئيسي على المستوى المحلي.

لم يتم إعداد العديد من هذه المخططات العمرانية بسبب الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال العشرية السوداء، تلك الفترة التي تسببت على مستوى المجال الحضري بنفاقم المشاكل التي أرقت كاهل

³ - أمال حاج جاب الله (2014): "الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر" دار بلقيس الدار البيضاء الجزائر، ص121.

⁴ - القانون رقم (90-29)، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية العدد (52) الصادرة في 02 ديسمبر 1990، المادة رقم 16.

الدولة على مختلف المستويات، وحتى بعد إعداد هذه المخططات لم تتسم سياسة تسيير المدينة بالوضوح والمرونة.

مع حلول الألفية الثالثة وبداية استقرار الوضع الأمني، وتحسن الوضع الاقتصادي للبلاد بدأت الدولة في برامج مهمة للانعاش الاقتصادي، ومشاريع ذات بعد وطني ودولي كالطريق السيار شرق غرب، وإنشاء برامج سكنية معتبرة على المستوى الوطني، هدفها القضاء على الأحياء الفوضوية، وتوفير بيئة سكنية أحسن للسكان، إلا أن هذه البرامج والمشاريع كانت تختلف من ولاية إلى أخرى، ورغم ذلك فإن الكثير من المدن مازالت تعاني من عديد المشاكل.

وهذا ما ينطبق على مدينة تبسة التي تعد مجال دراستنا وما هي إلا مثال عن عديد المدن الجزائرية، حيث عرفت نمو ديمغرافيا متسارعا، وتطوراً مجالياً، وتوسعاً عمرانياً كبيراً في جميع الاتجاهات، فنجد تطورها المجالي منذ نشأتها إلى اليوم يرتكز أساساً على محاور الطرق الوطنية التي تمر بها ألا وهي الطريق الوطني رقم 16، والطريق الوطني رقم 10، والطريق الوطني رقم 82، حيث تعتبر هذه الطرق حافزا قويا لنموها وتوسعها حتى ولو كان على حساب الأراضي الريفية المجاورة للمدينة، ومع تبني سياسة جديدة تركز على التوسع على شكل أقطاب حضرية، دون أن ننكر التوسعات الفوضوية المرتكزة أساساً على المناطق غير القابلة للتعمير كجنوب المدينة وجنوبها الشرقي.

1. الإشكالية :

خلال القرن التاسع عشر شهد العالم موجة من التحضر الواسع وانفجار سكاني كبير، وعرف زيادة في حجم المدن واتساع رقعتها بصورة لم تشهدها من قبل، هذه الزيادة في عدد المدن وزيادة أحجامها، وهذا التوسع العمراني الذي يعتبر حتمية لا مفر منها هو نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي، مما أدى إلى الزيادة في الطلب على تلبية الحاجيات في جميع المجالات، فتسبب في الاستهلاك المفرط للمجال الحضري بمختلف الأشكال بحيث يكون بصورة مخططة وغير مخططة، وبطريقة منظمة وحتى فوضوية، الشيء الذي أدى إلى تدني أغلب الوظائف والأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية والعمرانية للمدينة، وحتى عجزها على تلبية متطلبات السكان وتسبب في اختلال توازنها.

شهدت مدن الجزائر كغيرها من مدن العالم توسعاً عمرانياً متسارعا بعد الاستقلال، يعود لعدة عوامل، من أبرزها النمو السكاني المرتفع وتحسن الأوضاع الاقتصادية، حيث ارتفع العدد الاجمالي لسكان الجزائر من 11 مليون نسمة عام (1966)⁵، إلى حوالي 47 مليون نسمة "حسب النتائج الأولية لعملية الاحصاء العام للسكن والسكان 2022"، حيث أسهم الوضع الاقتصادي من خلال الاستثمار في الثروات الباطنية البترول والغاز، إضافة الى التوجه مع بداية السبعينيات نحو التصنيع، ناهيك عن النمو الديمغرافي

⁵ - الاحصاء العام للسكن والسكان 1966، وتصريحات عن احصاء 2022.

الكبير والهجرة من الريف للمدينة بحثاً عن حياة أفضل، من خلال فرص العمل وتوفر بعض الخدمات، أدى إلى تضخم حجم كبريات المدن وحتى بعض المدن الأخرى، فمذ الاستقلال وحتى اليوم، ارتفعت نسبة سكان الحضر في الجزائر من 31% سنة (1960)⁶، إلى أكثر من 75% من إجمالي السكان وفقاً لبيانات البنك الدولي سنة 2022.

نتج عن تضخم المدن وفقاً للتوسع العمراني السريع وغير المخطط له بشكل جيد العديد من المشكلات، كالضغط الشديد على البنى التحتية ونقص السكن، وانتشار الأحياء الفقيرة والعشوائية، وتلوث البيئة، ونقص المساحات الخضراء والتعدي على المساحات الموجودة، كما أدى إلى اختناقات مرورية حادة، وصعوبة توفير الخدمات الأساسية بالشكل الملائم .

دون أن ننكر مساعي الدولة الجزائرية منذ فجر الاستقلال إلى محاولة التخفيف من المشكلات التي تعان منها الكثير من المدن، إضافة إلى محاولة إعادة تنظيم وهيكلية المجال الجغرافي والتقليل من الفروق الجهوية من خلال التقسيم الإداري 1974، حيث أصبح عدد الولايات 31 ولاية بعدما كانت 15 فقط، وتقسيم سنة 1984 أين أصبحت عدد الولايات 48، والتقسيم الإداري الأخير سنة 2019 أين أصبح عدد الولايات 58 ولاية⁷ فيما بقي عدد البلديات 1541 بلدية، وذلك كمحاولات لمعالجة الاختلالات الناجمة عن التقسيم الإداري غير المتوازن والتنمية الحضرية الانتقائية التي قامت بها فرنسا الاستعمارية في بعض مناطق البلاد دون غيرها بما يخدم مصالحها.

وتحملت الدولة أعباء كبيرة من أجل محاولة خلق توازن إقليمي وتنموي يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان من السكن، وفرص العمل، والخدمات العامة، وذلك من خلال إصدار النصوص التشريعية والقانونية المنظمة للمجال الحضري وتسييره، إلى جانب توفير الوسائل المادية والبشرية لتحقيق تنمية حضرية تتماشى مع خصوصيات كل منطقة.

وبما أن التسيير الحضري هو مجموعة من الأدوات والأنشطة والمهام والوظائف التي تضمن قدرة المدينة على العمل بشكل صحيح، فهو يعمل على توفر الخدمات الأساسية مثل إمدادات المياه، والبنى التحتية للنقل، وتخصيص الأراضي لمختلف الأنشطة الأساسية للسكان، كما يعمل على حماية وتحقيق المصلحة العامة بدلاً من مصالح الأفراد والشركات، ويسعى إلى إصلاح وصيانة البنى التحتية قبل حدوث أي مشاكل، كما يشرف على التنسيق بين مختلف الفاعلين في المجال الحضري، ويهدف إلى الكفاءة والفعالية والإنصاف في تخصيص الموارد والاستثمارات العامة داخل المدينة⁸.

⁶ - <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=DZ>

⁷ - القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 يعدل ويتم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية رقم (78) الصادرة في 18 ديسمبر 2019.

⁸ - Extracted from "The Meaning and Scope of Urban Management: an introductory note", in Azza Sirry (2003), 'Urban Management Practices in Secondary Cities in Egypt: the case of Belbeis', Elias Modern Publishing House, Cairo, Egypt. - Urban Management: an introductory note for Claudio Acioly Jr -

إنّ الفاعل الرئيسي في التسيير الحضري على المستوى المحلي هو البلدية، حيث تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياساتها المرتبطة بالتنمية المحلية، وإعادة تنظم المجال، نظرا لمعرفتها الدقيقة بإمكانيات واحتياجات كل منطقة تابعة لها .

إلا أن هناك عوامل تحول دون تحقيق ما تصبوا إليه الدولة من البلدية، والذي أدى إلى أن الواقع المعاش وهو حالة من الفوضى العمرانية التي تعاني منها معظم المدن الجزائرية بسبب انتشار المخالفات والتجاوزات، ما أدى إلى إعاقة مهمة إعادة تنظيم المجالات الحضرية، في مواجهة أزمة السكن وانتشار الأحياء الفوضوية، ونقص المساحات الخضراء ومجالات الترفيه، مع استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني .

وتعيش مدينة تبسة نفس الوضع القائم والمشاكل الكثيرة، وانتشار الفوضى مما دفعنا إلى إختيار هذا الموضوع الممثل في " تأثير التطور المجالي على التسيير الحضري حالة مدينة تبسة " وانطلاقا من ما سبق سنحاول صياغة الإشكالية من خلال طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أبرز مظاهر التطور المجالي التي شهدتها مدينة تبسة، وكيف انعكس ذلك على تحديات تسييرها الحضري ؟
- ما مدى نجاعة التنمية العمرانية المطبقة في تلبية الاحتياجات السكانية وتوفير بيئة معيشية ملائمة لسكان مدينة تبسة ؟
- هل نجحت المخططات العمرانية والقوانين ذات الصلة في التحكم في التوسع العمراني للمدينة واستهلاك الأراضي، بهدف توجيه وضبط التطور المجالي للمدينة بشكل عقلاني ومنظم ؟
- ما أدوار مختلف الفاعلين في تسيير المجال الحضري لمدينة تبسة ؟

II. الفرضيات: انطلاقا من التساؤلات التي طرحناها في الإشكالية نضع الفرضيات التالية:

- شهدت مدينة تبسة توسعات عمرانية متسارعة ونموا سكانيا كبيرا أدى إلى ضغوط كبيرة على تسيير مجالها الحضري في مختلف الفترات.
- عجزت خطط التنمية العمرانية عن مواكبة الطلب المتزايد على السكن، مما أدى إلى انتشار الأحياء العشوائية، وزاد الأمر حدة من خلال نقص البنى التحتية وتدني الخدمات والنقل وانتشار التلوث وغيرها
- لم تنجح المخططات العمرانية والتشريعات ذات الصلة في التحكم بالشكل المطلوب في ظاهرة التوسع العمراني غير المنظم واستهلاك الأراضي غير العقلاني في المدينة، مما أدى إلى صعوبة توجيه التطور المجالي للمدينة نحو الاتجاه المخطط له.
- هناك نقص في التنسيق بين مختلف الفاعلين مما أثر سلبا على تسيير المدينة.

III. أسباب اختيار الموضوع:

قمنا باختيار هذا الموضوع بناءً على أسباب شخصية وأخرى موضوعية نلخصها فيما يلي:

- أهمية دراسة تأثير التغيرات المجالية على التخطيط والتسيير الحضري كموضوع بحثي هام في مجال الدراسات الحضرية يتضمن واقع المدن.
- الرغبة الشخصية في معرفة معالجة هذا الموضوع بأكثر تفصيلاً.
- السعي لتسليط الضوء على التحديات والمشاكل التي تواجه تسيير مدينة تبسة من خلال مراحل التطور المجالي وتأثيرها على استهلاك المجال الحضري والريفي.
- معرفة الأدوات والبرامج المتحركة في تسيير المجال الحضري عبر مختلف المراحل والسياسات في الجزائر.
- جعل هذا التطور المجالي ظاهرة ايجابية في المنطقة وسبل التحكم فيها وتسييرها.
- معرفة مدى تناسق وتناغم دور مختلف الفاعلين من عدمه في تسيير المدينة

IV. أهداف البحث :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف انطلاقاً من تشخيص وتحليل التطورات والتغيرات الرئيسية التي شهدتها مدينة تبسة، على المستوى المجالي بالتركيز على العقود أو المراحل التاريخية الأخيرة التي مرت بها، وكذلك تقييم انعكاسات تلك التطورات على عملية التسيير والتخطيط العمراني بالمدينة، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى كشف التحديات والمشكلات الناجمة عن ظاهرة النمو العمراني سواء المخطط وغير المخطط، مثل نقص البنية التحتية والخدمات، بالإضافة إلى تقييم مدى فعالية الأدوات التخطيطية والتشريعية في السيطرة على ذلك النمو، كما نهدف إلى المساهمة في إثراء الأدبيات الخاصة بدراسات التطور المجالي للمدن الجزائرية وتسييرها وخاصة مدينة تبسة من خلال تقديم مجموعة من التوصيات والحلول العملية لمواجهة تلك التحديات .

V. المنهجية وتقنيات البحث:

أي بحث علمي يبني على منهج معين أو مجموعة مناهج تتلاءم مع موضوع الدراسة، وسوف نعتمد مجموعة من المناهج التي نرى أنها تخدم موضوع بحثنا وهي :

- **المنهج التاريخي:** لدراسة التطور التاريخي للنسيج العمراني لمدينة تبسة والتغيرات التي طرأت عليه ودراسة أهم المعالم التاريخية التي ساهمت في تشكل النسيج الحضري وكيف يتم استثمارها في الوقت الراهن .

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف وتحليل الوضع القائم من مختلف الجوانب الاجتماعية الاقتصادية العمرانية بناء على التطورات والتغيرات المجالية التي شهدتها مدينة تبسة، وانعكاساتها على التسيير الحضري.
- **المنهج الإحصائي:** لتحليل نتائج الاستبيانات اعتمادا على البيانات الكمية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة المختلفة وتمثيلها على شكل منحنيات ودوائر نسبية وأعمدة بيانية وغيرها باستخدام برنامج (IBM SPSS 22)، وهو أحد البرامج الرائدة في مجال الإحصاء والتحليل الإحصائي للبيانات والدراسات في مختلف المجالات.

- أما عن تقنيات البحث التي استعملناها في الموضوع فهي:

- **الملاحظة:** استعملت تقنية الملاحظة لجمع بعض المعلومات والبيانات التي لا يمكن لأي أداة كالاستمارة أو المقابلة أو الوثائق والمعلومات النظرية جمعها، وبذلك الملاحظة مكتملة للاستمارة .
- **المقابلة:** استعملت تقنية المقابلة مع بعض المسؤولين ضمن الإدارات والهيئات المسؤولة وذات علاقة بالمجال الحضري وذلك للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمدينة والتسيير المجالي.
- **الاستمارة:** إعداد استبيان إلكتروني باستعمال الموقع الإلكتروني Google Forms الذي يعد أحد الوسائل التي تستعمل في انشاء الاستبيانات على الخط، وقمنا بالاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي عن طريق صفحات ومجموعات على الفيسبوك، والبريد الإلكتروني لبعض الزملاء، كان الهدف منها محاولة معرفة واقع المجال الحضري، ومدى رضى المواطن عن الخدمات العمومية المقدمة بمدينة تبسة وسبل التسيير الأمثل للتحكم وتوجيه تطور المجال بشكل سليم.
- **الوثائق النظرية:** إضافة إلى جمع البيانات الميدانية فإننا اعتمدنا على بعض الوثائق النظرية لجمع المعلومات التي لها صلة بموضوع الدراسة والمتمثلة في الكتب، المطبوعات الرسائل والبحوث الجامعية، الإحصائيات الرسمية والتقارير، المخططات والخرائط، ومواقع إلكترونية.

.VI. الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات المتعلقة بموضوع بحثنا الذي يتناول التطور المجالي وتأثيره على التسيير الحضري، قليلة، وحتى المتعلقة بمجال الدراسة مدينة تبسة هذه المدينة الحدودية والتراثية بامتياز، على الرغم من وجود بعض الدراسات التي تنطرق بشكل جزئي إلى هذا الموضوع، إلا أنها لا تزال غير كافية لتغطية جميع جوانبه المعقدة من بين هذه الدراسات:

• دراسة للباحثة (سامعي فتيحة) عام 2012 بعنوان "التسيير الحضري (الآليات، الفاعلون، ورهانات الحكم الراشد)، دراسة حالة مدينة باتنة"⁹، هدفت الدراسة إلى الوقوف على الخلفيات والمقدمات العميقة للصورة الحالية لمدينة باتنة، للوصول إلى الصورة المستقبلية لها باحتمالاتها ورهاناتها الموجودة، وإعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال استعراض الإطار النظري والمفاهيم المتعلقة بالتسيير الحضري وأدوات التهيئة العمرانية والفاعلين بمدينة باتنة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التنمية العمرانية الحالية وآفاقها المستقبلية كما أكدت الباحثة أن مدينة باتنة مثل باقي المدن الجزائرية تعاني أزمة تسيير مجالي، أين خلصت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من التحديات التي تحول دون فعالية التسيير الحضري في المدينة، ومن أبرزها ضعف أداء الفاعلين المعنيين وغياب التنسيق الفعال فيما بينهم، كما أكدت الدراسة على ضرورة وضع استراتيجية متكاملة للتسيير الحضري وتفعيل مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تحقيق تنمية حضرية مستدامة، كما تُعد هذه الدراسة إثراء للأدبيات المتعلقة بموضوع التسيير الحضري في المدن الجزائرية، من خلال ما قدمت من تشخيص لواقع التسيير الحضري في مدينة باتنة، وصولاً إلى توصيات وتوجيهات وتعد هذه الدراسة سطحية نوعاً ما.

• دراسة للباحث (لخضر حمينة يوسف) عام 2015 بعنوان "تسيير الفضاء الحضري بهدف تحسين الجودة البيئية بمدينة المسيلة"¹⁰ : هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى ملاءمة التدابير التي وضعتها السلطات العمومية فيما يتعلق بتسيير المجال الحضري وانعكاسها على الجودة البيئية، أين اعتمد الباحث على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري المرتبطة بالمدينة والجودة البيئية، ومنه إلى الإطار التاريخي والقانوني للجودة البيئية وتسيير المجال الحضري، والمنهج التحليلي من خلال تحليل حالة الدراسة مدينة المسيلة، ودراسة تنفيذها، ومنه خلصت الدراسة إلى وجود العديد من المشكلات البيئية المرتبطة بضعف التسيير بمدينة المسيلة، أين ركز الباحث على محاور مرتبطة مباشرة بالتسيير البيئي للمجال الحضري ألا وهي أولاً النفايات الصلبة الحضرية وثانياً المياه الصالحة للشرب، وبرر الباحث إختياره بأن هذين المحورين يمثلان المصدر الأول لعدم الراحة والإزعاج والتلوث الذي تشعر بآثاره بشكل مباشر جميع الجهات الفاعلة في المدينة بما في ذلك المواطن.

وأخيراً حاول الباحث اقتراح وتوصيات يرى من خلالها تصور لإطار عملي يأخذ بعين الاعتبار النوعية البيئية وجودتها في المجال الحضري بمدينة المسيلة، ركز الباحث على محور تسيير النفايات وتسيير المياه الصالحة للشرب ولم يتطرق إلى جوانب أخرى في تسيير الفضاء الحضري والجودة البيئية.

⁹ - سامعي فتيحة (2012): "التسيير الحضري (الآليات، الفاعلون، ورهانات الحكم الراشد)، دراسة حالة مدينة باتنة"، رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة .

¹⁰ - LAKHDAR HAMINA Youcef (2015): "La gestion de l'espace urbain en vue d'une meilleure qualité environnementale- Cas de la ville de M'sila -"thèse Doctorat en sciences – université des sciences et de la technologie houari boumediene ALGER.

- دراسة للباحث (غرزولي لزهري) عام 2015 بعنوان "أدوات التعمير والتنمية العمرانية المستدامة في المدينة الجزائرية، حالة المدينة الأثرية تبسة"¹¹ والهدف الرئيسي من هذه الأطروحة هو دراسة انشغالات علمية، تتمثل في التنمية الحضرية المستدامة والمشروع الحضري وعلاقتها بأدوات التعمير، وذلك للسماح بالتوجه السليم إلى تحقيق المدينة المستدامة التي يرى أنها بقيت ضرباً من الخيال على المستوى المحلي، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث تناول الموضوع في جزء نظري تاريخي من خلال تطور المفاهيم النظرية والعملية المرتبطة بالايكولوجيا الحضرية والمشروع الحضري المستدام، ومنه إلى التحضر والتنمية الحضرية المستدامة في الجزائر من خلال السياسات والمخططات ومنه إلى مدينة تبسة وأدوات التهيئة والتعمير وعدم قدرتها على إنتاج مدينة مستدامة، ثم تحليل تجارب حول أدوات التهيئة والتعمير والتنمية الحضرية المستدامة وصولاً إلى وضع توصيات وتوجيهات لمواجهة تحديات التنمية الحضرية المستدامة بمدينة تبسة التاريخية الأثرية، أين أشار إلى أنه لنتمكن من الاقتراب أكثر من المدينة المستدامة التي لا تزال بالنسبة لنا صعبة المنال، إلا بحدوث تغيير عميق وكبير، يتعلق بممارسات وقرارات صناع القرار الفاعلين الرئيسيين، وفعالية المؤسسات القانونية، ودعم المؤسسات المالية والأهم من ذلك، الممارسات المهنية وكذلك مشاركة المجتمع المدني.
- دراسة للباحث (علي حجة) عام 2016 بعنوان "التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة"¹² وهدفت هذه الأطروحة إلى سبل دمج أبعاد التنمية المستدامة في التهيئة الحضرية لمدينة تبسة، حيث من المفروض أن الجميع يسعى وراء تحقيق وتجسيد التنمية المستدامة، لأنها لم تعد خياراً بل حتمية عالمية والتزام دولي قبل أن تكون محلية، في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لمدينة عريقة لها تاريخ حافل ألا وهي مدينة تبسة وسبل تهيئتها الحضرية وفق أبعاد التنمية المستدامة، هذه الأبعاد التي تمثل رهانات مستقبلية مصيرية إذا ما أردنا تطبيقها في المدينة، حيث وإعتماداً على المنهجين الوصفي والتحليلي تناول الباحث هذه الأبعاد من خلال البعد التاريخي والتراث الحضري المادي الذي تزخر به المدينة، والبعد البيئي الذي يمثل تحدي كبير من خلال الخصائص الطبيعية وموضع المدينة من مقومات وعوائق والأخطار والنفايات والتلوث وغيرها من الأبعاد البيئية، والبعد الاجتماعي الاقتصادي من خلال الدراسة السكانية والعمرانية وقطاعات التشغيل واليد العاملة والبطالة وغيرها، وصولاً إلى اقتراحات وتوصيات في كل بعد من الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة ودمجها مع التهيئة الحضرية، تناول البحث مجمل المحاور المتعلقة بالتهيئة الحضرية، إلا أن الاستدامة تبقى بعيدة نوعاً ما عن مجتمعنا رغم توجيهات القوانين والتشريعات للتوجه للاستدامة خاصة في مدينة مثل تبسة والتي تعيش فوضى العمران.

¹¹ -GHERZOULI Lazhar (2015): "Les instruments d'urbanisme et le développement urbain durable de la ville algérienne. Cas d'une ville patrimoniale: Tébessa", thèse Doctorat es sciences – université de Constantine 03.

¹² - على حجة (2016): "التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة"، أطروحة دكتوراه علوم جامعة منتوري قسنطينة.

• دراسة للباحث (مزارى محمد)، ضمن السنة الدراسية (2020-2021) بعنوان "سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر ودور البلدية في التسيير الحضري"¹³ ، والهدف الرئيسي من هذه الأطروحة هو سبل تقييم فعالية سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر، من خلال المخططات العمرانية والأدوات التنظيمية التي تحكم المجال، وكذا دور التهيئة العمرانية في خلق التوازنات الجهوية في إطار التنمية المستدامة، وتفعيل دور البلدية كفاعل رئيسي في تسيير المجال الحضري، رغم ما تعانيه البلدية من قلة الموارد ونقص الاستثمارات، وعجز الميزانية لكثير من البلديات، مما يؤثر على استقلاليتها في إتخاذ القرارات مما يجعل توجيهات البرامج والمشاريع التنموية الممركزة تفرض منطقتها بصفة آلية، وترسم بذلك الخطوط العريضة للسياسة الحضرية المحلية، والتي تقوم في مجملها على أهداف سياسية واجتماعية تقلل من فعالية هذه البرامج والمشاريع في ظل غياب مشاركة شعبية فعلية، وتم معالجة الموضوع باستخدام المنهج الوصفي والتاريخي من خلال تناول الإطار المفاهيمي، وتطور التهيئة العمرانية والمجال الحضري في الجزائر، نظام الإدارة المحلية وفعالية التسيير، وأثر سياسة التهيئة الحضرية على المجال الاقتصادي والاجتماعي لولاية الجزائر، ومنه إلى التهيئة العمرانية وإشكالية التنمية المستدامة وصولاً إلى نتائج الدراسة والتوجيهات العامة، حيث استنتج أنه لا يمكن الحديث عن تهيئة عمرانية مستدامة في ظل معانات العديد من التجمعات والمدن من مشاكل عديدة كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب، وضعف التغطية بالمرافق الخدماتية والتجهيزات الضرورية لحياة المواطن اليومية.

• في دراسة للباحثين (شهيرة بن النية وإبراهيم بودوخة) عام 2023 بعنوان "تحديات الإدارة الحضرية في الجزائر وسبل تفعيلها"¹⁴ هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الإدارة الحضرية وأبرز التحديات التي تواجه تطبيقها في الجزائر، وكذلك اقتراح سبل لمعالجة هذه التحديات، اتبع الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع وتحليل البيانات ذات الصلة، وخلصت الدراسة إلى فشل الإدارة الحضرية في الجزائر في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها غياب التخطيط الاستراتيجي وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، كما أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية وتفعيل مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

¹³ - مزارى محمد (2020-2021): "سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر ودور البلدية في التسيير الحضري" أطروحة دكتوراة علوم في العلوم

السياسية جامعة الجزائر 03 .

¹⁴ - شهيرة بن النية وإبراهيم بودوخة عام 2023 بعنوان "تحديات الإدارة الحضرية في الجزائر وسبل تفعيلها"، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المركز الجامعي سيدي الهواري بركة ، المجلد 06 العدد 01، ص ص 955-981.

VII. **الصعوبات المعترضة:** تجدر الإشارة إلى ذكر بعض الصعوبات التي اعترضت السير الجيد لإعداد الأطروحة ألا وهي:

- قلة المراجع والدراسات المتخصصة حيث أن هناك نقص في الأبحاث والدراسات المتعمقة حول التسيير الحضري والتطور المجالي، خاصة تلك المرتبطة بحالة مدينة تبسة، مما يجعل من الصعب الاعتماد على قاعدة معرفية راسخة في هذا المجال.
- صعوبة جمع البيانات والمعلومات بسبب التجاوب والتفاعل المحدود لعدد الإدارات والفاعلين على المستوى المحلي، حيث أن كمية المعلومات المتحصل عليها أثرت مباشرة على البحث وبالتالي، فإن بعض الفصول أخذت حجما أكبر من التفصيل والدراسة على حساب فصول أخرى للسبب ذاته.
- تعقيد الموضوع وتشعبه وتداخل العديد من الجوانب حيث أن موضوع بحثنا يتضمن العديد من الجوانب المترابطة، مثل الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، والتنمية الحضرية، والتخطيط العمراني، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والسياسات الحكومية والقوانين، وغيرها، وهذا التداخل والتعقيد يجعل من الصعب دراسة الموضوع بشكل شامل ومتكامل.

VIII. **خطة البحث :** استندنا في موضوع بحثنا على الخطة التالية:

- **مقدمة عامة:** وتشتمل على تقديم عام، إشكالية، فرضيات، أسباب اختيار الموضوع، واهداف البحث، منهجية وتقنيات البحث .
- **الباب الأول : السياسات العمرانية والتسيير الحضري في الجزائر يحتوي على فصلين هما**
 - ❖ **الفصل الأول : السياسات العمرانية في الجزائر**
 - ❖ **الفصل الثاني : التسيير الحضري في الجزائر من خلال الأدوات القانونية والتشريعات**
- **الباب الثاني : دراسة تحليلية لمدينة تبسة**
 - ❖ **الفصل الأول : دراسة طبيعية وديمغرافية وعمرانية لمدينة تبسة.**
 - ❖ **الفصل الثاني : استخدامات الأرض بمدينة تبسة**
- **الباب الثالث : تسيير التراث العمراني والمعماري، والخدمات العمومية الحيوية بمدينة تبسة**
 - ❖ **الفصل الأول : تسيير التراث الحضري والمحافظة عليه من خلال أدوات التسيير الحضري**
 - ❖ **الفصل الثاني : تسيير الخدمات العامة الحيوية (النقل والتنقلات- النفايات المنزلية- المساحات الخضراء)**
- **الخاتمة والتوصيات.**

الباب الأول:

السياسات العمرانية والتسيير
الحضري في الجزائر

"من الممارسات التقليدية نحو مواكبة
المتطلبات العصرية"

مقدمة الباب الأول :

يحتوي هذا الباب على فصلين، الفصل الأول والموسوم بالسياسة العمرانية في الجزائر، حيث سنتناول فيه كل ما مرت به الجزائر من مراحل متباينة، بداية من الحقبة ما قبل الاستعمار أين كان التركيز على تخطيط مقرات الحكم، ومراكز السلطة، والحصون والقلاع، ثم جاء عهد الاستعمار الذي هيمنت عليه المخططات العمرانية الأوروبية في تصميم مدن وأحياء المعمرين، أما بعد الاستقلال فاجتازت الجزائر مرحلتين بارزتين، الأولى في ظل الحزب الواحد والتخطيط المركزي، والثانية مرحلة ما بعد 1990، مع انتقال البلاد إلى النظام الليبرالي الداعي إلى اللامركزية، واعتماد الكثير من البرامج التنموية وقد اتسمت كل مرحلة بسماتها المميزة التي انعكست على واقع المدن الجزائرية.

أما الفصل الثاني الموسوم بالتسيير الحضري في الجزائر من خلال الأدوات القانونية والتشريعات أين سنستعرض فيه الإطار المفاهيمي ذا الصلة بالتسيير الحضري في السياق العام، إذ سنلقي الضوء على أبعاد ومبادئ وأشكال التسيير الحضري، بهدف إعطاء صورة عامة عن هذا المصطلح الذي يستهدف تحسين الإطار المعيشي للسكان، من خلال تنظيم وتنفيذ تنمية حضرية ترفع من مستوى الخدمات، وتعالج الاختلالات داخل المجال الحضري، كما سنتناول تفصيلا حول التطورات التشريعية والقانونية ذات الصلة بالتسيير الحضري في الجزائر، مع التركيز على الفترة ما قبل 1990، وفترة ما بعد 1990، لفهم التحديات التي واجهت تسيير المدن، وسنلقي الضوء أيضا على دور مختلف الجهات الفاعلة، وبالأخص البلديات كونها المتدخل الرئيسي على المستوى المحلي والتي ينعكس دورها على المنتج المعماري والعمراني للمجال الحضري.

الفصل الأول:

السياسات العمرانية في الجزائر

"تأثير السياسات والخطط المركزية على
القرارات والبرامج المحلية"

مقدمة الفصل:

السياسة العمرانية هي مجموعة التوجّهات والإجراءات والخُطط التي تضعها الدولة من أجل تخطيط وتنظيم المناطق الحضرية، وتوجيه نمو المدن وتطورها وفق رؤية مستقبلية مدروسة، وتتمثل هذه السياسات في البرامج والمشاريع التنموية التي تستهدف تلبية احتياجات السكان الحضريين في الحاضر والمستقبل وتحسين ظروفهم المعيشية، وتَنأثّر هذه السياسات بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية، وتتطلب تعاونًا وتنسيقًا بين الجميع لتحقيق أهدافها .

وتلعب السياسات العمرانية دوراً محورياً في تشكيل المشهد الحضري للمدن ونموها، حيث مرت السياسة العمرانية في الجزائر بمراحل مختلفة تأثرت فيها بالسياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد، سنستعرض أهمها بدايةً بمرحلة ما قبل الاستعمار حيث كان التركيز بتخطيط مقرات الحكم ومراكز القيادة التي يقيم فيها الحكام والمقربين والحاشية، وبعدها الفترة الاستعمارية التي طغت عليها الرؤية العمرانية الأوروبية في تخطيط مدن وأحياء المعمرين، ثم سنتناول فترات ما بعد الاستقلال خلال فترة النظام الاشتراكي الذي يسييره الحزب الواحد، أين كان التخطيط مركزي، وأغلب البرامج مركزية وهذا قبل 1990، ثم النظام اللبيرالي الذي يدعو إلى التعددية واللامركزية، حيث اعتمدت الجزائر عديد البرامج التنموية منذ 1990 إلى يومنا هذا وقد تميزت كل مرحلة بخصوصيات، وتَأثّرت بظروف انعكست على واقع المدن الجزائرية، وسنذكر هذه السياسات العمرانية التي تبنتها الجزائر عبر تلك المراحل المختلفة وأثرها على المشهد الحضري.

1- السياسة العمرانية قبل 1830:

لقد خلّفت الحضارات والشعوب التي مرّت على الجزائر من خلال الآثار المنتشرة في مناطق مختلفة من البلاد، وبعضها خلف مدنا حتى وان زالت أجزاء منها أو لم تبقى إلا آثارها (تيمقاد، جميلة، تبسة ...)، هذا وإن دل فإنما يدل على أن كل تلك الحضارات من فينيقيين، رومان، وندال وبيزنطيين، كانت تسيير تحت قيادة ووفق سياسة وتنظيم محكم، فان أغلب المدن الرومانية كانت مخططة بشكل شطرنجي فهذا يعطي فلسفة أو تفكير تخطيطي معين حتى وإن كان لأهداف عسكرية، كما أن موضوع القلاع والحصون فهو ينبئ عن نوع من السياسة والتخطيط لأهداف دفاعية.

أما عن الفترة الإسلامية أو فترة الفتوحات فكانت مهمة في مجال العمران وإنشاء المدن وتوسعها في أغلب الأماكن التي مرت أو استقرت بها الفتوحات والفاحين، حيث "اختلفت الأهداف التي أنشئت من أجلها المدن الإسلامية فمنها ما بدأ على هيئة معسكرات حربية ثم تطور إلى هيئة مدينة ومنها ما أنشئ كعواصم أو حواضر للدول المتتابعة، ومنها ما كان في بدايته مناطق ارتكاز تحصينية للدفاع وبمرور الزمن غلب عليها الطابع المدني وتحولت إلى مدن"¹⁵، وكلها يمكن أن نترجمها كسياسات عمرانية ينتهجها الحكام والمسيرين لتخطيط وتنظيم المدن.

وتعد الجزائر من بين المناطق التي أنشئت فيها مدن عديدة خاصة في فترة المماليك والدويلات التي قامت في الجزائر، وهذه الفترة كان لعمرانها خصوصيات تميزه عن العمران في الفترات التي سبقته وهذا دليل على أن هناك سياسة عمرانية وتخطيطية للمدن وللمجال المبني بصفة عامة والذي كان يميز الحضارة الإسلامية المستمدة أفكارها ومضمونها من الشريعة الإسلامية، حيث أن هذا الفكر يراعي التركيبية الاجتماعية والثقافية للسكان واستهلاك المجال بشكل له خصوصيته وكل أفكاره تظهر مدى الوعي والتطبيق للتعاليم الدينية واحترامها، ومن بين المدن ذات النشأة الإسلامية مدينة تيهرت التي كانت عاصمة الدولة الرستمية.

أما الفترة العثمانية فقد كانت مزدهرة في بادئ أمرها في حكم البيلبايات وهي فترة الحكم التي تمثل أحسن الفترات، وتقريبا أقصر مدة خلال الوجود العثماني بالجزائر بفضل المهاجرين من الأندلس "وهم الذين وفدوا الى الجزائر في عهد خير الدين وخلفائه، وبعد استقرارهم أسهموا بدور فعال في تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية من خلال توسيع وبناء المدن في الجزائر، وإنشاء مدن جديدة، إذ لم يكن بإمكانهم الالتحاق بالجيش أو الوظائف العليا، لذلك اتجهوا إلى ممارسة عدد من الصناعات المحلية"¹⁶، حيث "شهدت الجزائر العاصمة بصفة خاصة حركة عمرانية كبيرة بالإضافة

¹⁵-مجد عبد الستار عثمان (1988) : المدينة الإسلامية ، المركز الوطني للثقافة والأدب والفنون الكويت ص 86.

¹⁶- مؤيد محمود حمد المشهداني ، وسلوان رشيد رمضان(2013): "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1830-1518"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية جامعة تكريت العراق ، المجلد (5) العدد (16) - ص 411-455 - الرابط

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=77021>

إلى بناء الحصون والمدارس والقصور والحمامات ومستشفيات للمرضى وقلاع ضخمة لا تزال آثارها شاهدة على أصحابها إلى اليوم¹⁷.

أما بالنسبة لباقي فترات الحكم العثماني من الباشوات، الأغوات والدايات فقد كانت فترة بقائهم في سدة الحكم صغيرة وبذلك لم يكن هدف كل حاكم منهم لا تطوير البلاد ولا الرقي بعمرانها ومدنها بل كان الهدف هو جمع الأموال والتمتع في خيرات البلاد والبقاء لأطول مدة في الحكم، وإبعاد الجزائريين الأصليين عن الحكم والسلطة وفرض الضرائب والإتاوات على الشعب الجزائري.

إلا أن كل ما بقي من تراث هذه الفترة المهمة في تاريخ الجزائر يجب أن نفخر به لأنه يعطينا صورة عن العمارة وعن الفن المعماري والعمراني وتنوعه وثرائه في بلادنا مثل القصبة في الجزائر العاصمة...، ورغم أنه لا يوجد مخطوطات أو وثائق تدل على تخطيط لهذه المناطق والمدن، إلا أن الواقع الملموس من نمط التخطيط، شكل الطرق والممرات، شكل المباني ارتفاعها... كل هذه العوامل تثبت أن هناك تخطيط مسبق وسياسة عمرانية لتلك الحقبة الزمنية من تاريخ الجزائر، وأن هناك تسيير من سلطة حاكمة أو من جهة إدارية مكلفة بذلك، أيضا على مستوى أعلى نجد أن الجزائر قسمت إداريا إلى "أربع بايلكات: بايلك الجزائر العاصمة ومركزه مدينة الجزائر نفسها ويسمى أيضا (دار السلطان)، بايلك الشرق ومركزه مدينة قسنطينة، بايلك التيطري ومركزه مدينة المدية، بايلك الغرب ومركزه مدينة مازونة، ثم معسكر ثم وهران"¹⁸ كما هو موضح في الشكل الموالي، وهذا لتسهيل تسيير هذه الدولة وقد كان الحكم والوظائف الإدارية العليا ينحصر على العثمانيين الأتراك دون غيرهم من الكراغلة، ولا جزائريين.

أما في ما يخص ملكيات الأراضي فقد تميزت هذه الفترة بوجود ثلاثة أنواع من الملكيات:¹⁹

- ملكية مشاعة وهي أراضي العرش التي يستغلها كافة أفراد القبيلة كل حسب طاقته.
- ملكية خاصة وهي قليلة ولا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن وهي شبه إقطاعية.
- الأحباس (الأمالك الوقفية) وأمالك الدولة وتشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن (القبائل الخاضعة).
- أراضي البايلك.

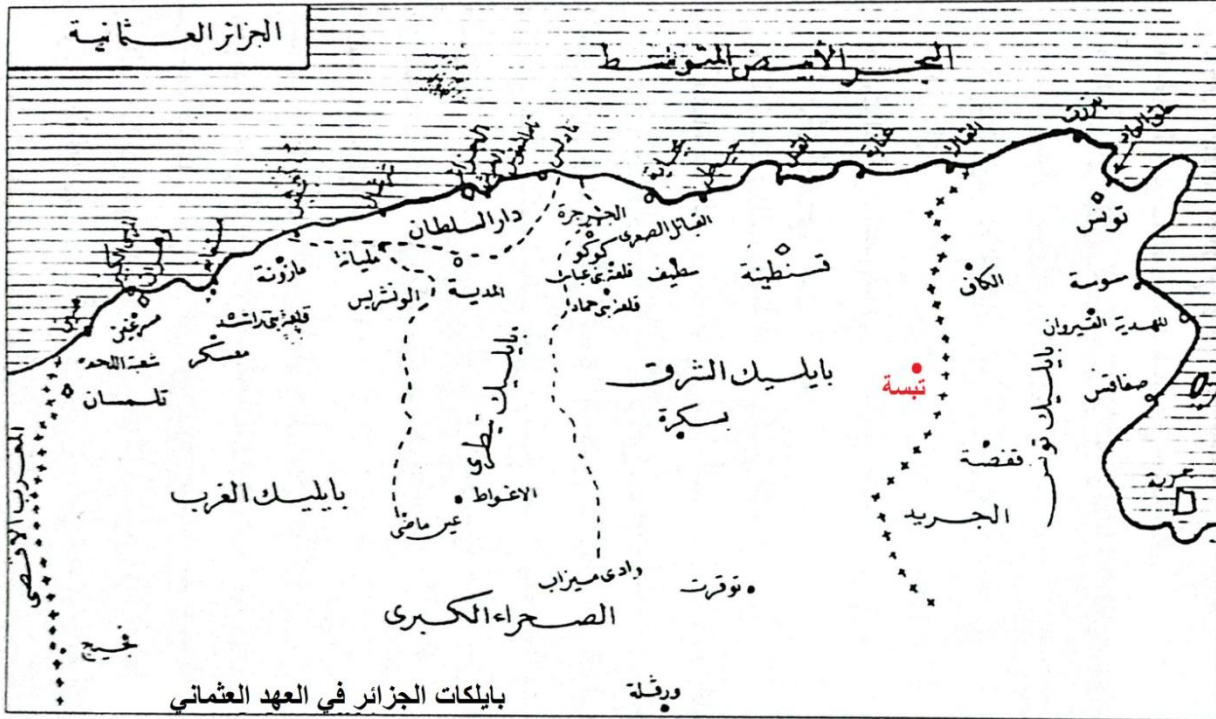
¹⁷- صالح فركوس (2002): "المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين". دار العلوم للنشر والتوزيع- الجزائر

ص 90.

¹⁸- صالح فركوس: نفس المرجع السابق - ص 89.

¹⁹- صالح فركوس: نفس المرجع السابق - ص 123

الشكل رقم (01) : خريطة بايلكات الجزائر في العهد العثماني



المصدر : صالح فرحوس نفس المرجع السابق ص 116+ معالجة الباحث 2020

2- السياسة العمرانية أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1962):

إن فترة الاستعمار الفرنسي هي أصعب مرحلة على الشعب الجزائري، كون الاستعمار انتهج كل أساليب القهر، التعذيب، الإذلال والتجهيل، حيث وبعد دخوله العاصمة في 14 جوان 1830، تلاها مباشرة احتلال المدن الساحلية بجاية، وهران، مستغانم وعنابة، ومنها زحف على المدن الداخلية، ولم يتمكن المستعمر الفرنسي من احتلال كامل التراب الوطني إلا بعد حوالي أربعين سنة 1830-1870م²⁰.

في ما يخص التنظيم الإداري فقد قسمت في تلك الفترة البلاد إلى وحدات إدارية كل وحدة تشكل دائرة وكل أربع أو خمس دوائر تشكل قسيمة بها مكتب عربي من الدرجة الأولى، وكل دائرة بها مكتب عربي من الدرجة الثانية، يضاف إلى ذلك إدارة الشؤون العربية بعاصمة كل مقاطعة والتي كانت مكلفة بتبليغ أوامر الحاكم العام وكذا أوامر الجنيرال القائد الأعلى للمقاطعة إلى رؤساء المكاتب الأخرى، كما أنها كانت مطالبة بالتنسيق مع رئيس المكتب السياسي بالجزائر العاصمة وضمن سير المراسلة، وكذا التنسيق مع جميع المؤسسات الاستعمارية.

²⁰-عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر - دار ربحانة للنشر والتوزيع - الجزائر 2002 - ص 116.

وكان الحاكم العام قد حث ضباط المكاتب لتحقيق الإدارة المباشرة للأهالي وذلك بإبعاد تدريجيا وساطة بعض رؤساء القبائل والتقليص من امتيازات البعض الآخر، للوصول إلى تجريدهم من صلاحياتهم فيما يخص جمع الضرائب وممارسة القضاء.²¹

كما أن الإجراءات الإدارية التي تعطي المعمريين إمكانية اقتناء الأراضي، قد ترتب عنها انتقال مجموعة من الأهالي تحت سلطة المكاتب العربية الولائية، هذه المكاتب أنشئت بمقتضى مرسوم مؤرخ في 08 أوت 1854 غير أنها لم تستمر مدة طويلة لتحل محلها البلديات في 18 أوت 1866 م.

خلال مدة الاستعمار كانت تصدر قوانين، مراسيم وأوامر كلها في خدمة الاستعمار والمعمريين وتخدم مصالح فرنسا بالدرجة الأولى، ولا تخدم الجزائريين لا من قريب ولا من بعيد، حيث كانت تهدف إلى تعمير أرض الجزائريين بالأوروبيين من مختلف الجنسيات ففي سنة 1842 م منحت فرنسا المعمريين الأوروبيين 105 آلاف هكتار من أخصب الأراضي، كانت سياستها واضحة هي استنزاف كل الثروات، الأموال، العقارات والأراضي وكذا تجريد الجزائريين من أبسط حقوقهم، ورميهم إلى الصحاري وأعلى الجبال وترك المدن والمراكز الحضرية، الأراضي الخصبة والحقول إلى المعمريين الأوروبيين، أو يصبحوا خدما وعمال لدى المعمريين، حيث تحدث الجنرال بيجو من منبر البرلمان الفرنسي يوم 14 ماي 1840 قائلا "حيث ما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكةا، وبما أن الجزائريين سوف يدافعون عن أراضيهم بكل قوة ولن يتخلوا عنها بسهولة للمستوطنين الأوروبيين، يجب أن ندفعهم بقوة إلى الصحراء، وهناك إما ألا يستطيعوا العيش، وعندئذ سوف يرجعون خاضعين ليكونوا خدما يعملون بثمن بخص عند الأوروبيين وإما أن يبقوا هناك وعندئذ نستطيع أن نمكن المعمريين من الأرض بكل حرية" ، فكانت سياسة كل الحكام العاميين والجنرالات إبان الاستعمار تعمل من أجل إبادة الجزائريين والتعدي على ممتلكاتهم وسلبهم من كل حقوقهم، وفي تلك الفترة حتى الأملاك الوقفية لم تسلم أين كانت الاملاك الوقفية في فترة العثمانيين أملاك كبيرة جدا ولها قدسيته، فلا يتم التعدي عليها إلا أن المستعمر لم يترك لأخضر ولا يابس خاصة بعد صدور قرار في 01 أكتوبر 1844 ينص على أن الوقف لم يعد يتمتع بالحصانة، وأصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية، مما سمح للأوروبيين بالاستيلاء على كثير من هذه الأراضي،²² بسبب رفع كل الاعتراضات عن هذه الأملاك الوقفية وتحويل كل المنازعات إلى المحاكم الفرنسية .

وفي 16 جوان 1851 صدر أول قانون عقاري في الجزائر²³ المتضمن أساسا لفكرة التمركز (Théorie du cantonnement) والذي يعطي الحق في الملكية للجزائريين على أراضي العرش التي

²¹- صالح فركوس: مرجع سبق ذكره - ص ص 202-203.

²²- فيصل لحرش (2015): تسيير الأملاك الوقفية في الجزائر ، مجلة التراث، جامعة زيان عاشورالجلفة، العدد 17 ص 123-145

²³- بن يوسف مجد الأمين (2022): أول قانون عقاري بالجزائر (16 جوان 1851) بين سراب المحافظة على الملكية الهلالية وواقع تدعيم الاستيطان، مجلة الإنسان والمجال، المركز الجامعي نور البشير البيض مجلد رقم 08 العدد رقم 02

يتمركزون فيها فقط، مقابل تنازلهم عن الجزء الذي لا يستغلونه للسلطة الاستعمارية، ليعدل فيما بعد وبتاريخ 22 أبريل 1863، بما يسمى بمخطط السيناتيس كونسيلت (SENATUS - CONSULT) والذي يقوم على :

- تمليك كل عرش للأراضي التي يحوزها في شكل ممتلكات جماعية عن طريق تحديد الملكيات.
- الأراضي التابعة لكل عرش أصبحت تشمل دوار وهذا من خلال تحويل هذه الملكيات الجماعية إلى ممتلكات فردية لفائدة أفراد الدوار.
- تشكيل الملكية الفردية داخل كل دوار ممثلة في : أملاك الدولة – الأملاك المخصصة للرعي – أراضي البلدية الفلاحية (أملاك العرش..)- أراضي من نوع "ملك" ²⁴.

وهذا القانون (SENATUS - CONSULT) هو مستوحى من عهد الإمبراطور نابليون الثالث والهدف الرئيسي منه هو تفكيك القبائل والجماعات بطريقة غير مباشرة بفرض تقسيم أراضي القبائل والجماعات وأراضي العرش إلى أجزاء صغيرة أي ضرب التكتل والقضاء على الروح الجماعية وبالتالي إضعاف المقاومة.

ثم تلاه قانون وارني (WARNIER) لعام 1873 والذي سمح بتفتيت أراضي العرش (ملك للقبيلة) المقدرة بـ 450832 هكتار ، وتوزيعها على الأفراد ثم إجبارهم بعد ذلك على بيعها للمعمرين الأوربيين.²⁵ أي تفكيك كل الملكية الجماعية للأراضي الزراعية للجزائريين مما يدفعهم إلى بيعها للمعمرين الأوربيين وبالتالي يتوجه الجزائريين إلى الأحرار والمناطق القاحلة والصحراء ...

بعد قانون (WARNIER) صدرت مجموعة أخرى من القوانين ، كقانون 28 أبريل 1887، 22 سبتمبر 1897 ، وأخيرا 26 أوت 1926 كل هذه القوانين هي تصب في نفس المنحى ولنفس الهدف تفتيت وتقسيم أراضي العرش وبالتالي بيعها للمعمرين.²⁶

أما فيما يخص أدوات وآليات التعمير فقد اقتصر العمل قبل 1919 م بمخطط يسمى مخطط التصنيف والاحتياطات (**Plan d'alignement et des réserves**) والذي تعده لجنة خاصة مكلفة بالتصنيفات والاحتياطات، هذا المخطط خاص بتنظيم وتصنيف الطرقات الجديدة وعرضها، المجالات العمومية، وكذلك الاحتياطات العقارية الواجب تركها من أجل إقامة المنشآت والمرافق العامة، وأخيرا

²⁴- بن محمد محمد (2012): "دور إدارة أملاك الدولة في الترقية العقارية" - الملتقى الوطني حول الترقية العقارية "الواقع والآفاق" 27-28

فيفري 2012 - جامعة قسدي مرياح ورقلة .

²⁵- عمورة عمار: مرجع سبق ذكره. ص 118

²⁶ -Fatiha Bencheikh Legoun Née Abbassi:L'impact des lois foncières coloniales sur la situation socio-conomique des paysans Algériens, de 1873 à 1911 -thèse Doctorat d'état – université Constantine 2006/2007 – P 32.

الارتفاقات بالأخص الارتفاقات العسكرية والمساحات الخضراء، كما تسمح مخططات التصنيف والاحتياطات من تنظيم المجال الحضري على مراحل على شكل تحصيلات منتظمة.²⁷

قانون كورنيديا (La loi de CORNUDAT) خلال المرحلة (1919-1924) في هذه الفترة تم إنشاء مخططات التهيئة والتوسع والتحسين للمدن (Les Plans d'aménagements et d'extensions et d'embellissements) مع طريقة جديدة منهجية للمجال، هذه الطريقة المنهجية التي تستند على التحليل الحضري، البرامج، التطبيق ونظام النقل والحركة.²⁸

إن مخططات التهيئة والتوسع وتحسين المدن قد تم تطبيقه في الجزائر وفق المرسوم المؤرخ في 05 جانفي 1922، فمدينة الجزائر العاصمة كان قد أعد لها مخطط التهيئة والتوسع والتحسين في سنة 1931 من طرف مخابر مخصصة تم إنشاؤها لهذا الغرض .

وبعد سنة 1945 تم إلغاء مخطط التهيئة والتوسع وتحسين المدن، أين تم إعداد مخطط التعمير سنة 1948 خاص بالعاصمة الجزائر من طرف وكالة التخطيط للعاصمة، ومخطط التعمير هذا هو أداة تعتمد على منهجية وظيفية (une approche fonctionnaliste)، هذه المنهجية الوظيفية تركز أساسا على الشبكة النظرية للتجهيزات (La grille des équipements) ، واستعمال النسب (Les ratios) وقد تم فيها أيضا الاهتمام بشكل كبير بتخطيط الشبكات المختلفة، وبذلك قام المخططين بهيكلة المجال وفق تموضع مختلف التجهيزات العمومية والاقتصادية.²⁹

في نهاية 1950 ظهرت في فرنسا أدوات تعميم جديدة، من أجل إعادة الهيكلة والتحسين الحضري، استجابة للتحضر الحاصل في فرنسا نتيجة النمو الديمغرافي والاقتصادي الكبيرين³⁰ ... وفي سنة 1956 قامت السلطات المحلية الفرنسية في الجزائر بإنشاء الصندوق الجزائري للتهيئة الإقليمية³¹، وفي سنوات 1958 – 1959 تم اعتماد نفس أدوات التعمير الجديدة التي طبقت في فرنسا سنة 1950، ضمن مخطط قسنطينة الذي جاء به الجنرال شارل ديغول والذي يهدف إلى إخماد الثورة التحريرية الجزائرية وتدعيم القاعدة الاقتصادية والصناعية الفرنسية في الجزائر . فأدوات التعمير هذه التي تم إنشاؤها هي³²:

²⁷ -Maouia Saidouni (2000) : "Eléments d'introduction à l'urbanisme"-Casbah éditions-Alger - P 201.

²⁸ - معاوية سعيدوني (2016): " أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر : جذورها، واقعها وآفاقها"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة المجلد 04 العدد 16 ص ص 46-07.

²⁹ -Ahmed TESSA : Algérie Histoire d'une construction spatiale 1960-2005- Edition Publisud Paris 2007 – P 14.

³⁰ -Maouia Saidouni :: Ibid., P 203.

³¹ - Ahmed TESSA : Ibid., P15

³² -Maouia Saidouni: Ibid., P.P 204-205.

• المخطط العمراني الموجه (Plan d'Urbanisme Directeur):

هو مخطط على المدى الطويل أي 20 سنة، يعتمد في تدخله المجال على الإحصائيات المتعلقة بالتركيبة الديموغرافية (عدد السكان)، وعلى البنية الاقتصادية (التوازن بين مناصب العمل والقوة العاملة، التموضع والمساحة المخصصة للنشاطات الاقتصادية)، وكذا البنية المجالية (التنطيق Zonage)

• المخططات التفصيلية (Les Plans de détail) :

يعد وينجز من طرف البلديات، على أساس المخطط العمراني الموجه (P.U.D)، وعلى أساس توجيهاته، يعمل هذا المخطط على توازن وتنظيم القطاعات المعمرة وكذا تكثيف القطاعات التي في طريقها للتعمير، وكذا القطاعات القابلة للتعمير خاصة في بالنسبة لتموضع التجهيزات في المجالات التي ستعمر مستقبلا أي وضع احتياطات عقارية للتجهيزات .

• مخططات التعمير وإعادة الهيكلة (Les plan d'urbanisme et de restructurations):

مخططات التعمير وإعادة الهيكلة هي خاصة أساسا بمراكز المدن (Les centres villes)، وكذا بتجديد الأحياء المتضررة (Rénovations des quartiers défectueux).

• برنامج التجهيز الحضري ومخطط التحديث والتجهيزات (P.M.E):

هو عبارة عن أغلفة مالية مخصصة لتمويل برامج التجهيز والتنمية الاقتصادية.

• برامج التعمير والمناطق القابلة للتعمير حسب الأولوية (Z.U.P):

هذه البرامج هي مخصصة لحواف المدن والمناطق المخصصة لتوسع التجمعات العمرانية، ويعتمد أساسا على الشبكة النظرية للتجهيزات التي تم إعدادها سنة 1959، حيث أن برمجة التجهيزات تتم على أساسها بشكل هيراركي متدرج، وهي بدورها مقسمة بداية من وحدة الجوار (Unité de voisinage) التي تنحصر بين (800-1200 سكن)، وصولا إلى التجمع الكبير (Grand ensemble) والذي يتكون على الأقل من 10000 سكن، مرورا بالحي الذي ينحصر بين (2500 – 4000 مسكن).

يعني أن كل درجة بداية من وحدة الجوار، الحي وصولا إلى التجمع الكبير كل منها تحتاج تجهيزات معينة في حجم معين لتلبية حاجيات سكانها.

وان هذه الأدوات والمخططات العمرانية والتنمية بقي عندها تأثير ودور في جزائر الاستقلال بعد خروج المستعمر الفرنسي، رغم أن هذه البرامج كان هدفها الأول إخماد الثورة التحريرية ومحاولة تطويع الجزائريين لخدمة فرنسا واستغلال الجزائر وكل إمكانياتها وقدراتها الطبيعية لخدمة الاقتصاد

الفرنسي ومحاولة إرضاء الجزائريين خاصة بعد معرفة فرنسا أن لا مجال ولا نظرة للجزائريين إلا الاستقلال وتحرير البلاد والثروات من الاستغلال الجائر من طرف العدو الذي ركز على تطوير الساحل الجزائري وربط المناطق الداخلية ومناطق الإنتاج بالموانئ في المدن الساحلية لنقلها إلى فرنسا.

3- السياسة العمرانية بعد الاستقلال:

بالنسبة لمرحلة الجزائر المستقلة فهي تتميز بالعديد من الأحداث والبرامج والخطط التنموية وحتى المخططات العمرانية وكذا القوانين والمراسيم المتعلقة بمختلف المجالات والتخصصات المرتبطة بتنظيم المجال الحضري وكذا الريفي والمحافظات على المدن وعلى البيئة الطبيعية والحضرية، إلا أن هذه المرحلة المهمة والتي هي تخص دولة الجزائر الحديثة حافلة بالأحداث وأكثر تعقيدا لذلك يجب تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين نتناولهما بالتفصيل وهما :

1-3- الفترة من 1962-1990 :

غداة الاستقلال ما كان على الدولة الجزائرية إلا محاولة تصحيح الأوضاع وإعادة اعمار ما خربه المحتل، وكذا العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ووضع سياسة تسيير البلاد وتعمل على تحقيق التوازن والتنظيم بين مختلف الأقاليم وبين أفراد المجتمع، أما في ما يخص جانب التهيئة العمرانية والعمران فقد اعتمدت نفس البرامج والمخططات التي كان المستعمر يريد تنفيذها في الجزائر إنما تم تعديل ما جاء في هذه الخطط مما كان يمس بالسيادة الوطنية أو يخلق فجوة بين مختلف أنحاء البلاد، وكون المعمرين والسياسة الاستعمارية كانت مركزة في الساحل بالدرجة الأولى، والهضاب العليا بشكل أقل، فرض على الجزائر المستقلة انتهاج سياسة محاولة خلق التوازن الجهوي، وقد تبنت الجزائر المستقلة النظام الاشتراكي، والذي رأى الساسة أنه النظام الأمثل لتنمية البلاد وتطويرها.

أ- المخطط الثلاثي (1967-1969):

يعتبر أول مخطط تنموي في دولة الجزائر المستقلة، حيث أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية استندت على الصناعة والتصنيع، وكان تخطيط اقتصادي مركزي، حيث تم التركيز فيه على وضع المركبات الصناعية القاعدية (الحديد والصلب، البتروكيميا، الصناعات الميكانيكية)، وكان التركيز بسبب البنية التحتية الموروثة عن الاستعمار، الأقطاب الحضرية التلية وبالأخص الساحلية (وهران، أرزيوا، العاصمة، سكيكدة، عنابة وقسنطينة)، مع الحرص على تحقيق التوازن الجهوي ببرامج استعجاليه تهدف

إلى توفير التجهيزات القاعدية والتشغيل المحلي في المناطق الداخلية وبالأخص المتضررة من الاستعمار (منطقة الأوراس والقبائل)³³.

أما في ما يخص أهداف هذه الخطة الثلاثية فقد تمثلت في:³⁴

- بناء مركبات قادرة على خلق صناعة ثقيلة (مركب الحجار للحديد والصلب، ومركب الحجار للصناعات البتروكيميائية)، وهذا يستلزم البحث عن أسواق واسعة تضمن استيعاب المنتجات وتحقيق المردودية، ولذلك يجب بحث قضية السوق هذه في نطاق يتعدى حدود البلد، إلى نطاق جغرافي أوسع يمكن أن تندمج فيه الجزائر، ولكن دون أن ينتج عن ذلك أي تنازل عن أهداف البلد الاشتراكية.
- خلق أكبر عدد ممكن من الوظائف الجديدة في حدود ما تسمح به المردودية العامة للمنشآت.
- إشباع الحاجيات الأساسية الاستهلاكية من المواد المصنوعة بشكل يحقق معه التخفيض التدريجي للواردات، ويمكن في المستقبل من رفع حجم الصادرات من نفس هذه المواد، وسيترتب على هذا التصنيع توسيع السوق المحلية أمام المنتجات الزراعية.

وقد حدد الغلاف المالي لهذا المخطط التنموي بـ 11,081 مليار دج، لتحقيق الاستثمارات العمومية المسطرة ضمن محاور هذه الخطة المرتكزة على وضع قاعدة صناعية حيث أن 49 % من قيمة الإجمالية للمخطط كانت من نصيب قطاع الصناعة.

ولإعداد توجهات التنمية والتهيئة الإقليمية على المدى الطويل، وضعت الدولة مجموعة من المؤسسات والهيئات، وكذا أدوات للتهيئة المجالية، من بين هذه الأدوات والهيئات نتطرق إلى الهيئات المكلفة بإعداد ومراقبة برامج التنمية والتهيئة الإقليمية منها:

- الصندوق الوطني للتهيئة الإقليمية (CADAT) الذي أنشئ وقت الاستعمار 1956 والذي أصبح بعد الاستقلال خلال المرحلة (1963-1970) تحت وصاية وزارة الأشغال العمومية والبناء، وهو مكلف أساسا بالتهيئة الإقليمية والتنسيق بين مختلف الجوانب المتعلقة بالتخطيط والتهيئة المجالية وله فروع على المستوى الجهوي في مدينة وهران، الجزائر العاصمة، عنابة، قسنطينة والشلف.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) الذي أنشئ وفق للأمر المؤرخ في 06 نوفمبر 1966 وهو هيئة استشارية يتشكل من أعضاء الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)، النقابة العمالية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)، ممثلين من الوحدات الاقتصادية العمومية.

³³ -Rachid Sidi Boumedine ;Messoud Taieb (juillet 1996) : **La recherche urbaine en Algérie, un état de la question-Urbama** ; ura N° 365- Université de Tours– P 12

³⁴ -نويصر بلقاسم : التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية ، دراسة سوسولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف – أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع بجامعة قسنطينة 2010-2011 – ص ص 170-171.

هذه الهيئات أو الممثلين هم من يعدون مخطط التنمية، ويحددون سياسات الأجور، التكاليف ويضمنون السير الحسن للاقتصاد الوطني والعمل على توازن مختلف أقاليم الوطن، ومن بين الهيئات المتدخلة أيضا في هذه الأدوات التنموية والتخطيطية نجد مكتب الدراسات التقنية للهندسة المعمارية والعمران (BETAU) ومديرية البنية التحتية والتجهيز، وكذا الجماعات المحلية.³⁵

ب- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

في نفس السياق ارتأت الدولة الى مواصلة محاولة تنمية البلاد من خلال المخططات التنموية وذلك وفقا للأمر رقم 70-10 الذي يتضمن المخطط الرباعي الأول فإن هذا المخطط وعلى ضوء الآفاق السباعية 1967 – 1973 ونتائج المخطط الثلاثي 1967-1969 (أي أن هذا المخطط هو مكمل للمخطط السابق) فما جاء في المادة الثانية من هذا الأمر هو أن المخطط الرباعي يشكل القانون الأساسي الذي يشرع بمجموع النشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد طيلة المدة المتراوحة بين 1970-1973. وتندرج أهداف المخطط الرباعي الأول في السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى حيث يهدف هذا المخطط إلى³⁶:

- تقوية دعائم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.
- يعتمد على التقويم التام للثروة الفلاحية والمنجمية، ويندرج في سلسلة من التصنيع التام والعصري.
- يركز على عمل الجماهير الكادحة ومساهمة جميع القوى الحية للأمة وتجنيدها الفعلي.
- تبقى التنمية الاقتصادية متزايدة السير وتلبية الحاجيات الأولية المادية والثقافية لمجموع السكان وبالخصوص لتحسين حياة السكان الفقراء تحسينا ملموسا.
- زيادة الإنتاج فيما يخص بعض المنتجات الفلاحية والصناعية المعينة، في سير نظام التنمية الاقتصادية.
- وتحرص الحكومة لتحقيق الأهداف المحددة في المخطط الرباعي على اتخاذ تدابير التنظيم لعوامل الاقتصاد وهياكل تدخل الدولة طبقا لتسيير الاقتصاد المخطط.

أما فيما يخص الغلاف المالي المخصص لهذا المخطط الرباعي الأول فقد حددت بـ 27,7 مليار دج، وحدد معدل التنمية المتوسطة السنوية للإنتاج الداخلي الإجمالي خلال الفترة التي يغطيها المخطط الرباعي الأول بـ 9%.

³⁵ - Ahmed TESSA *ibid.*, P26-27.

³⁶ - الأمر رقم 10-70 المؤرخ في 20 يناير 1970 م خاص بالمخطط الرباعي (1970 – 1973)، الجريدة الرسمية. العدد (07) الصادرة في 20 يناير 1970.

ت- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

بعد المخطط الرباعي الأول جاء المخطط الرباعي الثاني والذي يرمي إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي وإلى بناء اقتصاد اشتراكي بواسطة تقوية سريعة للإنتاج وتوسيع مجال التنمية عبر كامل التراب الوطني وذلك في إطار الخطة الإجمالية للتنمية .

فيما يخص الغلاف المالي لهذا المخطط فقد قدرت 110 مليار دج، لتحقيق الاستثمارات العمومية، ويجب أن يزيد الإنتاج الداخلي الإجمالي عند حلول الأجل الحقيقية بـ 46 % على الأقل طوال المخطط أي زيادة يكون معدل سرعتها السنوية 10 % .

أما عن أهدافه الاجتماعية والاقتصادية وتوصياته من أجل تحقيق الأهداف المرجوة تمثلت في :

- تحسين مستوى المعيشة للسكان ابتداء من زيادة مناصب العمل ومن توزيع عادل للدخل.
- رفع المستوى الثقافي والتقني
- التحسين السريع لشروط معيشة السكان بفضل ترقية الطب المجاني وبفضل الإسراع في تحقيق البرامج الاجتماعية ولاسيما في مجال القرى الفلاحية والإسكان الحضري والتجهيزات الجماعية.
- الاختيار والبرمجة الدقيقة لورشات الاستثمار.
- تحسين تنظيم التسيير للقاعدة المنتجة من الاقتصاد قصد البحث الدائم لقدرة أفضل على الإنتاجية
- تطبيق الإجراءات وقواعد التنظيم والتسيير ومراقبة النشاط الاقتصادي، على الأهداف التي يجب إدراكها.³⁷

ث- أدوات وبرامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترة:

❖ **المخطط البلدي للتنمية (PCD)** : هو عبارة عن برنامج تنموي يتضمن غلفا ماليا يمنح سنويا للبلديات بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها، وتدعيم ركائز التوازن الجهوي والتسيير المحلي، وقد بدأ العمل بهذا المخطط خلال مرحلة المخطط الرباعي الثاني .

انطلاقا من المخطط البلدي للتنمية تمنح الدولة للبلدية سلطة وحرية أكبر في اختيار خطة نشاطها المحلي، سواء من حيث المبادرة وتحديد وتصميم البرامج المراد انجازها محليا، وبالطبع هذا سيعزز من دورها كخلية أساسية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الوطنية، ويفرض عليها مسؤولية سياسية أكبر، حيث يبدوا واضحا أن البلدية هي الهيئة أو الإدارة المكلفة بحل المشاكل اليومية، وكذا

³⁷- الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 04 جمادى الثاني عام 1394 الموافق لـ 24 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 الجريدة الرسمية العدد (52) الصادرة في 28 يونيو 1974.

توقع مستقبل مجالها وإدارته محليا، والمساهمة في تنظيم وتجانس إقليمها، وبذلك فهي عبر هذا المخطط تحدد التنمية والتهيئة لإقليمها.³⁸

❖ في غضون المخططات الإقليمية الخاصة كانت تسمى "البرامج الخاصة" والتي تشمل في الفترة 1966 – 1973 عشرة أقاليم (ورقلة، باتنة، تيزي وزو، المدية، تلمسان، سطيف، الأصنام، إضافة إلى دائرة تيسيمسيلات وواد رحيو، سعيدة، إضافة إلى دائرة تلاغ وأفلو، الشمال القسنطيني، المنطقة الحدودية الشرقية، مع العلم أن الجزائر في هذه الفترة كانت مقسمة إلى 15 ولاية فقط)، وذلك لهدف تحسين مستوى التجهيزات الاجتماعية الجماعية، البنية التحتية، تحسين مستوى الإمكانيات والقدرات بالمناطق المعنية، محاولة تطبيق الخطط بالتعاون مع الجماعات المحلية.³⁹

كانت هذه البرامج الخاصة تهدف إلى تثبيت سكان المناطق الداخلية وعدم الهجرة إلى المناطق الساحلية أين تتركز الصناعات، إضافة إلى محاولة تثبيت سكان الريف في الريف لتدعيم النشاط الزراعي، كما أن سكان هذه المناطق الداخلية كانت تطمح إلى حياة أكثر رفاهية أين تتركز الصناعات، والظروف الصحية والتعليمية الأفضل وغيرها.

❖ **مخطط التحديث أو العصرية الحصري (PMU) :** يعد برنامج للتنمية والاستثمار خاص بالمدن الكبرى والمدن ذات الأهمية وذات النمو والتطور السريع وضع سنة 1974، وهو "مشابه لمخطط عصرية التجهيزات (PME) والذي ظهر في فرنسا سنة 1950"⁴⁰، وهو مثل المخطط البلدي للتنمية ويعمل على تطوير وتنمية مستوى الحياة في هذه التجمعات الحضرية وقد وضع "مخطط التحديث أو العصرية الحصري سعيا وراء تجديد الطرقات والشبكات المختلفة، المرافق والتجهيزات، وحدات الإنتاج، السكنات القديمة، وسائل النقل والمواصلات...، هذا التحديث من أجل تغيير الوضع القائم والارتقاء به إلى مستوى خدمات وحياة حضرية أفضل."⁴¹

❖ **المخطط العمراني الموجه (PUD) :**

يعتبر مخطط التعمير الموجه أداة من أدوات التهيئة العمرانية والتخطيط الحضري وكذا التسيير، أعيد العمل به في الجزائر، نظرا لعدم توفر بدائل في هذا المجال وكذا توجيهات الدولة الجزائرية إلى إعداد مخطط عمراني لكل بلدية من خلال الأمر المتعلق بقانون البلدية لسنة 1967 حيث جاء فيه "يضع المجلس الشعبي البلدي، في نطاق المخطط الوطني لتنظيم البلاد، مخططا أصليا خاصا بعمران البلدية،

³⁸ - Ahmed TESSA : *Ibid.*, P 40.

³⁹ --Rachid Sidi Boumediene ;Messoud Taieb : *Ibid.*, P 42

⁴⁰ - Maouia Saidouni : *Ibid.*, P210

⁴¹ - Ahmed TESSA *Ibid* -P 42

ويخضع هذا المخطط لمصادقة الوزير المكلف بالبناء⁴² ، إضافة إلى " التوجهات الطموحة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة بعد الاستقلال حيث أنشئ سنة 1969 مكتب دراسات عمومي هو المؤسسة التقنية للهندسة المعمارية والعمران (ETAU) وكلف بإعادة تحديث المخططات العمرانية وإعداد دراسات جديدة، مكتب الدراسات هذا مكون من المهندسين والتقنيين، حيث كلف بإعداد مخططات العمران الموجه لثلاثة عشرة مدينة في الشرق الجزائري وهي (عنابة، قسنطينة، سكيكدة، تبسة، سوق أهراس، باتنة، قالمة، جيجل، الميلية، ميله، قالمة وعين البيضاء)

وفي سنة 1973 نزلت الدراسات العمرانية من المؤسسة التقنية للهندسة المعمارية والعمران وأعيد توجيهها حيث كلفت بالدراسات المعمارية (التجهيزات، السكن ...)، أما الدراسات العمرانية التي تحت وصاية وزارة الأشغال العمومية والبناء كلف بها الصندوق الجزائري للتهيئة الإقليمية (CADAT) الذي أنشئ في الفترة الاستعمارية سنة 1956، وهذه الهيئة في الأصل كانت مكلفة بترقية وتطوير النشاط الصناعي وتهيئة المناطق الصناعية، حيث في سنة 1971 نزلت تلك الدراسة للمخططات العمرانية الموجهة لـ 13 مدينة المذكورة سابقا والتي كانت مكلفة بها المؤسسة التقنية للهندسة المعمارية والعمران وأسندت للصندوق الجزائري للتهيئة الإقليمية لإكمالها وكلف أيضا بمخططات 7 مدن أخرى، كانت الجزء الأولى من الدراسة قد قامت بها المؤسسة التقنية للهندسة المعمارية والعمران، كان الهدف مزدوج تطبيقي وتجريبي (pratique et expérimental) : من جهة انجاز مخططات مدن الشرق الجزائري، ومن جهة أخرى تحديد منهجية ومعايير لإعداد هذه المخططات كعامل شغل الغرفة (TOP)، معامل شغل المسكن (TOL) وشبكة التجهيزات ...⁴³

هذه المرحلة الأولى لبداية تكون الاطارات الجزائرية والخبرات في مختلف المجالات وهي فترة لا تعتبر بعيد من بداية الاستقلال، فهي مرحلة بناء وتشبيد الجزائر ووضع أسس متينة لجزائر اليوم، وبذلك هذا المخطط العمراني الموجه كان بداية التخطيط العمراني رغم أنه مستوحى من التجربة الفرنسية فقد كان دعامة للبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية بداية من المخطط الرباعي الثاني، وقد أنشئ ليكون الركيزة الأساسية في العمران والتجهيز وليتماشى والسياسات المنتهجة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للسكان ويغطي تراب كل بلدية، "الاستثناء الوحيد هي حالة التجمع العاصمي مع لجنة دراسة التهيئة والتنمية للتجمع العاصمي (COMEDOR) (1970-1975) ومخططها التوجيهي العام (POG)، يتم إعداد المخطط العمراني الموجه وفق أربعة مراحل، المرحلة الأولى يتم تحديد أهداف السكان – الشغل وسعة مجال الدراسة، وفي المرحلة الثانية وضع فرضيات الدراسة بناء على المرحلة

⁴² - الأمر رقم (67-24) المؤرخ في 18 يناير 1967 المتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية العدد (06) الصادرة في 18 يناير 1967، المادة 156.

⁴³ - sous direction de Lamia Zaki (2011) : L'action urbaine au Maghreb – Enjeux professionnels et politiques- IRMC-Kartala; sous titre de Abderrahim HAFIANE : L'évolution des instruments et des acteurs des politiques urbaines en Algérie après l'indépendance .PP 77- 78.

الأولى، وفي المرحلة الثالثة يتم التشاور والنقاش حول فرضيات الدراسة مع السلطات المخولة وفي المرحلة الرابعة والأخيرة يتم تطوير الفرضية التي تم الاتفاق عليها لإعدادها كأداة عمرانية دقيقة⁴⁴

❖ المخطط العمراني المؤقت (PUP) :

إن هذا المخطط العمراني هو بمثابة المخطط العمراني الموجه، بالنسبة للمدن الصغيرة والمراكز الحضرية الصغيرة والشبه حضرية، وكذا التجمعات التي لا تملك مخططا عمرانيا موجهها، وهذا المخطط العمراني المؤقت يعتمد نفس مبادئ المخطط العمراني الموجه من حيث التهيئة العمرانية وأهدافها، ويخضع لنفس التنظيم حيث يمكن اعتباره أداة من أدوات التخطيط والتنظيم والتسيير الحضري حيث جاء في المادة 156 من القانون (09-81) المعدل والمتمم للقانون البلدي لسنة 1967 ما يلي :

"يضع المجلس الشعبي البلدي في إطار مخطط التهيئة الخاص بالبلدية مخططا توجيهيا للعمران أو إذا تعذر ذلك، مساحة عمرانية مؤقتة* لكل تجمع من التجمعات السكانية الحضرية بالبلدية"⁴⁵ ، ويصادق على كل من المخطط العمراني الموجه والمخطط العمراني المؤقت في كل الحالات الوالي باستثناء الحالات المذكورة في نفس المادة من القانون المذكور سابقا وهي :

- حالة التجمعات التي تعد مقرا للولاية

- حالة التجمعات التي يفوق عدد سكانها 200000 (مائتي ألف) نسمة

في هاتين الحالتين تخرج المصادقة على المخططات من صلاحيات والي الولاية وتعد من صلاحيات وزير الداخلية والوزير المكلف بالتعمير

توقف العمل بكل من المخطط العمراني الموجه والمخطط العمراني المؤقت سنة 1990 أين ظهرت أدوات تخطيط وتعمير وتسيير حضري جديدة

❖ المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) :

"أنشئت المناطق السكنية الحضرية الجديدة بموجب قرار وزارة السكن والبناء (circulaire) رقم 355 المؤرخ في 19 ديسمبر 1975"⁴⁶ وهي أداة عملياتية عمرانية والهدف منها هو محاولة إيجاد حل لأزمة السكن خاصة في المدن الكبرى والمتوسطة، وذلك بتوفير سكنات جماعية كبيرة في مساحات عقارية صغيرة لمحاولة الحفاظ على العقار الحضري.

⁴⁴ - Maouia Saidouni Ibid :P 211.

⁴⁵ - القانون رقم (09-81) مؤرخ في 04 يوليو 1981 يعدل ويتمم الأمر رقم (67-24) المؤرخ في 18 يناير 1967 المتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية العدد (27) الصادرة في 07 يوليو 1981. - المادة 156
* مساحة عمرانية مؤقتة يقصد بها المخطط العمراني المؤقت (PUP).

⁴⁶ - Ahmed TESSA Ibid ,P 43

❖ التخصيص:

هي تجزئة أو تقسيم أرض قابلة للتعمير إلى أجزاء من أجل بنائها، وهي أداة تعمير عملياتية أصبحت في إطار قانوني منذ سنة (1975)⁴⁷، وذلك بعد صدور الأمر بتكوين الاحتياطات العقارية لصالح البلديات⁴⁸، إضافة إلى القانون المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة⁴⁹، حيث أضحت هذه التخصيص كأداة قانونية عملياتية وضعتها الدولة لتوفير السكن من خلال منح تخصيص للسكان لبنائها وتشبيدها سواء لغرض السكن أو لغرض السكن والتجارة وغيرها، هذه التخصيص التي قد تشكل نسيج عمراني منظم إذا شيدت عليها البنايات باحترام شروط البناء وقواعد التعمير ولا يتم توزيع هذه التخصيص والسماح بالبناء عليها إلا بعد تهيئتها وتقسيمها إلى تجزئات وربطها بمختلف الشبكات من طرق وشبكة الصرف الصحي والماء وباقي الشبكات.

وبفضل الاحتياطات العقارية التي أصبحت تملكها البلديات مما سمح بتوزيع عدد معتبر من القطع لصالح المواطنين على شكل تخصيص عمومية، وقد عددها خلال الفترة 1975-1990 بحوالي نصف مليون حصة⁵⁰، وبالتالي فإن التخصيص من بين أهم الأدوات المنتهجة لإنتاج السكن الفردي بطريقة منتظمة على أن يتم تطبيق الشروط المحددة في رخصة البناء والتي تتماشى وقوانين وأدوات التعمير السارية المفعول .

❖ المناطق الصناعية :

المناطق الصناعية هي مناطق مخصصة تم تخطيطها وتطويرها خصيصاً للأنشطة الصناعية المختلفة، يتم تخصيصها لتجميع الصناعات ومختلف الأنشطة المتعلقة بالتصنيع، وتوفير بيئة تدعم التنمية الاقتصادية والصناعية، غالباً ما تشمل هذه المناطق بنية تحتية ومرافق وخدمات تتناسب مع احتياجات العمليات الصناعية، بهدف تحسين الكفاءة وتقليل التأثير على البيئة .

المنطقة الصناعية أيضا هي قطعة أرض مجهزة بالخدمات الاقتصادية والتسهيلات الاجتماعية الضرورية للعمل الصناعي، ومهيئة لإقامة المشاريع الصناعية فيها بشكل يساعد على إنعاش وتطوير وتكييف هذه المشاريع وبالتالي فهي أداة تطويرية للاقتصاد ووسيلة تنموية للمجال الحضري.⁵¹

⁴⁷ -Ministère de l'urbanisme et de la construction, collection d'architecture et d'urbanisme: **L'Aménagement des lotissements** , 4^{ème} édition ; Office des publications universitaires Algérie ; P 03 .

⁴⁸ - الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 20 فيفري 1974 يتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ، العدد (19)، 1974/03/05.

⁴⁹ - القانون رقم 82-02 المؤرخ في 06 فيفري 1982 يتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء، العدد (06)، 1982/02/09

⁵⁰ - فوزي مشنان ، أحمد بوذراع (2021) "التخصيصات السكنية واقعها وأثرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة (دراسة ميدانية لتخصيص

الرياض 2-1)" مجلة علوم الانسان والمجتمع ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، المجلد 10 العدد 02 ، ص 277-304.

⁵¹ - بن عيسى نصيرة (2021) " التوجه الاستثماري للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات في الجزائر " مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،

جامعة باتنة 01 الحاج لخضر ، المجلد 08 العدد 03 ص 591-607.

تم انشاء عديد المناطق الصناعية في الجزائر بعد سنة 1973 ، وذلك بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 73-45 المؤرخ في 28 فيفري 1973، المتضمن إحداث لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، أما فيما يخص تسيير هذه المناطق الصناعية فقد صدر مرسوم رقم 84-55 المؤرخ في 03 مارس 1984، يتعلق بإدارة المناطق الصناعية ويحدد الهيئات العمومية المكلفة بتسيير هذه المناطق، إلى غاية 2007 أين تم انشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري⁵² ، هذه الوكالة التابعة لوزارة الصناعة والمكلفة بتسيير المناطق الصناعية، وتضم الجزائر الآن 72 منطقة صناعية بمساحة اجمالية تقدر بحوالي 12 ألف هكتار .

ج- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

تماشيا مع توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإرادة السياسية لاستكمال مسيرة البناء والتشييد للجزائر المستقلة، على المدى المتوسط والطويل تم برمجة المخطط الخماسي (1980-1984)، بحيث يستهدف هذا المخطط إلى :

- تعزيز بناء الاقتصاد الاشتراكي في إطار توجيهات الميثاق الوطني.
- ضمان تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين والأمة عند نهاية العشرية الجارية بالاعتماد أساسا على الإنتاج الوطني.
- تعبئة الطاقات والمهارات الوطنية.
- ضمان تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، والتحكم في توازنات الاقتصاد ومقاديره العامة.
- ضمان تطوير نشاطات اقتصادية متكاملة، وخاصة بترقية صناعات صغيرة ومتوسطة.
- تدعيم التخطيط على كل المستويات وخاصة بإقامة وتطوير أدوات لتوجيه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتأطيرها ومراقبتها.

إن هذا المخطط الخماسي الأول جاء بغلاف مالي كبير بالمقارنة مع ما سبقه من مخططات حيث قدرت قيمته المالية بأربعمائة مليار وستمائة مليون دينار جزائري (400.600.000.000 دج)، ونلمس من خلال دراسة قانون هذا المخطط، العمل على تكريس مبدأ اللامركزية، وخاصة من خلال الباب الرابع لهذا القانون رقم (80-11) المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 والمتضمن المخطط الخماسي (1980-1984)، والباب الرابع هو تطبيق المخطط في إطار اللامركزية حيث "يندرج تطبيق

⁵²- المرسوم التنفيذي (07-119) المؤرخ في 23 أبريل 2007 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد (27) الصادرة في 25 أبريل 2007

المخططات على مستوى المؤسسات والجماعات المحلية في إطار اللامركزية، وتوسيع الصلاحيات والمسؤوليات في إعداد المخططات السنوية والمتعددة السنوات وتنفيذها⁵³.

ودعا فيه المشرع إلى تطبيق المخطط الخماسي على مستوى الجماعات المحلية، بحيث تكون مخططات البلديات والولايات متعددة السنوات، وتحول التوجهات والأهداف المرسومة في المخطط الخماسي إلى برنامج عمل، وتضمن مخططات البلديات والولايات تطابق الأعمال ذات الطابع الاقتصادي المنفذ محليا مع توجيهات وأهداف المخطط الخماسي، وتسهر على انسجام برنامج التنمية الجهوية والمحلية مع اختيارات سياسة التهيئة العمرانية على الأمدين المتوسط والطويل، وأشار أيضا إلى أن الولاية تتولى من خلال مخططها ضمان تنسيق ومتابعة الأعمال المحلية التي تباشرها البلديات في إطار المخططات البلدية والعمل على التكفل بالعمليات التي يتعدى نطاقها ووسائلها الإطار البلدي. ورغم كل ما جاء في هذا المخطط إلا أن السياسة الوطنية كان هدفها الأول التصنيع بحيث كان حجم الاستثمارات لقطاع الصناعة أكثر من ثلث قيمة الاستثمارات الإجمالية لهذا المخطط.⁵⁴

ح- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) لم يأتي بجديد فهو استمرارية للمخطط السابق، بحيث يستهدف تحقيق نفس أهداف الإستراتيجية التنموية مثل المخطط السابق، ويحكم سائر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن قيمة الاستثمارات المالية في هذا المخطط كانت أكبر من المخطط السابق حيث قدرت بخمسمائة وخمسين مليار دينار (550.000.000.000 دج) وتستحوذ الصناعة على حوالي ثلث هذه الاستثمارات، أي أن تركيز الدولة منصب على نفس التوجهات والسياسة الاقتصادية السابقة. أما بالنسبة لتنظيم التخطيط القطاعي والميداني فقد جاء ضمن هذا القانون أنه يجب تدعيم التخطيط أثناء هذه الفترة الخماسية كإطار مرجعي وحيد وشامل للنشاط الاقتصادي والاجتماعي ولتنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية لاسيما من خلال ما يلي:⁵⁵

- توسيع ميدان تطبيقه وتوضيح مسعاه وتنسيق مختلف أدواره.
- تعميق اللامركزية وتنفيذ استقلال تسيير المؤسسات ولاسيما تحديد أحسن للأدوار الخاصة بأعوان التخطيط المركزيين واللامركزيين.
- فعالية مخططات الولايات والبلديات والمؤسسات والمعدة بانسجام مع المخططات الوطنية السنوية.

⁵³- القانون رقم (80-11) المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 المتضمن المخطط الخماسي (1980-1984)، الجريدة الرسمية العدد (51) الصادرة في 16 ديسمبر 1980، المادة رقم 23.

⁵⁴- نفس القانون السابق

⁵⁵- القانون رقم (84-22) المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق لـ 24 ديسمبر 1984 المتضمن المخطط الخماسي (1985-1989)، الجريدة الرسمية العدد (01) الصادرة في 02 جانفي 1985، المادة رقم 23.

- نفس القانون

- انسجام أجال إعداد المخططات وتنفيذها.

أشار هذا القانون أيضا إلى تكريس مبدأ اللامركزية وإشراك الجماعات المحلية من خلال مخطط الولاية والبلدية، بحيث "يحدد مخطط البلدية إطار ووسائل تنفيذ مجمل العمليات التنموية المقامة على تراب البلدية كما يشكل هذا الوسيلة المفضلة للامركزية على المستوى المحلي ويستهدف التكفل بالحاجيات الأساسية للمواطنين وتعبئة الإمكانيات والموارد الخاصة واستصلاحها وكذا تدعيم القاعدة الاقتصادية المحلية، ويعكس ويدمج على المستوى المحلي تصاميم التهيئة الضرورية لتنمية المساحة المحلية تنمية منسجمة".⁵⁶

2-3- الفترة ما بعد 1990 إلى اليوم:

تبنّت الجزائر منذ سنة 1990 النظام الراسمالي بعدما كانت تنتهج النظام الاشتراكي منذ الاستقلال، وما يميز هذه الفترة هو صدور عديد القوانين، والتي من بين أهم ما جاءت به هي أدوات التخطيط والتسيير الحضري ضمن قانون التهيئة والتعمير 1990، بالإضافة إلى عديد البرامج التنموية بداية ببرنامج الانعاش الاقتصادي منذ 2001-2004، وصولاً إلى برنامج الانعاش الاقتصادي الجديد 2020-2024، وستتطرق بالتفصيل إلى كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، وكل البرامج التنموية التي تغطي هذه الفترة الزمنية.

1- فترة التكيف الهيكلي 1990-2000: ⁵⁷

في فترة التسعينات وفي سياق العمل على استمرار وتيرة الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى الاقتصاد الحر، وبنظرة تنموية جديدة، تجدر الإشارة إلى الوضعية الصعبة التي أصبح يعرفها الاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار البترول منذ سنة 1986، إضافة إلى المديونية الكبيرة، كل هذه العوامل التي انجر عنها هشاشة في الجبهة الاجتماعية، نتيجة لعدم القدرة على ضمان المطالب الملحة والمتزايدة على تحسين إطار حياة الساكنة، مما استوجب تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، بما يضمن الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق، رغم التكلفة الاجتماعية الباهظة لهذه الإصلاحات، وبالتالي خلال هذه المرحلة توجهت الجزائر لإقامة علاقات تعاون مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بغية دفع وتيرة عملية الإصلاحات التي شرعت فيها، كالانتقال من النظام الاقتصادي الاشتراكي الموجه إلى النظام الاقتصادي الراسمالي، وقد جرت محاولات هذا

⁵⁶- نفس القانون السابق، المادة رقم 27.

⁵⁷-عامر هني (2018) "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014) مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 2 العدد 2، ص 214-228.

الانتقال وفق غليان شعبي، ووضع سياسي متأجج ومتوتر، وذلك بعد التعديل الدستوري 1989 الذي كرس التعددية الحزبية والسياسية، ونظرا لهذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية اعتمدت الجزائر بداية من سنة 1988 مجموعة من الإجراءات المتمثلة في ما يلي:

- إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي والعمل على التطهير المالي للمؤسسات العمومية المتعثرة
- انسحاب الخزينة العمومية من التمويل وضخ الأموال للمؤسسات التي أفلست لسبب أو لآخر
- التدرج نحو إلغاء دعم الدولة لبعض المواد الغذائية، حيث أنه بداية من النصف الثاني من سنة 1992 ألغت الحكومة دعم أسعار السلع الاستهلاكية ما عدا ثلاثة منها وهي: الخبز، الحليب، الدقيق، وبالتالي تم إصلاح منظومة الأسعار.
- واهم التغيرات والتحويلات التي حصلت في هذه المرحلة ما يلي :
- الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق
- الانتقال من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية والسياسية.
- وقوع الجزائر في أزمة أمنية متمثلة في العنف والإرهاب الهجمي وبالتالي أصبحت الحرب على الإرهاب أولى الأولويات.
- وقوع الجزائر في أزمة مديونية خانقة .
- خصوصية فوضوية للمؤسسات العمومية وانهيار أو تخريب العديد من هذه المؤسسات.
- توقف عجلة التنمية بسبب الوضع العام من قلة الموارد المالية والمديونية والإرهاب.
- زيادة حدة أزمت البطالة، السكن، الاستثمار.
- ظهور مشاكل أخرى كتدهور مستوى الخدمات العامة...

وقد صاحب هذه التحويلات ظهور أدوات التخطيط والتنظيم المجالي الجديدة المتمثلة في:

1. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: يُعدُّ "أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد

التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغة المرجعية لمخطط شغل الأراضي."⁵⁸

يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة الذي يغطيها سواء تراب بلدية أو تراب مجموع البلديات إلى قطاعات محددة كما يلي :

- قطاعات معمرة: تغطي المجال المبني أي كل النسيج الحضري القائم.
- القطاعات المبرمجة للتعمير: تشمل الأراضي المعدة للتعمير في المدى القريب والمتوسط.

⁵⁸ - نفس القانون السابق 90-29 . المادة رقم 16 .

- قطاعات التعمير المستقبلي: هي الأراضي المعدة للتعمير والتوسع عليها في المدى البعيد.
- قطاعات غير قابلة للتعمير: كل الأراضي الممنوع التوسع عليها لأسباب معينة كالغابات أو مناطق معرضة لظاهرة طبيعية معينة كانزلاق التربة مثلا ...

وينص على وجوب تغطية تراب كل البلديات بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وذلك بمبادرة رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته، وتتم الموافقة على مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية حسب الحالة، وقد ألحق قانون التهيئة والتعمير لسنة 1990 بمراسيم تنفيذية تقريبا بعد سنة، فسرت ووضحت تقريبا كل ما كان يحتاج تفاصيل ضمن القانون، فقد جاء مثلا في المرسوم التنفيذي رقم (91-177) وكتوضيح لما يجب أن تبينه مداولات الموافقة على مشروع إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما يلي:

- "التوجيهات التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة للتراب المقصود.
- كيفية مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية"⁵⁹ (التجهيزات أو البرامج ذات البعد والأهمية الوطنية أو الإقليمية أو الولائية).

ترسل المداولة إلى الوالي المختص إقليميا وتنتشر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية لمدة شهر، وبعد ذلك يصدر القرار الذي يرسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من طرف السلطات المخولة قانونا، وهي الوالي في حالة إذا كان التراب المعني تابع لنفس الولاية، ومن طرف الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية في حالة إذا كان التراب المعني تابع لأكثر من ولاية، وبعد ذلك يبدأ في إعداد هذا المخطط، يتم إبلاغ كل من رؤساء غرف التجارة، رؤساء غرف الفلاحة رؤساء المنظمات المهنية ورؤساء الجمعيات المحلية بإمكانية المشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ويكون ردهم في أجل أقصاه 15 يوم بالرغبة في المشاركة (في حالة الموافقة يقومون بتعيين ممثلهم)، أو الرفض، وتعتبر هذه من بين النقاط الإيجابية التي جاء بها القانون ووضحها المرسوم التنفيذي والمتمثلة في التنسيق والتشاور وإمكانية الإدلاء بالرأي، في حدود ما يخدم تطوير حياة المجتمع والرقى بالجانب العمراني والمدن، وينص أيضا على وجوب استشارة كل من "الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة المكلفة في مستوى الولاية

⁵⁹- المرسوم التنفيذي رقم (91-177) المؤرخ في 28 ماي سنة 1991 يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به الجريدة الرسمية العدد (26) الصادرة في 01 جوان 1991، المادة رقم 2.

والمتمثلة في : التعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية التاريخية والطبيعية، البريد والمواصلات، البيئة*، التهيئة العمرانية*، السياحة*

أما الهيئات والمصالح العمومية المكلفة في المستوى المحلي: توزيع الطاقة، النقل، توزيع الماء⁶⁰ وبعد مصادقة بمداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية على مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، تبلغ الإدارات والهيئات التي تستشار وجوبا طبقا للقانون وكذا الهيئات التي أبدت موافقتها على المشاركة، وتمهل مدة (60) يوم للإدلاء برأيها وملاحظاتها، وان مضت المدة القانونية فتعتبر الإدارات التي لم ترسل آرائها أو ملاحظاتها موافقة مباشرة .

التحقيق العمومي في فترة مدتها 45 يوماً يتم خلالها تحديد المكان أو الأماكن التي سيجرى فيها التحقيق، وتعيين المفوض أو المفوضين المكلفين بإجرائه، إلى جانب تحديد تاريخ بدء التحقيق وكيفية سير إجراءاته، ويتم خلال هذه الفترة تدوين الملاحظات في سجل خاص مرقم وموقع لهذا الغرض، وبعد انتهاء التحقيق العمومي يقوم المفوض أو المفوضين المحققين بإعداد محضر، ويرسل إضافة إلى الملف الكامل للاستقصاء في أجل أقصاه 15 يوم إلى المجلس أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، ويتم تعديل وتصحيح ما توجب تصحيحه قبل الإرسال للمصادقة النهائية عليه حسب الحالة:

- "بقرار من الوالي بالنسبة للبلديات أو مجموعة البلديات التي يقل عدد سكانها عن 200 ألف ساكن
- بقرار من الوزير المكلف بالتعمير ، مشترك حسب الحالة مع وزير أو عدة وزراء بالنسبة للبلديات أو مجموعة البلديات التي يفوق عدد سكانها 200 ألف ويقل عن 500 ألف ساكن.
- مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتعمير بالنسبة للبلديات أو مجموعة البلديات التي يزيد عدد سكانها عن 500 ألف ساكن فأكثر.⁶¹

ويتكون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من ثلاثة أجزاء:

- 1- تقرير توجيهي يقدم فيه تحليل الوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي والثقافي للتراب المعني، وكذا نمط التهيئة المقترح
 - 2- تقنين يحدد القواعد المطبقة بالنسبة إلى كل منطقة مشمولة في القطاعات (المعمرة، القابلة للتعمير، ذات التعمير المستقبلي، وغير القابلة للتعمير).
 - 3- وثائق بيانية تشتمل خاصة على المخططات التالية :
- أ- مخطط الواقع القائم يبرز فيه الإطار المشيد حالياً وأهم الطرق والشبكات المختلفة .

⁶⁰- نفس المرسوم (177-91) المادة 8

*- البيئة والتهيئة العمرانية والسياحة : مذكورة ضمن المادة 2 من المرسوم التنفيذي (317-05) المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي (177-91) المؤرخ في 28 ماي سنة 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية العدد (62) الصادرة في 11 سبتمبر 2005.

⁶¹- نفس القانون المذكور سابقا (90-29) المادة 27.

- ب- مخطط تهيئة يبين حدود كل القطاعات (المعمرة ، القابلة للتعمير)، وبعض أجزاء الأرض من ساحل أراضي فلاحية ...، ومساحات تدخل مخططات شغل الأراضي.
- ت- مخطط الارتفاقات
- ث- ومخطط تجهيز يبرز خطوط مرور الطرق وغيرها من التجهيزات الجماعية ...

يراجع المخطط إلا في الحالات :⁶²

- إذا كانت القطاعات المزمع تعميمها والمشار إليها في المادة 19 من القانون (90-29) في طريق الإشباع.
- إذا كان تطور الأوضاع أو المحيط أصبحت معه مشاريع التهيئة للبلدية أو البنية الحضرية لا تستجيب أساسا للأهداف المعينة لها.

كما نصت التعليمات الوزارية رقم 70-05 على وجوب إجراء مراجعة شاملة أو جزئية لهذا المخطط عند وجود نقائص في شغل أو تنظيم تهيئة الأراضي، وهذا حتما لنفس الأسباب السابقة الذكر والمتعلقة بفعالية الرقابة على هذه الأشغال.

وقد أدرج ضمن المرسوم التنفيذي (05-317) المعدل والمتم للمرسوم التنفيذي (91-177) كل ما يتعلق بحماية الساحل، وكذا بالأخطار المختلفة سواء كانت طبيعية أو تكنولوجية، وتحديد هذه الأراضي المعرضة لمثل هذه المخاطر بحيث:

- المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية لاسيما التصدعات الزلزالية أو الإنزلاقات أو انهيارات التربة والتدفقات الوحلية وارتصاص التربة والتميع والانهيارات والفيضانات .
- مساحة حماية المناطق والأراضي المعرضة للأخطار التكنولوجية المتمثلة في المؤسسات والمنشآت الأساسية لاسيما المنشآت الكيماوية والبتروكيماوية وقنوات نقل المحروقات والغاز والخطوط الناقلة للطاقة...⁶³

2. مخطط شغل الأراضي: هو أداة قانونية يمثل مخطط تفصيليا لعملية شغل الأرض، يوضع في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث يحدد ضمن عملية أو عمليات التدخل التي يجب أن تنفذ في مخطط شغل الأراضي أو مخططات شغل الأراضي من حيث مساحة التدخل لهذا المخطط (أي المساحة التي يغطيها كل مخطط شغل الأراضي في المجال العمراني الأكبر الذي يغطيه بالكامل مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير)، ونوع التدخل، وطبيعته ضمن

⁶² - ديرم عابدة (2011): الرقابة الإدارية على أشغال التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري- دار قابة للنشر والتوزيع باتنة - الجزائر -

الطبعة الأولى - ص ص 38-39.

إضافة الى القانون 90-29 المذكور سابقا.

⁶³ - المرسوم التنفيذي (05-317) ذكر سابقا - المادة 03.

مخطط شغل الأرض (تجديد ، ترميم ، تحديث ، توسع ، إعادة هيكلة ...) والشروط والقواعد العامة الواجب احترامها وتطبيقها فيما يتوافق وطبيعة النسيج الحضري، وكذا الطابع العام للمدينة، من حيث معامل شغل الأرض (COS)، معامل الاستيلاء على الأرض (CES)، الكثافة، ارتفاع المباني ونوع التجهيزات ...

- "يتم اتخاذ قرار إعداد مخطط شغل الأراضي (POS) عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية حسب الحالة، ويجب أن تتضمن المداولة مايلي:
- تذكير بالحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقا لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المتعلق به.
 - بيانات لكيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد مخطط شغل الأراضي."⁶⁴

تبلغ المداولة إلى الوالي المختص إقليميا، وتنتشر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية لمدة شهر، وبعد ذلك يصدر القرار الذي يرسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه مخطط شغل الأراضي من طرف السلطات المخولة قانونا وهي الوالي في حالة إذا كان التراب المعني تابع لنفس الولاية، ومن طرف الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية في حالة إذا كان التراب المعني تابع لأكثر من ولاية، وبعد ذلك يبدأ في إعداد هذا المخطط، يتم إبلاغ نفس الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية التي تستشار وجوبا وكذا التي يمكن لها المشاركة بإدلاء رأيها وملاحظاتها في هذا المخطط وهي نفسها المذكورة بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

وبعد المصادقة على مخطط شغل الأرض بمداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية على مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تبلغ الإدارات والهيئات التي تستشار وجوبا طبقا للقانون وكذا الهيئات التي أبدت موافقتها على المشاركة وتمهل مدة (60) يوم للإدلاء برأيها وملاحظاتها، وان مضت المدة القانونية فتعتبر الإدارات التي لم ترسل آرائها أو ملاحظاتها يعد رأيها موافقة مباشرة

التحقيق العمومي في فترة مدتها 60 يوماً يتم خلالها تحديد المكان أو الأماكن التي سيجرى فيها التحقيق، وتعيين المفوض أو المفوضين المكلفين بإجرائه، إلى جانب تحديد تاريخ بدء التحقيق وكيفية سير إجراءاته، ويتم خلال هذه الفترة تدوين الملاحظات في سجل خاص مرقم وموقع لهذا الغرض، وبعد انتهاء التحقيق العمومي يقوم المفوض أو المفوضين المحققين بإعداد محضر، ويرسل إضافة إلى الملف

⁶⁴ - المرسوم التنفيذي رقم (91-178) المؤرخ في 14 ذي القعدة 1411 الموافق لـ 28 ماي سنة 1991 يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به الجريدة الرسمية العدد (26) الصادرة في 01 جوان 1991. - المادة رقم 2.

الكامل للاستقصاء في أجل أقصاه 15 يوم إلى المجلس أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، ويتم تعديل وتصحيح ما توجب تصحيحه، يرسل مخطط شغل الأراضي مصحوبا بسجل الاستقصاء، وبمحضر قفل الاستقصاء، والنتائج التي يستخلصها المفوض المحقق إلى الوالي المختص إقليميا الذي يبدي رأيه وملاحظاته خلال 30 يوم ابتداء من تاريخ استلام الملف، وإذا انقضت هذه المهلة عد رأي الوالي موافق، ويصادق المجلس الشعبي البلدي بمداولة على مخطط شغل الأراضي المعدل عند الاقتضاء لأخذ نتائج الاستقصاء العمومي بعد أخذ رأي الوالي.

أما محتوى مخطط شغل الأراضي فحسب المادة 18 من المرسوم التنفيذي (91-178) فإن مخطط شغل الأراضي يحتوي على:⁶⁵

1- لائحة تنظيم تتضمن:

- أ- مذكرة تقديم يثبت فيها تلاؤم أحكام مخطط شغل الأراضي مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك البرنامج المعتمد للبلدية أو البلديات المعنية تبعا لأفاق تنميتها.
- ب- جانب القواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة ومع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على بعض أجزاء التراب كما هو محدد في الفصل الرابع من القانون (90-29) والمتمثلة في نوع المباني المرخص بها أو المحضورة ووجهتها وحقوق البناء المرتبطة بملكية الأرض التي يعبر عنها معامل شغل الأرض (COS) ومعامل ما يؤخذ من الأرض (CES) مع جميع الارتفاقات المحتملة.

2- وثائق بيانية تتكون مما يلي على الخصوص:

- أ- مخطط بيان الموقع (بمقياس 1/2000 أو 1/5000).
- ب- مخطط طبوغرافي (بمقياس 1/500 أو 1/1000).
- ج- خارطة (بمقياس 1/500 أو 1/1000) تبين القواسر الجيوتقنية لتعمير التراب المعني مصحوبة بتقرير تقني.

وعدلت هذه النقطة (ج) بما يلي:⁶⁶ خارطة (بمقياس 1/500 أو 1/1000) تحدد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية مصحوبة بالتقارير التقنية المتصلة بذلك، وكذلك الأخطار الكبرى المبينة في المخطط العام للوقاية.

- تحدد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية طبقا للوسائل والدراسات الجيوتقنية والدراسات الدقيقة للزلازل على مقياس مخطط شغل الأراضي.

⁶⁵ - من المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم (91-178) المذكور سابقا.

⁶⁶ - المرسوم التنفيذي رقم (05-318) المؤرخ في 06 شعبان 1426 الموافق لـ 10 سبتمبر 2005 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم (91-178) المؤرخ في 14 ذي القعدة 1411 الموافق لـ 28 ماي سنة 1991 يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، الجريدة الرسمية العدد (62) الصادرة في 11 سبتمبر 2005. - المادة رقم 03.

- تحدد مساحات الحماية والارتفاعات الخاصة بالمنشآت المختلفة والمنشآت الأساسية المنطوية على التجهيزات والأخطار التكنولوجية تطبيقا للإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
 - تحدد المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية و/أو التكنولوجية في مخطط شغل الأراضي المصنفة حسب درجة قابليتها للخطر بناء على اقتراح من المصالح المكلفة بالتعمير والمختصة إقليميا حسب نفس الأشكال التي أملت الموافقة على المخطط.
 - ح- مخطط الواقع القائم (بمقياس 1/500 أو 1/1000) يبرز الإطار المشيد حاليا وكذلك الطرق والشبكات المختلفة والارتفاعات الموجودة.
 - خ- مخطط تهيئة عامة (بمقياس 1/500 أو 1/1000) يحدد ما يلي :
 - المناطق القانونية المتجانسة.
 - موقع إقامة التجهيزات والمنشآت ذات المصلحة العامة والمنفعة العمومية.
 - خط مرور الطرق والشبكات المختلفة مع إبراز ما تتحمله الدولة منها كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وما تتحمله الجماعات المحلية.
 - المساحات الواجب الحفاظ عليها نظرا لخصوصيتها.
 - د- مخطط التركيب العمراني (بمقياس 1/500 أو 1/1000) يتضمن على الخصوص عناصر لائحة التنظيم (المنافذ والطرق- وصول الشبكات المختلفة – خصائص القطع الأرضية- موقع المباني بالنسبة للطرق العمومية وما يتصل بها - موقع المباني بالنسبة للحدود الفاصلة - موقع المباني بعضها من بعض على ملكية واحدة - ارتفاع المباني- المظهر الخارجي- موقف السيارات – المساحات الفارغة والمغارس – بالإضافة إلى نوع المنشآت والتجهيزات العمومية وموقعها وتحديد الطرق والشبكات المختلفة ومن يتحملها الدولة أم الجماعات المحلية...) .
- إضافة إلى إدراج واحترام ما جاء في القانون (02-02) المتعلق بحماية الساحل ضمن أدوات التهيئة والتعمير من مخطط شغل الأراضي والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير...
- أما مراجعة مخطط شغل الأراضي "لا يمكن مراجعة مخطط شغل الأراضي بعد المصادقة عليه إلا بعد مداولة للمجلس أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، باعتبارها السلطة الإدارية المختصة بالمصادقة عليه، وبالتالي أيضا المختصة بالرقابة على تعديله وتطبيقه، وقد حددت المادة 37 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير الشروط التي يراجع فيها وهي كالتالي :
- إذا لم ينجز في الأجل المقرر لإتمامه سوى ثلث حجم البناء المسموح به من المشروع الحضري أو البناءات المتوقعة في التقرير الأولي.
 - إذا كان الإطار المبنى الموجود في حالة خراب أو في حالة من القدم تدعو إلى تجديده .

- إذا كان الإطار المبني قد تعرض لتدهورات ناجمة عن ظواهر طبيعية.
 - إذا طلب ذلك، وبعد مرور 5 سنوات من المصادقة عليه، أغلبية ملاك البناءات البالغين على الأقل نصف حقوق البناء التي يحددها مخطط شغل الأراضي الساري المفعول.
 - إذا استدعت ذلك حاجة إنشاء مشروع ذي مصلحة وطنية.
- تتم المصادقة على مراجعات المخطط الساري المفعول في نفس الظروف والأشكال المنصوص عليها لإعداد المخطط "67
- وبعد المصادقة النهائية على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو مخطط شغل الأراضي، فكليهما يعتبر أداة قانونية لتسيير المجال الحضري، وتنظيمه ووسيلة للتخطيط الحضري المعمول بها، والتي يجب احترامها وتطبيق ما جاء فيها.

2- برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) :

- تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي من السياسات المالية التي تستخدمها الدولة لتصحيح الوضع الاقتصادي على المدى القصير، ويهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي حيث يعمل على تدعيم الأنشطة المدرة للثروة والقيمة المضافة والتي تحد نوعا ما من الفقر وتزيد فرص التشغيل وترفع من المستوى المعيشي للسكان، وتعمل على تقليص الفوارق الجهوية وتدعم مختلف الخدمات العامة⁶⁸ ، كل ذلك من خلال وسائل مختلفة، معظمها مالية، وغالبا ما تكون هذه السياسة مبنية على زيادة الإنفاق من أجل تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو وزيادة فرص الشغل.
- ومن أهم وسائل دعم الانعاش الاقتصادي ما يلي :
- التحويلات والمساعدات الاجتماعية المدفوعة للأفراد أو المرتبطة بدعم معين للمواد عالية الاستهلاك لدى أفراد المجتمع ومن خلال زيادة الاستثمارات العامة والخاصة والتي تعتمد على استيراد العتاد والوسائل المادية لدفع عجلة الاستثمار.
 - تخفيض الضرائب على الدخل الفردي وعلى المستثمرين والصانعين لتشجيع الصناعة والاستثمار وزيادة الدخل لتحسين القدرة الشرائية للمواطن .
 - بعث وانجاز المشاريع الكبرى المختلفة من مشاريع السكن والمدن والطرق والبنى التحتية التي تقوم بها الدولة للرقى بالوضع العام للبلاد وتصحيح الاختلالات وفك العزلة عن بعض المناطق وكذا خلق مناصب عمل دائمة ومؤقتة.

⁶⁷ - ديرم عابدة : مرجع سابق ص 55.

إضافة إلى المادة 37 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

⁶⁸ - طارق قندوز ، السعيد قاسمي، ابراهيم بلحيمر (2017) "المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر ، البطالة والتضخم" مجلة دراسات إنسانية واجتماعية : جامعة وهران 1 : المجلد 06 العدد 07 ، ص 189-215

تمت الموافقة على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في أبريل 2001،⁶⁹ وتبلغ القيمة الاجمالية أو الاعتمادات المالية المخصصة له خلال الفترة 2001-2004 بحوالي 525 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 7 مليار دولار، بنسب متفاوتة خلال هذه السنوات، حيث يعتبر هذا البرنامج برنامجا ضخما يعمل على تدارك التأخر المسجل خلال العشرية السوداء التي تشكل مرحلة توقف في مجال التنمية إن لم نقل تدهور وتفقر في مجال التنمية .

الجدول رقم (01): تقسيم الاعتمادات المالية على المحاور الكبرى لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

النسب المئوية	مجموع المبلغ "مليار دينار"	2004	2003	2002	2001	
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية المحلية والبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الزراعة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
100	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: بن أحمد لخضر ، الباز أمين (2008) مرجع سابق

3- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) :

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2009 - 2005، استمرارية وامتداد لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي طبق بداية من 2001 ويعتبر هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو أضخم برنامج من حيث قيمته المالية المرتفعة مقارنة بسابقه حيث سيعمل على استكمال البرنامج السابق من خلال تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفقر، والسعي نحو تنمية المناطق الريفية والفلاحية، وتدعيم سياسة تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، تطوير الهياكل والبنى التحتية وتحسين مناخ الاستثمار، توفير مناصب الشغل، وتوفير السكن، وتوفير المؤسسات التربوية والجامعية والتكوين والصحة... يقتضي تطبيق هذه البرامج ضمان فعاليتها تعبئة كافة الطاقات، ووجود أكبر قدر ممكن من التناغم والتناسق بين التوجيهات الوطنية الكبرى ممثلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرامج المحلية والجهوية ممثلة في البرنامج البلدي للتنمية والبرنامج القطاعي للتنمية والبرنامج الجهوي للجنوب والهضاب العليا⁷⁰ ، بلغ الغلاف المالي المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو بحوالي 4202.7 مليار دج، هذا الغلاف المالي مقسم على خمس محاور رئيسية مشكلة للبرنامج والمذكورة في الجدول رقم 02، مع العمل على محو كل النقائص من خلال تجسيد المشاريع القطاعية.

⁶⁹ - بن أحمد لخضر، الباز الأمين (2014) "الاستثمارات العامة في الجزائر و انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين 2001-2010 " مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد 20 العدد 1، ص 86-108

⁷⁰ - بن أحمد لخضر، الباز الأمين (2014) : المرجع السابق

الجدول رقم (02): تقسيم الاعتمادات المالية على المحاور الكبرى للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009⁷¹

المحاور	المبالغ (مليار دج)	النسبة المئوية (%)
تحسين الظروف المعيشية للسكان والذي يشمل السكن ، التربية والتعليم العالي والتكوين ، الصحة مخططات التنمية البلدية والتهيئة الإقليمية ، الربط بالشبكات خاصة الكهرباء والغاز ...	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية والبنى التحتية وتشمل مشاريع الأشغال العمومية والطرق ، النقل والمواصلات التجهيزات الكبرى وعمليات توسعتها ، السدود وتحلية المياه	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية تشمل الفلاحة والزراعة والتنمية الريفية الاستثمار المحلي والأجنبي ، المنشآت المنتجة للثروة ،	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها تشمل مختلف المصالح الخدمية على مختلف المستويات	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال تشمل تطوير الشبكات وجلب التكنولوجيا والتجهيز لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية الخماسية على توازن مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر

من بين تفاصيل محاور هذا البرنامج ما يلي⁷² :

- العزم على انشاء مليون وحدة سكنية والقضاء على الأحياء القصدية.
- التأكد من الحفاظ على معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 5% طوال الوقت طوال فترة البرنامج.
- إنشاء 100 ألف مؤسسة اقتصادية جديدة وخلق مليونين من الوظائف.
- إنشاء 150 ألف محل تجاري بمعدل 100 محل لكل بلدية على التراب الوطني
- انجاز محطات تحلية مياه البحر لضمان توفير الاحتياجات من مياه الشرب، بالإضافة إلى أنواع أخرى كتعبئة المياه المعدنية في المصانع.
- توفير الظروف اللازمة لاستيعاب مليون طالب في الجامعة بحلول نهاية البرنامج، تنفيذ الآلاف من عمليات التثبيات الجديدة في المجالات التربوية والاجتماعية والثقافية والطاقة والهيكل الأساسية.

⁷¹ - جدي عبد الحليم ، فلول عبد القادر، بن جلول خالد (2018) "الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية الخماسية على توازن مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر" ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تحسين أداء الاقتصاد الجزائري المداخل والحلول جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة.

⁷² - Kheira, BECHAREF, & Rachida, IMEKHELAF. (2021). "The effectiveness of spending policy under the third millennium development programs in Algeria". *Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol, 15(02) P 884-897.*

4- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): 73

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين الاطار المعيشي للسكان، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال ، وينقسم إلى قسمين القسم الأول يتضمن استكمال المشاريع الكبرى قيد الإنشاء (السكك الحديدية والطرق السريعة وإمدادات المياه من الماء الصالح للشرب...) بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار، أما القسم الثاني فيتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- دعم تنمية الموارد البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- تقليص معدل البطالة من خلال استحداث منصب شغل جديد بكل الصيغ.
- تحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب وانجاز الطرق والمسالك الريفية بهدف فك العزلة عن كل هذه المناطق وتشجيع العمل على التجديد الفلاحي لتحسين الموارد الغذائية الأساسية للسكان.
- تشجيع وترقية التعليم والبحث العلمي وتعميمه وكذا السهر وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل مختلف المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها وفي المرافق العمومية.
- تنمية القدرات السياحية والصناعة التقليدية وترقية القدرات الاستيعابية الفندقية الوطنية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- زيادة الاستثمار في قطاع السكن بمختلف الصيغ واستكمال البرامج المسطرة وكذا العمل على إعادة الاعتبار للنسيج العمراني القائم والتحسين الحضري للأحياء ، وتطوير الترقيات العقارية العامة والخاصة
- تنمية الموارد الطاقوية والمنجمية وربط شركات للاستغلال المنجمي والطاقوي .

⁷³ - هدى بن محمد (2019) " عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019 " مجلة كلية العلوم السياسية والاقتصاد المجلد 02 ص 68-35 الرابط <https://doi.org/10.21608/jocu.2020.91597>

الجدول رقم (03): تقسيم الاعتمادات المالية على المحاور الكبرى للبرنامج التنموية الخماسي 2010-2014 ⁷⁴

المحاور	المبالغ (مليار دج)	النسبة المئوية (%)
التنمية البشرية	10511	49.5
تطوير المنشآت الأساسية والبنى التحتية	6668.7	31.5
ترقية الخدمة العمومية وتحسينها	1732.7	8.16
دعم التنمية الاقتصادية	1635	7.7
الحد من البطالة	382	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال	284.5	1.34
المجموع	21214	100

المصدر: شليحي الطاهر، بن موفق زروق (2019)

5- البرنامج الخماسي - برنامج توطيد النمو الاقتصادي - (2015-2019):

يعتبر هذا البرنامج أيضا استمرارا للبرامج السابقة بدأ الشروع فيه سنة 2015 حيث جاء في ظرف خاص تمر به البلاد جراء انخفاض أسعار البترول مما يؤثر على مداخل البلاد وعلى مختلف البرامج والمشاريع التنموية والاقتصادية وتتمثل أهدافه بما يلي: ⁷⁵

- بلوغ معدل نمو اقتصادي يقدر بـ 7 % مع حلول عام 2019.
- إيلاء اهتمام خاص بتكوين وتطوير الموارد البشرية المختلفة المكونة للمجتمع من خلال تشجيع، تعزيز تكوين الموظفين والحصول على القوى العاملة المؤهلة.
- زيادة الاهتمام بالتنمية الزراعية والريفية التي تكفل تحقيق ذلك سلامة الغذاء من خلال الدعم والربط بالكهرباء الريفية ومنح الامتيازات والاستثمارات للفلاحين.
- تحسين مناخ الأعمال والاستثمار من خلال تبسيط إجراءات إحداث المؤسسات، وأبرزها توفير العقارات وتخفيف الاجراءات للحصول على القروض وتحسين الخدمات العامة.
- تحقيق التوازن في مناطق الهضاب ومناطق الجنوب من خلال التهيئة الاقليمية بعد التقسيم الاداري المبرمج من خلال اتخاذ تدابير رامية لتطوير وتنمية بعض المناطق وتخفيف الضغط على المناطق الساحلية حيث أن حوالي 63 % من سكان الجزائر يقيمون في مساحة تقدر بحوالي 4 % من المساحة الاجمالية للبلاد. ⁷⁶

⁷⁴ - شليحي الطاهر، بن موفق زروق (2019): "توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة (2010-

2014)", مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05 العدد 02 ص ص 97-110.

⁷⁵ Kheira, BECHAREF, & Rachida, IMEKHELAF. (2021). "The effectiveness of spending policy under the third millennium development programs in Algeria". *Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol, 15(02) P 884-897.*

⁷⁶ - تصريح وزيرة تهيئة الاقليم والبنية دليلة بوجمعة ، جريدة المساء بتاريخ 27 مارس 2015

- تصحيح الاختلالات وتأمين مؤهلات وإمكانيات الأقاليم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذا بروز أقطاب جديدة وإنشاء مدن جديدة وإعداد مخططات توجيهية قطاعية كما وجه لها المخطط الوطني لهيئة الاقليم وتنميته المستدامة .

رصد لهذا البرنامج الخماسي غلاف مالي يقدر بحوالي 262 مليار دولار ومع بداية تنفيذ البرنامج سنة 2015 خصص له حساب تحت اسم صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية (المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019)⁷⁷ ، إلا أن مع استمرار انخفاض أسعار البترول سنة 2015 مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ اجراءات تهدف إلى ترشيد النفقات العامة وعلى هذا الأساس تم قفل حساب برنامج توطيد النمو 2015-2019 مع نهاية شهر ديسمبر من سنة 2016، اي بعد مرور سنتين من بداية تنفيذ البرنامج، وتم فتح حساب آخر تحت اسم برنامج الاستثمارات العمومية بمبلغ 300 مليار دج لاستكمال الفترة المتبقية 2017-2019 مع التجميد الفوري لكل المشاريع التي لم تنطلق والإبقاء على المشاريع التي في طور الانجاز وذات الأولوية القصوى كل هذا سيؤثر بالضرورة على الأهداف التي كانت مسطرة ضمن المخطط الخماسي 2015-2019.

6- برنامج الانعاش الاقتصادي الجديد (2020-2024):⁷⁸

وضع مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي بناء على تعليمات من السيد رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 26 يوليو 2020 حيث حدد نطاقه وآجال تنفيذه، أين تم التذكير بالإبقاء على الطابع الاجتماعي للدولة والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن مع توفير الحماية الاجتماعية للفئات المعوزة والتي هي في حاجة إلى الرعاية الاجتماعية، والإبقاء على انجاز السكنات الاجتماعية لفئات الهشة وتقديم الدعم في عديد الصيغ من السكن لمحتاجيها الفعليين، وبالأهداف الطموحة مثل تخفيض الواردات سنة 2020 بقيمة 10 مليار دولار أمريكي، وتقليص الاعتماد على المحروقات مع تحقيق ما لا يقل عن 5 مليار دولار من الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2021، وبالتالي العمل على تنويع الاقتصاد وتطويره وعصرنته، وتكييفه مع المتغيرات الراهنة من أجل إخراج البلد من التبعية النفطية، أين تم أيضا الإشارة إلى القطاعات المهمة التي يجب أن تكون محركات النمو للبلاد والمتمثلة أساسا في التعدين وإعادة الاعتبار للاستغلال المنجمي، الفلاحة الصحراوية، الصناعة الصيدلانية،

⁷⁷- العالمة مناد ، عاشور مرزوق (2020) " مدى مساهمة البرامج التنويع التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 " مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف ، المجلد 16 العدد 22 ، ص 207-222.

⁷⁸ - Services du Ministre Délégué auprès du Premier Ministre, Chargé de la Prospective, (2021) , **Plan de relance économique 2020-2024 – Résumé Exécutif** . https://apab-algerie.org/wp-content/uploads/2021/01/0-Re_summe_exe_cutif-28-12-2020-Version-Finale-Rapport.pdf.

الطاقات المتجددة، المؤسسات الناشئة والمقاولاتية، والمؤسسات الصغرى في مجال الخدمات التكنولوجية والصناعات الصغيرة، ترشيد النفقات والرقمنة.

فيما تم التأكيد للعمل على انجاح هذا المخطط من خلال التدابير المتمثلة في تحسين مناخ الاستثمار، ورفع التجريم عن أعمال التسيير، التكامل بين القطاعين الخاص والعام وعدم التمييز بينهما، تعزيز مصادر التمويل الجديدة، والرقمنة في جميع القطاعات من أجل تحقيق إدارة وحوكمة اقتصادية جديدة وإضفاء شفافية في كل القطاعات وكل النشاطات العامة، وعلى أن يتم إشراك كافة الأطراف المعنية في الحياة الاقتصادية والتشاور الصريح والمباشر حول كافة القضايا المطروحة للنقاش أثناء ورشات اثناء هذا المخطط.⁷⁹

7- برامج التحسين الحضري كجزء من السياسة العمرانية في الجزائر :

إن التحسين هو العملية التي تهدف إلى جعل شيء ما أفضل أو تغييره إلى الأفضل، وهو عمل يتسم بالتقدم والتطور نحو الأفضل وزيادة الجودة أو الكفاءة أو الأداء.⁸⁰

أما التحسين الحضري فهو مشروع مؤثر يهدف إلى إحداث تغيير في البيئة الحضرية وفق خطة واسعة النطاق من أجل تنمية وتحسين المناطق الحضرية المتخلفة والتي تظهر بصورة مستمرة في المدن، وذلك وفق رؤية واقعية لحاجات الحاضر ومتطلبات المستقبل، وذلك بإعادة البناء والتأهيل للمناطق الحضرية المتدهورة بسبب التخلف مع المحافظة على الأماكن والأبنية ذات المعالم التاريخية والقيمة الحضارية الرفيعة.⁸¹

ويعرف أيضا التحسين الحضري بأنه وسيلة أو آلية للارتقاء بالإنسان والمجتمع بتمكنه من التمتع بحياة مستقرة وأمنة، وتسهيل قدراتهم على الحصول على متطلبات الحياة الكريمة من صحة وبيئة وسكن لائق وسهولة الوصول للمرافق والمنافع العامة، والترفيه والثقافة، وتحفزهم على الاندماج والتفاعل الاجتماعي، وتقوي قدراتهم في ممارسة حق المواطنة، بالمشاركة في تسيير فضاءاتهم المعيشية، في إطار الحوار والتضامن بما يضمن استدامة العمران.⁸²

أما عن جذور تطبيق وسيلة التحسين الحضري التي تمثل عملية أو مجموعة عمليات، والتي أثبتت نجاعتها في كثير من التجارب في عديد المرات، فأول برنامج للتحسين الحضري كان في أمريكا

⁷⁹ - خمخام عطية ، بن دنيدينة سعيد (2022) " ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024)"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد 06 العدد 02 ، ص 375-357.

⁸⁰ -Dictionnaire le robert en ligne <https://dictionnaire.lerobert.com>

⁸¹ - معاوية صبرينة. (2017) مرجع سبق ذكره.

⁸² - محمد الهادي لعروق (2010) " التحسين الحضري و آلية للارتقاء بجودة الحياة المدنية الجزائرية السياسات و الممارسات " كتاب الملتنقى الدولي لمعهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي العدد 02 ، ص 93 .

الشمالية سنة 1937 م⁸³، كانت بداية بسيطة ومتواضعة وتسير بوتير بطيئة، إلا أنه جسد فعليا وواقعا التحسين الحضري سنة 1949 م، وذلك بتجسيد حلول مناسبة للمشاكل التي كانت تعاني منها بعض المدن الأمريكية

إن تدهور الوضع في عديد الأحياء في المدن وعلى أطرافها، وخاصة الأحياء الفوضوية وكذا انتشار البناءات القصديرية في عديد المدن منذ الاستقلال الى اليوم، إضافة إلى النزوح الريفي في عديد الفترات وأخرها فترة التسعينات التي اتسمت بالوضع الأمني غير المستقر في الجزائر، مما تسبب في الهجرة الجماعية لسكان الأرياف من الريف إلى المدن والمناطق الأكثر أمنا، فكل هذه الكتل البشرية التي انتقلت إلى المدن أقامت أكثرها في أطراف المدن، حيث أنشأت أحياء أغلبها خارج الإطار القانوني حيث تمثل أحياء فوضوية ناهيك عن ما كان موجود من أحياء فوضوية قبل تلك الفترة، مما أثقل كاهل الدولة، وبعد استقرار الوضع الأمني وتحسن الوضع الاقتصادي للبلاد نتيجة زيادة ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، مما تطلب تدخل الدولة بشكل مباشر بمحاولة القضاء على عديد الأحياء الفوضوية خاصة القصديرية منها بتجسيد برامج ضخمة من السكن، أما باقي الأحياء فقد تدخلت الدولة من خلال عديد عمليات التحسين الحضري سعيا منها إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والمادية والبيئية والخدمات العامة لسكان تلك الأحياء التي تعاني من مشاكل كثيرة .

وكون التحسين الحضري قد يشمل عملية أو أكثر، من عمليات التدخل على النسيج الحضري القائم فهو موجود منذ الثمانينات إلا أنه لا يعرف بهذا الاسم بل كتطبيق ضمن باقي العمليات كالترميم، وإعادة الهيكلة وإعادة التنظيم وغيرها، إلا أن أكبر المشاريع التي جاءت من الدولة الجزائرية كانت خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009 ، والبرنامج الخماسي 2010-2014 وللذين تميزا بأغلفة مالية كبيرة جدا، حيث خلال البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009 خصصت الدولة 396 مليار دج⁸⁴ لعمليات التحسين الحضري لتشمل عدد معتبر من الأحياء من خلال تحسين وضعيتها وتهيتها عن طريق مدها بمختلف الشبكات والتجهيزات والمرافق التي تنفق لها، ودمج هذه الأحياء في الوسط الحضري وفك العزلة عليها، أما خلال الفترة الحالية ووفقا لتصريح "وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إبراهيم مراد، أنه تم رصد مبالغ مالية معتبرة، لإنجاز مشاريع للتحسين الحضري، حيث رد على أسئلة أعضاء المجلس الشعبي الوطني في جلسة علنية، أنه قد تم رصد "مبالغ مالية معتبرة" لإنجاز مشاريع تدرج في إطار التحسين الحضري من خلال تعزيز مختلف الشبكات، وأن سنة 2023 عرفت تسجيل 1884 عملية بمبلغ يزيد من 29 مليار دج،

⁸³ - معاوية صبرينة. (2017) "التطوير الحضري و التنمية المستدامة في المدن الصحراوية-مدينة بسكرة نموذجا". أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة. ص 143.

⁸⁴ - عباس راضية (2019) " التحسين الحضري آلية لتسوية وضعية البناءات الفوضوية " مجلة القانون العقاري ، جامعة البليدة 2 ، المجلد 06 العدد 02 ، ص 11-29.

ممولة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، على غرار فتح وصيانة الطرق، تهيئة الساحات العمومية والمساحات الخضراء، الانارة العمومية، وغيرها من أشغال التهيئة والتجهيز، التي تسهل للمواطن الاستفادة من جميع الخدمات اليومية والعصرية، لافتنا إلى أن هذه العمليات شملت حتى مناطق الظل، وأكد أن عمليات التحسين الحضري والاهتمام بالإطار المعيشي للمواطن يندرج في صلب اهتمامات القطاع، لاسيما في ظل التوسعات التي شهدتها العديد من المدن الجزائرية".⁸⁵

8- دور البلدية في تنفيذ السياسة العمرانية من خلال الشهادات والرخص:

إن الفاعل الأول على مستوى تراب البلدية بما تحويه من تجمع رئيسي، وتجمعات ثانوية، ومناطق مبعثرة، هو رئيس المجلس الشعبي البلدي، إضافة إلى أعضاء المجلس الشعبي البلدي والمصالح التقنية التابعة للبلدية، وبالتالي فالبلدية هي المسؤولة عن تنفيذ السياسة العمرانية على المستوى المحلي، وبشكل أساسي، رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يعمل في إطار تشاركي ديمقراطي، بفضل القرارات الجماعية عن طريق المداولات، فهو المسؤول عن إعداد المخططات العمرانية التي تمثل العمود الرئيسي للتخطيط والتسيير الحضري على مستوى التجمعات الحضرية من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي، وهو المسؤول عن تطبيق ما جاء في هذه المخططات العمرانية بعد المصادقة عليها أين تصبح ملزمة بقوة القانون، وذلك بمشاركة باقي الفاعلين سواء من مجلس منتخب وكذا المصالح التقنية التابعة للبلدية، وحتى باقي المصالح المتدخلة كل في حدود صلاحياته .

بالنسبة لرئيس المجلس الشعبي البلدي وما يقع على عاتقه من مسؤوليات، في مجال العمران، هناك صلاحيات يخولها له القانون كالشهادات والرخص المتعلقة بالعمران والتي لها علاقة بتنظيم وتسيير المدينة، وفي سلطته الرقابية على المجال الحضري، والتي تكون قبلية وبعدية والمتمثلة من خلال تسليم الشهادات والرخص، وردع المخالفين والمتمثلة فيما يلي :

1-8- شهادة الحيازة⁸⁶ :

شهادة يسلمها رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد إتباع كل الاجراءات القانونية بمنح هذا القرار الاداري لشخص قد مارس الحيازة على عقار غير مبني، ولا يدخل ضمن الأملاك الوطنية لمدة لا تقل عن سنة، وأن لا يكون هذا العقار محل معارضة أو نزاع، ولم تشمله عملية المسح، ويكون تسليمها بعد تقديم الملف المطلوب من المعني لمصالح البلدية، وتسجيله وإشهاره ضمن المدة القانونية بالموازاة مع

⁸⁵ - <https://aliqtissad-dz.dz/10/26/2016/>

⁸⁶ - مرسوم تنفيذي رقم 91-254 المؤرخ في 27 جويلية 1991 يحدد كفايات إعداد شهادة الحيازة وتسليمها ، المحدثه بموجب المادة 39 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية العدد (36) الصادرة في 31 جويلية 1991.

ذلك، يتم تبليغ مدير أملاك الدولة وإجراء تحقيقات داخلية للتحقق من ملكية العقار، وبعد كل هذه الإجراءات، وفي حالة عدم وجود أي مالك أو معارض قانوني، يستلم المعني شهادة الحيازة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث أن هذه الحيازة لصاحبها ولا يمكن التصرف فيها أو نقلها للغير⁸⁷، وهذه الشهادة لا تعد بمثابة ملكية، إلا أن صاحبها يستطيع طلب شهادات أخرى كرخصة البناء .

2-8- شهادة التعمير⁸⁸:

يسلمها رئيس المجلس الشعبي البلدي بناء على طلب شخص معني، تعين حقوقه في البناء وأي ارتفاق قد يكون في القطعة الأرضية المحددة، كما تسلم أيضا بطاقة معلومات، لاستعمالها فيما يسمح به القانون، إلا أن هذه البطاقة لا تحل بأي حال من الأحوال محل شهادة التعمير.

تسلم شهادة التعمير بعد تقديم الوثائق المطلوبة، ودراسة هذه الوثائق من طرف المصالح التقنية للبلدية، والتي يمكن أن تستعين بمصالح الدولة المحلية المكلفة بالعمران محليا أو أي مصلحة تقنية تراها ضرورية، وتبلغ هذه الشهادة في أجل 15 يوم للمعني، وإن لم تسلم في الأجل أو قوبل بالرفض له أن يطعن على مستوى الولاية وبنفس المدة، والإجراءات له أن يطعن لدى الوزارة المكلفة بالعمران وبنفس الشكل والمدة له أن يرفع دعوة قضائية للحصول على هذه الشهادة.

3-8- رخصة التجزئة :

رخصة تقدم لعملية تقسيم ملك عقاري أو أكثر إلى قطعتين أو أكثر لهدف تشييد بناية أو أبنية مهما كان نوع النشاط الذي سيشغل هذه البناية أو الأبنية، حيث يقوم الشخص المعني بتقديم الملف المطلوب في طلب رخصة التجزئة (الملف المطلوب مذكورة بالتفصيل في المادة 09 من المرسوم التنفيذي 15-19 المؤرخ في 25 جانفي 2015 الذي يحدد كيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها) إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي، عن طريق المصالح المكلفة بذلك على مستوى البلدية في 05 نسخ، ويسلم المعني مقابل ذلك وصل استلام الملف، وبعد دراسة الملف واستشارة الهيئات المطلوب استشارتها وفقا للقانون لإبداء الرأي، وقد يتم إجراء تحقيق عمومي، أما عن المدة القانونية لاستلام رخصة التجزئة هي شهرين دون احتساب مدة التحقيق العمومي في حالة كان رئيس المجلس الشعبي البلدي هو المخول له قانونا منحها، أما إن كان الوالي أو الوزير (حسب أهمية المشاريع) تكون المدة القانونية ثلاثة أشهر دون احتساب مدة

⁸⁷ - مزارى محمد (2020-2021): "سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر ودور البلدية في التسيير الحضري" أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية جامعة الجزائر 03، ص 77.

⁸⁸ - المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 25 جانفي 2015 يحدد كيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، الجريدة الرسمية العدد (07) الصادرة في 12 فيفري 2015، من مادة 02-06.

التحقيق العمومي، أو في حالة نقص وثائق، كما يمكن صدور قرار تأجيل الفصل خلال الآجال المحددة للتحضير ولا يمكن أن تتجاوز المدة سنة واحدة بأي حال من الأحوال.⁸⁹

4-8- شهادة قابلية الاستغلال :

شهادة تقدم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، في حالة بيع أو كراء قطعة أرض موجودة ضمن الأراضي المجزأة، كما يمكن تقديمها أيضا أثناء بيع أو كراء القطع الأرضية التي تشتمل على مباني موجودة في الأراضي المجزأة المقرر إحداثها. ولا تسلم شهادة قابلية الاستغلال إلا في حالة إتمام إنجاز جميع شبكات التوزيع الداخلية المتعلقة بالتهيئة (الشرب، الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز والطرق...)، مع المساحات العامة وجميع التهيئات الخارجية.

5-8- شهادة التقسيم :

شهادة خاصة بال عقار المبني، حيث يطلب صاحبه تقسيم هذا العقار المبني إلى قسمين أو أكثر على أن يقدم سند قانوني يثبت ملكيته، كشهادة الملكية أو رخصة المطابقة مثلا، إضافة إلى الملف المطلوب وفقا للتشريع المعمول به، ويحصل على وصل استلام بعد تقديم الملف في 05 نسخ، ويجب أن يتم الرد أو تسليم شهادة التقسيم في مدة شهر، وفي حالة الرفض أو عدم الرضى يقوم المعني بتقديم طعن للولاية ويتم الرد عليه في أجل 15 يوم، وإلا طعن على مستوى الوزارة المكلفة بالعمران، وفي نفس المدة ان لم يتم الرد من الوزارة أو الرفض يقوم المعني برفع دعوة قضائية للفصل في الموضوع.⁹⁰

6-8- رخصة البناء :

رخصة تسلم بناء على طلب المعني، أو موكله بعد تقديم الملف المطلوب إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي في 03 نسخ، في حالة مشاريع بناء خاصة بالسكن الفردي، وفي 08 نسخ في حالة المشاريع التي تتطلب استشارة المصالح العمومية، وتسلم هذه الرخصة حسب الحالة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي أو من الوالي أو من الوزير المكلف بالعمران، فمثلا عندما تكون من صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي تسلم في مدة 20 يوم من تاريخ تقديم الملف، دون احتساب مدة استكمال وثائق مثلا .

⁸⁹- نفس المرجع السابق من المادة 07 ألى المادة 31.

⁹⁰- نفس المرسوم (15-19)، المواد من 33-40.

7-8- شهادة المطابقة :

بعد الانتهاء من أشغال البناء والتهيئة لأي مشروع، وقبل بداية استعماله أو استقبال الجمهور والمستخدمين وذلك حسب النشاط الذي يوجه له البناء المشيد يجب استخراج شهادة المطابقة والتي تعد بمثابة رخصة السكن أو رخصة استقبال الجمهور والمستخدمين، وتسلم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد ايداع تصريح من نسختين يشهد فيها الطالب للشهادة على الانتهاء من الأشغال بالنسبة للبنىات الموجهة للاستعمال السكني، ومحضر تسليم الأشغال من طرف الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء بالنسبة للسكنات الجماعية والتجهيزات والمرافق المستقبلية للجمهور مقابل حصوله على وصل استلام، بعدها يتم استدعاء لجنة مراقبة المطابقة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي للاجتماع وفقا للأجال القانونية.

وبعد المعاينة من طرف اللجنة، وبتطبيق الاجراءات القانونية المتعلقة باحترام قواعد البناء وأدوات التعمير، من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، وإبداء الرأي وتسجيل الملاحظات وبناءا على محضرهم يتم اتخاذ قرار منح شهادة المطابقة أو تقديم التحفظات لرفعها في أجل قانوني لمنح هذه الشهادة.⁹¹

ويجب أن يتم الرد أو تسليم شهادة المطابقة في مدة شهر، وفي حالة الرفض أو عدم الرضى يقوم المعني بالطعن للولاية أين يتم الرد عليه في أجل 15 يوم، وإلا طعن على مستوى الوزارة المكلفة بالعمران، وفي نفس المدة إن لم يتم الرد من الوزارة أو الرفض يقوم المعني برفع دعوة قضائية . وقد فصل القانون المتعلق بقواعد مطابقة البنىات وإتمام انجازها، فيما يخص البنىات التي يمكن أن تكون محل تسوية، ومطابقة والبنىات التي لا يمكن أن تكون محل تسوية.

8-8- رخصة الهدم :

رخصة تسلم بناءا على طلب المعني أو موكله، بعد تقدم الملف المطلوب إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي في 03 نسخ مقابل وصل استلام، ويجب أن يتم الرد أو تسليم رخصة الهدم في مدة شهر، وفي حالة الرفض أو عدم الرضى يقوم المعني بتقديم طعن للولاية ويتم الرد عليه في أجل 15 يوم وإلا طعن على مستوى الوزارة المكلفة بالعمران، وفي نفس المدة ان لم يتم الرد من الوزارة أو الرفض يقوم المعني برفع دعوة قضائية للفصل في الموضوع، كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي اصدار قرارات الهدم الكلية أو الجزئية بالنسبة للبنىات الآيلة للسقوط والتي قد تشكل خطر على الأمن والصحة العامة لمستعملها .

⁹¹ - نفس المرسوم (15-19) المواد من 63-69 .
- مزارى محمد (2020-2021): مرجع سبق ذكره ص 89 .

"يخضع كل هدم سواء كان كلياً أو جزئياً للبناء لرخصة الهدم في المناطق والأقاليم التي تتوفر إما على مجموعة من المميزات الطبيعية الخلابة والتاريخية والثقافية وإما على مميزات ناجمة عن موقعها الجغرافي والمناخية والجيولوجي مثل المياه المعدنية أو الاستحمامية، أو كلما اقتضت ذلك الشروط التقنية والأمنية"⁹².

يستثنى من هذه الشهادات والرخص كل المشاريع التابعة للدفاع الوطني، والتي تكتسي طابع السرية، وذلك حفاظاً على سرية الدفاع الوطني، والأماكن والمنشآت والهياكل القاعدية العسكرية المخصصة لتنفيذ المهام الرئيسية لوزارة الدفاع الوطني، إضافة إلى بعض المنشآت والهياكل القاعدية التابعة لبعض الدوائر الوزارية أو الهيئات أو المؤسسات التي تكتسي طابعاً استراتيجياً من الدرجة الأولى.

⁹² - وفقاً للمواد 46 و 60 من القانون 90-29 المذكور سابقاً ، وكذا المادة 70 من المرسوم التنفيذي 15-19 المذكور سابقاً.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال استعراض التطور التاريخي للسياسة العمرانية في الجزائر أنها مرت بعدة مراحل، تميز كل منها بسمات وخصائص معينة، وتأثرت بظروف وعوامل مختلفة، انعكست بشكل مباشر على المشهد الحضري للمدن الجزائرية، ففي الفترة ما قبل الاستعمار وكقراءة تاريخية استنتجنا منها أن التخطيط كان مركزي مثل تخطيط مقرات الحكم أو القلاع الدفاعية التي كانت بمثابة مدن، وهذا ما ميز الحضارات السابقة كالمدين الرومانية التي بيّنت آثارها طابعها الشطرنجي، وما تميزت به مقرات الحكم والقصور في العهد العثماني التي تميزت بتخطيط ومعمار راقٍ، يركز على النواة، ألا وهي المسجد والأسواق والمقرات الإدارية والقصور وحولها النسيج العمراني المُشكّل لأماكن إقامة العامة التي كانت عضوية إلا أنها تتسم بنوع من التنظيم وتتميز بممراتها الضيقة، والتي مازالت شواهدا إلى اليوم مثل القصبة بالعاصمة .

أما خلال الفترة الاستعمارية التي كانت أكثر حداثة بالنسبة لمدين وأحياء المعمرين التي تتميز بالتنظيم وفقا للطابع الأوروبي، وتظهر بشكل جلي في ما نسميهم بالأحياء الأوروبية، أما سكان الجزائر كانوا يعيشون أوضاع كارثية في الأحياء العتيقة أو المحتشدات أو الأرياف، حيث انتهج الاستعمار كل الأساليب والطرق لنزع الأملاك والأراضي للسكان الجزائريين ليستفيد منها المعمرين، والتمتع بكل ما تزخر به الجزائر من خيرات .

ببزوغ فجر الاستقلال، استعاد أحرار الجزائر حريتها، كان الهدف آنذاك بناء دولة الجزائر المستقلة، وتبنت الجزائر نظام حكم اشتراكي يعتمد على تسيير الحزب الواحد، وأبقى العمل بالقوانين الموروثة عن الاستعمار لتسيير شأن البلاد بما فيها المتعلقة بالجانب العمراني باستثناء القوانين التي تتنافى والسيادة الوطنية، اعتمدت الجزائر بداية من 1967 إلى غاية 1989 برامج ومخططات تنموية كان هدفها بعث التنمية وتطوير البنى التحتية والتجهيزات وغيرها، تميزت هذه الفترة بانفجار سكاني كبير وزيادة سكان المدن، وظهور عديد الأحياء العشوائية على أطراف المدن، وللتخفيف من هذه المشاكل انتهجت الجزائر سياسة إنشاء التناقص السكنية، والمناطق السكنية الحضرية الجديدة، والمناطق الصناعية وغيرها، ورغم ما بذلته الدولة خلال تلك الفترة إلا أن المشهد الحضري شابه عديد الاختلالات.

بعد 1990 كانت سياسة جديدة من خلال تبني الدولة النظام الليبرالي والتعددية والدعوة إلى اللامركزية، إلا أن العشرية الأولى من هذا النظام شهدت أزمة سياسية وأمنية واقتصادية أضرت بالبلاد وعصفت بعديد الانجازات والمشاريع والمؤسسات، بعدها تبنت الدولة عديد البرامج والمخططات التنموية بداية من ببرنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2004) وما تبعها من برامج تنموية هدفها تحسين الاطار المعيشي للسكان، خاصة مع تفشي الأحياء الفوضوية التي تحتاج إلى التحسين والترقية، وما ميز هذه المرحلة هو الاستقرار الأمني نوعا ما والبحبوحة المالية، وإنشاء عديد المشاريع كالطريق السيار، وعديد الاستثمارات التي مولتها البنوك الوطنية بعد الخصخصة التي تبنتها الدولة ومست جل الوحدات والمؤسسات الصناعية التي كانت تابعة للدولة، وصولا إلى ما انتهجته الجزائر بعد سنة 2020 من برنامج مناطق الظل الذي يهدف إلى رفع الغبن بالأخص على المناطق المعزولة.

الفصل الثاني:

التسيير الحضري في الجزائر من
خلال الأدوات القانونية والتشريعية

"أدوات بين التطبيق والفسل"

مقدمة الفصل:

سنتناول في هذا الفصل مجموعة من المفاهيم المهمة المتعلقة بالتسيير والتسيير الحضري في السياق العام، حيث سنسلط الضوء بعدها على أبعاد التسيير الحضري والمبادئ التوجيهية المرتبطة به، وكذا أشكاله، بغية اعطاء صورة عامة عن التسيير الحضري، والذي يركز على تحسين الاطار المعيشي للسكان، من خلال تنظيم وتنفيذ تنمية حضرية تترقي بمستوى الخدمات وتصحيح الاختلالات وتحل الاشكاليات داخل المجال الحضري .

بالإضافة إلى ذلك، سنقدم ضمن هذا الفصل تحليلاً مفصلاً للإطار التشريعي والقانوني للتسيير الحضري في الجزائر ضمن سياق تاريخي، أين سنركز على التطورات القانونية خلال فترتين زمنييتين قبل عام 1990، وما بعده، اللتين تمثلان نظامي حكم مختلفين، أين يتيح هذا التحليل فهم التحولات الرئيسية والتحديات التي واجهت تسيير المدن في الجزائر.

كما سنسلط الضوء في هذا الفصل على مختلف الفاعلين الذين يساهمون في التسيير الحضري في الجزائر على مختلف المستويات المركزية والمحلية.

-1- الإطار المفاهيمي للتسيير الحضري:

1- مفهوم التسيير: هناك العديد من المفاهيم للتسيير منها

- التسيير هو النشاط الهادف الذي يوظف ويوجه جهود المجموعة نحو تحقيق أهداف معينة محددة مسبقا بفعالية من خلال استخدام الموارد المتوفرة بكفاءة، مع أن هذه الأهداف تختلف من مؤسسة إلى أخرى⁹³.
- التسيير هو تحقيق الأهداف المسطرة بفعالية وكفاءة وذلك بالاعتماد على الوظائف الأربعة التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة على مختلف الموارد سواء المتاحة أو المحتملة⁹⁴.
- يعرف التسيير على أنه تحقيق الأهداف التنظيمية بطريقة فعالة وكفؤة من خلال التخطيط، التنظيم، القيادة والسيطرة على الموارد التنظيمية⁹⁵.
- يعرف التسيير أو الإدارة حسب (Henry Fayol) على أنها عملية تنبؤ يتبعها التخطيط، التنظيم، القيادة، التنسيق والتحكم في الأنشطة والموارد⁹⁶.

1-1- المبادئ العامة للتسيير: يعتمد التسيير على مجموعة من المبادئ تشكل فيما بينها دائرة

وفقا لتسلسلها وهي كما يلي: ⁹⁷

1. **التخطيط** : هو أول وظائف التسيير حيث يعد عملية ذهنية تتم بناءا على التنبؤات المستقبلية بعد استقراء الماضي ودراسة الحاضر حيث يتم اتخاذ قرار بخصوص تحديد الأهداف المرجوة بأفضل النتائج وأقل التكاليف، وكيف يتم تحقيقها على المدى القريب، المتوسط والبعيد وفقا للإستراتيجية المحددة والسلم الزمني.
2. **التنظيم** : بعد تحديد الأهداف ووضع خطة خلال مرحلة التخطيط يأتي تنظيم مختلف الموارد البشرية، المالية والمادية المتاحة وكذا تحديد المسؤوليات وفقا للاحتياجات مع تفويض الصلاحيات من أجل تنفيذ الخطط للوصول إلى الأهداف المرجوة.
3. **التوجيه** : تكون عن طريق القيادة السليمة من خلال توحيد الجهود واستثمار الموارد المتاحة وفقا للخطة المعدة مسبقا وتقديم الدعم لمختلف العاملين من خلال مساعدتهم على فهم أدوارهم وتشجيعهم على تحقيق الأهداف المحددة

⁹³ -Haidar mustafa (2005) "definition of management" ; ACADEMICA . P 01 ;

https://www.academia.edu/6695354/1_1_Definition_of_Management

⁹⁴ - سعد على حمود العنزي (2020) "إدارة الأعمال المفاهيم النظرية والمداخل الفكرية"، دار البيروني العلمية للنشر والتوزيع، العراق ص 13

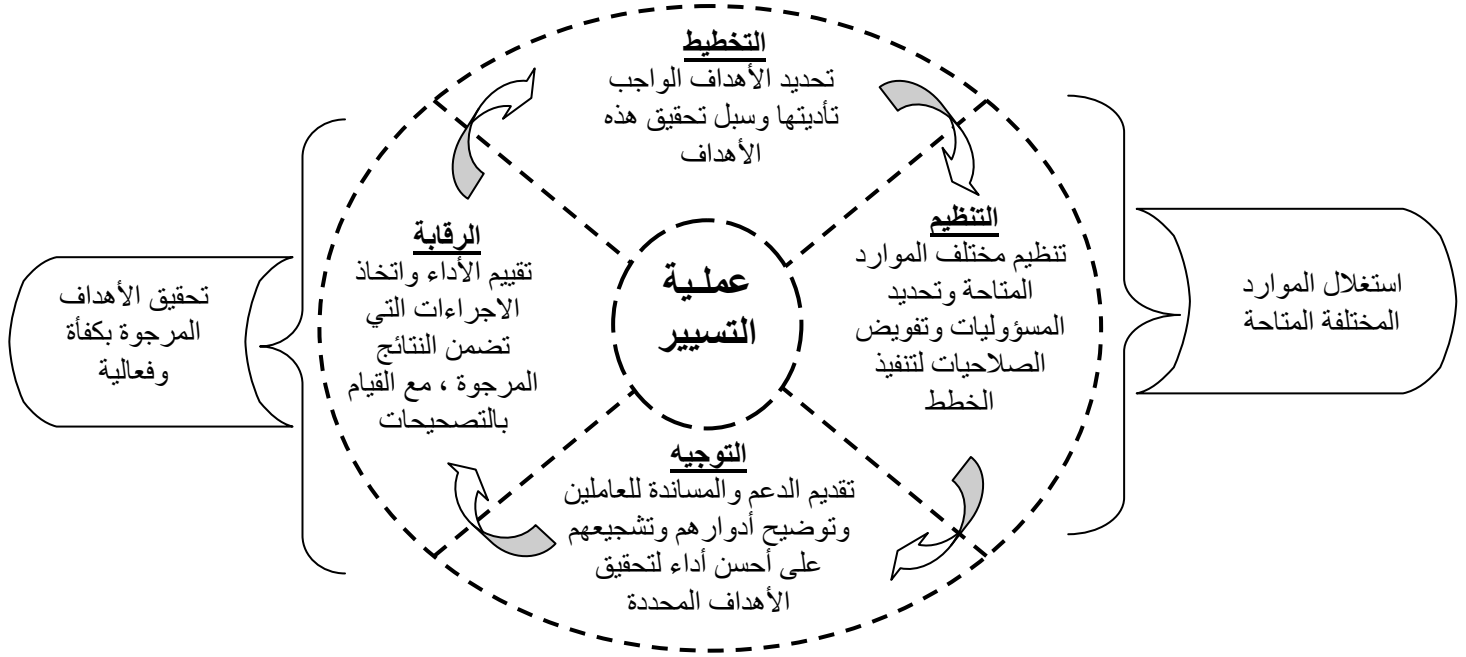
⁹⁵ -Richard L. Daft (2022) "Management" . forteenth edition ; CENGAGE . Vanderbilt University . P 07

⁹⁶ - Mattingly, M. (1995). *Urban management in less developed countries*. University College, London, Development Planning Unit.

⁹⁷ - مجدي عبد الله شرارة (2018) *مبادئ الإدارة والتنظيم* . ص 53

4. الرقابة : التقييم المستمر لأساليب العمل والوسائل والطرق التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف المرجوة، ويكون التقييم من طرف المسؤولين المخولين، كما يتم مراقبة الأداء، الفعالية والمردود لمختلف مكونات النظام البشرية والمادية المسخرة والتأكد من أن الخطط الموضوعة تسيير وفقا لما هو مسطر له، مع العمل على تصحيح الأخطاء والاختلالات والعراقيل في الوقت المناسب والمحدد باتخاذ الإجراءات الصحيحة بعد العودة إلى هيئات التخطيط بناء على ما هو مخول قانونا.

الشكل رقم (02): الوظائف العامة للتسيير 98 - 99



المصدر: معالجة الباحث اعتمادا على ما سبق

2- التسيير الحضري:

2-1- مفهوم التسيير الحضري:

- يعرف التسيير الحضري بأنه مجموعة من الأدوات، الإجراءات، الأنشطة، الممارسات والمهام التي بدورها تضمن قيام المدينة بمهامها على أفضل وجه من خلال ضمان النقل والتنقل بشكل مريح، وتوفير المياه الصالحة للشرب، توفير الأراضي لإقامة الأنشطة الأساسية المختلفة، وإصلاح الاختلالات والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية والمرافق العمومية والعمل على تحسين الاطار المعيشي للسكان، مع تغليب المصالح العامة للسكان على أي مصلحة أخرى خاصة أو فردية¹⁰⁰.

⁹⁸ - Richard L. Daft (2022) "Management". fourteenth edition ; CENGAGE . Vanderbilt University, P 09.

⁹⁹ - سعد على حمود الغنزي (2020) : مرجع سبق ذكره، ص 14.

¹⁰⁰ - Salama, M. A. (2021). "Urban Management and its role in Urban Development". International Journal of Advanced Engineering and Business Sciences, 2(2), 59-75.

- يعرف أيضا بأنه مجموعة الاستراتيجيات التي تتبناها مراكز اتخاذ القرار لتنمية، توجيه وضبط نمو وتوسيع البيئات الحضرية، بحيث يتم توزيع الأنشطة والخدمات أفضل توزيع مجالي، وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية ويتم من خلال دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة ومن ثم إمكانية توجيه هذا التطور.¹⁰¹

- يمثل التسيير الحضري مجموعة شاملة من الممارسات والتقنيات المستخدمة لتحقيق الأداء الفعال وتطوير المناطق الحضرية، ويشمل التسيير جوانب حيوية مثل ضمان الربط والإمداد بمياه الشرب والكهرباء، وتوفير نظام فعال للنفايات، والصرف الصحي، بالإضافة إلى توفير خدمات الأراضي وإقامة المساحات الخضراء والمساحات العامة وتحسين جودة الحياة الحضرية، يتمحور التسيير أو الإدارة الحضرية المحلية حول اتخاذ إجراءات تساهم في تحسين الاطار المعيشي في الأحياء وتعزيز رفاهية سكانها، بشكل مختصر، الهدف من التسيير الحضري هو ضمان تطوير متناغم للمناطق الحضرية، مع مراعاة احتياجات السكان وتعزيز جودة البيئة الحضرية¹⁰².

ومما سبق نرى أن التسيير الحضري هو مجموعة الممارسات التي تقوم بها الدولة من خلال ممثليها على المستوى المحلي، بإشراك مختلف الفاعلين العموميين، الخواص، المجتمع المدني وممثلي السكان في إيجاد حلول للمشاكل الواقعة، أو التي قد تقع في الوسط الحضري، مع العمل على توفير مختلف الخدمات الضرورية التي تجعل حياة الساكنة في المدينة على أحسن حال، كل هذا في اطار قانوني وتشريعي ينفذه الجميع كل على مستواه، لتحقيق هدف مشترك ومن أجل بيئة حضرية راقية تصلح لعيش المواطنين وفي إطار تشاركي يجعل كل الفاعلين يقومون بأدوارهم تجاه مدينتهم بمختلف مكوناتها، ولا يتأتى هذا إلا بتوفر أدوات وبرامج ألا وهي المخططات العمرانية والبرامج التنموية، الإرادة السياسية لصنع التغيير وترقية الأوساط الحضرية، توفر الميزانيات والأغلفة المالية الكافية، مع اشراك القطاع الخاص في إطار الاستثمار، التنسيق والتشاور والشراكة بين مختلف الفاعلين العموميين والقطاع الاقتصادي والخواص والجمعيات والمجتمع المدني وممثلي السكان، وأخير الوعي لدى المواطن وإحساسه ببيئته وبمدينته ليحافظ على كل المكتسبات التي قد تتحقق نتيجة التناغم والتفاعل بين مختلف الشركاء في المدينة .

¹⁰¹- عبد العزيز عقاب (2010): "تسيير السياسة العمرانية في الجزائر مدينة باتنة نموذج" - رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر - باتنة

¹⁰² - Andrade Díaz, C. S. (2018). " Modelo conceptual de gestión urbana para el análisis del carácter creativo de los espacios públicos": el caso de la Colonia Roma en la Ciudad de México., P 46

2-2- شروط التسيير الحضري¹⁰³

يتم ترجمة برامج التسيير الحضري إلى مشاريع عملية على أرض الواقع، من خلال عمليات التخطيط والتنفيذ الدقيقة، فالمشروع هو الخطوة التنفيذية والعملية التي تأتي بعد وضع البرامج والسياسات من طرف الدولة، حيث يتم وضع خطة عمل تفصيلية لكل مشروع بما يتناسب مع الأهداف المرجوة من برنامج التسيير الحضري، وبالتالي فإن برامج التسيير الحضري تتحول إلى مشاريع يراعى فيها ما يلي:

- خصوصية واقع المناطق الحضرية ومعرفة ظروف سكانها من الناحية الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والعمرانية معرفة كافية لإعداد برامج تراعي من حيث الخصوصيات لتكون ناجحة.
- الفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذ برامج المخططات، وهذا مؤشر هام للإنجاز في مجال التسيير الحضري لمعرفة المناطق الحضرية ويفضل أن تكون الفترة الزمنية طويلة المدى حتى لا تتعرض المشاريع إلى الفشل.
- خصوصية الظروف المادية والمعنوية للمناطق الحضرية، وهذا ما يؤدي إلى التمييز بين منطقة وأخرى وذلك من حيث عدد السكان والكثافة ودرجة الرفاه.
- تحديد التكاليف المادية لكل منطقة، باعتبار أن لهذه الأخيرة خصوصيتها وهذا ما يشكل قاعدة التطوير الحضري للمناطق داخل المدن.

في الأخير نستخلص أن "التسيير الحضري" هو العمود الفقري و المسؤول الرئيسي عن كل ما يجري داخل التجمعات الحضرية، وهو بذلك يساهم كل المساهمة في تطوير المنطقة والنهوض بإمكانياتها ومواردها، أي المتدخل الأول والمباشر في تنمية المنطقة وتنشيط كل الأعمال والوظائف القائمة بها والموجهة لها وساكنيها.

2-3- أشكال التسيير الحضري: هناك ثلاثة أشكال للتسيير الحضري تختلف من دولة إلى أخرى

وفقاً لنظامها وقوانينها السارية المفعول وهي :

2-3-1- التسيير الحضري المركزي¹⁰⁴:

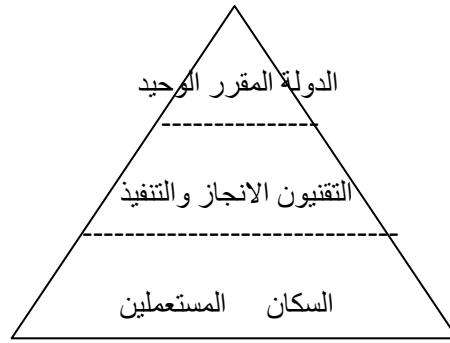
هو أسلوب تسيير كلاسيكي يعتمد على مركزية اتخاذ القرارات من طرف السلطات المركزية دون غيرها ودون اشراك إي طرف ويكون الجهاز المركزي هو من يقوم بالإشراف والرقابة

¹⁰³ - Navarro, M. V. F., & Díaz, M. C. S. A. "Modelos de gestión urbana en la reconfiguración de espacios públicos que promuevan la creatividad: Una aproximación teórica." –academica.edu-espanol-

¹⁰⁴ - Claire Simonneau, "Que reste-t-il des réformes de la gestion urbaine ?" Mémoire du développement et instruments d'action publique, Anthropologie & développement, 53 | 2022, P P 71-90 .

والمتابعة على كل ما يتم تنفيذه وإنفاقه، هذا النمط من التسيير قد يعقد وربما يعرقل مراحل الانجاز والرقابة والمتابعة عند انجاز المشاريع الكبرى كالمدين الجديدة، كون السلطات المركزية ألا وهي الدولة الفاعل الوحيد حيث أنها هي المخطط والمنفذ والمتابع إضافة إلى التمويل والذي قد يتقل كاهل ميزانيتها، قد يخلق هذا النوع من التسيير فجوة بين السلطات المركزية وباقي الفاعلين خاصة السكان المحليين، وقد يكون هذا المنهج يتماشى والسياق المحلي ومتطلبات السكان وتطلعاتهم بسبب عدم المعرفة الدقيقة لمختلف مكونات المدن وساكنيها مما قد يزيد من اللاتوازن بين الأقاليم، أما عن فوائد هذا النمط من التسيير فإنه قد يتيح تنسيقاً أفضل للسياسات والمشاريع الحضرية على المستوى الوطني، وأن قراراته قد تكون أفضل تكيفاً مع الأهداف الوطنية، ولم يعد هذا النمط مقبولاً في الوقت الحاضر.

الشكل رقم (03): التسيير الحضري المركزي



المصدر: من إنجاز الباحث 2020

2-3-2- التسيير الحضري اللامركزي :

هو نهج وأسلوب لتسيير المدن حديث يهدف إلى تعزيز قدرة السلطات المحلية على تحسين جودة الخدمات والحياة في التجمعات الحضرية والمدن على المستوى المحلي، يعمل هذا النمط التسييري بناء على منح الصلاحيات والسلطات والموارد من الحكومات المركزية للهيئات المحلية والإقليمية وإشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرارات وتنفيذها، مما يعزز التفاعل المباشر بين مختلف الفاعلين خاصة المحليين، ويعمل على مراعاة أفضل للاحتياجات المحلية وفقاً للخصوصيات الإقليمية، كما تعزز الديمقراطية المحلية والحكم التشاركي احساسهم بالانتماء بالمسؤولية، على الرغم مما يقدمه هذا النمط من التسيير من إيجابيات إلا أنه قد يشكل أيضاً مخاطر انخفاض القدرات والكفاءات التقنية للسلطات والجماعات المحلية ونقص مصادر التمويل والمالية، وقد يشكل عدم التوافق وتباعد وجهات النظر في تعطيل التنمية، كما تشكل الاخفاقات عامل لتناقص أو انعدام الثقة بين الفاعلين.

2-3-3- التسيير الحضري المختلط :

يعتمد هذا المنهج التسييري على الجمع بين المركزية واللامركزية، من خلال ما يُعرف بالتسيير اللامركزي المؤسساتي، حيث يتم التخطيط المركزي على المستوى الوطني عن طريق رسم السياسات العامة للدولة، بينما تتولى المؤسسات اللامركزية عملية التخطيط على المستويات الأخرى بمشاركة مختلف الفاعلين، في حين يوضع التخطيط المحلي تحت مسؤولية السلطات المحلية بإشراك الفاعلين على المستوى المحلي سواء المديريات المرتبطة بالوزارات أو الهيئات المنتخبة أو ممثلي المجتمع المدني والجمعيات، مما يضمن مشاركة الجميع في رسم السياسات والخطط التي تتناسب مع احتياجات وخصوصيات السكان المحليين.

يتيح هذا النمط من التسيير للمدن والتجمعات الحضرية بالاستفادة من توجيه والدعم المركزي فيما يخص البرامج والمشاريع الكبرى ذات البعد الوطني والجهوي، على أن يتم الانجاز والمتابعة لهذه البرامج والمشاريع الكبرى على المستوى المحلي بواسطة ممثلي الدولة والوزارات على المستوى المحلي وتبقى تحت رقابة السلطات المركزية الوصية، وأما المشاريع والبرامج المحلية يكون تسييرها على المستوى المحلي تحت رقابة ممثلي الدولة على المستوى المحلي وبإشراك المجتمع المدني والذي يعد فاعل مهم في رسم السياسات المحلية، ولعل أهم النقاط التي تعزز من التوجه لمثل هذا النمط من التسيير هو:

- تحديد الصلاحيات والتعاون: إلمام كل طرف أو فاعل بصلاحياته ومسؤولياته ودوره في التسيير الحضري سواء السلطات المركزية أو المحلية أو القطاع الخاص أو السكان المحليين والمجتمع المدني، والعمل على التنمية وتحسين جودة الحياة في المدن في إطار تشاركي.
- التفويض: بمنح صلاحيات في تنفيذ المشاريع معينة بمرونة وسهولة وسرعة في اتخاذ القرارات وتنفيذها من السلطات المحلية لدعم الحوكمة المحلية.
- الدعم في الميزانيات والبرامج: عن طريق توفير موارد وأغلفة مالية للسلطات المحلية من طرف الدولة لدعم مشاريع التنمية المحلية وتحسين جودة الحياة للسكان المحليين، مع تشجيع السلطات المحلية على زيادة مواردها وخلق الثروة المحلية.
- الرقابة والتقييم: بأسلوب التقييم الدوري للسلطات المحلية ومراقبة مدى تحقيقها للتنمية المحلية بناء على البرامج والخطط المسطرة، مع وجود آليات المساءلة والشفافية في إدارة الموارد العامة.

4-2- مجالات التسيير الحضري: يمكن تلخيص مجالات التسيير من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (04): مجالات التسيير الحضري

المجال	المحتوى
استخدامات الأرض الحضرية	كون السلطات المحلية هي الفاعل الرئيسي في استخدامات الأرض الحضرية مما يفرض عليها تسييرها بشكل فعال ومتوازن وخاضع للقوانين والتشريعات مع تطبيق المخططات العمرانية والخطط والبرامج التنموية وتنشيط المشاركة الفعالة، والسهر على منع التدخلات غير القانونية على البيئة الحضرية أو على أحد مكوناتها سواء كانت أراضي مخصصة للتوسعات المستقبلية أو مجالات مبنية.
البيئة الطبيعية والمحافظة على الموارد	الحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية واستغلالها بشكل عقلاني مهما كان حجمها كونها ليست ملك لنا وحدنا فمن حق الأجيال القادمة التمتع بها مثلنا والعمل بشكل جاد في الحفاظ على الطبيعة وعدم تلويثها والعمل على صيانتها والتخلص من كل ما هو مضر لها على سبيل المثال المساحات الخضراء بمختلف أنواعها ومصادر المياه وغيرها.
البنية التحتية	يقاس تطور المدن بتوفر ومدى عصرة وجاهزية البنية التحتية الحضرية، فهي تعد من أهم مجالات التسيير الحضري وتساهم بشكل أساسي في التنمية المحلية، لذلك لا بد من التخطيط لها وتوفيرها وتوظيفها مع العمل على صيانتها، هذا إلى جانب ضمان التنسيق الجيد بين مختلف مكونات البنية التحتية الحضرية لتحقيق التسيير الفعال لها على سبيل المثال الطرقات ووسائل النقل الحضري المختلفة، تسيير النفايات الصلبة، التزويد بالمياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي وباقي الشبكات .
الخدمات الاجتماعية الحضرية	هي مجمل التجهيزات المرافق العمومية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني الخدمي الذي لا بد على الدولة من توفيره للسكان لتسهيل وتقريب الإدارة من المواطن إضافة إلى ضمان الخدمات الاجتماعية والإنسانية للسكان وتحسين نوعيتها مثل التجهيزات التعليمية بمختلف المستويات والأطوار، والخدمات الصحية والاستشفائية المتنوعة، والخدمات الترفيهية والأمنية وغيرها، مع العمل على رفع الغبن على الفئات الاجتماعية الهشة والمعدومة من خلال تقديم يد المساعدة والإعانة لهاته الفئة بمشاركة المجتمع المدني، والسعي لتحسين الإطار المعيشي والخدمي للسكان
التنمية الاقتصادية الحضرية	تلعب التنمية الاقتصادية دور مهم كمجال من مجالات التسيير الحضري حيث تعمل الدولة من خلال السلطات المركزية والمحلية على سياسات وبرامج متعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي تشجيع، بالأخص الاستثمارات التي تساهم في دفع عجلة التنمية وتزيد من خلق مصادر التمويل المحلية وتعطي حيوية بتوفير مناصب عمل جديدة، إضافة لما تدره نتيجة الرسوم والضرائب على النشاط مهما كان نوعه سواء نشاط تجاري أو صناعي أو خدماتي.

2-5- أبعاد التسيير الحضري: للتسيير الحضري عدة أبعاد تهدف إلى ضمان الأداء السليم للمدن

وتحسين نوعية الحياة الحضرية يمكن أن نلخص أهمها فيما يلي :

- **البعد البيئي:** قد يشمل التسيير الحضري على سياسات بيئية تهدف إلى المحافظة على البيئة الطبيعية والحضرية عن طريق التوجيه إلى الحد من مختلف الملوثات إضافة إلى العقلانية في استهلاك العقار.
- **البعد الاجتماعي:** بفضل السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تلبية احتياجات سكان المدينة وتحسين جودة الحياة الحضرية في كنف مساواة اجتماعية لمختلف أطراف المجتمع.

- **البعد المؤسسي:** من خلال مؤسسات الدولة والتي يجب أن تعمل على ضمان التشاور والتنسيق الجيد بين مختلف الفاعلين المشاركين في تسيير المدينة بديمقراطية وشفافية.
- **البعد الفني والاحترافية:** استنادا إلى الخبرات الفنية التي تضمن التخطيط الجيد والإدارة السليمة بكفاءة واحترافية بغية الوصول إلى الرشادة المحلية .
- **البعد الاقتصادي:** اعتمادا على سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للمدن بتشجيع الاستثمار والاستفادة من الموارد المحلية والتمويلات من أجل تنمية المدينة وإنتاج الثروة وتخفيف الأعباء على السلطات المركزية
- **البعد الثقافي:** عن طريق الخطط والسياسات الثقافية التي تهدف إلى إحياء التراث الثقافي المادي وغير المادي واثمينه والاستفادة منه كمصدر لزيادة الموارد المحلية .
- **البعد السياسي:** ما يضمنه تنوع الأطياف السياسية والانتماءات الحزبية المشكلة للمجالس المنتخبة والتي يجب أن يكون هدفها الأسمى خدمة المدينة والساكنة والعمل على التنمية المحلية للمدينة وتحسين جودة الحياة فيها لمختلف فئات المجتمع المحلي وفقا للسياسات والخطط المسطرة وفقا لمقاربة تشاركية .

2-6- أقسام التسيير الحضري¹⁰⁵

2-6-1- التسيير المجالي للمدينة :

إن النمو الديمغرافي المتسارع وزيادة سكان المدن والهجرة من الريف للمدينة وزيادة الحاجة للسكنات والتجهيزات ومختلف الهياكل القاعدية الأساسية كل هذا يعني زيادة في حجم المدن وتوسعها العمراني وبمفهوم شامل زيادة مساحة البيئة الحضرية على حساب البيئة الطبيعية والنظم البيئية الطبيعية وبالتالي يجب أن ينظر القائمين على التسيير الحضري إلى توسع المدن بعقلانية في استهلاك المجال والتدقيق في وضع المخططات العمرانية على مختلف المستويات وكذا الحد من التوسعات العمرانية العشوائية التي لا تتماشى والمخططات العمرانية والعمل على تطبيق البرامج والمخططات من تحسين خدمات النقل الجماعي بكل أنواعه للحد من التنقل بالسيارات الخاصة، وكذا منظومة جمع النفايات بمختلف اصنافها... للحد ولو نسبيا من التلوث، دون أن نهمل مختلف عمليات التدخل على النسيج الحضري من أجل الرقي بالمدن وتحسين البيئة الحضرية والاجتماعية للسكان وفقا للمخططات والقانون السارية المفعول.

¹⁰⁵ - Rawelguy Ulysse Emmanuel (2010): La gestion urbaine dans les pays du sud, Mémoire DEA Université de Ouagadougou – https://www.memoireonline.com/08/11/4669/m_La-gestion-urbaine-dans-les-pays-du-sud4.html

2-6-2- التسيير الاقتصادي للمدينة:

أحد أهم الركائز التي تساعد على التسيير الفعال للمدينة ومجالها الحضري، إذ تتطلب عملية التسيير الجيدة توفر الموارد المالية والاقتصادية الكافية التي تمّول بها البلدية ميزانيتها، من خلال البرامج والمخططات وعلى رأسها المخطط البلدي للتنمية والمخططات القطاعية للتنمية وكذا المخططات المركزية القطاعية، وإعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، إضافة إلى مداخلها المختلفة من عقاراتها المؤجرة والحماية المحلية، ويشمل التسيير الاقتصادي مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة لتطوير الاقتصاد المحلي للمدينة وتعزيز قدرتها التنافسية، بالعمل على تنشيط الاستثمار وجذب رؤوس الأموال، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية التحتية، والارتقاء بالقطاعات ذات القيمة المضافة كالسياحة والصناعات التكنولوجية، إلى جانب تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كما يتطلب تبني سياسات تخطيط عمراني داعمة للنشاط الاقتصادي، وتعزيز الكفاءة الإدارية، بهدف خلق بيئة جاذبة وملائمة للاستثمار وريادة الأعمال، وبالتالي فإن التسيير الاقتصادي للمدينة يساعد على تحسين الإطار العام للمدينة والخدمات وتنميتها المحلية ورفع المستوى المعيشي لسكانها.

2-6-3- التسيير الإداري للمدينة¹⁰⁶:

يخضع التسيير الإداري للمدن في مختلف دول العالم لمجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة له على مستوى كل دولة، ووفقاً للتقسيم الإداري المعمول به (بلديات، محافظات، مقاطعات...)، ويضمن التسيير الإداري للمدينة كلاً من الطاقم الإداري المعين، والمنتخبين المحليين ممثلين في أعضاء المجالس البلدية، والذين يتولون مسؤولية الإشراف المباشر على تسيير شؤون المدينة، من خلال السعي نحو تحسين مستوى الخدمات، وتوفير المرافق والتجهيزات الضرورية، والارتقاء بنوعية الحياة العامة للسكان على مستوى الأحياء السكنية، فضلاً عن معالجة مختلف المشكلات التي تواجههم سواءً على صعيد النظافة أو الأمن أو الصحة العامة، وغيرها من الخدمات الحيوية.

وتختلف الصلاحيات الممنوحة لمختلف الأطراف تبعاً للتشريعات القوانين، ففي الجزائر يعمل رئيس البلدية إلى جانب أعضاء المجلس البلدي المنتخبين، بالإضافة إلى موظفي الهيئة التنفيذية للبلدية من الأطقم الإدارية والفنية، وممثلي مختلف المديرية والأجهزة الحكومية، على تسيير الشؤون الحضرية للمدينة، ولكن ضمن الاختصاصات المحددة قانونياً لكل طرف.

ومع ذلك، لا تزال تواجه عملية التسيير الإداري للمدن العديد من التحديات، من أبرزها غياب التنسيق أو تداخل الصلاحيات بين مختلف الأطراف سالفة الذكر، إلى جانب قلة الخبرة لدى بعض أعضاء

¹⁰⁶ - Ibid - Rawelguy Ulysse Emmanuel

المجالس المنتخبة بالقضايا والمشكلات الحضرية، ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتفعيل التعاون بين مختلف الجهات المعنية بالتسيير الإداري، ورفع كفاءتها، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

2-6-4- تسيير الهياكل القاعدية للمدينة : 107

الهياكل القاعدية الأساسية هي دعامة كل مدينة وتنبئ عن مدى أهمية المدينة وكفاءة مسيرها ومسؤوليها الذين تتركز مهامهم على التنمية المحلية، من خلال توفير وتنظيم الهياكل القاعدية وتسيير التجهيزات والخدمات العمومية، والعمل على توزيعهم على كامل المدينة من أجل خلق توازن وضمان الخدمة لسكان مختلف أجزاء المدينة، ولا يكفي أن تتوفر هذه الهياكل القاعدية والتجهيزات الأساسية فحسب، بل يجب أن تكون جيدة ومنظمة وتخضع لعمليات الصيانة والمتابعة الدورية وفقا للضرورة، فعدم العناية بها ومراقبتها وصيانتها قد يؤدي إلى كوارث تضر بالسكان والممتلكات، فضمان توفير مختلف الشبكات والتجهيزات العمومية والخدمية وتوزيعها بشكل منظم ومتوازن في المجال الحضري ومراقبتها وصيانتها ضرورة حتمية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدينة .

ولكي يكون التسيير الحضري ناجح وفعال يجب أن يكون القائمين عليه يحملون إرادة قوية ويحظون بدعم سياسي واقتصادي من الوصاية والعمل ككتلة واحدة بتنسيق وتشاور بين مختلف الهيئات ويحضون بدعم اجتماعي من الجمعيات والسكان والهدف هو التنمية المحلية الاجتماعية والاقتصادية للمدينة وتوجيه توسعها وفقا للأدوات التخطيطية والتشريعات المعمول بها

3- التسيير الحضري في الجزائر من خلال الأدوات القانونية والتشريعات

3-1- التشريعات والقوانين من الاستقلال إلى 1989:

بعد الاستقلال بدأت الجزائر في سن القوانين والمراسيم، ووضع أسس الجزائر المستقلة، حيث تبنت الجزائر النظام الاشتراكي كبدية لبناء الجزائر المستقلة فقد بدأت اعتمادا على الترسنة القانونية الفرنسية وتماشت مع هذه القوانين إلا ما كان يمس بالسيادة الوطنية أو بمبادئ الأمة فقد تم إلغاؤه، وقد تم وضع الدستور الأول للجزائر سنة 1963، وتم صدور العديد من القوانين التي تنظم التراب الوطني وتكرس مبدأ التسيير المحلي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولو بشكل بسيط ومحدود، وكذا رد الاعتبار للجانب العمراني وكيفية التصرف في الأراضي، من عمرانية وفلاحية وغيرها وكيفية استغلالها ومن بين هذه القوانين والأوامر والمراسيم ما يلي :

¹⁰⁷ - melkia houda, djallah saloua (2017): la gestion perrenne des quartiers residents cas d'étude de copemad de tebessa mémoire master en architecture ,université de tebessa , P 18.

3-1-1- بلديات الجزائر المستقلة اللبنة الأساس من خلال القانون البلدي 1967:

ان من بين أسباب وضع هذا القانون البلدي هو أن الجماعات المحلية ضلّت تُسيّر عقب الاستقلال وفقا للقواعد التي ورثتها من النظام الاستعماري، كما أن البلدية وهي مسيرة في ظروف صعبة، ومجردة من كل مبادرة بناءة من أجل المساهمة في انجاز أهداف التنمية الوطنية، أو من أجل تلبية الحاجيات المحلية ومحرومة من الموارد الضرورية للنفقات الناجمة من الأعباء التي يزداد ثقلها على مر الأيام، ولم تكن تتمتع بأي قاعدة إدارية أو اقتصادية أو مالية أو بشرية لازمة لازدهارها.

حيث كانت مبادرة إعطاء القيمة الحقيقية لهذه الإدارة والسلطة المحلية، حيث تم تحديد المبادئ الأساسية للبلدية في الميثاق الوطني الذي صودق عليه في شهر أكتوبر من سنة 1966، وعلى أساس هذه المبادئ أعيد تنظيم أجهزة البلدية من أجل تمكينها من الإطار الذي يكون أكثر ملاءمة ومهمتها الجديدة ضمن هذا القانون¹⁰⁸

يُعرّف هذا القانون البلدية على أنها: الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، ولكل بلدية اسم ومركز ويديرها مجلس منتخب.

ويعطي بالتفصيل كل الشروط الخاصة بكيفية تنظيم وتسيير البلدية وأعضائها ومنتخبها وكيفية اختارهم، بحيث يشكل اللبنة الأساس لبلديات الجزائر المستقلة، حيث وضع هذا القانون بالموازاة مع بداية البرامج التنموية الاقتصادية وأولها المخطط الثلاثي الذي يعتبر بداية مرحلة التنمية في الجزائر وتمهيدا لبرامج تنمية اقتصادية واجتماعية على مدى طويل، إضافة إلى أنه يكرس نوعا ما مبدأ اللامركزية في التسيير، وكذا العمل على تحقيق التوازنات الجهوية عن طريق المجالس المنتخبة حيث يعطي الحرية للمنتخبين في تحديد الاحتياجات على مستوى البلدية وتنفيذها في غضون ما تسمح به الميزانية المحلية حيث " يضع المجلس الشعبي البلدي برنامجا الخاص بالتجهيز المحلي في حدود موارده والوسائل الموجودة تحت تصرفه، ويحدد وفقا للمخطط الوطني للتنمية النشاطات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق التنمية البلدية ويقرر الوسائل الخاصة بإنجازها."¹⁰⁹

كما أن هذا القانون يعطي روح المبادرة للمجالس المنتخبة في مختلف جوانب التنمية على المستوى المحلي، بالأخص في محور التنمية الفلاحية والصناعية والصناعة التقليدية والتنمية السياحية وغيرها.

أما في جانب السكن والاسكان فهو يساعد على تنظيم العمران وحسن تسييره حيث ينص " يضع المجلس الشعبي البلدي، في نطاق المخطط الوطني لتنظيم البلاد، مخططا أصليا خاصا بعمران البلدية، ويخضع هذا المخطط لمصادقة الوزير المكلف بالبناء " المادة 156

¹⁰⁸ - الأمر رقم (67-24) المؤرخ في 18 يناير 1967 المتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية العدد (06) الصادرة في 18 يناير 1967.

¹⁰⁹ نفس المرجع السابق: المادة 135.

كما أن هذا المجلس هو الذي يدير ويسير الثروة العقارية الموضوعة من طرف الدولة تحت تصرفه والموجودة في نطاق البلدية والسهر عليها، وهو يشجع أيضا البلدية على إنشاء مؤسسات عمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وذلك من أجل تسيير مصالحها وإنجاح البرامج الوطنية والمحلية التنموية وذلك في حدود ما يسمح به القانون، مثل استحداث المقاولات، كما مكنها أيضا من استحداث أي مشروع يساهم في تلبية حاجيات سكان البلدية، سواء كانت صحية أو اجتماعية أو ثقافية على أن تكون تتماشى والقوانين سارية المفعول.

وخلال نفس الفترة صدر مرسوم يتضمن النظام الإداري لمدينة الجزائر وذلك سنة 1967، حيث أن مدينة الجزائر تختلف عن باقي المدن في التراب الوطني وهي عبارة عن مجموعة من الدوائر الحضرية كما جاء " إن مدينة الجزائر هي بلدية تتألف من عشر دوائر حضرية " و " يتولى إدارة مدينة الجزائر - ضمن الشروط المحددة في المرسوم - المجلس الشعبي البلدي الذي يتألف من النواب البلديين لجميع الدوائر."¹¹⁰

حيث يعتبر هذا المرسوم أن كل دائرة حضرية هي دائرة انتخابية على حدى، ومجموع الممثلين للعشرة دوائر حضرية يشكلون المجلس الشعبي البلدي الذي يسير مدينة الجزائر، ويسري عليها نفس قانون البلدية السابق باستثناء الانتخاب فقط.

3-1-2- بداية تكريس الديمقراطية الاشتراكية من خلال قانون الولاية 1969 بعد القانون البلدي:

يعتبر أول قانون أساس للولاية في الجزائر المستقلة، جاء هذا القانون تبعا للقانون البلدي الذي صدر في 1967 وهما يكرسان الديمقراطية الاشتراكية، واللامركزية في التسيير وتجسيد رغبة الشعب في اختيار من ينوب عنهم ومن يمثلهم وكذا يسير مصالحهم الادارية على المستوى المحلي البلدي أو على المستوى الولائي وكما جاء في ميثاق الولاية فقد كانت تسمى العمالة وأصبحت تسمى الولاية ويعرفها القانون "الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي تكون أيضا منطقة إدارية للدولة " و "يتولى إدارة الولاية، مجلس شعبي منتخب عن طريق الاقتراع العام، وهيئة تنفيذية تعين من قبل الحكومة ويديرها الوالي " ¹¹¹ ، ويكون تحديد عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية حسب عدد سكان الولاية والتقسيم موضح في هذا الأمر، وكذا مدة العهدة، ويدلي المجلس الشعبي البلدي برأيه المعل أثناء وضع المخطط الوطني للتنمية بالنسبة للعمليات ذات الطابع الوطني والجهوي ما دام إنجازها يهم مباشرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية

¹¹⁰ - المرسوم رقم (30-67) المؤرخ في 27 يناير 1967 - المتضمن النظام الإداري لمدينة الجزائر، الجريدة الرسمية العدد (09) الصادرة في 27 يناير 1967، المادتين رقم 01 و 05 .

¹¹¹ - الأمر 38-69 المؤرخ في 23 ماي 1969 يتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية العدد (44) الصادرة في 23 ماي 1969. المواد 1 و3.

والثقافية للولاية، وأيضا "طبقا لأهداف المخطط الوطني للتنمية، يوافق المجلس الشعبي للولاية على برنامج التجهيز والتنمية للولاية الذي يقدمه الوالي" المادة 69 من نفس الأمر.

وقد تطرق هذا الأمر أيضا إلى التنمية الصناعية والاستثمار والتنمية الزراعية ودور المجالس الشعبية المنتخبة والهيئات التنفيذية المعينة في إنجاز هذه البرامج، إضافة إلى تقسيم تراب الولاية إلى دوائر، وكل دائرة يعين فيها رئيس دائرة حيث "يسهر رئيس الدائرة على التقارب بين الإدارة والمواطنين وعلى تنفيذ القرارات المتخذة في نطاق المجلس التنفيذي للولاية، وعلاوة على ذلك يخبر الوالي وأعضاء المجلس التنفيذي للولاية بكل قضية هامة تتعلق بالنشاط السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي في الدائرة، ويقدم تقريرا عن أعماله ضمن الشكل والأوضاع المحددة بالتعليمات الوزارية" المادة 168 من نفس الأمر.

3-1-3- إصلاح التنظيم الإقليمي للولايات بعد 12 سنة من الاستقلال:

"يستهدف هذا الأمر تعريف الإطار الإقليمي الجديد لمجموع الولايات، طبقا لمبادئ اللامركزية وتوزيع السلطات ولضرورة تكييف القاعدة الإقليمية الطبيعية والجغرافية والسياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالنسبة لكل ولاية مع الاختيارات الأساسية للثورة الجزائرية وأهداف تنمية البلاد والترقية الاجتماعية للفرد" ¹¹².

حيث تم تقسيم التراب الوطني إلى 31 ولاية بعدما كان 15 ولاية فقط، وهذا تجسيدا لتسهيل التسيير والتنظيم الإقليمي والمجالى للتراب الوطني وكذا لتسهيل تطبيق ومراقبة البرامج الوطنية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وكذا العمل على خلق توازنات جهوية لتقليص الفوارق الإقليمية التي نتجت أساسا من السياسات الاستعمارية، وهذه الـ 31 ولايات هي المعروفة الآن بنفس الترتيب من الرقم 1 أدرار إلى الرقم 31 وهران، وقد فصل هذا المرسوم في الدوائر التي تتكون منها كل ولاية.

3-1-4- بسط السيطرة على العقار من خلال الأمر المتعلق بتكوين الاحتياطات العقارية لصالح البلديات:

صدر هذا الأمر سنة 1974 بغرض تكوين احتياطات عقارية لصالح البلدية وتتكون "من أراضي من كل نوع أو من أرض تابعة لأملاك الدولة أو الجماعات المحلية أو الأفراد، وينبغي أن تكون هذه الأراضي داخلة في منطقة عمرانية" ¹¹³.

¹¹² - الأمر رقم (69-74) المؤرخ في 02 يوليو سنة 1974 والمتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات الجريدة الرسمية العدد (55) الصادرة في 09 يوليو 1974، المادة 01

¹¹³ - أمر رقم (26-74) سبق ذكره، المادة 2.

- وقد حدد القانون كل أنواع الأراضي التي يمكن ان تدخل في هذه الإحتياجات البلدية شريطة أن تكون داخلة في الإطار العمراني وحدد كيفية تعويضها ، وهي تعتبر أول ما يمكن أن تمتلكه البلدية من أجل تطوير مجالها العمراني كونها المسير المحلي الأول والقائم على تنظيم العمران، وإعداد المخطط العمراني للمدينة كما جاء في القانون البلدي 1967، ومن بين هذه الأراضي التي تدخل في الإحتياجات العقارية لصالح البلديات، والتي تكون داخلة في منطقة عمرانية ما يلي:
- "الأراضي التابعة لأملاك الدولة بما فيها الأراضي التي آلت ملكيتها إلى الدولة بموجب الأمر رقم 102-66 المؤرخ في 06 ماي 1966 والمتضمن أيلولة الأملاك الشاغرة إلى الدولة.
 - الأراضي التابعة للجماعات المحلية، والأراضي التابعة لمزارع التسيير الذاتي.
 - الأراضي الممنوحة للتعاونيات الفلاحية لقدماء المجاهدين، الأراضي الموهوبة للصندوق الوطني للثورة الزراعية .
 - الأراضي من كل نوع التي يملكها الأفراد والتي تقع داخل حدود المنطقة العمرانية، تخصص بالدرجة الأولى لسد الحاجيات العائلية لمالكيها في ما يخص البناء، والمساحات الزائدة تدرج في الإحتياجات العقارية البلدية."¹¹⁴

أما في ما يخص التعويضات فان هذا الأمر يفصلها كل حسب نوعية الأرض والمالك وطبيعة استغلال الأرض قبل إدخالها في الإحتياجات، وقد مكن هذا الأمر من تكوين إحتياجات للبلديات حيث يتم التوسع على حسابها أو إنشاء مشاريع تساهم في تنمية اقتصادية واجتماعية

في نفس الفترة تقريبا صدر الأمر الذي يتضمن إعداد المسح العام للأراضي وتأسيس السجل العقاري سنة 1975 وذلك لمعرفة وتحديد الملكيات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من مختلف أنواع الملكيات حيث "أن مسح الأراضي العام يحدد ويعرف النطاق الطبيعي للعقارات ويكون أساسا للسجل العقاري"، و"يعد السجل العقاري الوضعية القانونية للعقارات ويبين تداول الحقوق العينية."¹¹⁵

ويبين هذا الأمر شروط وكيفيات إثبات الملكيات وتسجيلها في السجل العقاري على مستوى البلدية، لسهولة التعامل مع مالكيها وضمن حقه في حالة أن الدولة احتاجت إلى هذه الملكية، وحقا لم يكن ببعيد أين صدر الأمر المتعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية سنة 1976، والذي يعتبر " نزع الملكية طريقة استثنائية لامتلاك العقارات أو الحقوق العينية العقارية، تمكن الأشخاص المعنويين ومختلف الهيئات من انجاز عملية معينة في إطار مهامها لأجل المنفعة العمومية"¹¹⁶ ، حيث سهل

¹¹⁴ - نفس الأمر 26-74 : المادة 5 و6.

¹¹⁵ - الأمر (74-75) مؤرخ في 12 نوفمبر 1975 يتضمن إعداد مسح الأراضي العام والسجل العقاري، الجريدة الرسمية (92) 1975/11/18

¹¹⁶ - الأمر (48-76) مؤرخ في 25 ماي 1976 يتعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، الجريدة الرسمية (44) 1976/06/01.

وبشكل كبير على الدولة والجماعات المحلية تطوير بعض المناطق وشق الطرقات وفك العزلة عن بعض المناطق، وكذا تسهيل تنفيذ البرامج التنموية والخطط التهيئة الإقليمية، سواء وطنية أو محلية. ويحدد هذا الأمر طريقة وكيفية تملك الدولة أو الجماعات المحلية لهذه الأراضي، أو العقارات وشروطها وكيفية تعويض مالكيها، خاصة وأن هذه الفترة تميزت بنمو ديمغرافي كبير وزيادة كبيرة خاصة في المدن الكبرى، أين تتركز الصناعة خاصة المدن الساحلية، وظهور تجمعات حضرية جديدة، مما يتطلب زيادة كبيرة على العقارات وعلى المساكن، واحتياج الدولة لمساحات أكبر للتوسع المدن وتوفير المساكن والتجهيزات العمومية المختلفة وكذا البنى التحتية المختلفة.

3-1-5- محاولة ضبط شروط البناء من خلال القانون المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة :1982

بالنسبة لتنظيم البناءات وشروط البناء وتجزئة الأراضي القابلة للتعمير صدر القانون المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء سنة 1982، وذلك لتنظيم وتعديل معايير البناء، والتحكم في شكل الواجهات وغيرها، وما هي التجمعات السكانية التي يجب استخراج رخصة البناء فيها وحجم التجمع السكاني، ومن بين ما جاء فيه، أنه يحظر على أي شخص، سواء كان شخصا عاما أو خاصا، طبيعيا أو اعتباريا، القيام بأعمال البناء أو تغيير واجهات المباني أو هياكلها، أو الزيادة في العلو، أو القيام بأي أعمال قد تؤدي إلى تغيير التوزيع الخارجي، دون الحصول على رخصة بناء مسبقة من السلطة المختصة وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون، وقد حدد أيضاً أين تشترط رخصة البناء حيث "تشترط رخصة البناء في المساحات الحضرية ومناطق التوسع في:

- مراكز البلديات.
- المراكز الحضرية والمجموعات السكنية التي يفوق عدد سكانها 2500 نسمة.
- المراكز الحضرية والمجموعات السكنية التي يفوق عدد سكانها 2500 نسمة والقابلة للتوسع التي تحدد قائمتها بموجب قرار من والي الولاية المعنية.¹¹⁷

وقد حددها أيضا بالنسبة للمناطق الريفية ذات القيمة الفلاحية المالية، فهي تحدد بموجب مرسوم يتخذ بناء عن تقرير من الوزير المكلف، وحدد أيضا المناطق وكذا الأشغال التي لا يشترط استخراج رخصة البناء من أجل التدخل عليها أو البناء فيها.

إضافة إلى الهيئات المخول لها منح رخص البناء حسب الحالة، وطبيعة المشروع، وحجمه بداية من رئيس المجلس الشعبي البلدي، والوالي أو الوزير المكلف بالتعمير، وكذا المدة التي تستغرق من أجل منح

¹¹⁷ - القانون رقم (82-02) سبق ذكره، المادة 2 و 3

هذه الرخصة ومدة صلاحيتها، كما أعطى هذا القانون تفصيل رخصة التجزئة، حيث يعتر تجزئة الأراضي للبناء عملية تتمثل في تقسيم ملك عقاري أو عدة أملاك عقارية إلى قطعتين، أو أكثر لغرض إقامة بناية أيا كان تخصصها" و " تشترط رخصة تجزئة الأراضي للبناء في كل عملية ترمي إلى إنشاء تجزئات أرضية أو توسيعها." وحدد من هو المخول له منحها كل حسب الحالة والمتعلقة بمساحة الأرض المراد تجزئتها وكذا موضع تواجدها داخل أو خارج النطاق العمراني.¹¹⁸

صدر بعد هذا القانون الخاص برخصة البناء، ورخصة تجزئة الأراضي للبناء لسنة 1982 مرسوم يتناول بتفصيل أكثر، وبدقة أكبر مكونات ملف رخصة البناء والتجزئة تحت رقم (85-211) المؤرخ في 13 أوت 1985 متعلق بكيفيات تسليم رخصة البناء وتجزئة الأراضي للبناء .

3-1-6- مبادرة المحافظة على الثروات والتنوع البيئي من خلال قانون حماية البيئة لسنة

: 1983

كون الجزائر غنية بالموارد الطبيعية والمقومات البيئية التي رزقنا الله بها، وكون البيئة الطبيعية دوما عرضة للمخاطر المترتبة عن تدخل الانسان عليها، أصدرت الجزائر هذا القانون المتعلق بحماية البيئة وكذا أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي المبرمة في باريس، واتفاقية رامسار المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وغيرها، فمهمة قانون حماية البيئة هو وضع حجر الأساس وفرض القيود من أجل المحافظة على مختلف أنواع البيئة الطبيعية من كل أنواع التلوث وحماية الكائنات الحية من آثار الملوثات ويدعم ويوجه إلى إنشاء محميات وطنية وحظائر وطنية، ويفرض حماية المحيط الجوي والبري والبحري من كل أنواع الملوثات سواء غازات أو سوائل أو صلبة أو سامة وكذا الملوثات الكيميائية والنفايات، ويفرض على المنشآت والتجهيزات التي يحتمل من إقامتها أ نشاطها تأثير معين دراسة التأثير على البيئة، ويوجه هذا القانون إلى إدراج البعد البيئي في المشاريع العمرانية من خلال المادة رقم 4 " تحدد الدولة، في إطار التهيئة العمرانية، شروط إدراج المشاريع في البيئة وكذا التعليمات التقنية والتنظيمية المتعلقة بالحفاظ على التوازنات الطبيعية."¹¹⁹

كما يوجه هذا القانون إلى الالتزام بتطبيق سياسة وطنية لحماية البيئة، تهدف لحماية الموارد الطبيعية، واستغلالها الرشيد، وتجنب جميع أشكال التلوث ومكافحته، وتحسين الظروف والمستوى المعيشي للسكان.

¹¹⁸ - حسب نفس القانون خارج النطاق العمراني تمنح رخصة تجزئة الأرض للبناء من طرف الوزير المكلف بالتعمير مهما كانت مساحتها، أما داخل النطاق العمراني إذا كانت مساحتها أقل من 10 هكتار من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ، من 10 إلى 25 هكتار الوالي، أكثر من 25 هكتار تمنح هذه الرخصة من طرف الوزير المكلف بالتعمير.

¹¹⁹ - القانون رقم (83-03) المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية العدد(06) الصادرة في 08 فيفري 1983.

3-1-7- التقسيم الإداري الثاني وإعادة هيكلة التراب الوطني :

صدر في نفس الفترة تقريبا سنة 1984 قانون يتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، والذي استحدث عدد من الولايات والبلديات كتقسيم إداري تنظيمي جديد في إطار إقليمي نتج عنه:

- "إنشاء ولايات جديدة منبثقة عن دمج جزئين أو عدة أجزاء من ولايات أو تقسيم ولاية واحدة.
- إعادة تهيئة الحدود الإقليمية الحالية لبعض الولايات .
- إنشاء بلديات جديدة منبثقة عن تقسيم بلدية موجودة، ودمج جزئين أو عدة أجزاء من البلديات".¹²⁰

في هذا التقسيم وصل عدد الولايات ألى 48 ولاية.

3-1-8- مبادرة تصحيح الاختلالات الجهوية من خلال القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية سنة 1987:

يعتبر هذا القانون الإطار المرجعي والتطبيقي للسياسة الوطنية للتهيئة العمرانية، ومن خلاله "تهدف التهيئة العمرانية إلى الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلة والتوزيع المحكم للأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ولاسيما منها الموارد النادرة"، حيث أن سياسة التهيئة العمرانية تتركز مبدأ توزيع الصلاحيات واللامركزية في التسيير و"يندرج تطبيق السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية في إطار نظام التخطيط، ويعتمد على توزيع الصلاحيات بين الدولة والولاية والبلدية، وبين مختلف أجهزة الدولة والمؤسسات طبقا لمبادئ اللامركزية واللامركز، في إطار التشريع المعمول به"¹²¹ ، وكذا وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمختلف أنحاء الوطن، وتساعد على توجيه وتجسيد السياسات التنموية الوطنية والعمل من أجل التوازنات الجهوية، حيث أشار هذا القانون عند إعداد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية الاعتماد على البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية في إطار خطة طويلة المدى، وتناول جميع المحاور التي يجب أن تشملها هذه الخطة كتتمية الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، تنظيم تنمية المناطق الحدودية، والجبلية، تنظيم تنمية مناطق السهول الفلاحية والتحكم فيها والسفوح، حماية الساحل، تنظيم تنمية التجمعات الحضرية الكبرى والتحكم فيها، أي أن قانون التهيئة العمرانية لم يركز على جانب دون آخر بل أعطى توجيهات لتنمية مختلف القطاعات (صناعة، عمران، بيئة وفلاحة ...)، وكذا حماية وتطوير البيئة الطبيعية (بحار، سهول، هضاب وجبال)، وكذا البيئة العمرانية (قرى، مدن وتجمعات حضرية) وفي كامل أنحاء التراب الوطني .

¹²⁰ - القانون رقم (09-84) المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد الجريدة الرسمية العدد(06) الصادرة في 07 فيفري 1984، المادة 2.

¹²¹ - القانون رقم (03-87) المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية العدد (05) الصادرة بتاريخ 28 جانفي 1987، المادة 2 و 4.

كما أشار القانون أيضا إلى إعداد الخطة الجهوية للتهيئة العمرانية، كما جاء في المادة 37 و 38 "سعيًا وراء التكفل بأهداف التنمية الجهوية وضمان أكبر دقة في تحديد اختيارات وأعمال التهيئة العمرانية تستعمل الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية وسائل دعم في شكل خطط جهوية." و"تقوم الخطط الجهوية بتبسيط وتكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطة الوطنية للتهيئة قصد القضاء التدريجي على الاختلالات والعمل على التوازنات الجهوية، وتشجيع التنمية والتكامل بين الجهات." وهذه الخطط الجهوية أيضا ذات مدى طويل وتتماشي مع المخطط الوطني، كما يجب أن تتماشى المخططات الولائية والبلدية وتوجيهات هذا المخطط الوطني، والجهوي وتساهم المجالس الولائية والبلدية في أعمال التهيئة العمرانية، وفي تجسيدها ومراقبتها كل حسب الصلاحيات المخولة له قانونا.

2-3- التشريعات والقوانين بعد 1990:

1-2-3- تكريس مبدأ الديمقراطية واللامركزية من خلال قانوني البلدية الولاية 1990:

مع بداية التسعينيات وفي ظل التحولات فيما يخص التوجه الرأسمالي للجزائر، وفي ظل التعددية الحزبية وتكريسا لمبادئ الديمقراطية، استحدثت قوانين وتشريعات جديدة ساهمت بشكل كبير في الاستمرار ببناء الجزائر، حيث صدر قانون البلدية (90-08)، والذي أعطى مفهوما للبلدية في المادة الأولى منه " البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون"، ويكون المجلس الشعبي البلدي الذي يسير البلدية قد أنتخب من طرف الشعب، وفقا للتعددية الحزبية بمشاركة الأحزاب المترشحة وليس القائمة الواحدة للحزب الواحد، التي قد تكون في ذلك الوقت مبررا للمحافظة على مكتسبات الثورة التحريرية، وبناء الجزائر وفقا للتوجه الاشتراكي الذي انتهجه بلادنا بعد الاستقلال، وضع هذا القانون الجديد للبلدية تماشيا مع التوجه الجديد وتكريسا لمبدأ اللامركزية في التسيير وتقريب الإدارة من المواطن، وإعطاء الحرية للشعب في اختيار من يمثلهم من الأطراف السياسية، والعمل ككتلة واحدة بالمساهمة في التسيير المحلي والتنمية المحلية للبلديات، بحيث "يشكل المجلس الشعبي البلدي إطار التعبير عن الديمقراطية محليا، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة" مادة 84، وأضاف القانون "للمجلس الشعبي البلدي أن يكون من بين أعضائه لجان دائمة أو مؤقتة قصد دراسة القضايا التي تهم البلدية لاسيما في المجالات التالية الاقتصاد والمالية - التهيئة العمرانية والتعمير - الشؤون الاجتماعية والثقافية، وتشكل اللجان بمداورات المجلس الشعبي البلدي ويجب أن تضمن تشكيلاتها تمثيلا نسبيا يعكس المكونات السياسية للمجلس الشعبي البلدي"¹²²

¹²² - المادة 24 من القانون (90-08) المؤرخ في 07 أفريل 1990 يتعلق بالبلدية، الجريد الرسمية العدد(15) الصادرة في 11 أفريل 1990.

وقد فصل هذا القانون في سير المداولات وكيفية تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث ان أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد تنتخب عضوا من بينهم رئيسا المجلس الشعبي البلدي، ويشكل الرئيس ونوابه الهيئة التنفيذية المكلفة بتنفيذ المداولات .

ويقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية، وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال، والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية وإدارتها ومن بينها الحفاظ على الحقوق العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية، بما في ذلك حق الشفعة، والسهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال التعمير، وهو المخول قانونا بتسليم رخص البناء، رخص التجزئة، رخص الهدم وفقا للشروط والطرق المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما .

أيضا في " مجال التهيئة والتعمير والتنمية المحلية، فإن البلدية تضطلع بمجموعة من المهام والمسؤوليات الرئيسية وفقاً للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها، فعليها التزود بكافة أدوات ووسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين، والتأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، كما تتولى مراقبة مدى مطابقة عمليات البناء للمواصفات والمعايير المحددة، كذلك تشترط البلدية موافقتها المسبقة على إنشاء أي مشروع قد يشكل خطراً على البيئة، إلى جانب حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء، وتتولى المحافظة على المواقع والآثار ذات القيمة التاريخية والجمالية، والحفاظ على الطابع الجمالي والمعماري للمدينة، فضلاً عن إعداد مخططاتها التنموية والإشراف على تنفيذها، بالإضافة إلى إدارة وصيانة البنى التحتية والشبكات التابعة له، كما تشارك البلدية في إجراءات التهيئة العمرانية وإبداء الرأي فيها، إلى جانب المبادرة بالأنشطة الاقتصادية التنموية التي تتناسب مع إمكانياتها"¹²³.

وتحدث البلديات مصالح عمومية بلدية لتوفير الاحتياجات الجماعية لمواطنيها، لاسيما في مجال المياه الصالحة للشرب، والتنظيف والمياه الفذرة – القمامات المنزلية وغيرها من الفضلات – الأسواق المغطاة والأسواق المفتوحة – التوقف مقابل دفع الرسم – النقل العمومي – المقابر والمصالح الجنائزية. كأحكام خاصة تنظم بلديات ولاية الجزائر في شكل مجالس تنسيق بين البلديات، تسمى مجالس تنسيق حضرية، ويتولى تسيير مجلس التنسيق الحضري مجلس البلديات، يتشكل من مجموع رؤساء المجالس الشعبية البلدية المكونة لهذا التجمع، وينتخب المجلس رئيسا من بين أعضائه ويصادق على نظامه الداخلي.

تم إلغاء هذا النص التشريعي بعد صدور القانون الجديد للبلدية (10-11) المؤرخ في 22 يونيو 2011 حيث اشتملت المادتين الثانية والثالثة منه على التوالي "البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"، "وتساهم مع الدولة

¹²³ - نفس المرجع السابق

بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه"

من أهم النقاط التي تعزز بها وهي المتعلقة بمشاركة المواطن في تسيير شؤون البلدية، وإشراكه في خيارات وأولويات التهيئة والتنمية بحيث "تشكل البلدية الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات، وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون، ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أما المواطنين" ¹²⁴ أما في مجال التهيئة والتنمية فقد قدم إضافة ألا وهي أنه يدعو بشكل أكبر إلى تجسيد اللامركزية وإشراك المواطن في التسيير الجوّاري وممارسة الديمقراطية المحلية.

أما فيما يخص قانون الولاية (90-09) والذي عرف الولاية في مادته الأولى بأنها "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية الاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة"، ومن بين ما جاء به بالمقارنة مع قانون الولاية لسنة 1969 هي اللجان، حيث يشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجان دائمة في مجالات: الاقتصاد والمالية - التهيئة العمرانية والتجهيز - الشؤون الاجتماعية والثقافية.

مع إمكانية تشكيل لجان مؤقتة لدراسة المسائل المهمة في الولاية، ويكون تشكيلها عن طريق المداولات، إضافة إلى ذلك تكريس مبدأ التعددية حيث يجب أن تعكس هذه اللجان في المكونات السياسية للمجلس الشعبي الولائي، مع إمكانية تشكيل لجنة تحقيق إذا اقتضى الأمر حول القضايا المتعلقة بتسيير الولاية وتنميتها.

تشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وتهيئة إقليم الولاية، وحماية البيئة وترقية حصائلها النوعية، كما "يحدد المجلس الشعبي الولائي مخطط التهيئة العمرانية للولاية ويراقب تنفيذه، وبهذه الصفة يشارك في إجراءات تنفيذ عملية التهيئة العمرانية ذات البعد الجهوي، أو الوطني حسب الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها... ¹²⁵" يبادر المجلس الشعبي الولائي في كل من:

- تجسيد كل العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي وترقية الأراضي الفلاحية، ويشجع تدابير الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية.
- انجاز أشغال التهيئة والتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمها، كما يعمل على تطوير الري

¹²⁴ - القانون رقم (10-11) المؤرخ في 22 يونيو 2011 يتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية العدد (37) الصادرة في 03 جويلية 2011، المادة 11.

¹²⁵ - المادة 62 من القانون (09-90) المؤرخ في 07 أبريل 1990 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد (15) الصادرة في 11 أبريل 1990.

- يمكن أن يبادر بكل العمليات الهادفة إلى إيجاد تجهيزات تتجاوز من حيث حجمها وأهميتها أو استعمالها قدرات البلدية .
- المساهمة في كل عمل يساعد على ترقية الحياة الريفية والخضرية لسكان الولاية وفي كل الجوانب بالأخص المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على كامل تراب الولاية وبالتنسيق مع البلديات، وتشجيع الاستثمار

وفي محور السكن يدعم المجلس الشعبي الولائي البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية ويقوم في هذا المجال بما يلي:¹²⁶

- يقدم خصوصا مساهمات لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقاري وفقا للتشريع المعمول به.
- يشجع تنمية الحركة التعاونية في ميدان السكن.
- يبادر أو يشارك في ترقية برامج السكن المخصص للإيجار.
- يشارك في عمليات الإصلاح وإعادة البناء بالتشاور مع البلديات.

أي عمل متعلق بالمجلس الشعبي الولائي سواء مداولات، نتائج، تحقيقات، برامج أو مخططات تنموية ليست بمنأى عن السلطة التنفيذية ألا وهي الولاية والتي يتولاها الوالي كونه ممثل الدولة ومندوب الحكومة على مستوى الولاية، إما باستشارته أو بموافقه أو غير ذلك كونه هو الذي يتخذ قرارات تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي ...

تم إلغاء هذا النص التشريعي بصدور قانون جديد للولاية تحت رقم (07-12) والذي عرف الولاية على أنها "الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية، والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية، والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن"¹²⁷.

الإضافة التي جاء بها هذا القانون هو زيادة عدد اللجان على مستوى المجلس الشعبي الولائي، الذي يعتبر أحد الفاعلين على مستوى الولاية، والذي يعمل على إيصال انشغالات سكان إقليم الولاية للسلطات التنفيذية، والعمل على حل الإشكاليات ودفع عجلة التنمية لإقليم الولاية بكل بلدياتها.

¹²⁶- كل ما ذكر عن الولاية والمجلس الشعبي الولائي هو اقتباس أو مواد من القانون (09-90) المتعلق بالولاية

¹²⁷- القانون (07-12) المؤرخ في 21 فيفري 2012 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد(12) الصادرة في 29 فيفري 2012، المادة 1.

2-2-3- تحرر المعاملات العقارية وسوق العقار من خلال قانون التوجيه العقاري (90-25):

يُعدُّ من القوانين المنظمة للشأن العقاري، إذ تطرق إلى تعريف وتصنيف الأملاك العقارية بأنواعها الطبيعية كالأراضي الفلاحية والرعية والغابية والصحراوية والمحمية، ثم تناول الجانب العمراني من خلال التطرق للأراضي العامرة والقابلة للتعمير، إذ أورد تعريفاً لكل منهما في المادتين 20 و21 على التوالي، كما تطرق القانون لأدوات التهيئة والتعمير باعتبارها تغطي الأراضي العامرة وتحدد احتياجات الأراضي القابلة للتعمير على مختلف المدى الزمنية، وكما جاء "يجب أن تعبر أدوات التهيئة والتعمير عن شغل الأراضي شغلا راشدا وكثيفا...." ¹²⁸.

كما يشير إلى وجوب التشاور أثناء إعداد أدوات التهيئة والتعمير، ويرى تحقق هذه الأدوات التوازن بين مختلف وظائف الأراضي، وأنماط البناء، والأنشطة المتنوعة، كما يبين حق الدولة والجماعات المحلية في ممارسة حق الشفعة عند الحاجة، من غير اللجوء المحتمل إلى نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، وقد أصبح سوق العقار حر نوعا ما بداية من هذه الفترة فعند نزع الملكية لغرض النفع العام لا بد أن يكون التعويض على هذه الملكية عادلا ومنصفا (أي أن سعر العقار بالقيمة الحقيقية وليس بالدينار الرمزي).

3-2-3- نحو أدوات تخطيط وتسيير حضري جديدة بفضل قانون التهيئة والتعمير 90-29:

يعتبر بمثابة أول قانون يتعلق بالتعمير في تاريخ الجزائر المستقلة وينص بشكل مباشر وبالتفصيل على أدوات التهيئة والتعمير الواجب اعتمادها ويحدد شروط البناء وكذا التنظيم والتسيير المجالي الحضري حيث جاء في أول مادة منه "يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل المبني في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة، وأيضا وقاية المحيط والأوساط الطبيعية، والمناظر، والتراث الثقافي والتاريخي، على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية" ¹²⁹، كما يحث على المحافظة على الصحة العامة للسكان، والبيئة الطبيعية من كل أنواع الملوثات تماشيا مع مبادئ حماية البيئة، وتحدد أدوات التهيئة والتعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)، ومخطط شغل الأراضي (POS)، في نظر هذا القانون التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية "كما تضبط توقعات التعمير وقواعده وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات، ووقاية النشاطات الفلاحية، وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر، ومن جهة أخرى بتعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة والبنائات المرصودة

¹²⁸ - القانون (25-90) المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 يتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية العدد (49) الصادرة في 28 نوفمبر 1990، المادة 66.

¹²⁹ - القانون (29-90) سبق ذكره

للاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية المتعلقة بالخدمة، والنشاطات والمساكن¹³⁰ وتحدد أيضا شروط التهيئة والبناء للوقاية من الأخطار الطبيعية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد المخططات العمرانية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخططات شغل الأراضي، توجيهات واقتراحات مخططات التهيئة الإقليمية، ذات البعد الأكبر والتأثير الأكثر بمستوياتها المختلفة من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) إلى المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية (SRAT) ، إلى مخطط التهيئة الولائي (PAW) نظرا لأهمية المشاريع التي تبرمج على مستوى مخططات التهيئة الإقليمية، ومدى تأثيرها والهدف منها، كالعامل على التوازن الجهوي، وتطوير نشاط معين في مكان معين وغيرها، كما جاء هذا القانون بجديد يتمثل في بداية توظيف مبدأ المشاركة وإشراك المجتمع المدني، من خلال وجوب استشارة الجمعيات المحلية للمستخدمين، والغرف التجارية والفلاحية، والمنظمات المهنية أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذا مخططات شغل الأراضي.

3-2-4- الرخص والشهادات: صدور المرسوم التنفيذي رقم (91-176) يحدّد كفاءات شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك:

يفضل هذا المرسوم تم توضيح الإجراءات الخاصة بهذه الوثائق المذكورة ضمن القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير، حيث حدد المرسوم الهيئات المعنية باستقبال ملفات طلب هذه الرخص والشهادات، ومما يتكون كل ملف، كما بيّن المدة القانونية لمعالجة الملفات، والجهة المخولة بمنح الشهادات والرخص، إلى جانب تحديد مدة صلاحية كلا منها.

وإن التقيد بهذه الرخص والشهادات هو عامل ايجابي في عملية تنظيم المجال والتسيير الحضري، ومن حق الدولة مراقبة مدى الالتزام بالشروط والمعايير العمرانية والمعمارية، التي تدخل ضمنها عمليات التدخل على المجال الحضري والمتعلقة بهذه الأدوات القانونية ومحاربة ومعاقبة كل من يخل بهذه الأدوات وفق ما يقتضيه القانون المعمول به.

وبعد وقوع زلزال بومرداس، وفيضانات باب الوادي وغيرها، لمس المشرع والمختصين نوع من الفراغ ضمن أدوات التهيئة والتعمير، فوضعوا قانون يعدل ويتم القانون (90-29) المتعلق بالتهيئة والتعمير بالقانون (04-05) سنة 2004، وقد عدلت وأتمت فيه بعض المواد، فقد تحدث عن مختلف الأخطار التي يجب الوقاية منها، وفرض وجوب الإشارة لها ضمن أدوات التعمير، سواء الكوارث الطبيعية أو الأخطار التكنولوجية " وفي هذا الإطار، تحدد الأراضي المعرضة للأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق عند إعداد أدوات التهيئة والتعمير، وتخضع لإجراءات تحديد

¹³⁰ - شهرزاد عوابد (2018): "البعد البيئي لأدوات التهيئة والتعمير ومقتضيات التنمية المستدامة" مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون تيسارت ، العدد 05، ص 17-1 .

أو منع البناء التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم، وتعرّف وتصنف المناطق المعرضة للزلازل حسب درجة الخطورة، وتحدّد طرق البناء التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم، وتعرف المناطق المعرضة للأخطار التكنولوجية عن طريق أدوات التهيئة والتعمير، التي تحدّد محيطات الحماية المتعلقة بها طبقاً لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما¹³¹.

إضافة إلى تأكيد هذا القانون على الدراسات التقنية خصوصاً على الهندسة المدنية للهياكل قبل السماح بانجاز البناءات، وكذلك قطع الأشغال الثانوية، ومحاولة إحكام الرقابة على المشاريع والبناءات، لإنجازها بشكل قانوني تحترم المعايير والقواعد الموضوعة للبناء ووفق رخصة البناء، واتخاذ الإجراءات اللازمة مع كل أنواع البناءات الفوضوية وغير القانونية.

كما صدر القانون (90-30) المتضمن قانون الأملاك الوطنية حيث "يحدد هذا القانون مكونات الأملاك الوطنية، وكذا القواعد الخاصة بتكوينها وتسييرها ومراقبة استعمالها، وكما جاء في هذا القانون عملاً بالمادتين 17 و18 من الدستور تشتمل الأملاك الوطنية على مجموع الأملاك والحقوق المنقولة والعقارية التي تحوزها الدولة وجماعاتها الإقليمية، في شكل ملكية عمومية أو خاصة تتكون من هذه الأملاك الوطنية من:

- الأملاك العمومية والخاصة التابعة للدولة .
- الأملاك العمومية والخاصة التابعة للولاية.
- الأملاك العمومية والخاصة التابعة للبلدية.¹³²

وقد تناول هذا القانون بشكل مفصل كل نوع من الأملاك الوطنية، ومكوناتها، وكذا تسييرها، وحمايتها، وطرق التصرف فيها واستغلالها بحيث يعد هذا القانون الضابط والحامي للأملاك الوطنية بمختلف أنواعها سواء كانت تابعة للدولة أو الولاية أو البلدية .

3-2-5- بؤادر الانفتاح على المجتمع المدني:

تدعمت الترسانة القانونية لهذه الفترة الجديدة المعروفة بالانفتاح الديمقراطي والتعددية الحزبية بالقانون المتعلق بالجمعيات رقم (90-31) المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، والذي يعطي الحرية في تكوين الجمعيات والتي تعدّ جزءاً من المجتمع المدني، وتساهم في تنمية وترقية نشاط أو جانب معين، وحدد شروط وأشكال تكوين الجمعيات، والضوابط التي تحكمها، ومصادر تمويلها وغيرها.

¹³¹- القانون (05-04) المؤرخ في 14 أوت 2004، يعدل وتمم القانون (29-90) المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية العدد (51) الصادرة في 15 أوت 2004 - المادة رقم 04

¹³²- القانون (30-90) المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 يتضمن قانون الأملاك الوطنية الجريدة الرسمية العدد (52) الصادرة في 02 ديسمبر 1990 - المادتين 1 و 2 .

بفضل هذا القانون لعبت الجمعيات دور كبير في عديد ميادين الحياة كالمحافظة على البيئة، وترقية الحياة المدنية، والعمل على تحسين صورة عديد الأحياء في بعض المناطق، والمبادرة في حملات التحسيس والتوعية والحملات التطوعية، كما أن بعض المناطق الأخرى ليس هناك أي دور للجمعيات. تم إصدار قانون جديد يتعلق بالجمعيات خلال سنة 2012 بحيث يحدد شروط تأسيس الجمعيات، وحقوقها، وواجباتها إلى غير ذلك بحيث "تعتبر الجمعية في نظر هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة" كما "يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا لغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني الاجتماعي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني، غير أنه يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام، وأن لا يكون مخالفا للثوابت والقيم الوطنية، والنظام العام والآداب العامة، وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها."¹³³

بالتالي فالحق يمنح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين تأسيس جمعيات، ويكون عملها وفقا للتنظيم ويندرج في إطار قانوني، وإن للجمعيات دور فاعل في المساهمة في تطوير المدن والمحافظة على التراث العمراني والثقافي وحماية البيئة... ، وكل هذا يرسخ للديمقراطية، وإشراك المواطن من خلال الجمعيات وغيرها، وكذا عدم التفرد باتخاذ القرارات وتطبيقها دون الرجوع إلى الفاعل والمستعمل الأول للمجال ألا وهو المواطن.

3-2-6- نزع الملكية من أجل المنفعة العامة¹³⁴:

بالموازاة مع قانون التهيئة والتعمير وقانون التوجيه العقاري والأملاك الوطنية وغيرها، جاء هذا القانون من أجل تسهيل الإجراءات المتعلقة بانجاز المشاريع والتجهيزات والهياكل القاعدية وغيرها، التي تقام من أجل خدمة الشعب أو مصلحة الوطن والنفع العام دون الإضرار بالمالكين مهما كانت أملاكهم، من عقارات أراضي أو مباني أو غيرها، وكان قد أقر هذا القانون فتح تحقيق من أجل نزع هذه الملكية يكون التحقيق من طرف هيئة مخول لها قانونا بإجراء هذا التحقيق وفي أجل محدد، فإن ثبت النفع العام وراء نزع هذه الملكية وحدد المالكون، يتم تقييم هذه الأملاك أو الحقوق العقارية من طرف الهيئة المكلفة بذلك، ويتم بعدها التعويض بالسعر الحقيقي العادل والمنصف بحيث يغطي كل ما لحقه من ضرر وما فاتته من كسب نتيجة نزع الملكية، وتحدث أيضا عن أحكام خاصة، كعدم رضاء المالك بالتقييم، ما هي الإجراءات التي يجب أن يتخذها ومن يفصل في هذه القرارات في مثل هذه الحالات.

¹³³ - القانون (06-12) المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية العدد (02) الصادرة في 15 جانفي 2012- المادة 2.

¹³⁴ - القانون (11-91) المؤرخ في 27 أبريل 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، الجريدة الرسمية العدد (21) الصادرة في 08 ماي 1991.

7-2-3- تبني الاستدامة في تهيئة الاقليم:

رغم تركيزنا في هذه الدراسة على التسيير الحضري في المستوى المحلي، إلا أنه لا يمكن تجاهل البعد الوطني، الجهوي والولائي كونه نظام تسلسلي، لذلك يجب الحديث عن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتي لها دور فاعل، ويجب احترام ما جاء فيها، والالتزام بتوجيهاتها، هذه السياسة الوطنية التي وضعت أساسا من أجل تنمية الفضاء الوطني، تنمية منسجمة ومستدامة لكامل التراب الوطني، إضافة إلى الأقاليم التي تتقارب من حيث خصائصها، والعمل على تنميتها وتحقيق توازن جهوي، وتخفيف الضغط على الشريط الساحلي ولو نسبيا، وكل هذا بمبادرة الدولة بهذه السياسة في كل القطاعات لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والتي تتم بالتنسيق والاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاصات كل منها، وكذا بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية، وبمساهمة المواطن في إعداد هذه السياسة وتنفيذها من خلال إشراك ممثليه المنتخبين على كل المستويات، "وتهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة، على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي، كما تهدف أيضا إلى:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.
- تساوي الحوض في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.
- الحث على التوزيع المناسب لدعائم التنمية ووسائلها بين المناطق والأقاليم، باستهداف تخفيف الضغط على الساحل، الحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب والجنوب...
- دعم الاوساط الريفية والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من اجل استقرار سكانها.
- إعادة توازن البنية الحضرية، ترقية الوظائف الجهوية، الوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى
- حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتنميتها.
- حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.
- حماية وتثمين وتوظيف عقلائي للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.¹³⁵

أما بالنسبة لأدوات تهيئة الأقليم وتنميته المستدامة التي جاءت ضمن هذا القانون فهي على التوالي:

- **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:** يترجم بالنسبة لكامل التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الاستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
- **المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل:** بالتوافق مع المخطط الوطني للتهيئة يترجم بالنسبة للمناطق الساحلية والشريط الساحلي للبلاد الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة وتثمينها.

¹³⁵ - القانون رقم (20-01) المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة الجريدة الرسمية العدد (77) الصادرة في 15 ديسمبر 2001 - المادة 04.

- المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر.
- المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم : تحدد بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، التوجيهات والترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة، كما تتكفل المخططات الجهوية الخاصة بالمناطق الساحلية بالترتيبات المتضمنة في المخطط الوطني لتهيئة الساحل.
- مخططات تهيئة الإقليم الولائي: توضح وتضمن بالتوافق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني، الترتيبات الخاصة بكل إقليم ولاية، في مجال ما يأتي على الخصوص تنظيم الخدمات العمومية، مساحات التنمية المشتركة بين البلديات، البيئة، السلم الترتيبي والحدود المتعلقة بالبنية الحضرية.
- المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى: التي تحل محل مخططات تهيئة الإقليم الولائية لفضاءات الحواضر الكبرى المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.¹³⁶

إضافة إلى هذه المخططات المتعلقة بتهيئة الإقليم فإن هناك مخططات قطاعية وطنية تعمل من أجل تطوير كل قطاع، وكلها تعمل من أجل تجسيد توجيهات، وأهداف المخططات المتعلقة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ومن بين هذه المخططات القطاعية نجد المخطط التوجيهي للنقل، المخطط التوجيهي للمياه، المخطط التوجيهي لشبكات الطاقة، المخطط التوجيهي للصحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية، المخطط التوجيهي لتنمية الصيد والموارد الصيدية ...

3-2-8- مشكل النفايات من أبرز التحديات: صدر قانون يحدد كفايات تسيير النفايات ومراقبتها

ومعالجتها حيث تركز على هذه العمليات على المبادئ التالية¹³⁷:

- الوقاية والتقليل من إنتاج وضرر النفايات من المصدر.
- تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها.
- تثمين النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول بإستعمال تلك النفايات على مواد قابلة للاستعمال أو الحصول على الطاقة.
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.
- اعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وأثارها على الصحة والبيئة وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من الأخطار والحد منها أو تعويضها.

وعدّد هذا القانون أنواع النفايات وكذا تسيير النفايات الذي يمثل كل العمليات المتعلقة بجمع النفايات وفرزها ونقلها وتخزينها وتثمينها وإزالتها بما في ذلك مراقبة هذه العمليات، أما الهيئة المكلفة بالتسيير

¹³⁶ - نفس القانون (20-01) المادة رقم 07.

¹³⁷ - القانون (01-19) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية العدد (77) الصادرة في

15 ديسمبر 2001.

فينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، ويضع تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث تقع مسؤولية تسيير النفايات المنزلية وما شابهها على عاتق البلدية حيث يمكن أن تسند المهمة حسب دفتر شروط نموذجي حسب الحاجة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون

9-2-3- الاستدامة البيئية والعقلانية في استعمال الموارد الطبيعية :

يهدف قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى وضع المبادئ والقواعد الأساسية لتسيير الموارد البيئية، بما يكفل ترقية تنمية وطنية مستدامة عبر تحسين شروط المعيشة وضمان بيئة صحية ونظيفة، كما تسعى إلى الوقاية من كافة أشكال التلوث والحفاظ على مكونات البيئة، جنبا إلى جنب مع إصلاح الأوساط المتضررة، ويأتي في مقدمة أهدافها أيضا تشجيع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتبني أنظف التقنيات، مع تعزيز التوعية ومشاركة مختلف الفاعلين في الجهود البيئية، كما يتأسس هذا القانون على المبادئ العامة الآتية:

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي:** على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.
- **مبدأ تدهور الموارد الطبيعية:** ينبغي تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية ويجب أن لا يؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.
- **مبدأ الاستبدال:** استبدال عمل مضر بالبيئة بأخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى لو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية.
- **مبدأ الإدماج:** يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.
- **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر:** يكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضرر كبير بالبيئة.
- **مبدأ الحيطة:** لا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الخالية سببا في تأخر اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضررة بالبيئة.
- **مبدأ الملوث الدافع:** يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليل منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.

- مبدأ الإعلام والمشاركة: لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة

3-2-10- نحو سياسة جديدة للمدينة الجزائرية : من خلال القانون التوجيهي للمدينة¹³⁸

عرف لنا هذا القانون عناصر سياسة المدينة تماشيا مع تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة، فيما ينص عند اعداد سياسة المدينة على التشاور والتنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين بتحقيق هذه السياسة، وتنفيذها في إطار اللاتمرکز من خلال اسناد المهام والصلاحيات للمثلي القطاعات على المستوى المحلي، وأشار أيضا إلى المبادئ العامة لسياسة المدينة والمتمثلة في التنسيق والتشاور، اللامركزية واللاتمرکز، التسيير الجوّاري، التنمية البشرية والتنمية المستدامة والحكم الراشد، الذي يدعو إلى إهتمام الادارة بانشغالات المواطن والعمل للمصلحة العامة في اطار شفاف، الاعلام والثقافة والمحافظة، وأخيرا الانصاف الاجتماعي، كما عرف لنا مصطلحات الحي، التجمع الحضري، المدينة الصغيرة والمتوسطة. ونوه إلى توجيه وتنسيق كل التدخلات كما تهدف إليه سياسة المدينة والمتمثلة في القضاء على البناءات غير اللائقة والهشة، تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي، تدعيم الطرق ومختلف الشبكات، التحكم في النقل والتنقل داخل المدينة وحولها وكذا المخططات، ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها على وجه الخصوص التربوية، الصحة، التكوين، السياحة، الثقافة الرياضة والترفيه، وكذا الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان والبيئة، تديم وتشجيع الشراكة بين المدن، ومكافحة مختلف الآفات الاجتماعية، العمل على اندماج المدن الكبرى خاصة في الشبكات الجهوية والدولية.

وأشار إلى أدوات التخطيط المجالي والحضري اضافة إلى ما هو معروف من :

- المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.
 - مخطط تهيئة الاقليم الولائي.
 - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
 - مخطط شغل الأراضي
 - مخطط تهيئه المدن الجديدة
 - المخطط الدائم لحفظ القطاعات واستصلاحها
 - مخطط الحماية واستصلاح المواقع التراثية والمناطق المحمية التابعة لها
- المخططات التالية :
- المخطط الجهوي لجهة البرنامج.
 - المخططات الجهوية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى.

¹³⁸ - القانون رقم (06-06) المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية العدد رقم (15) الصادرة في 12 مارس 2006. ص ص 16-21

● المخطط العام لتهيئة الحظائر الوطنية

وفي الأخير نوه إلى المرصد الوطني للمدينة للرصد والتحليل والاقتراح لسياسة المدينة ومتابعة تنفيذها يتبع الوزارة المكلفة بالمدينة.

3-2-11- ما بعد فيضانات باب الواد وزلزال بومرداس:

إن ما خلفته بعض الأخطار الطبيعية من خسائر مادية وبشرية في الجزائر ألزم على المشرع وضع قانون يوجه إلى الوقاية من الأخطار الكبرى وكيف يتم تسيير الكوارث في حال وقوعها، أين نوه هذا القانون¹³⁹، في بادئ الأمر إلى تعريف الخطر الكبير على أنه أي تهديد قد يتعرض له الانسان أو بيئته يمكن أي يقع سواء بفعل نشاطات بشرية أو بفعل مخاطر طبيعية استثنائية أو بكليهما.

كما ينص القانون على إلزامية الوقاية من الأخطار الكبرى التي يمكن أن تتعرض لها المستوطنات البشرية، وكذا التكفل بآثارها بما يضمن صحة الأشخاص وممتلكاتهم وبيئتهم وغيرها، مهما كان نوع الخطر الكبير طبيعي و/أو اصطناعي، كما تهدف هذه المنظومة المتعلقة بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث إلى¹⁴⁰ :

- نشر الوعي والتعرف أكثر على الأخطار بشتى الوسائل الاعلامية والتعليمية وغيرها وسبل الوقاية منها وتعزيز مراقبتها وترقبها.
- الحيطه من الأخطار عند استعمال الأراضي وعند البناء وكذا في التقليل قابلية اصابة والممتلكات بالأخطار.
- الاستعداد ووضع ترتيبات بغية التكفل المنسجم والمدمج والمتكيف بما يتماشى ونوع الكارثة مهما كان مصدرها طبيعي أو تكنولوجي.

وعملا على التماشي وأهدف التنمية المستدامة فإن قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث تكون وفقا للمبادئ التالية:

- **الحيطة والحذر:** توفير المعارف العلمية والتقنية، كي لا يكون عدم التأكد سببا في تأخر اتخاذ تدابير وإجراءات مناسبة ترمي للوقاية من أي خطر يهدد الأشخاص وممتلكاتهم وبيئتهم.
- **التلازم:** تحديد وتقييم آثار كل خطر وكل قابلية الاصابة أو تداخل واستفحال الأخطار التي قد يكون وقوعها متلازم.

¹³⁹ - القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،

الجريدة الرسمية العدد رقم (84) الصادرة في 29 ديسمبر 2004، ص ص 13-24

¹⁴⁰ - رتيبة زهراوي، وردة خلاف (2023) "آليات الوقاية لمواجهة وتسيير أخطار الكوارث الطبيعية في التشريع الجزائري". مجلة الفكر، المجلد 18، العدد 01: ص ص 614-629.

- **العمل الوقائي والتصحيحي عند المصدر:** وذلك وفقا لأولوية التكفل بأسباب القابلية للإصابة بالخطر قبل فرض التدابير للتحكم في آثار هذه القابلية.
- **المشاركة:** من خلال حق المواطن في تعريفه بالأخطار التي قد يكون هو أو بيئته أو ممتلكاته عرضة لها وعوامل القابلية للإصابة وكذا كل التدابير الوقائية للحد من هذه الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث.
- **إدماج التقنيات الجديدة:** وجوب الحرص على متابعة كل التطورات التقنية التي تساعد على الوقاية من الأخطار الكبرى والعمل على دمجها إذا استدعى الأمر ذلك.

أما فيما يخص الأخطار الكبرى الواجب الوقاية منها فقد حدد المشرع في هذا القانون الأحكام الخاصة بالوقاية من كل خطر على حدّ أعلى سبيل المثال خطر الفيضانات، خطر الزلازل والأخطار الجيولوجية، الأخطار الصناعية والطاقوية.

3-2-12- محاولة الحد من فوضى العمران والتلوث البصري داخل المدن:

وضع هذا القانون المتعلق بقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها¹⁴¹، بعد الانتشار الكبير لفوضى العمران، وتدهور المظهر العام للمدن، وتشديد المباني حتى على ملكيات عقارية لا يمكن البناء عليها، فمن أهداف هذا القانون العمل على الحد من ظاهرة عدم انتهاء البناءات مما يشوه المظهر العام، والعمل على ترقية الإطار المبني، مما ينتج عنه مظهر جمالي لائق ومهيا ومنسجم، والحرص على تحقيق المطابقة للبناءات المنجزة قبل سنة 2008، حيث أن البناءات التي شيدت أو بدأ في تشييدها بعد صدور هذا القانون تعتبر غير معنية به، وتحديد شروط شغل و/أو استغلال البناءات، إضافة إلى فرض تدابير ردعية على المخالفات المرتبطة بعدم احترام قواعد التعمير وعدم احترام آجال البناء.

وفقا لهذا القانون كل بناية مشيدة أو في طور البناء مهما كان طبيعتها أو استعمالها أو العقار الذي هي عليه يجب أن تتماشى وقواعد التعمير بناء على الرخص والشهادات المسلمة من طرف الهيئات المخولة قانونا، حيث يعد ممنوع¹⁴²:

- إنشاء أي تجزئة أو مجموعة سكنية قبل الحصول على رخصة التجزئة .
- التشييد والبناء على التجزئات التي ليس بها أو لم تنتهي بها أشغال التهيئة.
- البناء على الأراضي والتجزئات غير المرخصة.

¹⁴¹ - القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 يوليو 2008 يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية العدد (44) الصادرة في 03 أوت 2008، ص ص 19-29

¹⁴² - قسيمة مجد (2021) "قراءة حول القانون الجزائري رقم 08-15 المحدد لقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها وآليات تنفيذها": مجلة الدراسات القانونية والسياسية - المجلد 07 ، العدد الأول ص ص : 261-277

يستثنى من أحكام هذا القانون ولا يخضع له أي انجاز وتهيئة واستغلال للبنىات العسكرية التي تقوم بها وزارة الدفاع الوطني أو التي تتم لحسابها، أما البنىات التي يشملها تحقيق المطابقة فهي البنىات :

- غير المتممة سواء تحصل صاحبها على رخصة بناء أو لا.
- المتممة التي لم يتحصل صاحبها على رخصة بناء أو المتممة والتي تحصل صاحبها على رخصة بناء إلا أنها غير مطابقة لأحكام الرخصة المسلمة.

هذا من أجل منع إقامة بنىات أو تشييدها في أماكن يمنع البناء فيها، كالأراضي غير القابلة للتعمير، وفقا لأدوات التخطيط والتسيير الحضري أو المناطق المحمية قانونا، كمناطق التوسع السياحي والمناطق ذات الطابع التراثي وغيرها، أو التي يكون البناء عليها يشكل خرقا لقواعد الأمن، وكذا التي يكون البناء فيها يشكل عائق لتشييد بنىات للمنفعة العامة، أو مضرة لها، والتي يستحيل نقلها، حيث يترتب عن هذه المخالفات الهدم على عاتق المخالف بعد المعاينة، واتخاذ الاجراءات القانونية من طرف الأعوان المؤهلين قانونا.

كما حدّد ضمنه الهيئات المخول لها قانونا معاينة، ومتابعة هذه الوضعيات، وسبل طلب الرخص التالية : شهادة المطابقة، رخصة البناء على سبيل التسوية، ورخصة اتمام الإنجاز على سبيل التسوية واللجان المخولة لها البت في وضعية الطلبات المقدمة، ودراستها حالة بحالة وعن استيفائها الشروط، والمعاينات الميدانية كما مكنها من الاستعانة بطلب الخبرة، وبعد البت في الطلبات يتم اخبار رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص اقليميا لتبليغ أصحابها بالقرارات سواء موافقة أو موافقة بشروط أو بالرفض، كما يمكن لصاحب الطلب تقديم طعن أمام اللجنة الولائية للطعن للبت فيه، وكل هذه الاجراءات المذكورة سابقا تكون وفق آجال محددة قانونا، كما نص على العقوبات التي تترتب عن المخالفات المختلفة مع تشديد العقوبات في حالة العودة لها .

تم تمديد العمل به في كل مرة، وكان آخرها خلال قانون المالية 2024، أين تم التوجيه إلى العمل به إلى غاية نهاية سنة 2024¹⁴³

3-2-13- البنىات غير المطابقة لرخصة البناء المسلمة¹⁴⁴:

هذا المرسوم التنفيذي يتعلق بالبنىات التي بنيت أو في طور البناء بعد استخراج رخصة البناء، أي أنها في بادئ الأمر وقبل انطلاق الأشغال كانت في وضع قانوني، إلا أنها أثناء عملية البناء وقع صاحبها

¹⁴³- قانون رقم 23-22 مؤرخ في 24 ديسمبر 2023 يتضمن قانون المالية لسنة 2024 ، الجريدة الرسمية العدد (86) الصادرة في 31 ديسمبر 2023، المادة 121

¹⁴⁴- لمرسوم التنفيذي رقم 22-55 المؤرخ في 02 فيفري 2022 يحدد شروط تسوية البنىات غير المطابقة لرخصة البناء المسلمة. الجريدة الرسمية العدد (09) الصادرة في 03 فيفري 2022، ص ص 07-12

في مخالفات وتجاوزات مما جعلها في إطار غير قانوني ولا تتماشى ورخصة البناء المسلمة مما يستدعي تسويتها سواء برخصة بناء معدلة، أو بشهادة مطابقة على سبيل التسوية وذلك حسب الحالة.

يتقدم صاحب البناية التي في طور الإنجاز أو المتممة، والتي لديها رخصة بناء إلا أن العمل المنجز مخالف ولو جزئيا لما جاء في الرخصة المسلمة، إما بتقديم طلب رخصة بناء معدلة أو طلب شهادة مطابقة على سبيل التسوية، وفق نموذج محدد مسبقا ومرفوقا بملف موضح في هذا المرسوم حسب الحالة إلى مصالح التعمير للبلدية التي عليها البناء، وبعد التحقق من مكونات الطلب يسلم وصل استلام إلى صاحب الطلب في نفس اليوم، بعدها يتم ارسال الملف من مصلحة التعمير البلدية إلى الشباك الموحد، ومنه إلى رئيس اللجنة، ثم إلى اللجنة، أين تعطى مدة 30 يوم لإنهاء معالجة الطلب والبت فيه، سواء بالموافقة أو الموافقة بتحفظات أو رفض الطلب¹⁴⁵

يتم تسليم رخصة البناء المعدلة أو شهادة المطابقة على سبيل التسوية، من طرف الهيئة المخولة قانونا سواء المقبولة أو المقبولة بتحفظات بعد دفع الغرامة التي تحسب وفقا لما جاء في هذا المرسوم إضافة إلى رفع التحفظات إن وجدت، أما بالنسبة للطلبات المرفوضة فيمكن لصاحبها تقديم طعن لدى الهيئات المخولة قانونا .

المخالفات المذكورة في هذا المرسوم تتمثل في مساحة التراجع داخل الملكية، والمساحة الخارجية التابعة للغير سواء خاص أو عام، الفتحات المنجزة وغير المنصوص عليها في رخصة البناء سواء لا تمس بالجوار بالمجابهة المباشرة أو تمس، إضافة طوابق غير منصوص عليها في رخصة البناء ولا تخل بقواعد العامة للتعمير ومعايير البناء والأمن، أو أنها تخل بذلك، تجاوز مساحة شغل الأرض ولا تخل بقواعد العامة للتعمير ومعايير البناء والأمن أو أنها تخل بذلك .

كل هذه المخالفات المذكورة، منها ما هو قابل للتسوية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات القانونية ودفع الغرامات، ومنها ما هو مرفوض ويتطلب الهدم أو غلق فتحات للتمكن من التسوية أو القبول .

هذا المرسوم يبسط ويسهل عمليات التسوية للبنائيات التي لها رخص بناء إلا أنها لم تحترم والذي تأمل الدولة في أن يلقى تجاوب أكثر من القانون 08-15 الذي كان يعالج مثل هذه الحالات، إضافة إلى كون هذا المرسوم لا يشترط أن تكون البنائيات قبل 2008 كالقانون المذكور سابقا بل يمس كل البنائيات على أن تكون لها رخصة بناء ولم تُحترم، دون أن نُهمل الجانب الجمالي للبنائيات في الوسط الحضري، في حالة تسويتها، ناهيك عن حرية تصرف المالك في حالة تسويتها سواء بشغلها أو استغلالها أو بيعها أو رهنها أو كرائها ...

¹⁴⁵ - العيفاوي كريمة (2022) "تسوية البنائيات غير المطابقة لرخصة البناء المسلمة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 22-55": مجلة الفكر القانوني والسياسي - المجلد 06 ، العدد 02 ص ص : 574،596.

4- الفاعلين في مجال التسيير الحضري :

يتدخل العديد من الفاعلين في عملية التسيير الحضري بمختلف المستويات، بدءاً من صانعي القرار على المستوى المركزي، مروراً بالسلطات المحلية، ووصولاً إلى مختلف الهيئات والمنظمات ذات العلاقة بتخطيط وتسيير المدن منهم:

4-1- الدولة: وهي تتمثل أساساً بمختلف الوزارات وبالأساس الوزارات التي تقوم على

تنظيم المدن والعمران والمحافظة على البيئة وكل الجوانب الحياتية في المدينة ومن بينها:

- **وزارة السكن والعمران والمدينة:** كونها الوزارة التي تعمل على تنظيم العمران وتسهر على تحسين الجانب الجمالي والعمراني للمدن وتعمل على تطبيق السياسة العمرانية للمدينة بالتوافق مع باقي الوزارات
- **وزارة التهيئة العمرانية والبيئة:** هي أيضاً من بين الفاعلين الرئيسيين في مجال التسيير الحضري بحيث تعمل على تطبيق سياسات التنمية والتهيئة العمرانية والمحافظة على البيئة على مختلف المستويات الوطنية، الجهوية، وحتى الولائية، حيث أنها المسؤولة عن تطبيق القوانين المتعلقة بالتهيئة الاقليمية والبيئة والتنمية المستدامة للتراب الوطني ومختلف مخططات التهيئة الولائية، المخططات الجهوية للتهيئة الاقليمية، والمخطط الوطني لتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة.
- **إضافة إلى باقي الوزارات التي تعمل كلها من أجل الرقي بكل القطاعات وبالإطار والوسط المعيشي للمواطنين وخدمته والمحافظة على سلامته، كل وزارة في مجال اختصاصها وفي حدود صلاحياتها.**

4-2- الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة المكلفة على المستوى الولائي:

لكل الوزارات مديريات ولائية على مستوى كل ولاية تكريسا لمبدأ اللامركزية في التسيير، بحيث تسهر هذه المديريات الولائية على تمثيل الوزارات على مستوى الولاية وتنفيذ برامجها في إطار تشاوري ونظام تسلسلي هرمي، كل في حدود صلاحياته، ومن بين هذه المديريات الولائية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، التجهيزات العمومية، البرمجة ومتابعة الميزانية، النقل، الأشغال العمومية، الري، البريد والمواصلات ...

إضافة إلى المديريات الولائية هناك الممثل الأول للدولة على مستوى الولاية ألا وهو:

- **الوالي:** هو ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة¹⁴⁶ ، وبهذا الشكل يعد المسؤول الأول على مستوى الولاية، في كل الجوانب والقطاعات حيث وطبقا للمادة 108 من قانون الولاية "يسهر الوالي على وضع المصالح الولاية، ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها، ويتولى تنشيط ومراقبة نشاطاتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما"، ولا يمكن تجاوزه في أي حال من الأحوال، فهو المسؤول عن ميزانية الولاية، وعن البرامج والخطط التنموية على مستوى إقليم الولاية بمختلف بلدياتها، وحتى على المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي...، وبالتالي يعتبر فاعل رئيسي في مجال التسيير الحضري .
- **المجلس الشعبي الولاي** ¹⁴⁷: بصفته ممثل الشعب على مستوى الولاية، فهو فاعل لا يمكن تجاهله كونه المكلف بعقد المداولات التي تعد حيز هام في تسطير برنامج التنمية الولاي، فهو هيئة تقر وتصادق على ميزانية الولاية، التي تعد الوسيلة الرئيسية في تنفيذ برامج التنمية على مستوى تراب الولاية، كما تسعى إلى توفير أحسن الظروف لتنفيذ هذه البرامج، والتي تساهم بشكل كبير في تحسين الاطار المعيشي لسكان الولاية وتنميتها، كما أنها هيئة منتخبة لها سلطة الرقابة على كل ما هو متعلق بالشأن المحلي.

3-4- الهيئات والمصالح العمومية المكلفة على مستوى الولاية :

وهي مختلف المديريات والمفتشيات على مستوى الولاية والتي تمثل الوزارات على مستوى الولاية، وتسهر على تنفيذ البرامج القطاعية بشكل مباشر او عن طريق قسيماتها المحلية، ومن خلال سلطة الرقابة والمتابعة على مكاتب الدراسات والمقاولات المكلفة بالدراسات والمتابعة أو الانجاز للمشاريع تحت الوصاية، وكلها تعمل لتحسين الاطار المعيشي والخدماتي للسكان وتصب في خدمة التنمية المحلية.

4-4- الجماعات المحلية:

- **البلدية:** "هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وهي القاعدة الإقليمية للمركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه"¹⁴⁸، وبالتالي فالبلدية هي المسؤول الأول

¹⁴⁶ - القانون (07-12) ذكر سابقا، المادة رقم 110

¹⁴⁷ - العبداني سهام ، بن عيسى زايد (2022) : دور المجلس الشعبي الولاي في التنمية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 15 ، العدد 04 ، ص ص 721-738 .

¹⁴⁸ - القانون (10-11) ذكر سابقا، من المواد 1، 2 ، 3

والفاعل المباشر في مجال التسيير الحضري والتعمير ومراقبة العمران والمدن والمحافظات على البيئة على المستوى المحلي من خلال:

- **رئيس المجلس الشعبي البلدي:**¹⁴⁹ المسؤول الأول على المستوى المحلي والذي يمثل الديمقراطية المحلية إضافة إلى المجلس المنتخب وفقا لقوانين وتشريعات الجمهورية، يملك سلطة الرقابة القبلية والبعديّة على مجال العمران، ضمن اقليم البلدية التي يترأسها، ومن خلال أدوات التعمير وكذا الرخص والشهادات، وحتى عن طريق المعاينات والزيارات الميدانية، كما يخوله القانون سلطة الضبطية القضائية للعمل على تطبيق واحترام قوانين الجمهورية على المستوى المحلي.
- **المجلس الشعبي البلدي:** وهو الهيئة المنتخبة المحلية، ويعد الخلية الأساسية التي تمثل الديمقراطية تجسد اللامركزية في الدولة¹⁵⁰، وتعمل بالتنسيق والتشاور فيما بينها، ومع رئيسها وكل حسب المهام الموكلة له، سواء اللجان، المنوبيات ونواب الرئيس، ويكون عمل تشاركي ديمقراطي فيما بينهم، عن طريق المدولات والتي يتم فيها المصادقة على أي مشروع أو ميزانية أو برنامج، على مستوى البلدية، والهدف منه هو تحسين الأوضاع على المستوى المحلي وتنمية المدينة بالشراكة مع باقي الفاعلين .
- **المصالح التقنية المكلفة على مستوى البلدية:** تمثل الهيئات التقنية المعينة على المستوى المحلي كمصلحة التعمير والبناء مصلحة الشبكات وغيرها، إضافة إلى القسيمات الفرعية للمديريات والتي كل منها تمثل مديريتها على المستوى المحلي، وتعمل على متابعة المشاريع القطاعية، والتنسيق مع مختلف الهيئات المنتخبة، والمعينة على المستوى المحلي، هدفها التنمية المحلية وتقريب الخدمة من المواطن وتجسيد اللامركزية في التسيير.
- **شرطة العمران وحماية البيئة:** هي فرع من الشرطة الجزائرية والتي هدفها الحفاظ على النظام العام ومراقبة العمران والبيئة من خلال الخرجات والزيارات الميدانية للورشات وتسجيل المخالفات والتجاوزات على المستوى المحلي سواء كانت تمس بالبيئة الطبيعية أو الحضرية أو بالقوانين واللوائح السارية المفعول وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية وكذا السهر على تنفيذ مضمونها.

¹⁴⁹ - ياسين قوتال وخليفي وردة (2023): " دور رئيس المجلس الشعبي البلدي في ضمان نجاعة النظام العام العمراني " ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، المجلد 07 العدد 01 ص ص 635-651 .

¹⁵⁰ - همساس مسعودة ، براهمي سهام (2021) " المجلس الشعبي البلدي كألية قانونية للمشاركة في التنمية المحلية " ، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03 العدد 01 ص ص 85-103.

5-4- المجتمع المدني¹⁵¹: يعد شريك أساسي في التنمية المحلية، ويجسد الديمقراطية التشاركية، حيث يمثل مختلف الجمعيات والمنظمات التي يكون هدفها العمل على تطوير الحياة في التجمعات السكنية، حماية البيئة، حماية التراث وكل الجمعيات ذات الصلة بتطوير الحياة بالمدينة بما فيها جمعيات الأحياء، والتي هي مكونة أساسا من بين السكان الذين يعرفون كل ما هو متعلق بمدينتهم أو حييهم ويناضلون من أجل وضع أحسن للمجال الحضري، ويشاركون برأيهم في عمليات التنمية المحلية على سبيل المثال أثناء إعداد المخططات العمرانية المختلفة من خلال عرض اقتراحاتهم أو تدوين ملاحظاتهم في حدود التنظيم وما يسمح به القانون، فمثلا أثناء التحقيق العمومي لمخطط شغل الأراضي لجزء من المدينة قد تدلي جمعية ما برأيها وتسجل في سجل التحقيق العمومي في الآجال القانونية المخصصة لذلك قد تكون ملاحظاتها في محلها، وقد تؤخذ بعين الاعتبار أثناء تعديل المخطط قبل المصادقة عليه، وكل هذا يعتبر إشراك للمواطن في وضع السياسات العمرانية والتسيير المحلي عن طريق ممثليه في المجتمع المدني.

6-4- القطاع الخاص: القطاع الخاص أيضا فاعل من بين المتدخلين في مجال التسيير الحضري، ممثلا في مكاتب الدراسات التي تعد الدراسات والخطط التنموية، وفقا لتوجيهات الدولة أو مصالحها وهيئاتها على المستوى الولائي أو المحلي، إضافة إلى الوكالات العقارية والمقاولات التي تقوم بإنجاز المشاريع التي تم تسطيرها وقد تكون مقاولات خاصة مثلا بتسيير النفايات أو تسيير وصيانة المساحات الخضراء فكل منها يعتبر فاعل في جانب معين من التسيير الحضري أو تسيير المدينة وإدارتها بشكل يسمح بحياة أفضل للمواطن.

7-4- المواطنين : هو أيضا فاعل في مجال التسيير الحضري وتسيير المدن، ويشارك برأيه مباشرة أو من خلال ممثليه في المجتمع المدني أو في المجالس المنتخبة وهو اللبنة الأساس في صلاح السياسات العمرانية والحياة الاجتماعية، والمحافظة على البيئة التي يعيش فيها أو يستغلها في جانب معين من حياته، وبالتالي فإن صلاح المواطن يساهم في انجاح السياسات المسطرة من الدولة.

¹⁵¹ - كرفالي هبة الله ، محمد شاعة (2017) : "المجتمع المدني: عودة المفهوم و فضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي" ، مجلة الحقيقة العدد 41 ، ص ص 197-229 .

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، تم التطرق إلى كل ما يتعلق بالتسيير، التسيير الحضري، بما في ذلك المفاهيم، والمبادئ، والأشكال، والأبعاد، بالإضافة إلى الإطار التشريعي والقانوني للتسيير الحضري في الجزائر، من خلال تقسيمه إلى فترتين: فترة الأولى ما قبل عام 1990، وهي فترة النظام الاشتراكي الذي يعتمد نظام الحزب الواحد والمبني على المركزية في التسيير، حيث تبنته الجزائر منذ الاستقلال، وكان الهدف في تلك المرحلة هو بناء دولة مستقلة، بعدما أبقّت الجزائر العمل بالتشريعات والقوانين الموروثة عن الاستعمار، بما فيها الأدوات التخطيطية باستثناء كل ما هو يمس بالسيادة الوطنية والوحدة الترابية .

في العام 1967 صدر أول قانون للبلدية، الذي منح المجلس الشعبي البلدي بعض الصلاحيات في مجال العمران، ومع زيادة الضغط على المدن وانتشار فوضى العمران نتيجة توجه الدولة نحو التصنيع، وزيادة حجم السكان، وحجم العديد من المدن في البلاد، على الرغم من إقامة الدولة العديد من البرامج السكنية والتحصيص، وذلك بعد بسط سلطتها على العقار من خلال الأمر المتعلق بتكوين احتياطات عقارية لصالح البلدية، مما ساعدها على إقامة عديد المشاريع دون وجود أي إشكال متعلق بالأراضي، التي تقام عليها المشاريع، ومن بين السياسات المنتهجة من الدولة كمحاولة لخلق توازنات جهوية أجرت تقسيم اداري سنة 1974 أين أصبحت عدد الولايات 31 بدلا من 15 ولاية، ثم تقسيم ثاني سنة 1984 أين ارتفع عدد الولايات إلى 48 ولاية، كان أحد أهم القوانين التي صدرت في تلك الفترة قانون التهيئة الاقليمية سنة 1987 أين أضحي التركيز على استراتيجية وطنية و جهوية من خلال المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، المخططات الجهوية لتهيئة الاقليم، والمخططات الولائية لتهيئة الاقليم، هدفه هيكلية وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، والموارد البشرية، وتوزيع المهام في المجال بين الدولة، والولاية والبلدية أي بداية التلميح للتحويل من التسيير المركزي إلى اللامركزية واللامركز .

وفي الفترة الثانية بعد 1990 وبداية عهد جديد مبني على نظام ليبرالي وتعددية حزبية، أين صدرت عديد القوانين منها قانون البلدية والولاية والتوجيه العقاري والقانون التهيئة والتعمير، والذي تبعته مراسيم تنفيذية شرحت الأدوات التخطيطية والتسييرية المعتمدة بعد باقي المخططات الموروثة عن الاستعمار، هذه الأدوات الجديدة المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي الذي يتميز بالتفصيل والمعمول بها اليوم، إضافة إلى الرخص والشهادات التي تساعد على تطبيق ما جاء في الأدوات التخطيطية والتسييرية المعمول بها، وكذا ضبط التعمير والبناء، في نفس الفترة صدر قانون نزع الملكية من أجل المنفعة العامة والذي يعطي للدولة الحق في نزع ملكية خاصة وتعويض صاحبها وفقا للتشريع المعمول به وذلك من أجل اقامة مشروع للصالح العام .

في ظل توجه الدولة إلى تبني السياسات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، تم مراجعة عديد القوانين وعلى رأسها قانون تهيئة الاقليم في إطار التنمية المستدامة سنة 2001، أين تم توجيه

إعتماد الاستدامة في سياسة اعداد مخططات وطنية توجيهية قطاعية، والسعي أكثر لتحقيق توازنات جهوية للتراب الوطني، وبالتالي ظهرت أدوات تهيئة إقليمية جديدة كمخطط حماية الساحل، مخططات تهيئة فضاءات الحواضر الكبرى، وتم مراجعة قوانين كل من حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وقانون النفايات، ثم قانون المدينة سنة 2006 الذي يعد أول قانون يتحدث عن المدينة، ويدعوا إلى المشاركة والتنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين، أما فيما يخص تنظيم المجال الحضري صدر أيضا قانون يتعلق بقواعد مطابقة البناءات وإتمام انجازها سنة 2008، حيث يدعوا إلى تسوية وضعية البناءات المخالفة المنجزة قبل ذلك التاريخ، سواء برخصة أو من غيرها إلا أنه لم يلقى تجاوب رغم تمديد العمل به إلى اليوم، ثم تطرقنا إلى مختلف الفاعلين في المجال الحضري.

خلاصة الباب الأول :

نستخلص من الفصلين السابقين أن السياسات العمرانية التي تبنتها الجزائر، كان نتائجها تعدد الأنسجة العمرانية المشكلة للمجال الحضري، أين تميزت عديد المدن بالطابع العربي العثماني وكذا الطابع الأوربي، والطابع المخطط والمستورد أيضا من خارج خصوصيات المجتمع والمتمثل في الطابع الجماعي إضافة إلى التحاصيل المشكلة للنسيج الفردي الذي يعد أكثر مطابقة لمتطلبات السكان إضافة إلى طابع عشوائي فوضوي وأحيانا قصديري غير قابل للسكن مما زاد من عبئ الدولة في توفير السكن والخدمات خلال مختلف المراحل الزمنية رغم وجود ترسانة قانونية سواء خلال الفترة الاشتراكية التي تبنت فيها السلطات العمومية قوانين الاستعمار وأدوات التخطيط الاستعمارية والتي أهمها مخطط العمران الموجه والذي يتميز بالإجمالية ولا يتناول التفاصيل هذه القوانين والأدوات التي توقف العمل بها مع بداية التسعينات أين بدأت قوانين وأدوات جديدة تتماشى وتوجه الدولة النظام الليبرالي والتعددية من خلال الدعوة إلى تطبيق اللامركزية واللامركز، ورغم كثرة القوانين والتشريعات التي صدرت بعد 1990 ورغم السياسات الجديدة الداعية إلى التعددية إلا أنه على أرض الواقع بمثابة استمرارية للمركزية في صورة لامركزية مقيدة أما فيما يخص اشراك المجتمع المدني بشكل محتشم، بفعل تبعية السلطات المحلية للسلطات المركزية في التمويل وعدم خلق مصادر تمويل محلية وكذا الوصاية في مختلف المشاريع والبرامج، إضافة إلى نقص خبرة ان لم نقل انعدام خبرة الهيئات المنتخبة على المستوى المحلي وتفاقم المشاكل والاختلالات على مستوى الأحياء المخططة ناهيك عن الأحياء الفوضوية رغم وجود أدوات التسيير والتخطيط الحضري والتي أضحت غير فعالة بسبب عديد العوامل والظروف، لذلك يجب الانفتاح أكثر على الديمقراطية التشاركية بين مختلف الفاعلين على رأسهم الجماعات المحلية والمجتمع المدني أثناء وضع وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية العمرانية التي تلبي الاحتياجات الفعلية للسكان وترقى بإطارهم المعيشي أي يصبح المواطن يحس بالانتماء الفعلي للمدينة والحي الذي يسكنه ويحس بمساهمته الحقيقية في بناء مدينته، دون أن نهمل جانب التمويل أين يجب على الجماعات المحلية خلق استثمارات ومصادر تمويل لتجسيد مشاريعها ورفع الغبن على المناطق المعدومة.

الباب الثاني:

الدراسة التحليلية لمدينة تبسة

" نمو حضري متسارع واستهلاك مفرط
للمجال "

مقدمة الباب الثاني :

في هذا الباب الموسوم بالدراسة التحليلية لمدينة تبسة التطور المجالي والتسيير الحضري (نمو حضري متسارع وافراط في استهلاك المجال) ، أين قسمناه إلى فصلين :

الفصل الأول نتناول فيه الخصائص الطبيعية والديمغرافية لمدينة تبسة، أين نتطرق للموقع الجغرافي والمظاهر الطبيعية من تضاريس ومناخ ، بالإضافة إلى دراسة تحليلية للتطور الديمغرافي للسكان من خلال الاحصاءات الرسمية للجزائر منذ 1966 إلى 2022 ومعدلات النمو والتحضر ، لفهم العوامل المؤثرة في نشأة وتطور المدينة،

وفي الفصل الثاني سنركز على دراسة وتحليل التطور المجالي لمدينة تبسة عبر المراحل التاريخية منذ الفترة الاستعمارية وحتى سنة 2022، من خلال رصد التغيرات في استعمالات الأراضي والتوسع العمراني المتزايد نتيجة العديد من العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، كما سنعرض ضمن هذا الفصل أيضا عرضا لنتائج دراسة ميدانية أجريناها على عينة من سكان المدينة لتحليل واقع السكن ومستوى الخدمات واحتياجات السكان، مما قد يساهم في إثراء البحث وربطه بواقع وتطلعات السكان، وبذلك سيشتمل هذا الجزء على مختلف الأبعاد الطبيعية، المجالية والديمغرافية لتطور المدينة، مدعومة بدراسة ميدانية لواقع استخدامات الأراضي واحتياجات السكان ، بهدف تقييم الوضع الراهن بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة .

الفصل الأول:

مدينة تبسة دراسة طبيعية،

ديمغرافية و عمرانية

"من سياسة التكتيف إلى سياسة الأقطاب

العمرانية"

مقدمة الفصل :

نظرا لأهمية دراسة الجوانب الطبيعية في نشأة المدن، حيث أن انشاء أي مدينة مرتبط أساسا بخصائص طبيعية، لا بد من أن تتلاءم واحتياجات الانسان الذي سيقوم فيها، فتاريخيا كانت تنشأ المدن في أماكن عالية لتكون دفاعية، أو بجانب مصادر المياه والكلأ للعيش وتربيته الحيوانات أو الزراعة وغيرها، ولمعرفة خصائص قيام مدينة تبسة، وحجم وسكانها كان لزاما علينا تسليط الضوء على الخصائص الطبيعية والديمغرافية لمدينة تبسة، من خلال دراسة تحليلية تهدف إلى فهم البيئة الجغرافية والسكانية التي نشأت وتطورت فيها المدينة، وتحديد العوامل المؤثرة في نموها.

سيتناول في هذا الفصل أهم ملامح الموقع الجغرافي لمدينة تبسة ضمن محيطها، وخصائصها الطبيعية من تضاريس ومناخ، بالإضافة إلى دراسة ديمغرافية تحليلية للخصائص المتعلقة بالسكان بداية من مراحل التطور السكاني منذ 1870 إلى 2022 والتي سنعتمد فيها على المعطيات والإحصائيات الرسمية، وبعدها معدلات النمو السكاني ومعدلات التحضر بالمدينة، ومنه إلى توزيع سكان المدينة على المناطق الحضرية المشكلة للنسيج العمراني.

كما سنتناول أيضا دراسة وتحليل التطور المجالي للمدينة منذ عام 1842 إلى 1962 (فترة الاستعمار الفرنسي)، وما بعد الاستقلال إلى 2022، بالاعتماد على مراحل تمثل نهاية كل واحدة، إحصاء رسمي للسكن والسكان، حيث نرصد التغيرات في استهلاك الأراضي والعقارات داخل المدينة عبر مختلف المراحل، كما يتناول الفصل أيضا سياسة التوسع العمراني على شكل أقطاب حضرية المعتمدة حالياً، كنظرة جديدة للسياسة العمرانية للمدينة.

I- الدراسة الطبيعية لمدينة تبسة:

تُعَدُّ دراسة الخصائص الطبيعية للمجال الحضري أمراً أساسياً وضرورياً، حيث ينبغي النظر أولاً إلى الموقع الجغرافي للولاية التي تقع بها المدينة، فهو يحدد السمات الطبيعية العامة من تضاريس ومناخ وغيرها، ثم يأتي دور دراسة موقع البلدية ذاتها، باعتبار المدينة هي التجمع الحضري الرئيسي ضمن تلك البلدية، إذ يجب التعرف على خصائص الموقع من حيث طبوغرافية الأرض والمظاهر الطبيعية، وأخيراً تأتي دراسة موضع المدينة بالتفصيل من حيث المعطيات الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر على تخطيط ونمو النسيج العمراني.

1- الموقع:**1-1- الموقع الجغرافي لولاية تبسة: الحدود الإدارية الولائية**

تم ترقية تبسة إلى مصاف ولاية ضمن التقسيم الإداري¹⁵² لسنة 1974 بعدما كانت تابعة لولاية عنابة، وتقع ولاية تبسة في الشرق الجزائري، وفي شرق الهضاب العليا، وشمال شرق المنطقة الصحراوية، تتربع هذه الولاية على مساحة إجمالية تقدر بـ : 14227 كم²، يسكنها 648703 نسمة وبمتوسط كثافة سكانية مقدرة بـ: 46 نسمة/ كم² (حسب الإحصاء العام للسكن والسكان 2008) ، وحسب مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية وصل تعداد سكان الولاية سنة 2022 إلى 807641 نسمة¹⁵³ بمتوسط كثافة سكانية مقدرة بـ: 57 نسمة/ كم²، هي مقسمة إلى 12 دائرة، و 28 بلدية.

تُعَدُّ تبسة ولاية حدودية مع الجمهورية التونسية، مما أعطاهم موقعا إستراتيجيا، حيث تعد بوابة الجزائر من الجهة الشرقية، إضافة لكونها همزة وصل بين الولايات الجنوبية والشمالية الشرقية للجزائر، تبعد عن مراكز الولايات المجاورة بـ 120 كم عن مدينة أم البواقي، 110 كم عن مدينة خنشلة، 128 كم عن مدينة سوق أهراس، 323 كم عن مدينة واد سوف، 586 كم عن العاصمة الجزائر و 290 كم عن مدينة تونس العاصمة¹⁵⁴.

2-1- الحدود الإدارية الولائية : يحد ولاية تبسة:

- من الشمال: ولاية سوق أهراس.
- من الغرب : ولايتي أم البواقي وخنشلة.
- من الجنوب: ولاية واد سوف
- من الشرق: الحدود التونسية الجزائرية بشرط طوله 300 كم.

¹⁵² - الأمر رقم 69-74 المؤرخ في 02 يوليو 1974 يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات .

¹⁵³ - DPSB (2022) Monographie De La Wilaya De Tebessa , p 02

¹⁵⁴ - قياس المسافات بقوقل مابس

3-1- البلدية تبسة :

بلدية تبسة تقريبا تتوسط بلديات الولاية ، وتتربع على مساحة اجمالية تقدر بـ : 184 كم² ، يسكنها 196537 نسمة وبمتوسط كثافة سكانية مقدرة بـ: 1068 نسمة/ كم² (حسب الاحصاء العام للسكن والسكان 2008)، وحسب مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية وصل تعداد سكان البلدية حتى 2022 الى حوالي 244690 نسمة، بمتوسط كثافة سكانية مقدرة بـ: 1330 نسمة/ كم² ، يحدها :

- من الشمال : بلدية بولحاف الدير وبلدية الحمامات.
- من الغرب: بلدية بئر مقدم
- من الجنوب: بلدية الماء الأبيض وبلدية العقلة المألحة.
- من الشرق: بلدية بكارية وبلدية الكويف.

4-1- الموقع الفلكي لمدينة تبسة:

تقع مدينة تبسة على خط طول 8,11° شرقا، ودائرة عرض 35,4° شمالا.

5-1- موضع المدينة :

تتموضع مدينة تبسة على سفح جبل أزموور الذي يصل ارتفاعه إلى 1500 م، وتتربع على هضبة رسوبية، وتحتل معظم سهل المرجة، ترتفع عن سطح البحر بـ 850 م، ويسكن مدينة تبسة حوالي 194461 نسمة (حسب الاحصاء العام للسكن والسكان 2008)، وحسب مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية وصل تعداد سكان المدينة حتى 2022 الى حوالي 240884 نسمة وتتهيكلم المدينة وفقا لثلاث محاور رئيسية وهي الطرق الوطنية رقم 10، 16 و 82.

- الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين مدينة قسنطينة ومدينة تبسة وصولا إلى المعبر الحدودي بوشبكة مع الحدود الجزائرية التونسية.

- الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين مدينة عنابة ومدينة تبسة وصولا إلى مدينة الوادي

- الطريق الوطني رقم 82 وهو المدخل الشمالي الشرقي للمدينة الذي يربط مدينة تبسة بمدينة تاورة بولاية سوق أهراس شمالا.

إضافة إلى خط السكة الحديدية الذي يمر بالمدينة، والذي يربط منجم جبل العنق للفوسفات المتواجد

ببلدية بئر العائر بميناء ولاية عنابة.

الشكل رقم (04): موقع ولاية تبسة، وموقع بلدية تبسة:



المصدر : من إعداد الباحث (2021) اعتمادا على مخطط التهيئة لولاية تبسة ومصادر أخرى

2- التضاريس

2-1- الجبال : تغطي ما يقارب نصف مساحة البلدية أي ما يعادل تقريبا 50 % متمثلة من الجهة الجنوبية في جبل أزموور الذي يبلغ إرتفاعه حوالي 1591م، وجبل أنوال الذي يبلغ إرتفاعه حوالي 1400م، ومن الجهة الجنوبية الغربية جبل الدكان الذي يبلغ إرتفاعه حوالي 1712م، حيث تتميز هذه الجبال بالانحدارات الشديدة وتغطية غابية نوعا ما تعمل على التقليل من انجراف التربة وزحف الرمال.

2-2- **السهول:** تتمثل في سهل المرجة الذي يحده الطريق الوطني رقم 10 من الجهة الجنوبية والحدود الإدارية لبلدية تبسة مع بلدية بولحاف الدير من الجهة الشمالية، متوسط ارتفاع هذا السهل حوالي 800م عن سطح البحر.

كما أن هناك عدد معتبر من الأودية التي تمر بالمدينة أو على أطرافها وقد تشكل خطرا على التجمعات والمباني خاصة المحاذية لها، على غرار واد رفانة، واد الناقص، واد شعانية، واد الزعرور، والدليل على ذلك ما لاحظناه خلال شهر سبتمبر من سنة 2018، وما نتج عنها من خسائر مادية وبشرية رغم تساقط الأمطار لدقائق ولو دامت لوقت أطول ربما كانت الخسائر أكثر .

3-2- **الانحدارات:** ان أغلب الأحياء المخططة والمبرمجة من طرف الدولة على مستوى المدينة محصورة في المجموعتين الأولى والثانية من الانحدارات وبين 3-15 % أم الأحياء الفوضوية وغير المنظمة وغير المخططة هي محصورة بأقل من 3 % في الجهة الشمالية من المدينة وأكثر من 15 % في الجهة الجنوبية، على سفوح الجبال وتنقسم الانحدارات في المدينة إلى أربعة أقسام وهي¹⁵⁵:

- **الانحدارات الخفيفة :** تشمل الأراضي ذات الانحدارات أقل من 5 % كسهل المرجة، والذي يشمل حي المرجة، والبساتين وغيرها من أحياء المنطقة الشمالية، وأحياء المطار، فاطمة الزهراء، حي المحطة، والمنطقة الصناعية، وغيرها حيث أن الانحدارات أقل من 3 بالمئة مكلفة نوعا ما، حيث أنها لا تساعد في مد الشبكات مثلا التزويد بمياه الشرب، أما أكثر من 3 بالمئة فهو الانحدار المثالي لإقامة المشاريع، ومد الشبكات، وتشمل أيضا الأراضي القابلة للتعمير في الجهة الشمالية الغربية والغربية، وتمثل نسبة 41 % من مساحة المحيط العمراني.
- **الانحدارات المتوسطة:** تشمل الأراضي ذات الانحدارات بين 5-10 % هي تساعد على مد الشبكات إلا أنها أكثر كلفة من سابقتها وتشمل عديد الأحياء حي الشيخ العربي التبسي، حي سكانسكا وغيرها من الأحياء المخططة، وتمثل نسبة 34 % من مساحة المحيط العمراني.
- **الانحدارات الشديدة نوعا ما:** تشمل الأراضي ذات الانحدارات بين 10-20 % تشكل الأحياء الجنوبية والجنوبية الشرقية والتي تعد أحياء فوضوية كحي الزاوية حي الزيتون حي رافانا وحي الميزاب، البناء ومد مختلف الشبكات فيها مكلف جدا، وتمثل نسبة حوالي 20 % من مساحة المحيط العمراني.
- **الانحدارات الشديدة جدا :** تشمل الأراضي ذات الانحدارات أكثر من 20 % وتشمل الأراضي الوعرة وغير القابلة للبناء، وغير ملائمة لمعظم استخدامات الأرض التي يحتاجها الإنسان، وتمثل نسبة أقل من 5 % من مساحة المحيط العمراني.

¹⁵⁵ - URBA BATNA (2009): Rapport de Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme intercommunal Tébessa-El hammamat- Bekkaria – El kouif – Boulhef dyr ; la phase –A- p 109

4-2- الارتفاعات : تختلف الارتفاعات في مجال المدينة، حيث أنه بين حوالي 800 متر في الجهة الشمالية من منطقة المرجة، وحوالي 872 متر في قلب المدينة أين السور البيزنطي وتصل إلى 1020 متر في القطب الحضري الجديد الدكان جنوب المدينة، أي بفارق 120 متر على مسافة 07 كم من الشمال إلى الجنوب، وبين حوالي 815 م على مستوى الجامعة غربا إلى 845 م جنوبا أي بفارق 30 متر على مسافة 12 كم.¹⁵⁶

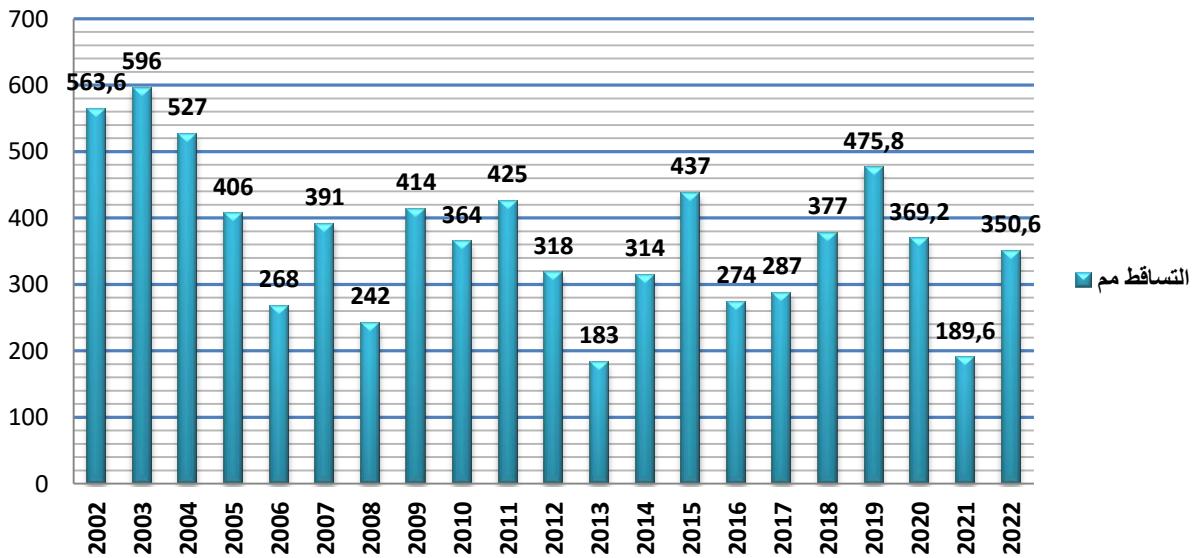
3- المناخ: تبسة هي تنتمي الى النطاق الجوي ذا المناخ الشبه جاف المعتدل

3-1- التساقط: التساقط في هذه المنطقة متذبذب يختلف من موسم الى موسم، ومن سنة الى سنة، فقد يصل المعدل الى أكثر من 500 مم في السنوات ذات التساقط الجيد، حيث تمثل سنوات 2002، 2003 و 2004 ذروة معدل التساقط السنوي على مدى العشرين سنة الماضية، وقد ينزل المعدل الى أقل من 200 مم في السنوات الشبه الجافة مثل سنة 2013 و 2021 بأدنى مستوى، أما باقي السنوات فهي أكثر من 200 مم وأقل من 500 مم، وسجلت سنة 2022 معدل تساقط معتبر قدر بـ 350.6 مم والجدول الموالي رقم (05) يبين تفاصيل التساقط بالمدينة

الجدول رقم (05): معدل التساقطات السنوية (2022-2002)¹⁵⁷

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التساقط مم	563.6	596	527	406	268	391	242	414	364	425	318	183	314	437	274	287	377	475.8	369.2	189.6	350.6

الشكل رقم (05): معدل التساقط السنوي (2022 - 2002)



المصدر : من إعداد الباحث 2023 اعتمادا على الجدول السابق

¹⁵⁶ - قياس الارتفاعات والأطوال من برنامج Google Earth Pro

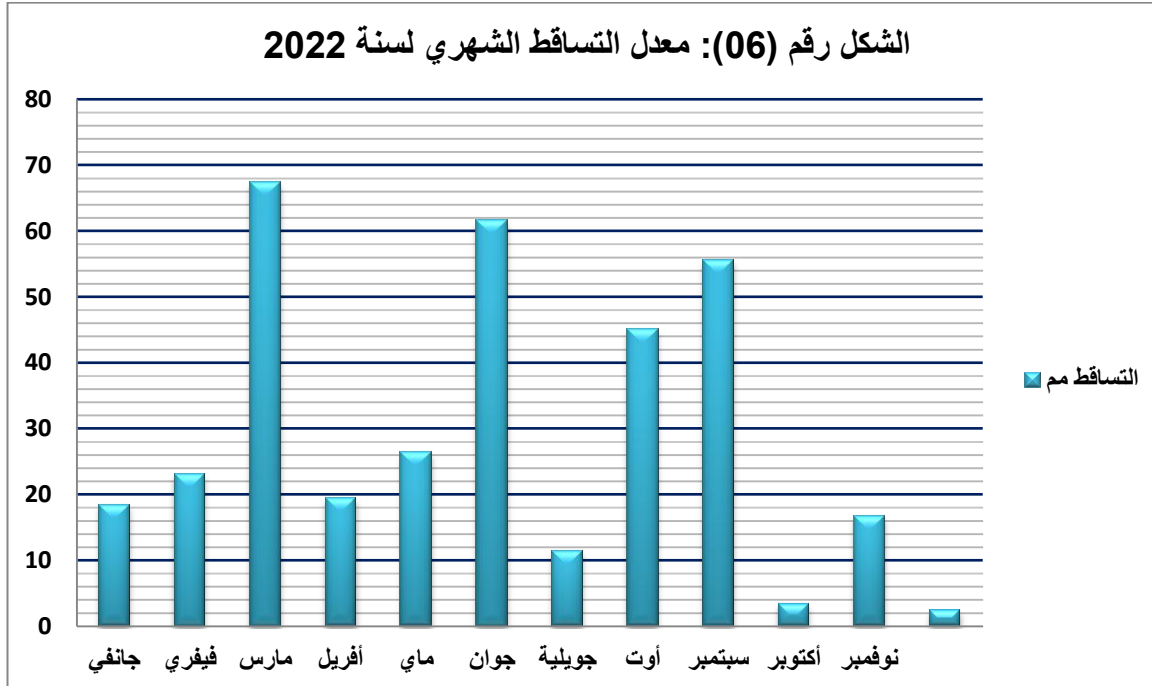
معالجة + www.infoclimat.fr/climatologie/annee/2022/tebessa/valeurs/60475.html ; consulté le 19-09-2023 ¹⁵⁷ الباحث

بالنسبة لمعدل التساقط لسنة 2022 والمقدر بـ 350.6 مم إلا أنها كانت جافة وقليلة التساقط في فصلي الخريف والشتاء بمجموع 119.4 مم، وهو تقريبا ما يقارب التساقط المسجل خلال فصل الصيف فقط من نفس السنة، وبالتالي ما تساقط من أمطار خلال فصلي الربيع والصيف يمثل ثلثي التساقط السنوي لسنة 2022، أما أعلى الشهور تساقط خلال نفس السنة هم على التوالي شهر مارس وجوان وسبتمبر أما أضعف نسبة تساقط سجلت خلال الأشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر بمجموع أقل من 23 مم والجدول رقم (06) والشكل رقم (06)، يوضحان ذلك، وتؤثر نسبة التساقط الكبيرة على النسيج الحضري خاصة بالنسبة للأمطار في فصل الصيف والتي تؤدي إلى إحداث أضرار مادية وحتى بشرية كاحداث فيضانات، مع العلم أن النسيج العمراني لمدينة تبسة يمر به كل من واد الزعرور، واد الناقص، واد رفانة، وقد شهدت المدينة إربعاء أسود بتاريخ 12 سبتمبر 2018، بعد تساقط كميات غزيرة من الأمطار بلغت 50 ملم على مدار حوالي ساعة مصحوبة بحبات برد، تسببت في فيضان واد الناقص الذي أحدث سيولا جارفة، غمرت الأحياء والمباني والادارات العمومية، حيث سجلت خسائر بشرية ومادية، ممثلة في وفاة طفل وإصابة 18 شخص آخر، وتضرر عشرات السيارات والمنازل والطرق.

الجدول رقم (06): معدل التساقطات الشهرية لسنة 2022¹⁵⁸

الفصل الشهر	الشتاء			الربيع			الصيف			الخريف
	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	
معدل التساقط الشهري مم	2.4	18.4	23	67.4	19.4	26.4	61.6	11.4	45	16.6
معدل التساقط الفصلي مم	43.8			113.2			118			75.6

الشكل رقم (06): معدل التساقط الشهري لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحث 2023 اعتمادا على الجدول السابق

¹⁵⁸-Ibid. consulté le 20-09-2023+. معالجة الباحث.

2-3- درجة الحرارة:

تتميز منطقة تبسة بمناخ حار جاف صيفاً حيث ترتفع درجات الحرارة لتصل في بعض الأيام إلى أكثر من 40 درجة مئوية، وقد سُجلت أعلى معدلات حرارة خلال أشهر الصيف من جوان إلى سبتمبر 2022، في المقابل، يكون الشتاء بارداً وقارساً أحياناً مع تساقط الثلوج أحياناً، إذ تنخفض درجات الحرارة لتصل دون الصفر في بعض الأيام، حيث سُجلت أدنى مُعدلات الحرارة خلال أشهر الشتاء من ديسمبر إلى فبراير من العام ذاته.

وبالتالي معدل درجة الحرارة من نفس السنة كان محصور بين حوالي -1° مئوية في شهر جانفي وحوالي 37° مئوية خلال شهر جويلية، وكل هذه الظروف المناخية تساهم في تشكل الغطاء النباتي الذي يميز المنطقة عموماً.

أما بالنسبة لمتوسط درجات الحرارة خلال الفصول فقد سجلنا حوالي 8.5° مئوية خلال فصل الشتاء وكأعلى مستوى فصلي كان حوالي 27.4° مئوية خلال الصيف وبالتالي:

- الفترة الجافة من شهر أفريل إلى شهر أكتوبر، وتتميز بغياب الصقيع والجليد وبالحرارة وأحياناً الحرارة الشديدة.
- فترة الصقيع والجليد وهو بارد جداً خاصة خلال شهري جانفي وفيفري
- الفترة النادر فيها الصقيع والجليد أشهر نوفمبر، ديسمبر وشهر مارس .

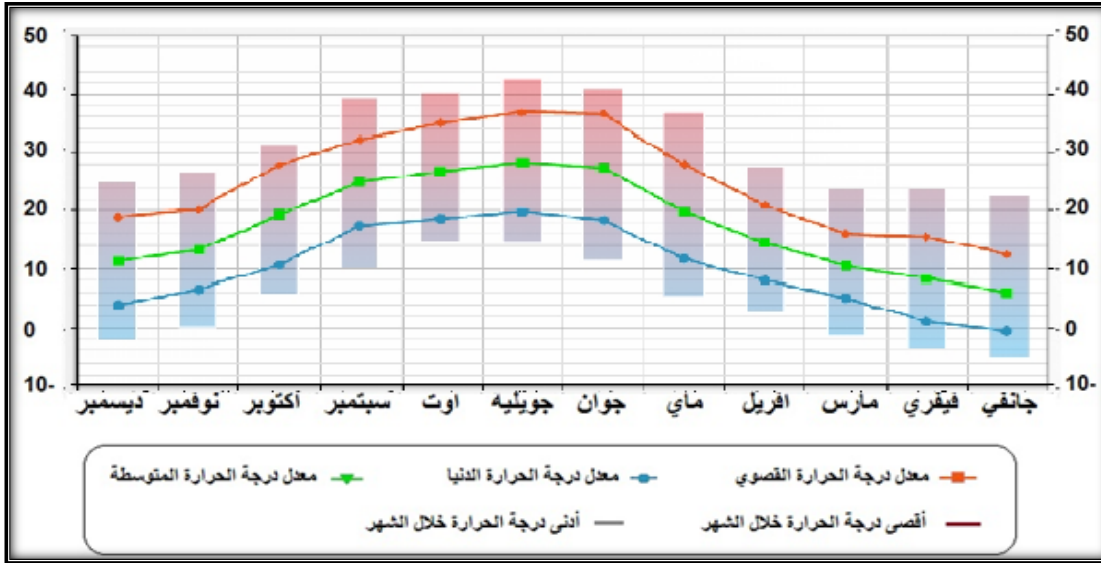
والجدول الموالي رقم (07) والشكل رقم (07)، يوضح أكثر تفصيلاً درجات الحرارة خلال أشهر السنة لعام 2022

الجدول رقم (07): درجات الحرارة لمدينة تبسة لعام 2022¹⁵⁹

الخريف			الصيف			الربيع			الشتاء			الفصل
نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	الشهر
20.1	27.8	32.2	34.9	36.7	36.4	27.9	20.8	16	15.5	12.4	18.8	معدل درجة الحرارة القصوي (° م)
6.4	10.6	17.4	18.5	19.7	18.3	11.7	7.9	5	0.9	0.7-	3.8	معدل درجة الحرارة الدنيا (° م)
13.2	19.2	24.8	26.7	28.2	27.3	19.8	14.4	10.5	8.2	5.9	11.3	معدل درجة الحرارة المتوسطة (° م)
19.0			27.4			14.9			8.5			معدل متوسط درجة حرارة الفصل (° م)

¹⁵⁹ -Ibid. consulté le 20-09-2023+. معالجة الباحث.

الشكل رقم (07): درجات الحرارة لمدينة تبسة لعام 2022



المصدر : معالجة الباحث 2023 بناء نفس مصدر والجدول السابق

4- الجيوتقنية: أراضي محيط مدينة تبسة تعطي اختلاف وتنوع من حيث قابلية البناء من عدمه، هذا التنوع مرتبط بالتكوينات الجيولوجية المختلفة، والنوعية جيوتقنية الأرض وكذا التضاريس والشروط الهيدروجيولوجيا (وجود مياه جوفية)، والهيدرولوجيا (نهر، واد، فيضانات) وفي تصنيف أراضي المنطقة من حيث قابلية البناء من عدمه حيث قسمت الأراضي كالاتي: ¹⁶⁰

- **أراضي جيدة للبناء:**

هي في الغالب الأراضي المخصصة والمعدة للبناء مهما كانت التكنولوجيا أو مواد البناء المستعملة وتعد غير معرضة لأي أضرار طبيعية وهي بدورها مخصصة للتعمير وتشمل جل أجزاء المدينة، وتتميز بانحدارات خفيفة إلى حد ما من 3 إلى 5%، تكوينها الجيولوجي جيد ويمكن الوصول إلى التربة الجيدة لإقامة الأساسات على عمق صغير ذات أرضية صلبة، ذات طاقة تحمل للبناء بشكل جيد أكثر من 5 طوابق، وتشمل الأراضي أراضي المركزية الملونة بالأزرق في الشكل رقم 08

- **أراضي متوسطة للبناء:**

هي في الغالب الأراضي المناسبة لإقامة المشاريع المختلفة سواء سكنية أو تجهيزات وتتميز بالنفذية المرورية وسهولة الوصول مثل الأراضي الواقعة غرب المدينة، على طول الطريق الوطني رقم 10 وشمالا، وتتميز بانحدار أقل من 10% في أغلب الأحيان، وتشكلها الجيولوجي عموما متنوع وجيد ويمكن الوصول إلى التربة الجيدة لإقامة الأساسات من عمق 1 إلى 3 متر ويمكن أن تحمل البنايات من 5 طوابق وأكثر حسب عمق وحجم الأساسات.

¹⁶⁰ - URBA BATNA (2009): ibid ; pp 110-111.

• أراضي ذات مقاومة ضعيفة:

وتشمل الأراضي التي تكون عرضة للتأثيرات السلبية بسبب ضعف مقاومتها للتغيرات البيئية والمناخية أو الكوارث الطبيعية كالفيضانات والتلوث البيئي وغيرها منها الأراضي الواقعة في سفوح الجبال المجاورة والأراضي ذات الوديان مؤقتة الجريان وصعبة المرور وأيضا الأراضي ذات الانحدارات الضعيفة والمنبسطة والأراضي المعرضة للانهدامات من الأفضل تفاديها كون البناء لها يكون مكلفا وقد يحتاج تكنولوجيا عالية ودقيقة .

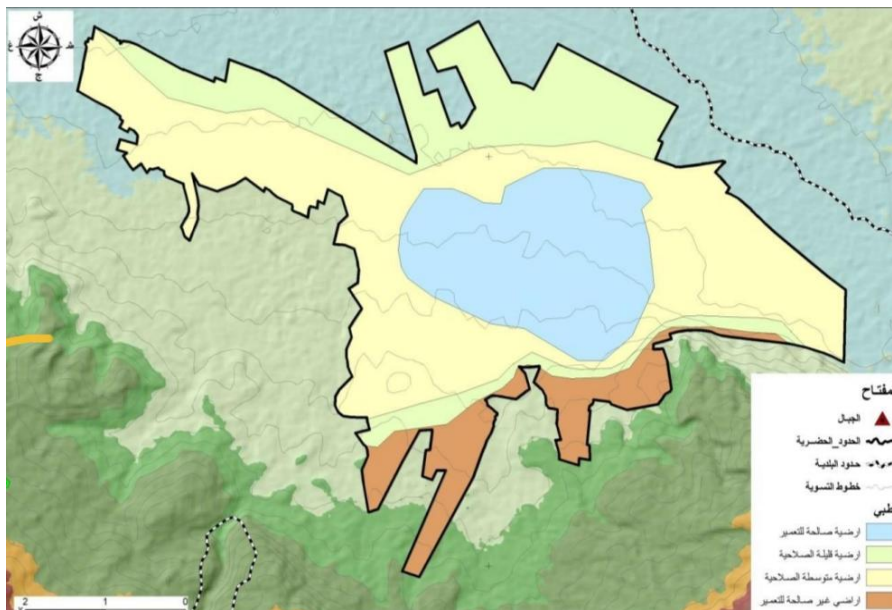
• أراضي ذات خصائص مختلفة:

السهول المنخفضة أين تكون الأرض مسطحة ونسبة الانحدار تكاد تكون منعدمة حيث تحوي مكونات مختلفة في الطبقة السطحية ولا يمكن الوصول الى الطبقة الصالحة للبناء إلا بعد عمق 4 م، وهي أراضي معرضة للفيضانات الموسمية، وبالتالي لا يمكن البناء على هذه الأراضي إلا بعد اعتماد أساسات عميقة للبناءات وحماية مناسبة ضد الفيضانات.

• أراضي غير قابلة للبناء:

تشمل الأراضي الممنوع البناء عليها بقوة القانون سواء لأهميتها الطبيعية أو البيئية أو غير المناسبة للإقامة البشرية كالأراضي ذات الانحدارات الكبيرة والتي تقع في المناطق الجبلية وكذا الأراضي الواقعة في المناطق المعرضة بشكل كبير للفيضانات ولا يمكن تفاديها أو المعرضة لانزلاق التربة والغابات والأراضي الفلاحية ذات المردود العالي فكل هذه المناطق هي غير معدة للبناء، إضافة إلى الأراضي المحمية كالتي تحوي آثار أو الارتفاقات كخطوط الكهرباء أو الشبكات المختلفة وغيرها فلا يمكن البناء عليها سواء لما تشكله من خطر أو تضرر أو تغيير من الأوساط المحمية .

الشكل رقم(08): جيوتقنية الأرض بمدينة تبسة



المصدر: جابري محمد الطيب مرجع سبق ذكره ص103 .

II- الدراسة الديمغرافية لمدينة تبسة:

ترتكز الدراسة الديمغرافية على إظهار الخصائص المتعلقة بالسكان، والمتمثلة في عدد السكان والمسكن وتطورها عبر مختلف الإحصاءات الرسمية (1977، 1987، 1998، 2008 وتقديرات سنة 2022).

1- مراحل التطور السكاني للمدينة:

مدينة تبسة قديمة قدم التاريخ، تعود بداية نشأتها الأولى إلى ما قبل العهد الروماني أي قبل الميلاد إلا أن المعطيات الخاصة بتعداد ساكنيها، تتوفر لدينا فقط من بداية سنة 1870 إلى غاية 2022، رغم أنها "تأسست كبلدية مختلطة سنة 1868"¹⁶¹، أما فيما يخص مراحل التطور السكاني فهو كما يلي :

1-1- المرحلة الأولى (1870 – 1954) :

تميزت هذه المرحلة بنمو سكاني بطيء نسبيا حيث كان عدد السكان سنة 1877 في حدود 2370 نسمة، لينتقل إلى " 20400 نسمة سنة 1954"¹⁶² بمعدل نمو 2.6 %، ويرجع انخفاض معدل النمو في هذه المرحلة إلى عدة أسباب من بينها هجرة العديد من أهالي المنطقة إلى مناطق أخرى تحت ضغوطات وجرائم الاستعمار الفرنسي، ناهيك عن الفقر وباقي العوامل الاجتماعية الأخرى .

2-1- المرحلة الثانية (1954 – 1966) :

ارتفع عدد سكان المدينة في هذه المرحلة ليصل من 20400 نسمة سنة 1954 إلى 46350 نسمة سنة 1966 بمعدل نمو مرتفع نسبيا 7.04 % ، يبرز من خلال الانتقال من فترة الاحتلال وبداية الاستقلال، فهذه الفترة تشمل سنوات الثورة التحريرية المباركة، والسنوات الأربعة الأولى من جزائر الحرية، حيث نرح خلالها معظم سكان الريف إلى المدينة مثل أغلب مناطق الوطن بحثا عن شروط حياة أفضل في جزائر الاستقلال، إضافة إلى عودة الكثير ممن كان مهاجر أو مهجر، وبالتالي تضاعف عدد سكان المدينة بمعدل زيادة سنوية مقدرة بحوالي 2210 نسمة سنويا.

3-1- المرحلة الثالثة (1966 – 1977) :

زاد عدد سكان المدينة مقارنة مع المرحلة الماضية من 46350 نسمة، ووصل إلى 66500 نسمة سنة 1977، تميزت هذه المرحلة بترقية مدينة تبسة إلى مصاف ولاية أثر التقسيم الإداري لسنة 1974¹⁶³، بعد أن كانت مقر دائرة تابعة لولاية عنابة، حيث حافظت مدينة تبسة على نفس معدل النمو

¹⁶¹ -M-LE D SERIZIAT(1887). Etude sur Tébessa et ses environs- BONE Typographie alexandre carle ; place caraman 1887- P 51.

¹⁶² -Julien BENEDETTI (2006). SOUS-PRÉFECTURE DE TÉBESSA Répertoire numérique détaillé ; Aix-en-Provence Centre des archives d'Outre-mer , P 12.

¹⁶³ - أمر رقم 69-74 مؤرخ في 02 يوليو 1974 يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات.

السكاني تقريبا، والمقدر بـ 3,33 % والذي يعتبر منخفضا نوعا ما مع معدل النمو الوطني لنفس الفترة والمقدر بـ 5.40 %، وقد يكون راجع لسياسة الدولة والمتمثلة في الثورة الزراعية لسنة 1974 التي عملت على تثبيت سكان الأرياف في أراضيهم، كون منطقة تبسة تتميز بطابعها الفلاحي والرعوي، خلال هذه الفترة يُعدّ معدل الزيادة السنوية لسكان المدينة حوالي 1831 نسمة سنويا.

4-1- المرحلة الرابعة (1977 – 1987):

ارتفع عدد سكان المدينة من 66500 نسمة سنة 1977 إلى 112007 نسمة سنة 1987 بمعدل 5.35 % والذي يعد معدل نمو سكاني مرتفع نسبيا، والذي يقارب معدل النمو السكاني الوطني والمقدر في نفس الفترة بـ: 5.46 %، وهذا نتيجة إلى استفادة المدينة من مشاريع وبرامج تنموية عديدة وذلك بعد ترقيتها إلى مصاف ولاية إضافة إلى توفر ظروف أحسن عملت على جذب السكان كتوفر السكن وهياكل الرعاية الصحية وكذا مناصب العمل في ورشات البناء وغيرها.

وقد تميزت هذه الفترة بظهور التجمع الثانوي (علي مهني) والذي يبعد عن مركز المدينة من الجهة الغربية بحوالي 8 كيلومتر بمحاذاة طريق قسنطينة، وهي تمثل أول نواة كمنطقة توسع خارج المحيط العمراني للمدينة وقد بلغ تعداد سكانه سنة 1987 حوالي 2680 نسمة .

كان معدل الزيادة السنوية لسكان المدينة خلال هذه الفترة حوالي 4550 نسمة سنويا وتعد زيادة معتبرة مقارنة بالفترات السابقة.

5-1- المرحلة الخامسة (1987 – 1998) :

قدر عدد سكان المدينة بعد الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1998 بـ: 161440 نسمة فكان بذلك معدل نمو هذه الفترة 3.37 % وهو يقارب نسبيا المعدل الوطني لنفس الفترة والمقدر بـ: 3.57 % إلا أنه منخفض مقارنة بمعدل النمو السكاني للمرحلة السابقة، أما التجمع الثانوي (علي مهني) فقد تضاعف عدد سكانه من سنة 1987 إلى سنة 1998 حيث بلغ 5313 نسمة إلا أنه مازال خارج المحيط العمراني للمدينة.

معدل الزيادة السنوية لسكان مدينة تبسة كانت حوالي 4494 نسمة سنويا خلال هذه الفترة التي شهدت على المستوى الوطني تحولات كبيرة وظروف أمنية واقتصادية صعبة.

6-1- المرحلة السادسة (1998 – 2008):

بلغ عدد سكان المدينة حسب الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 بـ : 194461 نسمة بمعدل زيادة سنوية لسكان المدينة بحوالي 3300 نسمة سنويا، وخلال هذه المرحلة كان معدل النمو

1,88 %، من بين ما شهدته المدينة في هذه المرحلة هو تلاحم التجمع الثانوي (علي مهني) مع المحيط العمراني لمدينة تبسة وأصبح جزء منها وكان معظم التوسع باتجاه الطريق الوطني رقم 10.

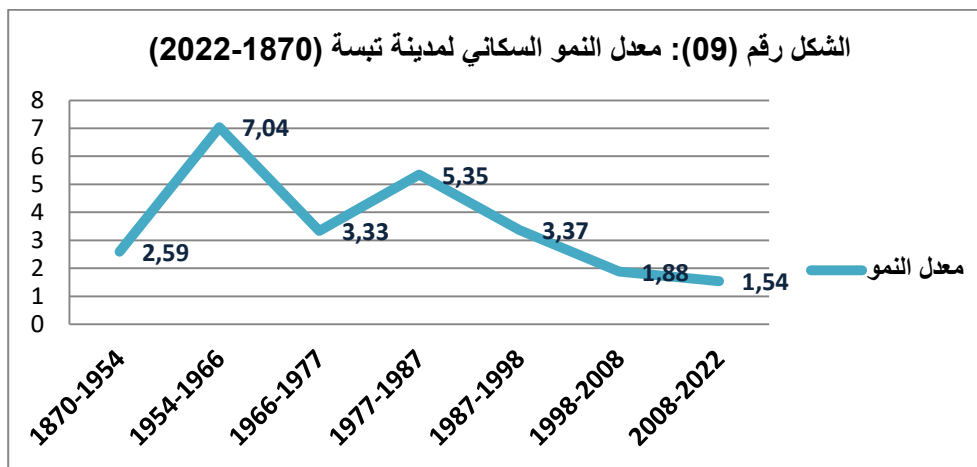
7-1 - المرحلة السابعة (2008 – 2022):

في هذه المرحلة إرتفع عدد سكان مدينة تبسة إلى حوالي 240884 نسمة خلال سنة 2022 وفقا لتقديرات مديرية البرمجة ومتابعة المشاريع لولاية تبسة بعدما كان 194461 نسمة خلال سنة 2008، وفق معدل نمو يقارب 1,54 % وهو يعتبر منخفض نوعا ما عن معدل النمو للمرحلة السابقة إلا أن معدل الزيادة السنوية لسكان المدينة كانت مقاربة للفترة السابقة وهي مقدرة بحوالي 3320 نسمة سنويا والجدول رقم (08) والشكلين رقم (09 - 10) يبينون على التوالي التطور السكاني لمدينة تبسة ومعدل النمو السكاني لكل مرحلة بداية من 1870 إلى 2022 م

جدول رقم (08) : مراحل تطور السكان ومعدلات النمو بين (1870 – 2022)

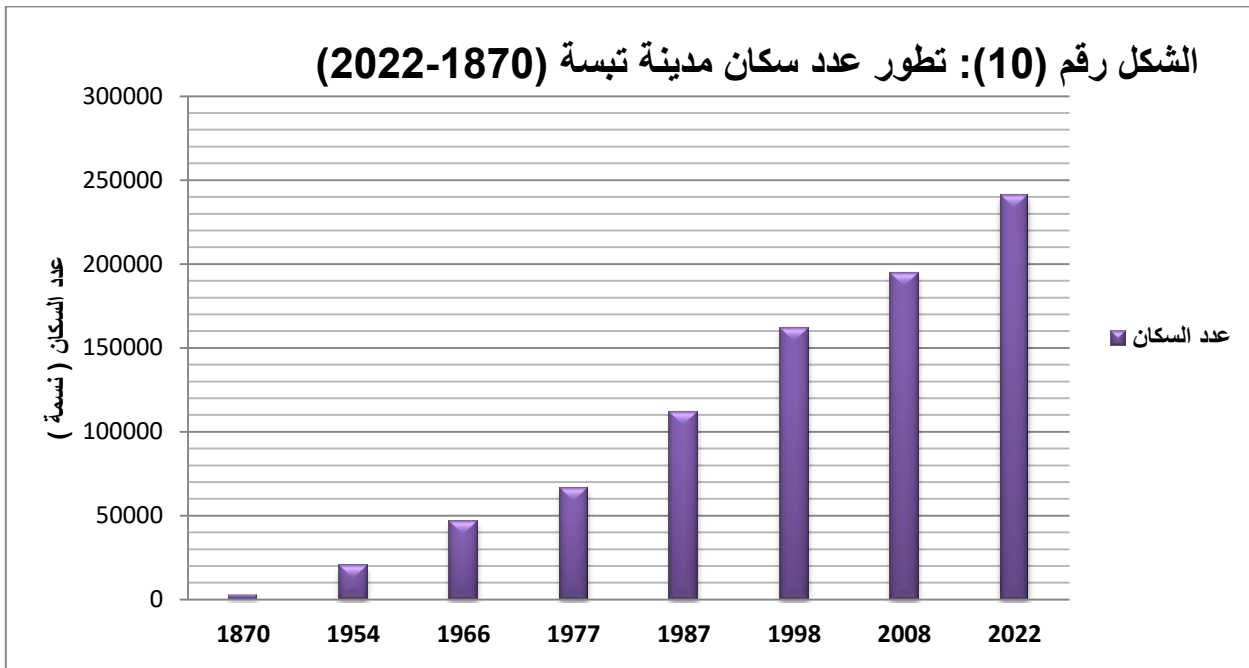
السنوات	سكان المدينة	معدل النمو %
1877	2370	/
1954	20400	2.59
1966	46.350	7.04
1977	66.500	3.33
1987	112.007	5.35
1998	161.440	3.37
2008	194461	1,88
حتى 2022 ¹⁶⁴	240884	1.54

المصدر: من إنجاز الباحث 2023 اعتمادا على الاحصائيات



المصدر: من إنجاز الباحث 2023 اعتمادا على الجدول السابق

¹⁶⁴ -DPSB de la wilaya de TEBESSA (2022): Monographie De La Wilaya De Tébessa ; P14.



المصدر: من إنجاز الباحث 2023 اعتمادا على الجدول السابق

2- السكان الحضري :

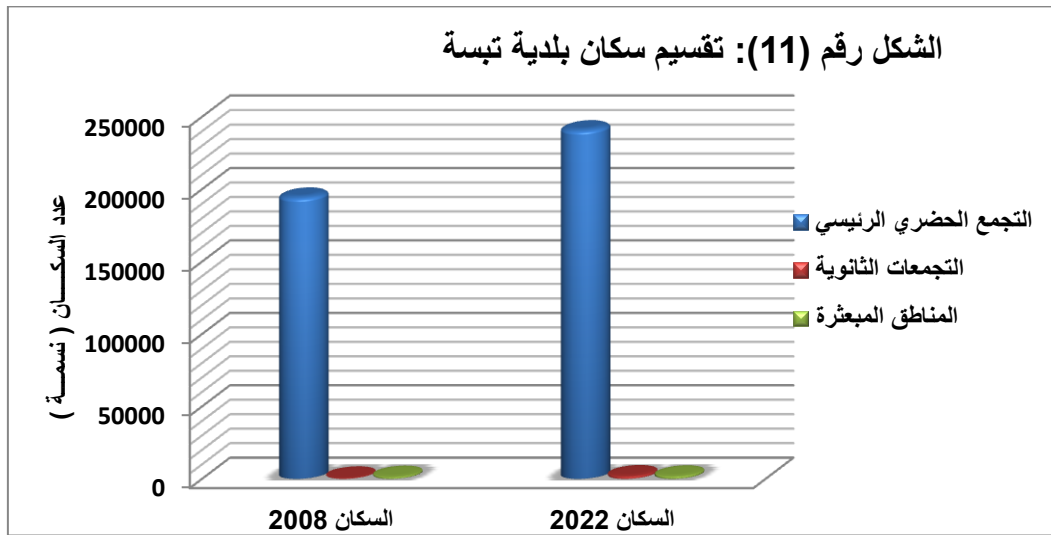
إن معدل التحضر ببلدية تبسة مرتفع حيث أن حوالي 98.45 % من سكان البلدية يقيمون بمدينة تبسة التجمع الرئيسي لها، حتى خلال التعدادات السابقة حيث أن باقي سكان البلدية من سكان المناطق الريفية المبعثرة سنة 2008 لا يمثلون إلا حوالي 1 % من إجمالي سكان البلدية، أما خلال سنة 2022 زادت النسبة قليلا حيث أصبحت حوالي 1.55 % من إجمالي سكان البلدية، ونسبة التحضر المرتفعة والتي بالكاد يصبح سكان البلدية هم أنفسهم سكان المدينة يزيد العبئ على المدينة من خلال توفير التجهيزات والسكنات وزيادة استهلاك العقار الحضري وكذا زيادة الطلب على العمل والخدمات المختلفة.

الجدول رقم (09) : توزيع السكان بلدية تبسة خلال تعداد 2008 و 2022

السكان سنة 2022 (نسمة)	السكان سنة 2008 (نسمة)	
240884	194461	التجمع الحضري الرئيسي
2038	657	التجمع الثانوي
1768	1419	المناطق المبعثرة
¹⁶⁵ 244690	196537	اجمالي سكان البلدية

المصدر : من اعداد الباحث 2023 اعتمادا على المعطيات

¹⁶⁵ -DBSP (2022) : ibid P 10



المصدر : من اعداد الباحث 2023 اعتمادا على الجدول السابق

بالتالي فإن إجمالي السكان تقريبا يعيش في التجمع الحضري الرئيسي (مدينة تبسة) بالنسبة لكامل تراب البلدية، ويسكن مدينة تبسة لوحدها حوالي **30%** من إجمالي سكان ولاية تبسة، ولكونها تجمع رئيسي لبلدية تبسة ومقر ولاية تبسة فهي تشمل حوالي ثلث سكان الولاية، والمقدرة وفقا للإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 بـ 648703 نسمة، وبتقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تبسة خلال سنة 2022 بـ 807641 نسمة، بزيادة سنوية مقدرة بحوالي 11353 نسمة سنويا.

3- التركيب السكاني لتبسة :

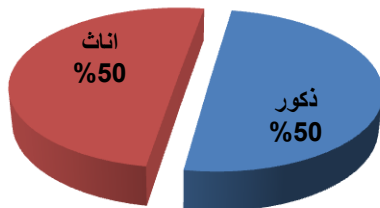
3-1- **حسب الجنس :** وفقا للتعداد السكاني 2008 و 2022 فان نسبة السكان الذكور متعادلة تقريبا مع نسبة السكان الاناث والجدول رقم (10) والشكل رقم (12) يوضح ذلك بالأرقام والنسب

الجدول رقم (10) : تقسيم السكان لبلدية تبسة حسب الجنس سنة 2008

النسبة (%)	العدد (نسمة)	
49.86	97986	ذكور
50.14	98551	اناث
100	196537	المجموع

المصدر: احصائيات 2008

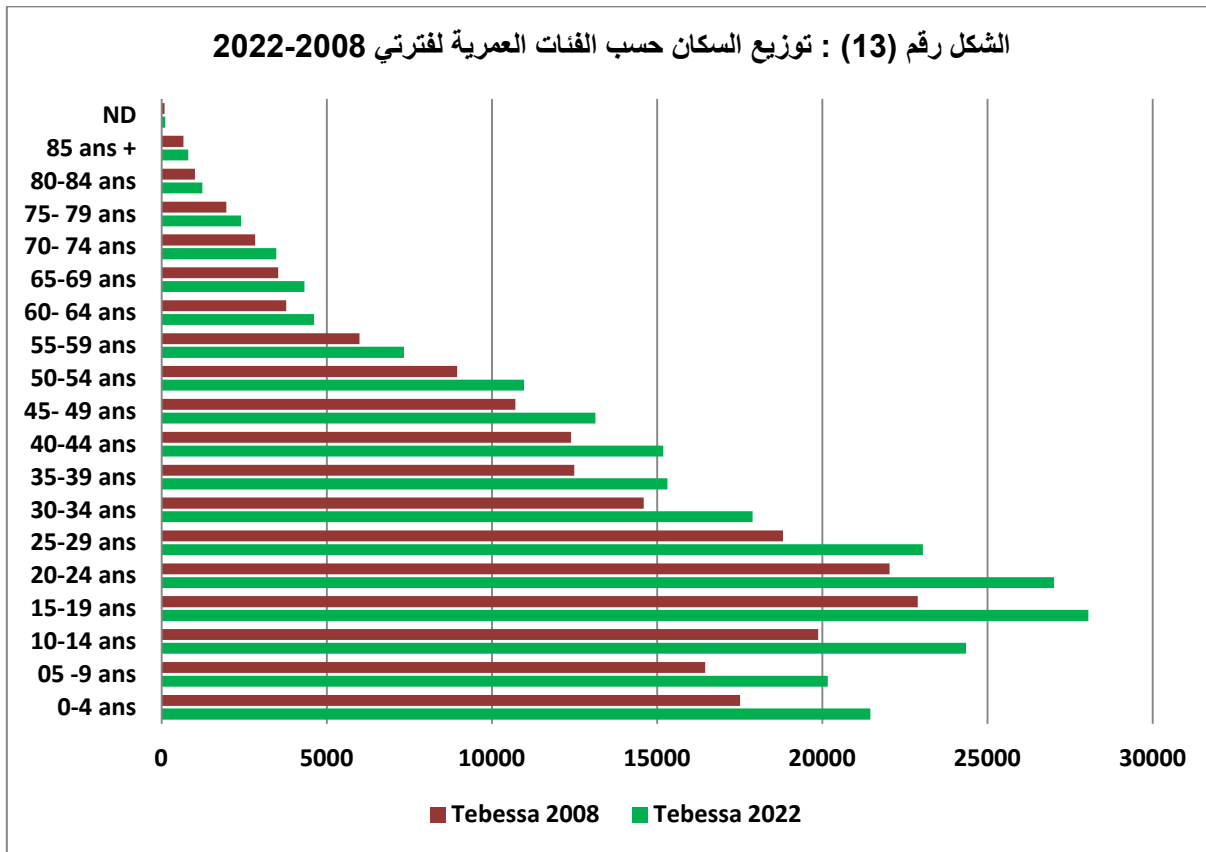
الشكل رقم (12) : تقسيم السكان حسب الجنس لسنة 2008



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على الجدول السابق

3-2- **حسب الفئات العمرية :** يختلف توزيع سكان مدينة تبسة وفقا للفئات العمرية حيث أن :

التقسيم الأول: من خلال تقسيم إجمالي السكان الذين هم من 0 إلى أكثر من 85 سنة، بشكل منتظم كل 5 سنوات فئة، أين وجدنا تباين كبير في نسب الفئات العمرية، حيث أن فئات (10-14 سنة) و (15-19 سنة) و (20-24 سنة) هي من تضم أكبر نسبة سكان بإجمالي حوالي 30% من سكان المدينة أما أقل نسبة مسجلة فهي لفئات أكثر من 70 سنة ، وهي موضحة في الشكل رقم 13 والجدول رقم 11



المصدر: من إعداد الباحث 2023 اعتمادا على الإحصائيات

الجدول رقم (11) : توزيع سكان مدينة تبسة حسب الفئات العمرية لفترتي 2008 و2022

الفئات العمرية		النسبة (%)	السكان (ن) 2022	السكان (ن) 2008	فئة العمر	
فئة الأطفال	% 27.40	(ن) 65980	8.91	21457	17506	أقل من 5 سنوات
			8.37	20168	16455	9-5 سنوات
			10.11	24355	19871	14-10 سنة
الفئة القوى العاملة	%65.56	(ن) 157936	11.64	28050	22886	سنة 19-15
			11.21	27011	22038	سنة 24-20
			9.57	23048	18805	سنة 29-25
			7.43	17891	14597	سنة 34-30
			6.36	15312	12493	سنة 39-35
			6.31	15189	12393	سنة 44-40
			5.45	13127	10710	سنة 49-45
			4.55	10966	8947	سنة 54-50
			3.05	7342	5990	سنة 59-55
			فئة المتقاعدين وكبار السن	% 7.04	(ن) 16968	1.92
1.8	4325	3529				سنة 69-65
1.44	3470	2832				سنة 74-70
1	2401	1959				سنة 79-75
0.51	1234	1007				سنة 84-80
0.33	805	657				أكثر من 85 سنة
0.04	114	93				غير مصرح ND
			100	240884	196537	المجموع

المصدر: منوغرافيا ولاية تبسة 2023

أما التقسيم الثاني : اعتمدنا على 4 فئات

- الفئة الأطفال ما قبل التمدرس : أقل من 5 سنوات فهي تمثل حوالي 09 % من اجمالي سكان المدينة.
- فئة التمدرس التعليم والتكوين بمختلف المستويات : من 05 إلى 24 سنة فهي تمثل نسبة معتبرة حوالي 41 % من اجمالي سكان المدينة .
- الفئة النشطة العمال وفي سن العمل : من 25 إلى 59 سنة تمثل نسبة 43 % من اجمالي سكان المدينة.
- فئة المتقاعدين والمعاشات ومن تجاوز سن العمل : الأكثر من 60 سنة تمثل نسبة 7% من اجمالي سكان المدينة.

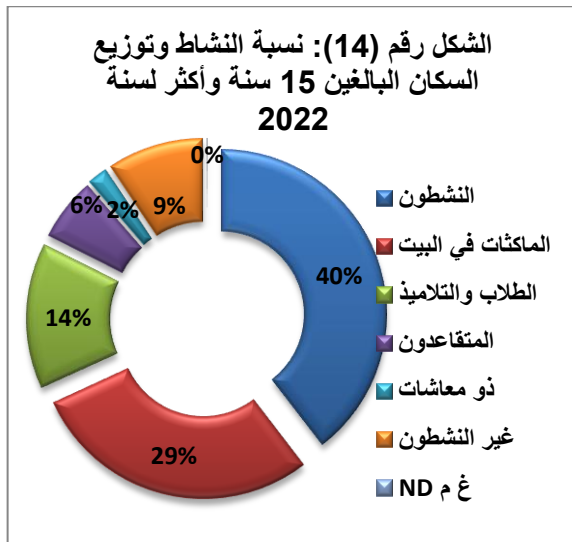
أما التقسيم الثالث : اعتمدنا على 3 فئات كما هي في الجدول رقم (11)

- فئة الأطفال : أقل من 14 سنة تمثل نسبة 27.4 % من اجمالي سكان المدينة.
- الفئة المنتجة : من 15 إلى 59 سنة تمثل نسبة 65.6 % من اجمالي سكان المدينة.
- فئة المتقاعدين وكبار السن : الأكثر من 60 سنة تمثل نسبة 7% من اجمالي سكان المدينة.

4- التركيب الاقتصادي والاجتماعي:**الجدول رقم (12) : نسبة النشاط وتوزيع السكان البالغين 15 سنة وأكثر**

(ن) 2022	(ن) 2008	
68780	60911	النشطون
49671	46738	الماكنات في البيت
24830	21330	الطلاب والتلاميذ
10745	7100	المتقاعدون
3450	2015	ذو معاشات
16247	4441	غير النشطون
82	77	غير مصرح ND
74905	142612	مجموع السكان من 15 سنة و أكثر

المصدر: إحصائيات 2008-2022



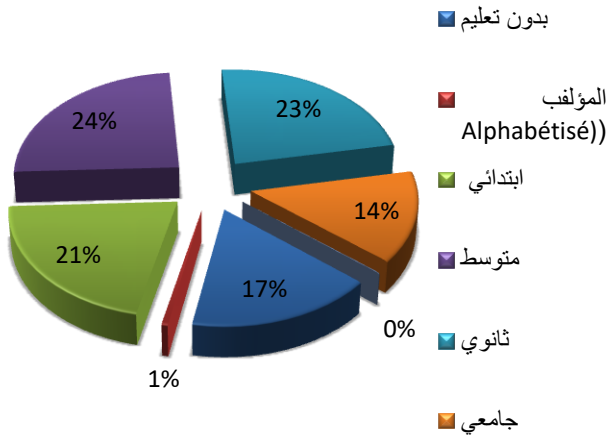
المصدر: من إنجاز الباحث 2023 اعتمادا على الجدول السابق

- بالنسبة للسكان الداخلين ضمن فئة القوى العاملة والبالغين من سن 15 سنة وأقل من 60 سنة هي نسبة معتبرة من السكان يقدر بـ 157936 نسمة ما نسبته أكثر من 65 % من إجمالي سكان المدينة والمقدر سنة 2022 بـ 240884 نسمة ، وتتكون السكان الداخلين في فئة القوى العاملة من:
- الفئة المنتجة وهي الفئة المشتغلة والنشطة التي تعمل فعلا سوا في القطاع العام أو الخاص وتمثل حوالي 43 % من القوى العاملة أما إذا قورنت بفئة من 15 سنة وأكثر فهي تمثل 40 % منها، كما هو موضح في الشكل رقم (14).
 - فئة البطالين : وتضم الفئة غير النشطة ونسبة ضعيفة من الماكثات في البيت والتي تطلب العمل وبالتالي نسبة البطالة حوالي 10 % من القوى العاملة.
 - أما فئة الخارجين عن سن العمل والتي تشمل فئتي أقل من 5 سنوات وأكثر من 60 سنة فهي تقدر بـ 82948 نسمة ما نسبته حوالي 35 % من سكان المدينة لسنة 2022.

الجدول رقم (13) : التركيبة النسبية للسكان البالغين

5 سنوات فأكثر حسب المستوى التعليمي

الشكل رقم (15) : المستوى التعليمي للسكان البالغين 5 سنوات وأكثر 2022



المستوى	سنة 2008 (ن)	سنة 2022 (ن)
بدون تعليم	35985	36886
المؤلف (Alphabétisé)	179	1220
ابتدائي	43863	45760
متوسط	50308	53660
ثانوي	34911	50788
جامعي	13606	30918
غير مصرح ND	179	196
المجموع	179031	219428

المصدر: إحصائيات 2008-2022

المصدر: من إنجاز الباحث 2023 اعتمادا على الجدول السابق

فيما يخص المستوى التعليمي لسكان مدينة تبسة بالنسبة للفئة العمرية الأكثر من 5 سنوات تمثل الأطوار التعليمية الثلاثة الابتدائي المتوسط الثانوي كمستوى تعليمي لسكان المدينة ما نسبته حوالي 68.5 %، أما المستوى الجامعي فهو حوالي 14 %، وبالتالي فنسبة أكثر من 82 % من سكان المدينة ذو مستوى تعليمي معين ويستطيع القراءة والكتابة، ونسبة حوالي 17 % أميين لا يستطيعون القراءة والكتابة.

5- تقديرات السكان على المدى القريب والمتوسط والبعيد بناءً على تعداد سنة 2022 وفقاً لمعدل النمو 1.50:

$$P_B = P_A (1+R)^n$$

R: معدل النمو السنوي P_B: عدد السكان الجديد P_A: عدد السكان للتعداد الأول n: الفرق في السنوات بين الجديد والأول (n = B - A)

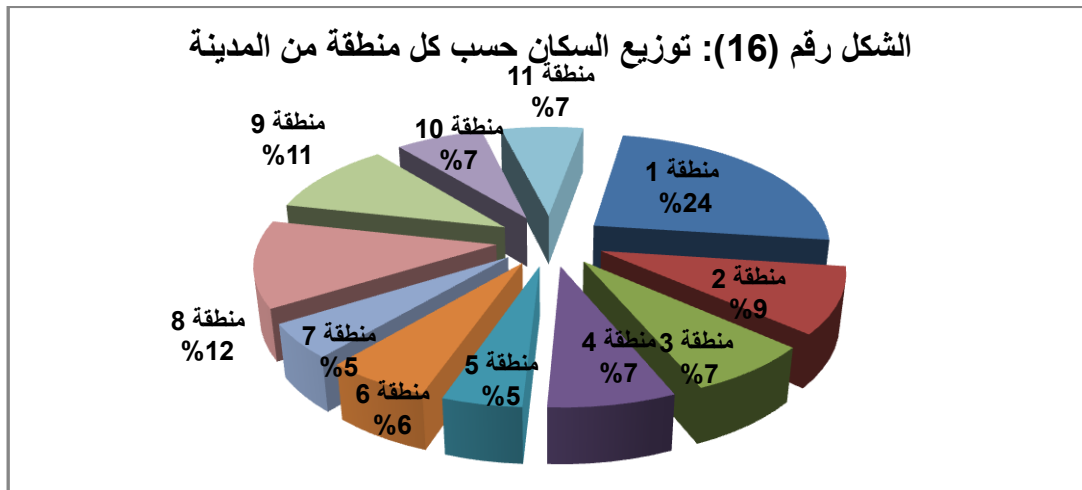
- التقديرات على المدى القريب 05 سنوات 2027
- سكان البلدية : 263600 نسمة - سكان التجمع الرئيسي تبسة : 259500 نسمة.
- التقديرات على المدى المتوسط 10 سنوات 2032
- سكان البلدية : 283973 نسمة - سكان التجمع الرئيسي تبسة : 279556 نسمة.
- التقديرات على المدى البعيد 20 سنة 2042
- سكان البلدية : 329562 نسمة - سكان التجمع الرئيسي تبسة : 324436 نسمة.

6- توزيع سكان المدينة على المناطق العمرانية لسنة 2022:

الجدول رقم (14): سكان المدينة ضمن المناطق العمرانية لسنة 2022

المنطقة	الأحياء	عدد السكان	نسبة السكان (%)
1	حي أول نوفمبر+ حي جبل أنوال+ حي الوثام 1+الوثام 2 + حي 04 مارس	58584	24.32
2	حي الشيخ العربي التبسي+ حي 300 سكن اجتماعي+ حي سكانسكا+ فارس الحبيب	22570	9.37
3	حي الكوبيماد+ حي يحييا فارس+حي العربي بوذهبية+حي الفوبر+حي المدارس	17260	7.17
4	حي جبل الجرف+ احياء الميزاب 1-2-3	17320	7.2
5	حي لاكمين	10850	4.5
6	حي الزاوية العلوية+ الزاوية السفلية +	14310	5.94
7	مركز المدينة + حي المحطة + حي تيفاست + باب الزياتين	11700	4.86
8	حي طريق عنابة+ حي المطار	29710	12.33
9	حي ذراع الامام+ حي لارموط+حي الزهور	25540	10.60
10	حي الحدائق + حي المرجة + حي الشهداء وحي البعالة	17050	7.08
11	قطب الدكان	15990	6.63
	المجموع	240884	100

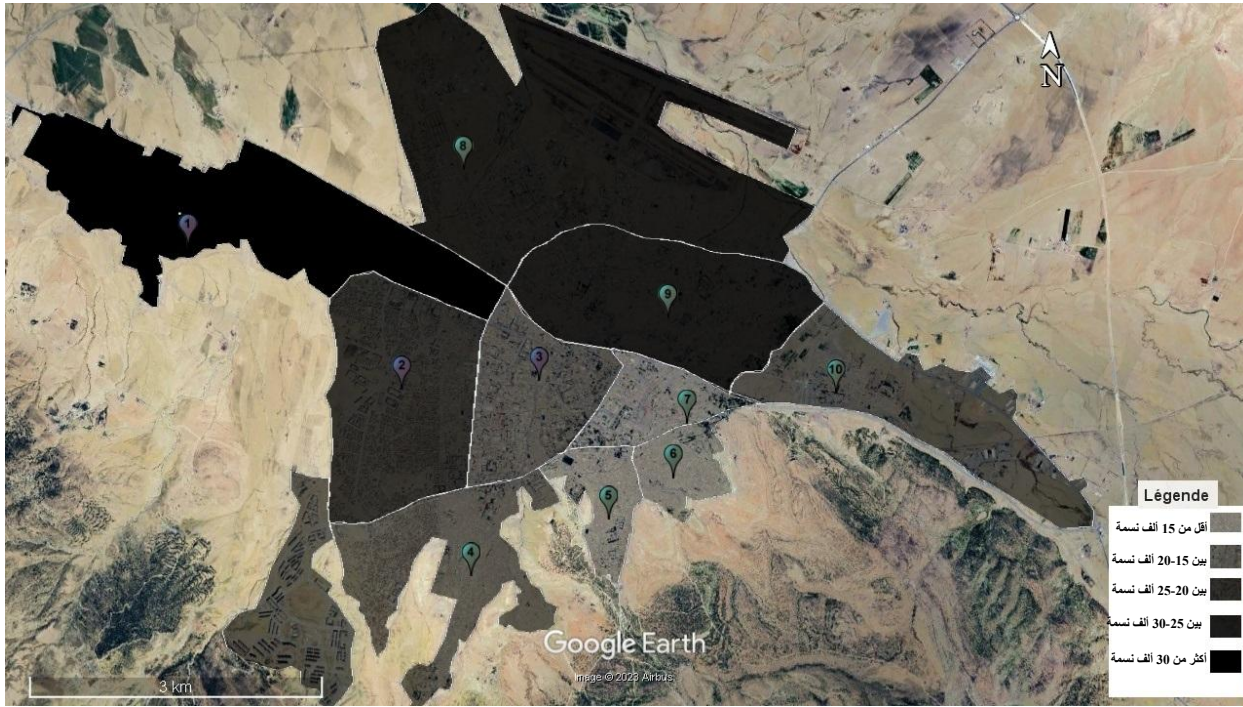
المصدر : من اعداد الباحث 2023 بناءً على معطيات من عديد المديرية والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير



المصدر : من اعداد الباحث 2023 اعتماداً على الجدول السابق

إن توزيع السكان يختلف من منطقة إلى أخرى ضمن الإحدى عشرة منطقة التي قسمنا لها المدينة حيث أن ما يقارب 1/4 من سكان المدينة يتواجدون في الجهة الغربية للمدينة والتي تشمل أغلبها السكنات الجماعية أهمها أحياء (أول نوفمبر، حي جبل أنوال، حي الوئام 1، الوئام 2، الجيريدون، حي 600 سكن وحي 4 مارس)، وتأتي بعدها كل من المنطقة الثامنة والتاسعة واللذان تضمان أيضا حوالي 1/4 من اجمالي السكان والمنطقتان تضمان على التوالي الأحياء (طريق عنابة، حي المطار، حي فاطمة الزهراء، تحصيل دنيا، حي العرامي، حي 325 سكن، حي واد الناقص، حي ذراع الامام وحي درابسي خليل)، تليهم المنطقة الثانية بنسبة 09 بالمائة من سكان المدينة وتشمل الأحياء (الشيخ العربي التبسي، حي 300 سكن اجتماعي، حي سكانسكا، فارس الحبيب) ثم المنطقة الثالثة والسابعة اللتان تمثلان (مركز المدينة وأحياء الكوبيماد، حي يحيى فارس، حي العربي بذهبية، حي الفوبر وحي المدارس) يسكنهم حوالي 12% من سكان المدينة، وتليهم منطقة القطب الحضري الدكان والمنطقة العاشرة التي تشمل (حي الحدائق، حي المرجة، حي الشهداء وحي البعالة) والمنطقة الرابعة التي تضم (حي جبل الجرف، واحياء الميزاب 1-2-3) كل من هذه المناطق تشمل 7% من سكان المدينة، أما المنطقتين الأخيرتين، منطقة حي لاكومين ومنطقة الزاوية العلوية والسفلية والزيتون تضمان على التوالي 5 و 6% من سكان المدينة، وبالتالي أغلب السكان يقيمون في المناطق الشمالية والمناطق الغربية للمدينة.

الصورة الجوية رقم (01) : توزيع السكان ضمن المناطق العمرانية بمدينة تبسة 2022



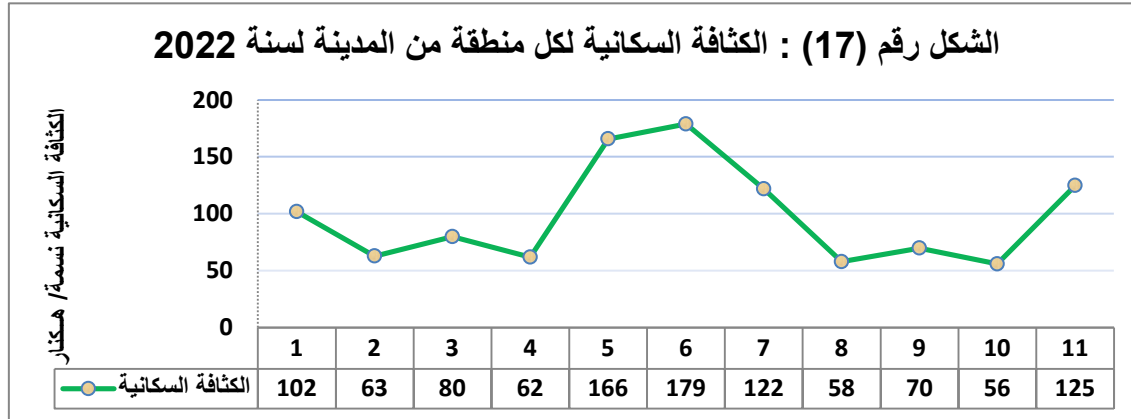
المصدر : من اعداد الباحث 2023 اعتمادا على المعطيات وباستخدام برنامج Google Earth Pro

7- الكثافة السكانية بمدينة تبسة : الجدول رقم (15): الكثافة السكانية ضمن المناطق العمرانية

المنطقة	الأحياء	المساحة بالهكتار	عدد السكان	الكثافة السكانية ن/هك
1	حي أول نوفمبر+ حي جبل أنوال+ حي الوثام 1+الوثام 2 + حي 04 مارس	574	58584	102
2	حي الشيخ العربي التبسي+ حي 300 سكن اجتماعي+ حي سكانسكا+ فارس الحبيب	361	22570	63
3	حي الكوييماد+ حي يحييا فارس+حي العربي بوذهيبة+حي الفوبر+حي المدارس	215	17260	80
4	حي جبل الجرف+ احياء الميزاب 1-2-3	277	17320	62
5	حي لاکومين	65	10850	166
6	حي الزاوية العلوية+ الزاوية السفلية +	80	14310	179
7	مركز المدينة + حي المحطة + حي تيفاست + باب الزيتين	96	11700	122
8	حي طريق عنابة+ حي المطار	775	29710	58
9	حي نراع الامام+ حي لارموط+حي الزهور	356	25540	70
10	حي الحدائق + حي المرجة + حي الشهداء وحي البعالة	302	17050	56
11	قطب الدكان	128	15990	125
	المجموع	3229	240884	75

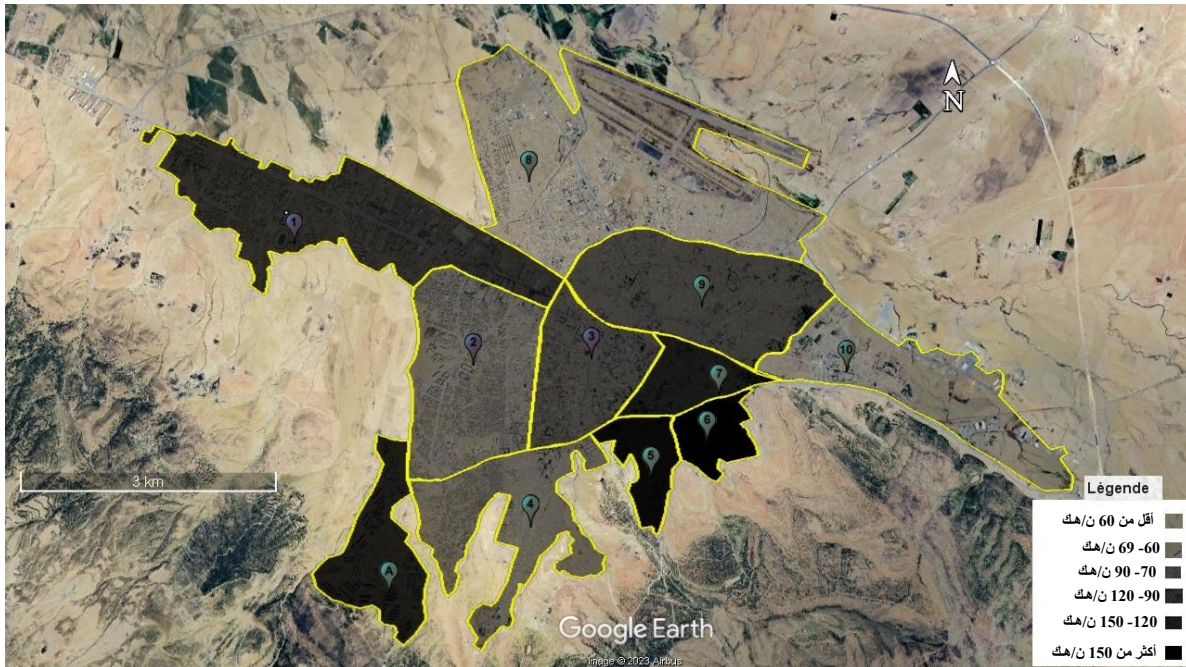
المصدر : من اعداد الباحث 2023 بناءً على معطيات من مختلف المديريات والمخطط التوجيهي للتنهية والتعمير

يعد المعدل العام للكثافة السكانية لمدينة تبسة 75 نسمة/هكتار لسنة 2022، بإجمالي سكان يقدر بـ 240884 نسمة يقيمون على مساحة اجمالية للمدينة تقدر بحوالي 3230 هكتار، إلا أن توزيع السكان ضمن مناطق المدينة يختلف من منطقة إلى أخرى، حيث أنها تتخفف ضمن المناطق غير المأهولة كالمنطقة رقم 10، وكذا المناطق ذات المساحة الكبيرة كالمنطقة رقم 8 منطقة المطار، وطريق عنابة بحوالي 56 ن/هـ، وترتفع بشكل كبير في المناطق الفوضوية بالأساس كمنطقة لاکومين ومنطقة الزاوية بأكثر من 160 ن/هـ، وكذا منطقة مركز المدينة بأكثر من 120 ن/هـ، والشكل رقم (17) والصورة الجوية رقم (02) توضح ذلك.



المصدر : من اعداد الباحث 2023 اعتمادا على الجدول السابق

الصورة الجوية رقم (02) : توزيع الكثافة السكانية لمدينة تبسة 2022



-III- الدراسة العمرانية:

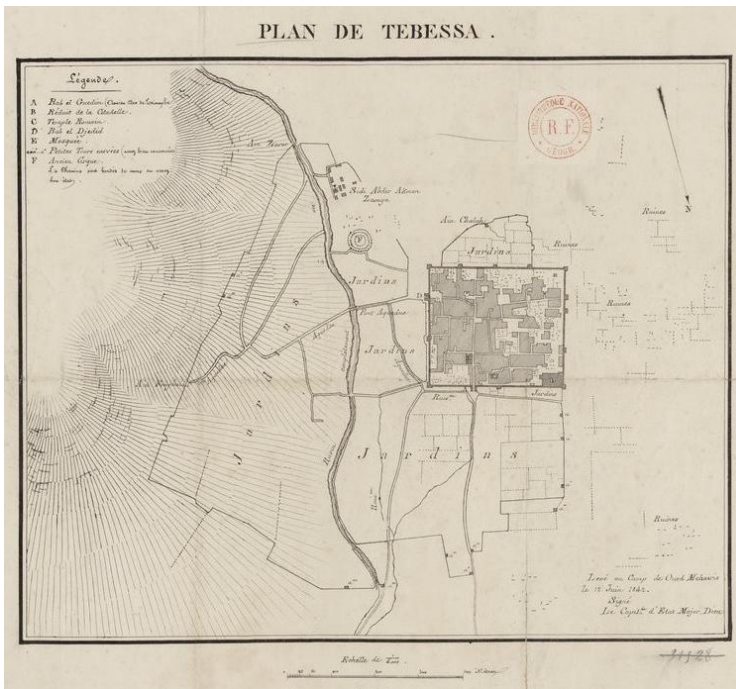
1- مراحل التطور المجالي للمدينة :

لا يمكن دراسة أي مدينة دون التطرق إلى تطورها العمراني خلال الفترات الزمنية التي مرت بها المدينة حيث أن التطور العمراني للمدينة يعطينا صورة عن محاور توسعها وأسباب توسعها في اتجاه دون آخر، وكذا العوائق التي تمنع توسعها في اتجاه ما، مع معرفة سرعة توسعها من خلال استهلاك المجال سواء داخل المحيط العمراني أو على حساب الأراضي المجاورة للمدينة سواءً قابلة للتعمير أو أراضي زراعية وغيرها، لذلك لزاما علينا التطرق إلى التطور العمراني لمدينة تبسة وهي كما يلي:

- المرحلة الأولى قبل 1846 م

قبل سنة 1846 م كانت مدينة تبسة - تيفاست- متمثلة في : النواة الأولى المحاطة بالسور البيزنطي والتي كما ذكرنا سابقا يعود العمران بها إلى كل من الرومان والبيزنطيين والعرب المسلمين ثم العثمانيين وقد بلغت مساحتها حوالي 8,9 هكتار حيث كانت تربطها علاقات بمدن موجودة في نفس الفترة وكانت موصولة بطرق متمثلة في :

- طريق يربط مدينة تيفاست بسيرتا.
- طريق يربط مدينة تيفاست بتيمقاد.
- طريق يربط مدينة تيفاست بقرطاج.

الشكل رقم (18) : مخطط مدينة تبسة سنة 1842¹⁶⁶

المصدر: <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b530614987>

¹⁶⁶ - Bibliothèque nationale de France "Plan de Tébessa levé au Camp de Oued Mehairis le 12 juin 1842. Signé, le Capitaine d'Etat-Major, Dieu" . <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b530614987>

- المرحلة الثانية 1846-1932 م:

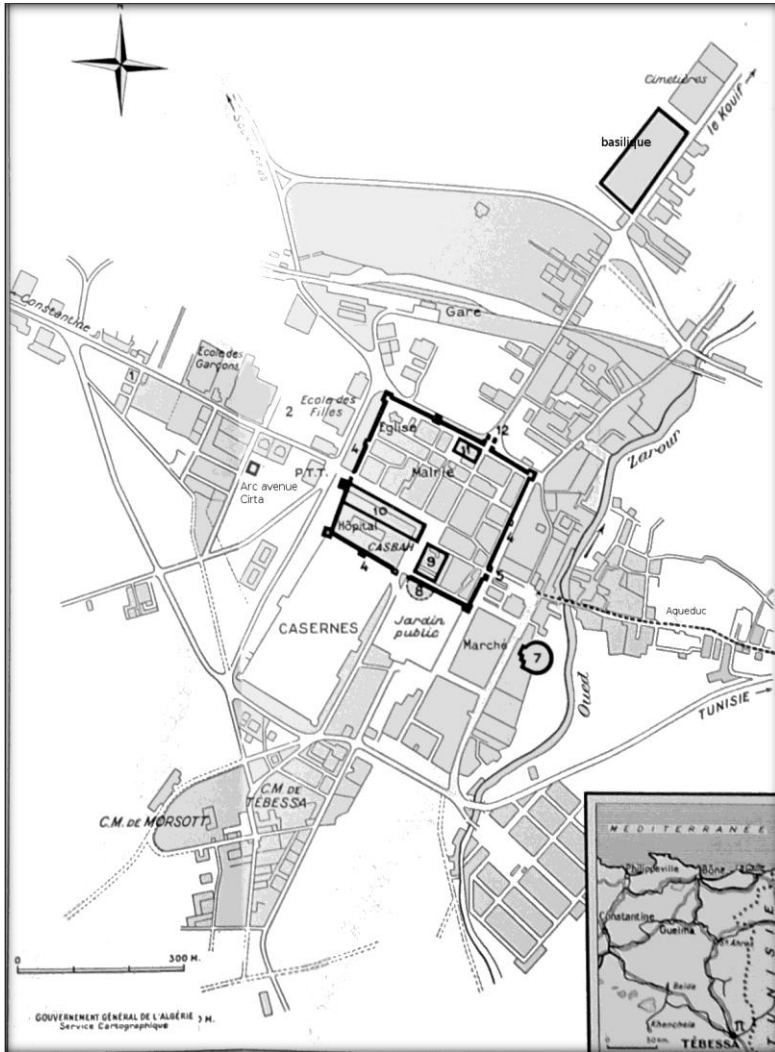
تم احتلال الفرنسيين لمدينة تبسة بعد قصفها بالمدافع، مما أدى لتهديم جانب من السور البيزنطي من الجهة الجنوبية، بعده قاموا ببناء التكنة داخل السور البيزنطي في الجهة الجنوبية سنة 1852 م، والتي تحولت حاليا إلى مستشفى كما عملوا على بناء عدة مباني للاستعمال العسكري قبل سنة 1872 م، ودمروا العديد من المباني التقليدية العربية، واستبدلت بمباني استعمارية، وأخذ العمران يتسع خارج السور غير أنه كان بشكل عشوائي يفتقر للتخطيط وهو ما دفع بالإدارة الفرنسية لإصدار مخطط للتهيئة سنة 1931 م، وقد بلغت مساحة المجال العمراني للمدينة في هذه الفترة حوالي 54 هكتار.

الشكل رقم (19): مخطط مدينة تبسة سنة 1951

- المرحلة الثالثة 1932-1962 م

بلغت مساحة مدينة في نهاية هذه المرحلة بحوالي 126 هكتار سنة 1962م، بزيادة مقدرة بـ 72 هكتار مما كانت عليه المدينة في 1931 م ومن ثم يكون مساحة المدينة زادت بأكثر من الضعف خلال 30 سنة

أما العمران في هذه الفترة فقد أخذ شكلا منتظما كان ثمرة لتطبيق ما جاء في مخطط التهيئة لسنة 1931 م، حيث عمل الفرنسيين على إشغال الجيوب الفارغة من خلال التكتيف ضمن المساحات الشاغرة داخل النسيج العمراني الموجود، كما كان التوسع العمراني باتجاه محوري الطريقتين الرئيسيتين في المدينة آنذاك (طريق شمال جنوب، وطريق شرق غرب).



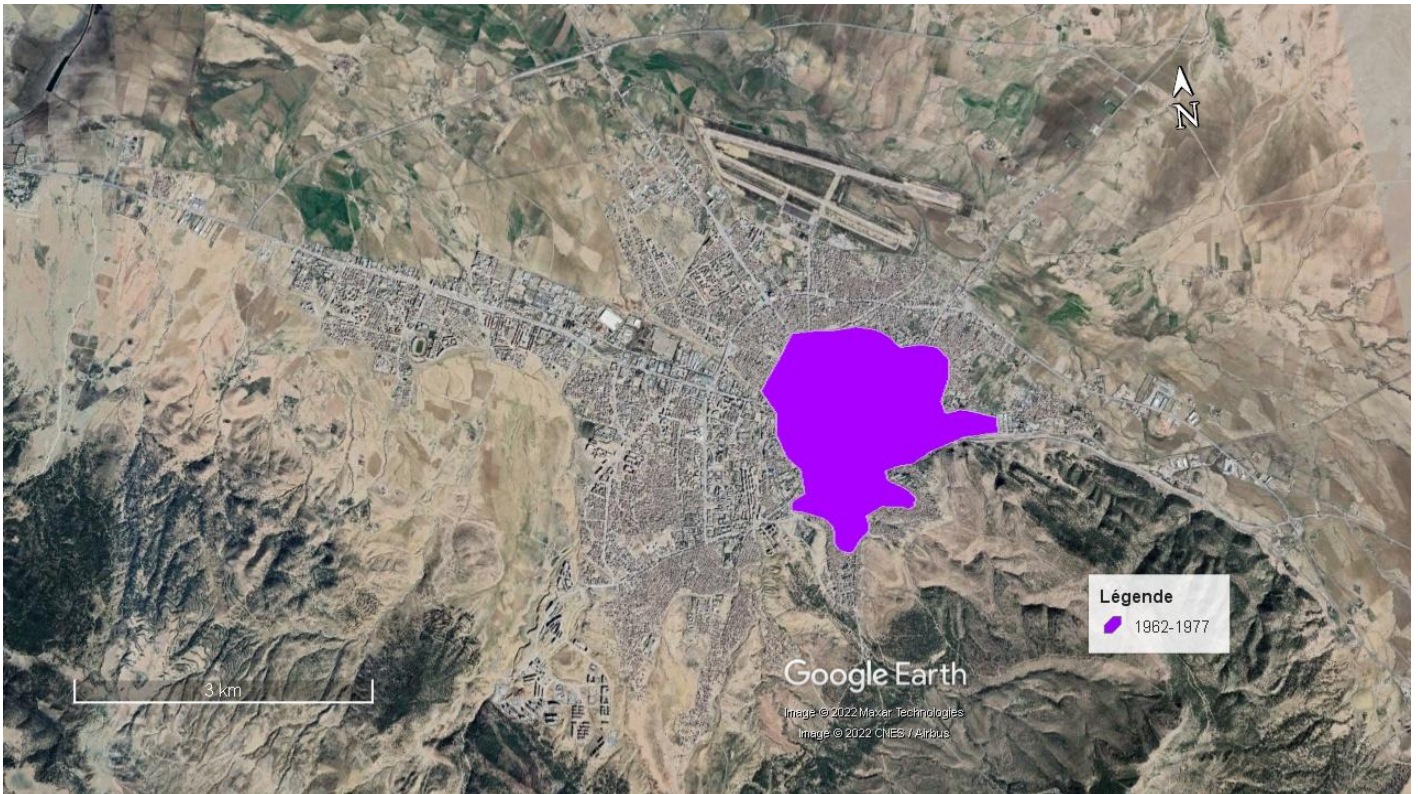
المصدر : <https://gifex.com/fr/wp-content/uploads/28469/Plan-de-Tebessa-en-1951.jpg>

وبالتالي فإن في هذه المرحلة اتخذت فرنسا من المدينة القديمة داخل السور البيزنطي مقرا قياديا بإنشاء الثكنة العسكرية والمستشفى، وغير بعيد عنها مقر البلدية والتوسعات التي كانت من الجهة الشرقية والشمالية الشرقية حي المدارس وغربا حي الفوبر.

- المرحلة الرابعة (1962-1977) :

لم تشهد هذه المرحلة توسعا كبيرا للمدينة غداة الاستقلال حيث تم استغلال المساكن التي تركها المعمرين بعد رحيلهم، إضافة ما عرفته بعض الأحياء من توسع نتيجة النزوح من الريف للمدينة وسعيا إلى الحصول على حياة أفضل في المدينة، كما عرفت هذه المرحلة ترقية تبسة إلى مصاف ولاية أثناء التقسيم الإداري 1974، بعد أن كانت تابعة لولاية عنابة، هذه الترقية سمحت لها بأن تستفيد من العديد من المشاريع الهامة والمهيكلية من أجل بعث ديناميكية جديدة فيها وتنميتها، أين تم تشييدها خلال المرحلة الموالية، كان معدل الاستهلاك السنوي حوالي 26 هكتار خلال هذه الفترة، وصلت مساحة المدينة في سنة 1977 حوالي 512.4 هكتار .

الصورة الجوية رقم (03): مدينة تبسة خلال الفترة 1962-1977

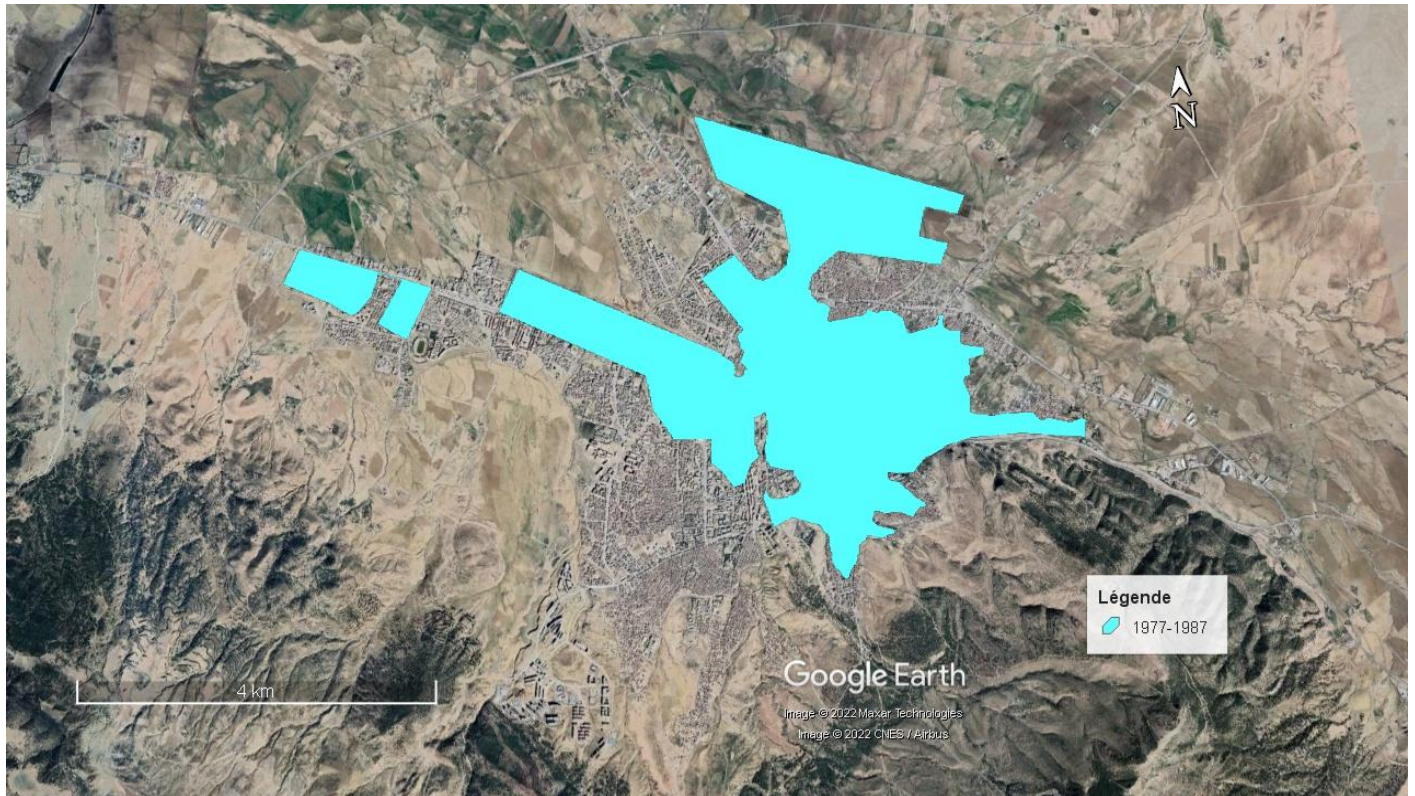


المصدر : من انجاز الباحث 2018 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

- المرحلة الخامسة (1977-1987) :

خلال هذه المرحلة تم استكمال مرحلة التشييد والبناء، هذه المرحلة التي تميزت بتحويلات كبيرة عرفتها المدينة في جميع الميادين حيث شهدت أكبر تسارع في وتيرة تطورها المجالي بما يتماشى والمخطط العمراني الموجه، والذي شمل توجيهات لتوسع المدينة، كما تدعمت المدينة بالبرامج الممنوحة في إطار السكن (المناطق السكنية الحضرية الجديدة)، التي تركزت في الجهة الغربية للمدينة على غرار التجمع الثانوي علي مهني والذي يبعد عن مركز المدينة من الجهة الغربية بحوالي 7 كم، بمحاذاة طريق قسنطينة، إضافة إلى المنطقة السكنية الحضرية الجديدة فاطمة الزهراء شمال غرب المدينة، والمنطقة السكنية الحضرية الجديدة الثالثة جنوب المدينة، وكذا التخصيصات، إضافة الى ظهور أحياء عشوائية كحي الجرف وحي الميزاب وغيرها، وقد استهلك المجال بشكل كبير جدا في هذه الفترة خصوصا مع ظهور العديد من التجهيزات والمرافق الجديدة كمقر الولاية، المطار، المعهد الوطني للتعليم العالي (الجامعة القديمة حاليا) وغيرها من التجهيزات، بالإضافة إلى إنشاء المنطقة الصناعية ومناطق النشاطات، وقد استهلك المجال في هذه المرحلة بحوالي 1025 هكتار بمعدل اكثر من 100 هكتار سنويا، وبالتالي وصلت مساحة المدينة الى ما يقارب 1537 هكتار.

الصورة الجوية رقم (04): مدينة تبسة خلال الفترة 1977-1987

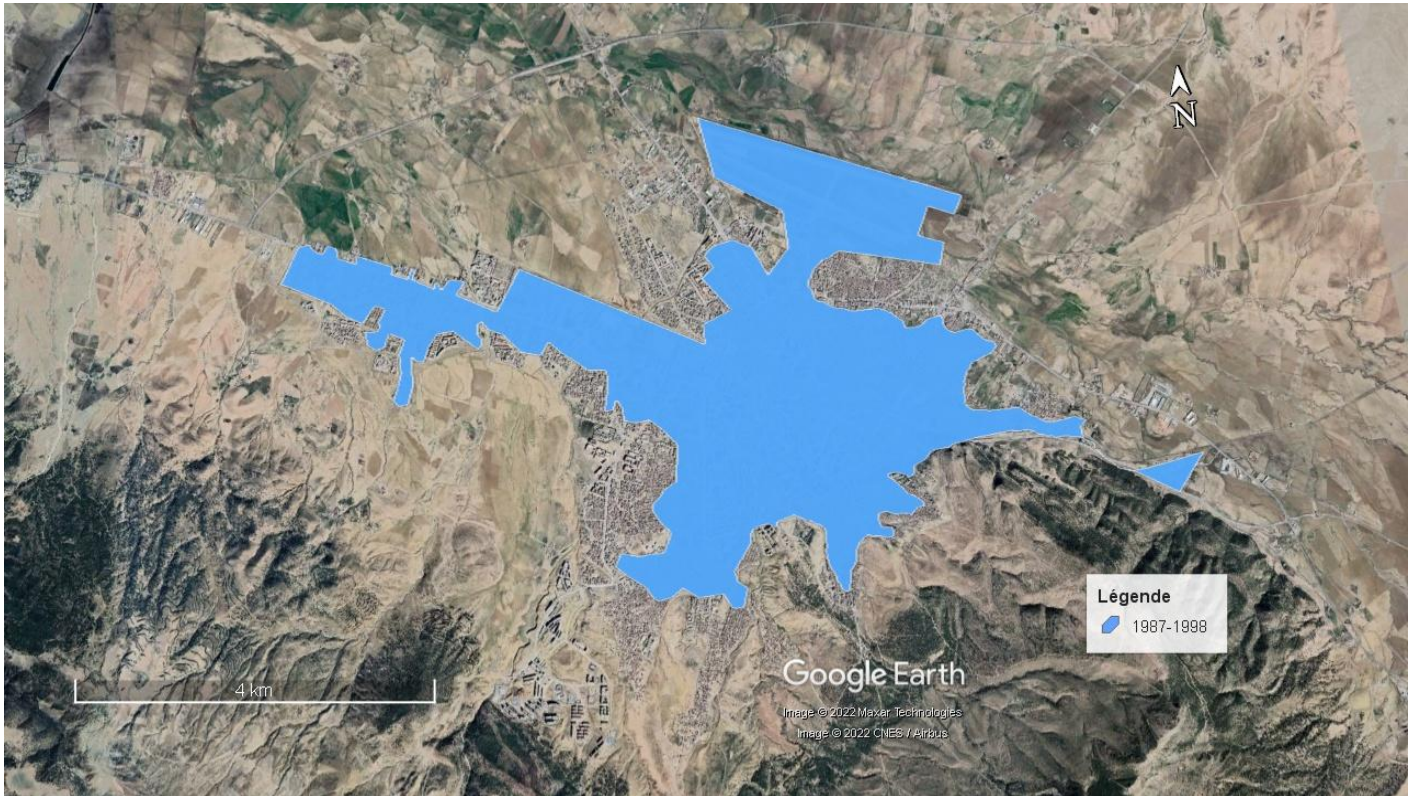


المصدر : من انجاز الباحث 2018 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

- المرحلة السادسة (1987-1998) :

مع عدم فعالية ونجاعة أدوات التخطيط والتهيئة المجالية لمرحلة ما قبل 1990 وعلى رأسها المخطط العمراني الموجه، والتركيز ضمن السياسة الوطنية على إنشاء المصانع والمناطق الصناعية، بدلا من الفلاحة والتي أدت إلى الهجرة من الريف نحو المدن بحثا عن حياة وشروط عيش أفضل، مما تسبب في ظهور أحياء فوضوية وتوسع الأحياء الموجود فوضويا، هذه الأحياء التي تفتقر إلى أدنى شروط الحياة وغياب تام تقريبا للتجهيزات، في ظل ذلك ارتأت الدولة ضمن سياستها إلى استحداث أدوات للتهيئة والتعمير جديدة، ممثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخططات شغل الأراضي، بدأ العمل على إعداد هذه المخططات مع هذه المرحلة، وأغلبها تم المصادقة عليها حوالي سنة 1995، إلا أن العمل به في هذه المرحلة كان بشكل محتشم نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبالأخص الأمنية التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء، وبالتالي كان اهتمام الدولة وتركيزها منصب على استقرار الوضع الأمني، وخلال هذه العشرية السوداء كانت هجرات جماعية من الأرياف والمناطق غير الآمنة إلى المدن وبالتالي زاد عدد الأحياء الفوضوية، وزاد حجمها في مدينة تبسة، على غرار باقي المدن الجزائرية أين وصلت مساحة المدينة إلى حوالي 2082 هكتار وكانت الزيادة السنوية في استهلاك المجال بمعدل حوالي 50 هكتار سنويا.

الصورة الجوية رقم (05): مدينة تبسة خلال الفترة 1987-1998

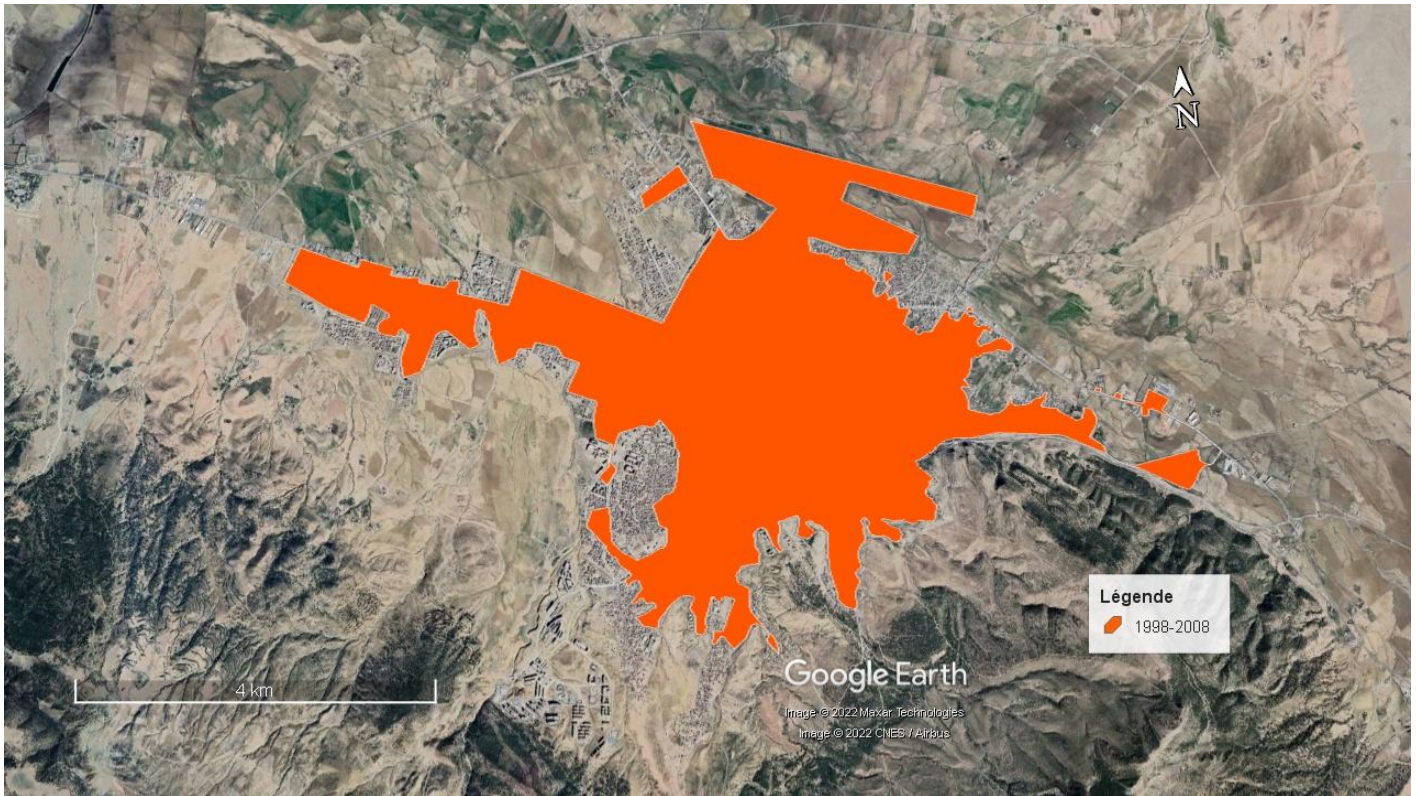


المصدر : من انجاز الباحث 2018 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

- المرحلة السابعة (1998-2008) :

مع استقرار الوضع الأمني نوعا ما وانتعاش الاقتصاد الوطني بدأت الدولة في زيادة انتاج السكن، حيث أن مدينة تبسة أخذت تتوسع خاصة في الجهة الغربية على محور الطريق الوطني رقم 10 باتجاه قسنطينة، ليتلاحم النسيج الحضري للمدينة مع حي علي مهني، الذي كان منفصل عليها، وذلك بتشييد العديد من الأحياء منها حي الوثام 1 و 2، إضافة إلى إنشاء تخصيص الشيخ العربي التبسي، وكذا توسع الجامعة بالعديد من الكليات على نفس محور الطريق الوطني رقم 10، والتوسع في الجهة الجنوبية الغربية كحي سكانسكا، دون أن ننسى التوسعات الفوضوية كتوسع حي الجرف وحي الميزاب في الجهة الجنوبية من المدينة، وحي طريق عنابة في الجهة الشمالية للمدينة بمحاذاة المطار، كان معدل استهلاك المجال في هذه الفترة أقل ونوعا ما من الفترة السابقة حيث كان بمعدل 37 هكتار سنويا، أين وصلت مساحة المدينة حوالي 2451 هكتار.

الصورة الجوية رقم (06): مدينة تبسة خلال الفترة 1998-2008



المصدر : من انجاز الباحث 2018 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

- المرحلة الثامنة (2008-2022) :

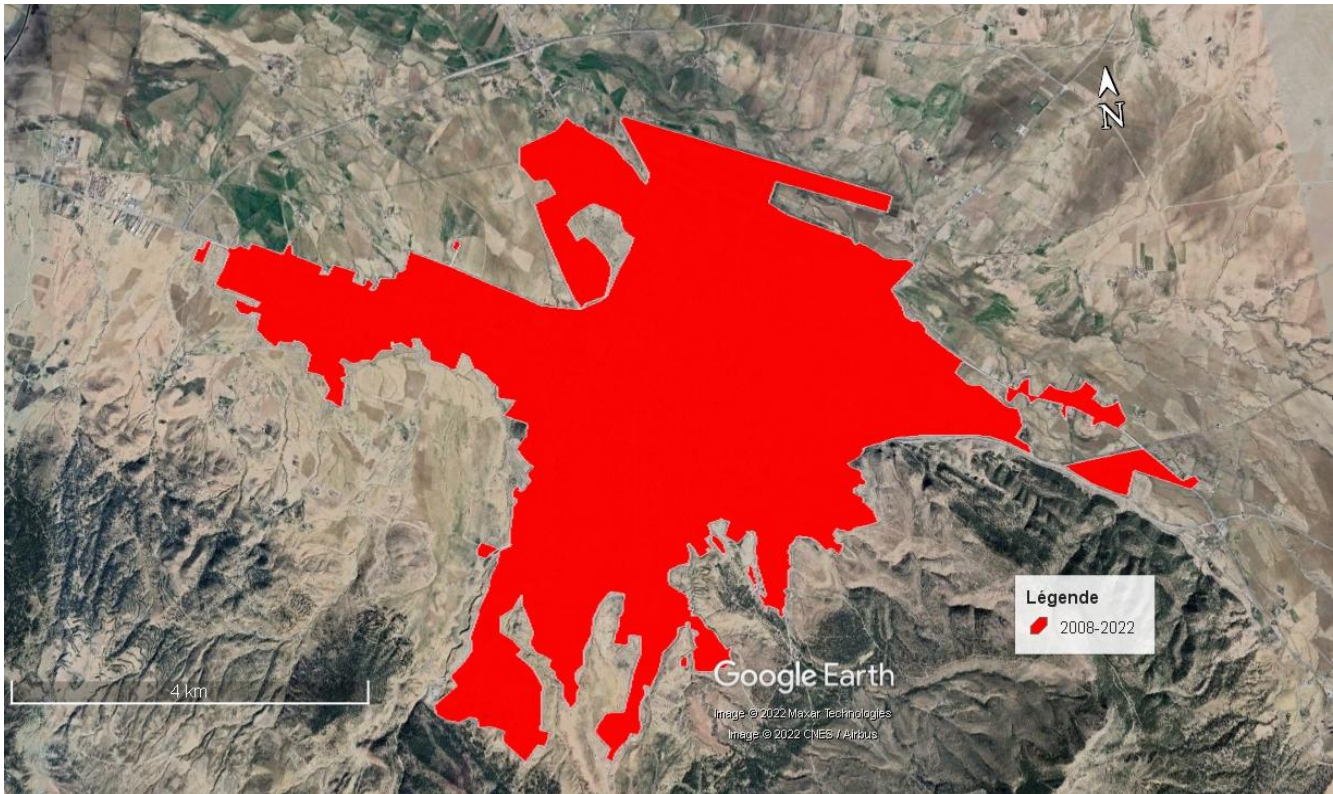
بعد مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلديات تبسة الحمامات بولحاف الدير بكارية والكويف، تم تبني سياسة جديدة في التوسعات بمدينة تبسة، مبنية على فكرة الأقطاب، أين برمجت ثلاثة

أقطاب توسع هي على التوالي قطب الدكان، قطب العنبة التابعين اقليميا لبلدية تبسة، وقطب بولحاف الدير هذا الأخير الذي يتبع اقليميا بلدية بولحاف الدير.

خلال هذه المرحلة بدأ تشييد القطب العمراني الدكان والمخصص لحوالي 11000 سكن ويشغل مساحة اجمالية تقدر بـ 280 هكتار، تم انشاء حوالي 3700 مسكن حتى سنة 2022، وهو موجود في الجهة الجنوبية للمدينة ضمن منطقة جبلية على محور الطريق الولائي رقم 08، أما القطب الحضري العنبة يقع في الجهة الغربية للمدينة بمحاذاة الجامعة لم تنطلق فيه الأشغال بعد باستثناء المحطة البرية التي وضعت حيز الخدمة في جويلية 2016، وبرنامج 200 سكن ترقيوي مدعم مازالت الأشغال فيها تسيير بوتيرة ضعيفة منذ 2018 إلى اليوم .

أما بالنسبة للتوسع العمراني في الجهة الشمالية الغربية على مستوى مخططات شغل الأراضي (09.23.27.28.29) تم التوقف عنهم مؤقتا مع بداية ما كان يعبر عنه بالأزمة الاقتصادية 2016 مثل العديد من البرامج والمشاريع التي لم تنطلق، فيما، وصلت مساحة المدينة سنة 2022 حوالي 3229 هكتار.

الصورة الجوية رقم (07): مدينة تبسة خلال الفترة 2008-2022



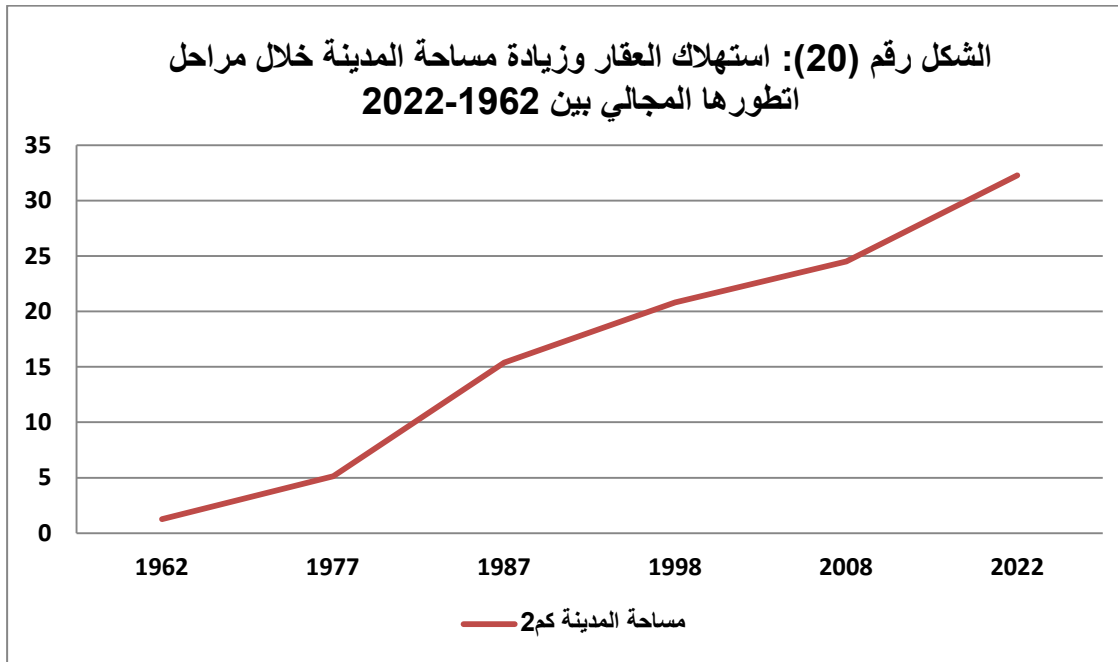
المصدر : من انجاز الباحث 2023 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

2- التطور المجالي واستهلاك العقار: بعد التطرق إلى التطور المجالي للمدينة سنلخص استهلاك المجال خلال عديد المراحل التي مرت بها المدينة من خلال الجدول رقم (16)

الجدول رقم (16) : استهلاك العقار وزيادة مساحة المدينة (1962-2022)

السنة	1962	1977	1987	1998	2008	2022
مساحة المدينة (هكتار)	126	512.4	1537.2	2082.5	2451.2	3229.0

المصدر: من إعداد الباحث 2023



المصدر: من إعداد الباحث 2023 اعتمادا على الجدول السابق

3- الكثافة السكانية الحضرية خلال الفترة 1977-2022

كان تركيز السكان بمدينة تبسة كبير خلال العشرية الأولى والثانية بعد الاستقلال، فيما أن مساحة المجال الحضري كانت حوالي 512 هكتار خلال سنة 1977 حيث سُجِّلَ حوالي 130 نسمة في الهكتار وتعتبر كثافة عالية فيما لم تتجاوز الكثافة السكانية 80 نسمة في الهكتار خلال المراحل الموالية حتى سنة 2022 والجدول رقم (17) يوضح ذلك

الجدول رقم (17): الكثافة السكانية بمدينة تبسة خلال الفترة 1977-2022

السنة	عدد السكان نسمة	مساحة المدينة (هك)	الكثافة السكانية ن/هك
1977	66 500	512.4	129
1987	112 007	1537.2	73
1998	161 440	2082.5	77
2008	194 461	2451.2	79
2022	240884	3229.0	75

المصدر: من إعداد الباحث 2023

4- من سياسة التكتيف الحضري والتوسعات العمرانية إلى سياسة الأقطاب الحضرية الجديدة:

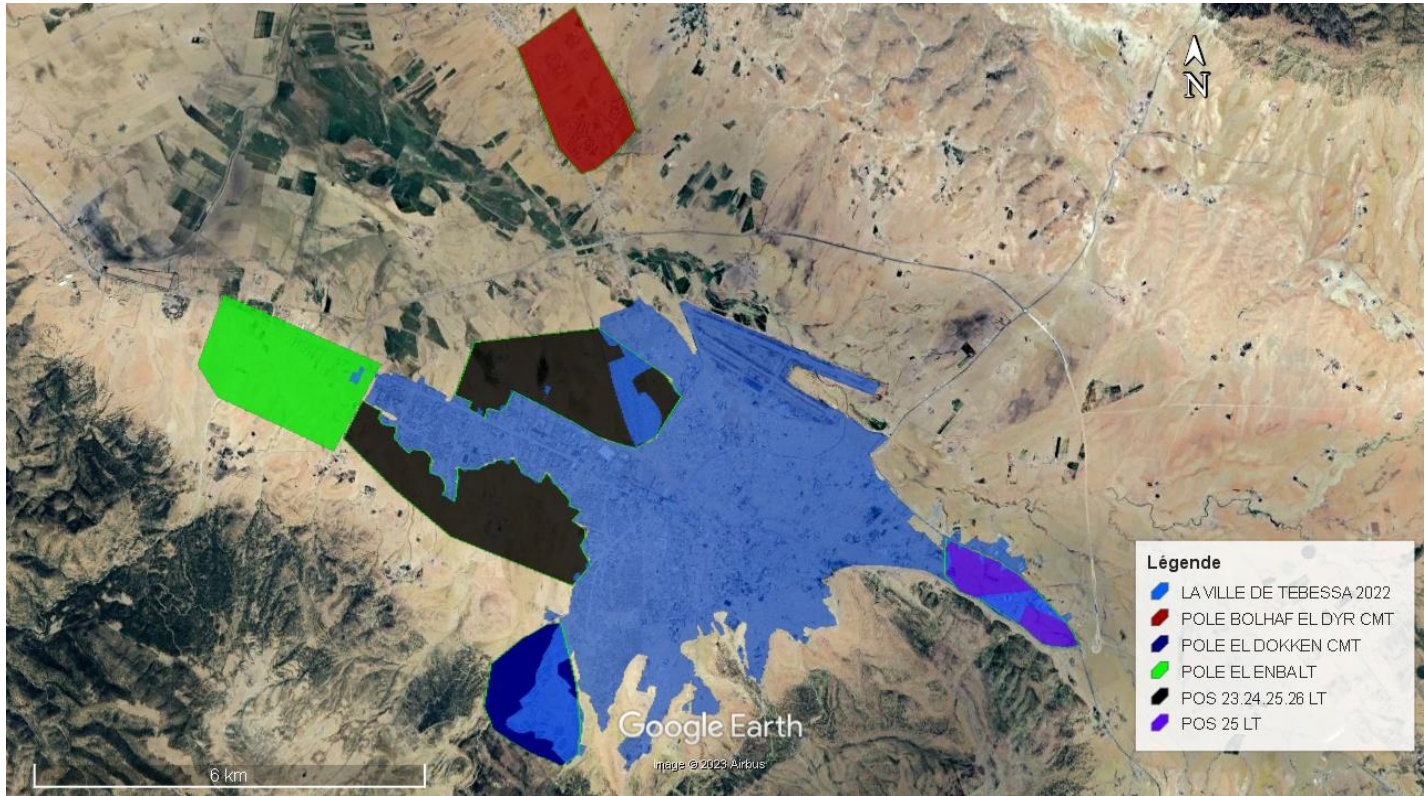
سعت الدولة في مجال تسيير المدن إلى فرض توسعات عمرانية على شكل أقطاب حضرية، سعياً إلى تخفيف الضغط على المدن الكبرى، عوضاً عن سياسة المدن الجديدة، هذه الأقطاب التي تكون على شكل مدن صغيرة من المفترض أن تشتمل على كل ما يحتاجه الساكنة، وأن تكون مراكز استقطاب عصرية وراقية تتماشى والتطورات التكنولوجية والعلمية الراهنة.

كانت فكرة الأقطاب الحضرية قد جاءت مع البحوث المالية الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر بعد 2010، وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية وبعد مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للبلدية، ما ساعد على برمجة أقطاب حضرية، والمتمثلة أساساً في القطب الحضري الدكان التابع إقليمياً لبلدية تبسة بمساحة تقدر بأكثر من 280 هكتار تضم حوالي 11000 مسكن يقع هذا القطب جنوب غرب مدينة تبسة، ويمكن أن نعتبره امتداد للنسيج الحضري القائم للمدينة من الجهة الجنوبية الغربية، يبعد عن مركز المدينة بحوالي 05 كم، ويمكن الوصول إليه عبر الطريق الولائي رقم 08، يقع على ارتفاع 1000 م عن سطح البحر في منطقة ذات تضاريس صعبة محاطة بالجبال، ذات غطاء غابي، تم البدء في إنجازه خلال سنة 2014، ولم يتم الانتهاء منه إلى اليوم، حيث بلغ عدد السكنات التي تم توزيعها بـ3700 سكن من مختلف الصيغ، أما القطب الحضري بولحاف الدير والذي أقيم على إقليم بلدية بولحاف الدير وهي بلدية فلاحية تقع شمال بلدية تبسة، وعلى الحدود معها، يعد هذا القطب الحضري إضافة إلى ما يحويه من سكنات مختلفة، هو أيضاً يحوي على توسع جامعة تبسة حيث يضم القطب الجامعي 8000 مقعد بيداغوجي، وإقامتين جامعتين بطاقة إجمالية 4000 سرير، تم استلامهم وتجهيزهم، ووضع القطب الجامعي حيز الخدمة خلال الدخول الجامعي 2023-2024، كما يشتمل القطب الحضري بولحاف الدير إضافة إلى القطب الجامعي، برامج سكنية من بينها استلام حوالي 3000 سكن من مختلف الصيغ، ويغطي القطب الحضري بولحاف الدير مساحة إجمالية تقدر بـ184

هكتار، وبالتالي هذان القطبان الحضريان يمثلان توسع المدينة على المدى القريب والمتوسط، وهناك أيضا القطب الحضري العنبة التابع إقليميا لبلدية تبسة بمساحة تقدر بـ 226 هكتار، بطاقة استيعاب تقدر بأكثر من 17 ألف سكن وهو مبرمج كتوسع للمدينة على المدى البعيد حيث لم يتم البدء فيه باستثناء برنامج بسيط من السكن الترقوي المدعم والمقدر بـ 200 سكن.

وبالتالي توسع مدينة تبسة أو تطورها المجالي خلال سنوات 2012-2032 تكون على مستوى القطب الحضري الدكان POS 28، القطب الحضري العنبة POS 09 A، القطب الحضري بولحاف الدير، ومخططات شغل الأراضي 23، 24، 26 و 27، الواقعة غرب المدينة بمساحة اجمالية تقدر بـ 420 هكتار ومخطط شغل الأراضي رقم 25 الواقع شرق المدينة بمساحة تقدر بـ 116 هكتار كلها للتوسعات المستقبلية على المدى الطويل والصورة الجوية رقم (08) توضح ذلك.

الصورة الجوية رقم (08): الأقطاب الحضرية والتوسعات العمرانية المستقبلية لمدينة تبسة



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على 2023 على Google Earth Pro

5- تشخيص سياسة الأقطاب الحضرية الجديدة والهدف منها:

في ظل سياسة إنشاء الأقطاب الحضرية، تعد المدينة الأم بمثابة المركز الرئيسي الذي تتمحور حوله باقي الأقطاب الحضرية المجاورة، حيث ترتبط هذه الأقطاب بعلاقة تبعية وتكامل مع المدينة الأم، فيما قد تشكل هذه الأقطاب مراكز جذب سكانية واقتصادية وغيرها، والكل يعمل في إطار متكامل ومتوازن من خلال الخدمات والبنى التحتية المتوفرة فيها وفي المدينة الأم، في الوقت ذاته، تسهم هذه الأقطاب في

- دعم التنمية المتوازنة للمنطقة ككل، دون أن تكون معزولة أو منفصلة عن بعضها البعض أو عن المدينة الأم، وسنلخص تشخيص هذه السياسة والهدف منها في مدينة تبسة من خلال النقاط التالية:
- الأقطاب الحضرية المحيطة بمدينة تبسة تقع ضمن إطار جغرافي متفاوت المسافات عن مركز المدينة الأم، حيث يبعد قطب بولحاف الدير حوالي 10 كم شمالاً ويمثل المدخل الشمالي للتجمع الحضري تبسة، وقطب الدكان يبعد 5 كم جنوباً ويمثل امتداداً للمدينة من الجنوب، أما قطب العنبة فيبعد 7 كم غرباً ويشكل المدخل الغربي بعد إنجازه، وهكذا تشكل هذه الأقطاب امتدادات محيطة بالمدينة الأم ضمن إطارها الجغرافي وترتبط معها وظيفياً.
 - الأراضي التي أقيم عليها القطب الحضري بولحاف الدير هي أراضي منبسطة بانحدارات ضعيفة جداً، وهي أراضي معرضة لخطر الفيضانات كما شهدناها خلال شتاء 2022، أما بالنسبة للقطب الحضري الدكان فهي أراضي جبلية وعرة تتطلب منشآت فنية كبيرة ومكلفة.
 - خلق أو تطوير بعض التجمعات الصغيرة وإعطاء صبغة أو طابع معين لهذه التجمعات كما هو الحال بالنسبة للقطب الحضري بولحاف الدير.
 - أغلب البرامج المنجزة على مستوى القطبين الحضريين الدكان وبولحاف الدير سكنات ذات الصيغة الاجتماعية وسكنات من صيغة عدل .
 - تعمل هذه الأقطاب على تخفيف الضغط على المدينة الأم وامتصاص النمو الديمغرافي والهجرة إلى التجمع الرئيسي.
 - من المفروض أن هذه الأقطاب تشمل الوظائف السكنية والخدماتية وحتى العمل والترفيه وغيرها، أي أنها لا تكون أقطاب مرآقد توفر إلا السكن، بل يجب العمل على أن تكون هذه الأقطاب إما تكنولوجية، أو صناعية أو علمية أو حتى صحية وبيئية وغيرها من الوظائف.
 - عدم اكتمال التهيئة الخارجية ومساحات اللعب والراحة، رغم توزيع ما تم إنجازه من سكنات منذ بداية سنة 2019، وكذا انطلاق عمل بعض التجهيزات كالمرافق التعليمية، كما تم الانطلاق الفعلي لنشاط القطب الجامعي بولحاف الدير بداية من سبتمبر 2023.
 - يعد قرب مدينة تبسة من الحدود التونسية عبر المعبر الحدودي بوشبكة، الذي يبعد بحوالي 40 كم ويعرف حركة كبيرة في نقل البضائع والأشخاص بين البلدين على مدار العام، وبالتالي فمدينة تبسة تحتل مكانة اقليمية واقتصادية هامة على مستوى الولاية والإقليم، مما يتطلب برمجة منطقة تبادل حر فيها، قد تسهم في تنمية المنطقة.

خلاصة الفصل: إن موقع تبسة كمدينة وبلدية وحتى ولاية يعد موقع مهم على المستوى الوطني، فهي تعد بوابة الجزائر من الجهة الشرقية على دولة تونس، وتقع أيضا على محاور طرق مهمة، إضافة إلى موقعها على مستوى الولاية فهي تعد مقر بلدية تتوسط بلديات الولاية، وبالتالي تشكل نقطة التقاء وإشعاع لباقي مدن الولاية، وتتموضع على سفح جبل أزموور، مناخها شبه جاف معتدل.

أبان الفترة الاستعمارية تم ترقيتها إلى بلدية مختلطة سنة 1868 م، حيث أشارت المصادر التاريخية أن عدد سكانها سنة 1877 بلغ 2370 نسمة، فيما وصل عدد سكانها وفقا لأول إحصاء رسمي للجزائر المستقلة سنة 1966 م إلى 46350 نسمة، وكان معدل النمو في تلك الفترة مرتفع قدر بأكثر من 7%، ووصل عدد سكان المدينة سنة 2022 إلى أكثر من 240 ألف نسمة، ومعدل النمو كان 1.54 %، حيث تضاعف عدد سكان المدينة أكثر من 5 مرات خلال أكثر من نصف قرن الماضية، ويعد معدل التحضر كبير جدا حيث كاد يكون عدد سكان البلدية هو نفسه عدد سكان المدينة، أين قدر السكان الحضر بحوالي 98.45 % ، فيما يشكل سكان مدينة تبسة حوالي 30 % من سكان الولاية الذين بلغوا سنة 2022 أكثر من 807 ألف نسمة، وهي تعد كتلة سكانية معتبرة، وتقدر نسبة البطالة بـ 10 %، أما بالنسبة لتقديرات السكان على المدى الطويل 20 سنة سيصل عدد سكان المدينة أكثر من 324 ألف نسمة، مما يتطلب التفكير في محاولة خلق التوازن في توزيع النشاطات والخدمات ذات التأثير، وكذا السكنات التي يمكن أن تتحكم في توزيع السكان على إقليم الولاية.

كما تطرقنا فيه أيضا إلى الجانب العمراني لمدينة، بداية من التطور المجالي الذي كان بدايته السور البيزنطي وما يحتويه، أين كانت المدينة في حدود السور البيزنطي، حيث بدأنا من سنة 1842 أين كانت مساحة المدينة حوالي 9 هكتار، ثم زاد حجم المدينة بتطورها المجالي داخل وخارج السور البيزنطي خلال العهد الاستعماري، وتم اعتماد وسائل تخطيط وتسيير حضري، من خلال نشأة عديد الأحياء كحي الفوبرور وحي المدارس، التي كانت مخصصة للمعمرين، إضافة إلى توسعات فوضوية وعشوائية ببداية نشأة حي الزاوية ووصلت مساحة المدينة سنة 1962 حوالي 126 هكتار .

بعد الاستقلال زاد عدد سكان المدينة وزاد حجمها خاصة بعد ترقية تبسة إلى ولاية سنة 1974 حيث استفادت من عديد البرامج والمشاريع التنموية، بدايةً بالتجهيزات والإدارات التي يجب أن تكون فيها كمقر ولاية والمديريات، إضافة إلى برنامج سكني ضخم من خلال أربعة من المناطق السكنية الحضرية الجديدة، والتحصيص السكنية لتغطية الطلب على السكن حيث كان الهدف انشاء 13500 وحدة سكنية، وكذا المنطقة الصناعية، كل هذه البرامج حتى وان لم تكن ضمن المخطط العمراني الموجه إلا أنها كانت هادفة، وبالموازاة كان التوسع الفوضوي حيث أخذ نصيبا وافرا من العقارات، حيث وصلت مساحة المدينة سنة 1987 حوالي 1537 هكتار.

مع بداية عهد جديد وظهور أدوات التعمير والتسيير الحضري المعمول بها إلى الآن والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخططات شغل الأراضي، والذي صودق عليه بالنسبة لبلدية تبسة سنة 1995، في ظل الفترة الحساسة التي كانت تعيشها البلاد من خلال الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي غير المستقر، والذي شهدت فيه المدينة هجرة كبيرة من الأرياف مثل كل المدن الجزائرية، زاد حجم الأحياء الفوضوية وزاد الطلب على السكن، تمت بداية مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سنة 2008 أين أصبحت مساحة المدينة حوالي 2500 هكتار، صودق عليه في 2012 حيث انتهجت فيه الدولة توسعات على شكل أقطاب بالإضافة إلى التوسعات الأخرى حيث برمجت الأقطاب في كل من الدكان جنوب المدينة، والعنبة غرب المدينة، وبولحاف الدير ضمن إقليم بلدية بولحاف الدير شمال غرب مدينة تبسة، تم التركيز ضمن إقليم بلدية تبسة على القطب الحضري الدكان، ووصلت مساحة المدينة سنة 2022 حوالي 3230 هكتار.

الفصل الثاني:

استخدامات الأرض بمدينة

تبسة

"بين تعدد المنتج الحضري وزيادة الطلب
على الخدمات"

مقدمة الفصل :

تعتبر حالة الدراسة مدينة تبسة إحدى المدن المهمة في شرق الجزائر، ومن خلال الفصل السابق تبين أنه قد شهدت نموًا عمرانيًا كبيرًا خلال العقود الماضية، ومع ازدياد عدد السكان وتوسع المدينة، أضحت لزامًا علينا دراسة واقع استخدامات الأراضي داخلها، وتقييم مدى تغطية الخدمات والتجهيزات لمختلف الأحياء، فضلًا عن مدى ملاءمتها لاحتياجات السكان الكمية والنوعية.

لهذا الغرض، قمنا بإجراء دراسة ميدانية عمليًا على أن تكون تغطيتها لمختلف أحياء المدينة، باستخدام استبيان إلكتروني موزع على عينة من سكان المدينة تبسة، نهدف من خلاله إلى تحليل واقع السكن ومؤشرات التنمية واستخدامات الأراضي من وجهة نظر السكان أنفسهم، والوقوف على التحديات والفرص المتاحة لتحسين التخطيط العمراني والاستخدام الأمثل للعقار الحضري.

سنسلط من خلال هذه الدراسة الضوء على جوانب مختلفة من استخدامات الأرض، بما في ذلك الاستخدامات السكنية، والاستخدامات الخدمية من خدمات تعليمية وصحية وتجارية والصناعية، وسياحية وترفيهية، وصولًا إلى استخدامات الأرض التقنية من ربط بمختلف الشبكات وغيرها، من أجل الوصول إلى مدى رضا السكان عن الخدمات المقدمة وتوزيع المرافق والتجهيزات العامة في الأحياء.

1- دراسة وتحليل الاستبيان : من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة، عملنا على إشراك سكان مدينة تبسة من خلال استبيان إلكتروني، أجابت عليه عينة معتبرة من سكان المدينة، كان إجراء الاستبيان خلال الفترة الممتدة على مدى عشرة أيام من تاريخ 23 أكتوبر 2023 إلى غاية 01 نوفمبر 2023، وذلك باستعمال الموقع الإلكتروني Google forms ، والذي يعد أحد الوسائل التي تستعمل في انشاء الاستبيانات على الخط، واستعانا بوسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني عن طريق صفحات ومجموعات على الفيسبوك، منها صفحات (TEBESSA UNE PHOTO PAR JOUR، ناس تبسة، ناس تيفاست، ومجموعة أخبار ولاية تبسة)، والبريد الإلكتروني لبعض الزملاء المقيمين بمدينة تبسة، أين لقي الاستبيان تجاوب معتبر، بعد انتهاء المدة التي حددناها للاستبيان تم تسجيل مشاركة 422 شخص وخلال عملية فرز ومعالجة الاستمارات، قمنا بإلغاء 47 استمارة لعدم توافرها مع مجال الدراسة حيث كانت من خارج مدينة تبسة (كمدينة الحمامات، بولحاف الدير، بئر العائر وغيرها من مدن بلديات الولاية) فيما أن الفئة المستهدفة سكان مدينة تبسة فقط، تم قبول 375 استمارة، من مختلف أحياء ومناطق مدينة تبسة، والذي نثمنه، بحيث تعتبر مشاركة مقبولة ومتنوعة، كون حجم العينة لمدينة بحجم مدينة تبسة والتي تضم أكثر من 240 ألف نسمة، فإن حجم العينة يكون 384 عينة (وفقا لمعادلة حساب حجم العينة¹⁶⁷، ووفقا للرابط¹⁶⁸)، وتحليل البيانات والمعطيات كان بالاستعانة برنامج (IBM SPSS 22)، وهو أحد البرامج الرائدة في مجال الإحصاء والتحليل الإحصائي للبيانات والدراسات في مختلف المجالات، بعد تفرغ بيانات الدراسة وترميزها في برنامج IBM SPSS، ثم تكوين قاعدة بيانات شاملة، ومن ثم أجرينا العديد من التحليل الإحصائية الوصفية والاستدلالية كالتوزيعات التكرارية والمئوية، حيث ساعدنا هذا البرنامج بفضل الأدوات القوية والمتنوعة التي يمتلكها، على معالجة وتحليل البيانات، واستخلاص العديد من النتائج التي سنسردها في الفصول التطبيقية وكانت دعامة في الوصول إلى العديد من التوجيهات والتوصيات اللازمة لكل جزء.

$$n = \frac{Z^2 \times P \times (1-P)}{E^2}$$

167_

n- هو حجم العينة .

Z - هو القيمة المناسبة المتعلقة بمستوى الثقة (مثل 1.96 لمستوى ثقة 95 %) .

P- هو التقدير المحتمل لنسبة الخصائص في السكان.

E - هو هامش الخطأ الذي تستهدفه .

وبالتالي الصيغة $n = \frac{(1.96)^2 \times (0.5) \times (1-0.5)}{(0.05)^2}$ إذن حجم العينة n = 384

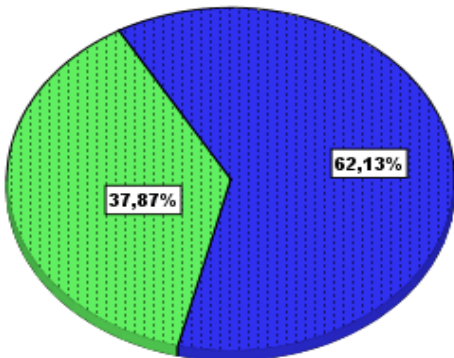
168- حساب حجم العينة من google على الرابط . Sample Size Calculator by Raosoft, Inc.

أ- الخصائص العامة لعينة الدراسة :

- **الجنس:** إن عينة الدراسة وفقا لتصريحات المشاركين في الاستبيان ووفقا للدائرة النسبية المئوية تبين أن نسبة المشاركين الذكور أكثر من نسبة الإناث، ولم يكن هذا الاختيار مدروس بل وفقا لما شارك من الجنسين في هذا الاستبيان الالكتروني حيث أن نسبة المشاركين الذكور كانت 62 % بينما الإناث كانت 38 % .

ذكر
أنثى

الشكل رقم (21): جنس أفراد العينة المستجوبة

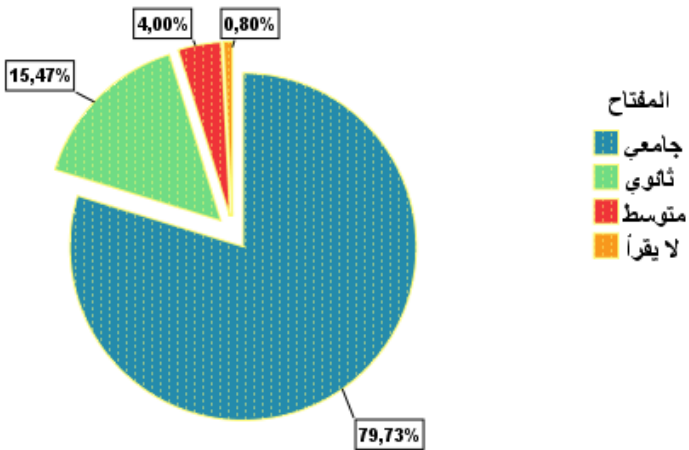


المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

- **المستوى التعليمي:** من خلال الإجابة

المتحصل عليها، أن أغلبية عينة الدراسة كانت من الجامعيين بحوالي 80 % وبنسبة 95 % بين المستويين التعليميين الجامعي والثانوي، وهذا ما يترجم اهتمام العدد المهم الذي مثل العينة بالتجاوب معنا في الإجابة عن التساؤلات، والذي زاد من التجاوب أنه كان استبيان الكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تستقطب فئات عديدة من المجتمع .

الشكل رقم (22): المستوى التعليمي لأفراد العينة



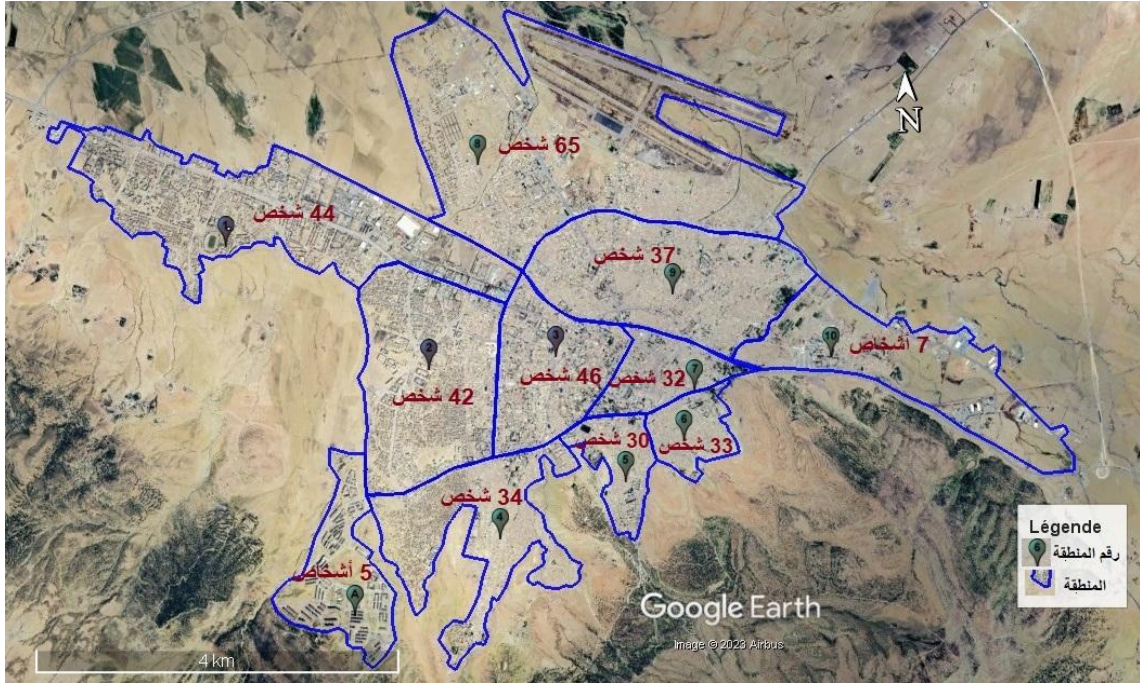
المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

- **توزيع العينة وفقا للمناطق حسب الأحياء التي يقيمون فيها :**

بالنسبة لتوزيع العينة على المناطق المكونة للنسيج الحضري لمدينة تبسة، فإن أكبر نسبة مشاركة كانت في المنطقة الثامنة المتكونة من الأحياء (طريق عنابة، المطار، فاطمة الزهراء) بنسبة تصل 17.33 %، ما يمثل 65 شخص كما هو موضح في الصورة الجوية رقم 09 والشكل رقم 23، بينما كانت المشاركة أكثر من 10% في كل منطقة من المناطق على التوالي الثالثة، الأولى والثانية، بينما المشاركة كانت أقل من 10% في كل منطقة من المناطق على التوالي التاسعة، الرابعة، السادسة، السابعة والخامسة، بينما كانت المشاركة ضعيفة بكل من المنطقة العاشرة والحادية عشر على التوالي بأقل من 2 % من إجمالي عينة الدراسة، ونرى أن مستوى رضانا عن المشاركة من خلال توزيع العينة على مختلف الأحياء المكونة للمدينة

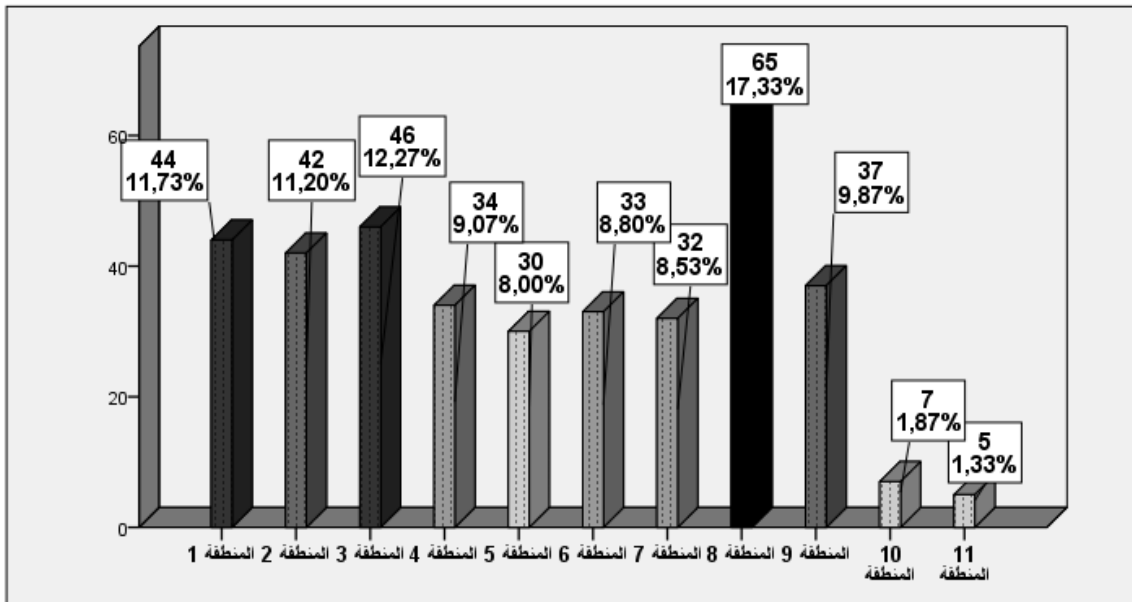
أين لم يتم إقصاء أي ساكنة من سكان المدينة، ولم تقتصر على حي أو إثنان في عينة الدراسة وهذه من بين إيجابيات الاستبيان الإلكتروني، والصورة الجوية رقم 09 والشكل رقم 23 يوضح ذلك.

الصورة الجوية رقم (09): توزيع العينة على المناطق المشكلة للنسيج الحضري للمدينة



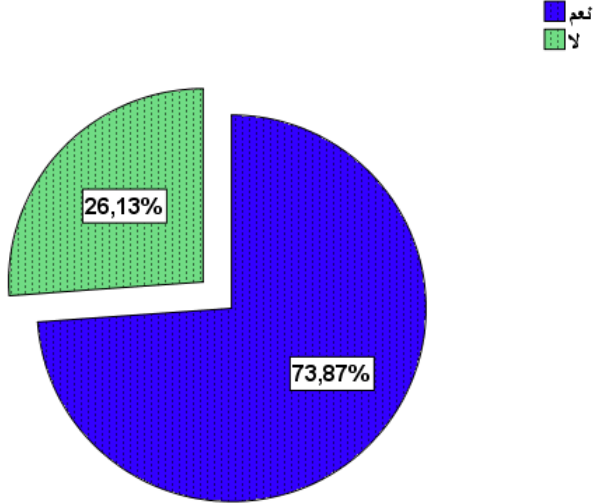
المصدر : من إعداد الباحث 2023

الشكل رقم (23): توزيع العينة وفقاً للأحياء حسب المناطق العمرانية



المصدر : من إعداد الباحث 2023 باستخدام برنامج SPSS

الشكل رقم (24): هل أصلكم من مدينة تبسة (أصل العائلة)



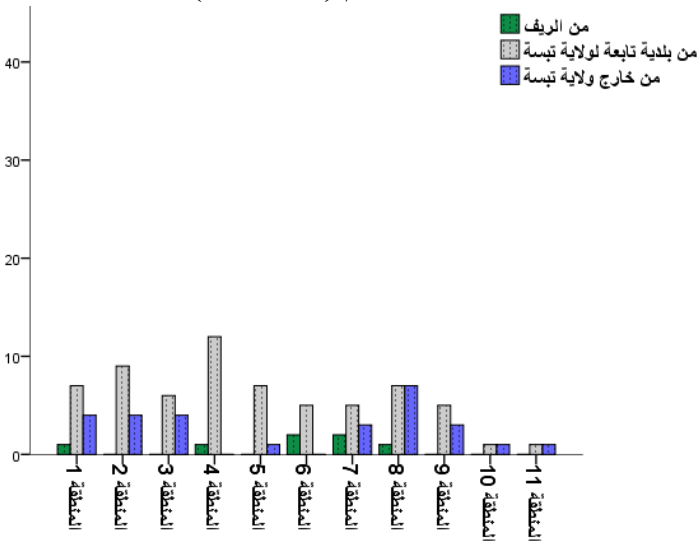
المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

- أصل العائلة : أغلبية العينة صرحت بأن أصلها من مدينة تبسة باستثناء ما يعادل 1/4 من العينة بنسبة حوالي 26 % صرحوا بأن أصلهم من خارج مدينة تبسة، حيث أن من صرح بأن أصلهم من خارج مدينة تبسة مقسمون كما يلي:

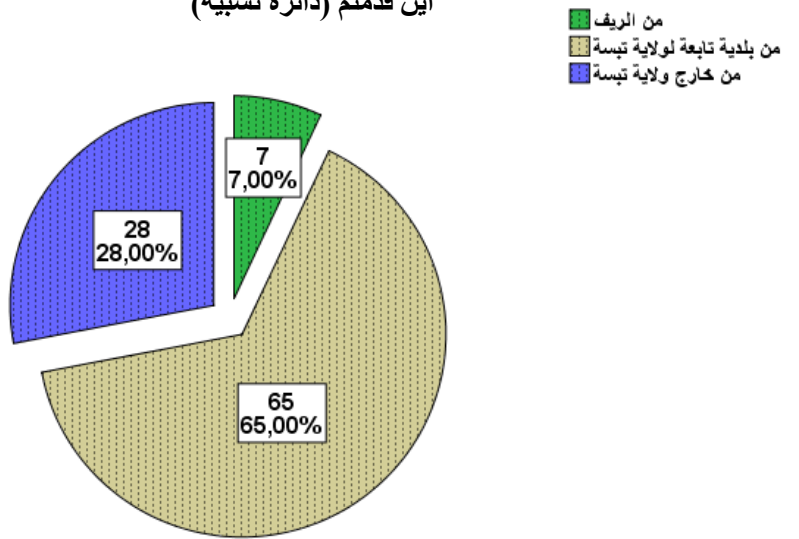
نسبة قليلة منهم صرحت بأن أصلهم من الريف التابع لبلدية تبسة، وهذا منطقي لأن سكان مدينة تبسة يمثلون أكثر من 98 % من سكان بلدية تبسة، فيما أن نسبة حوالي 28 % ممن صرحوا بأن أصلهم من خارج مدينة تبسة ما يمثل 28 شخص من العينة الاجمالية هم من

خارج ولاية تبسة، وما يعادل 65 شخص أجابوا بأن أصلهم من بلدية من البلديات السبعة والعشرون التابعة لولاية تبسة، وهذا منطقي لأن مدينة تبسة هي عاصمة ولاية تبسة، وما تتوفر عليه من فرص عمل ومن وضع اجتماعي، واقتصادي، ومن فرص تنمية وصحة وغيرها تكون أفضل من باقي مدن بلديات الولاية جميعا، فيما أن توزيعهم ضمن المناطق المشكلة للنسيج الحضري لمدينة تبسة، يتوزعون بشكل كبير في المناطق المشكلة للأحياء الجرف وسكانسكا والزاوية والزيتون وفاطمة الزهراء ومنطقة علي مهني حيث نلاحظ أنها مقسمة بين الأحياء الفوضوية والأحياء ذات الطابع السكني الجماعي.

الشكل رقم (26): في حالة أصلكم من خارج مدينة تبسة من أين قدمتم (أعمدة بيانية)



الشكل رقم (25): في حالة أصلكم من خارج مدينة تبسة من أين قدمتم (دائرة نسبية)



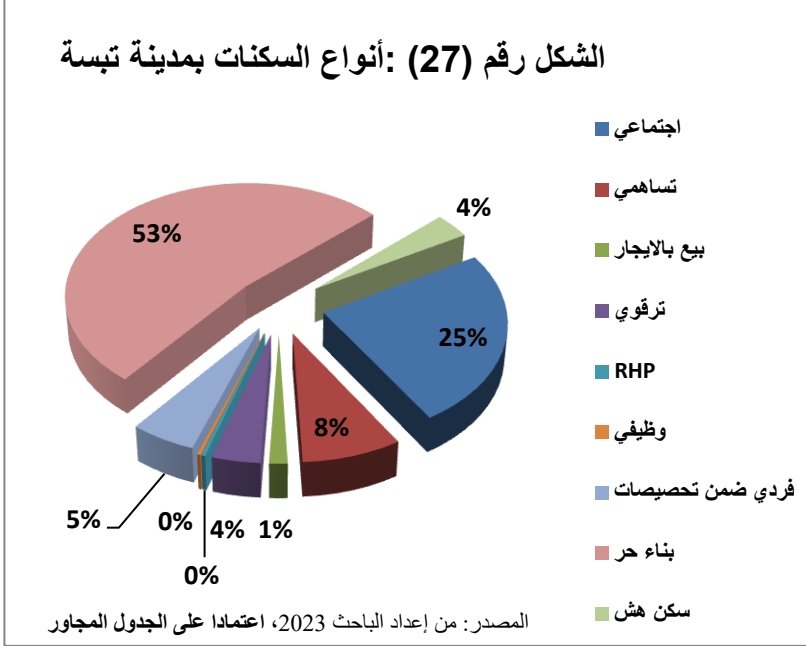
المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

2- استخدامات الأرض في مدينة تبسة :

1-2- الاستخدامات السكنية

أ- توزيع السكنات الحضرية بمدينة تبسة

الجدول رقم (18): السكنات بمدينة تبسة حسب النوع 2022



نوع السكن	العدد
اجتماعي	14130
تساهمي	4656
بيع بالايجار	854
ترقوي	2262
RHP	190
وظيفي	153
فردية ضمن تخصيصات	3067
بناء حر	30230
سكن هش	2033
المجموع	57575

المصدر: مديرية السكن لولاية تبسة 2023

إن السكن الفردي هو النمط السائد بنسبة تقدر بحوالي 61 %، تضم كل من السكن الحر، والسكن الفردي ضمن التخصيصات، والسكن الهش، ويتوزع بشكل كبير في الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية، ممثلة في الأحياء الفوضوية الزاوية والزيتون والميزاب 1 و 2 و 3، وكذا حي الجرف وحي المرجة في الشمال الشرقي، أما التخصيصات تمثل تخصيص البشير الابراهيمي في الجهة الغربية وتخصيص الزهور والمطار ولارموط والبساتين في الجهة الشمالية، أما السكنات الجماعية فتتمثل بنسبة حوالي 39% من إجمالي الحظيرة السكنية لمدينة تبسة ممثلة في السكنات الاجتماعية بنسبة حوالي 25 % وحوالي 14 % بين السكنات الترقوية والتساهمي والوظيفي، هذه السكنات الجماعية موزعة بجل المناطق في المدينة باستثناء المنطقة الرابعة والخامسة والسادسة والعاشر، المشكلة في مجملها الأحياء الفوضوية الواقعة جنوب المدينة ذات التضاريس الصعبة

وفقا لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لمدينة تبسة لسنة 2022، ووفقا لعدد السكان المدينة الذي بلغ 240884 نسمة، وعدد السكنات الذي بلغ 57575 سكن، بمختلف الصيغ فإن معامل شغل المسكن ضمن مدينة تبسة يقدر بـ 4.18 وهو معدل جيد، وحتى عند عدم احتساب السكن الهش فإن معامل شغل المسكن يبقى في معدل 4.34 والذي يعد جيد بالمقارنة بمعامل شغل المسكن لولاية تبسة، والمقدر بـ 5.3 وبالتالي فإن

عاصمة الولاية، تعد أفضل من باقي المدن على مستوى 28 بلدية المشكلة لولاية تبسة، ووفقا لمتوسط معامل شغل المسكن لمدينة تبسة يمكن تقدير عدد المساكن على مستوى مناطق المدينة وفقا للجدول الموالي

الجدول رقم (19) الكثافة السكنية بمدينة تبسة حسب المناطق العمرانية لسنة 2022

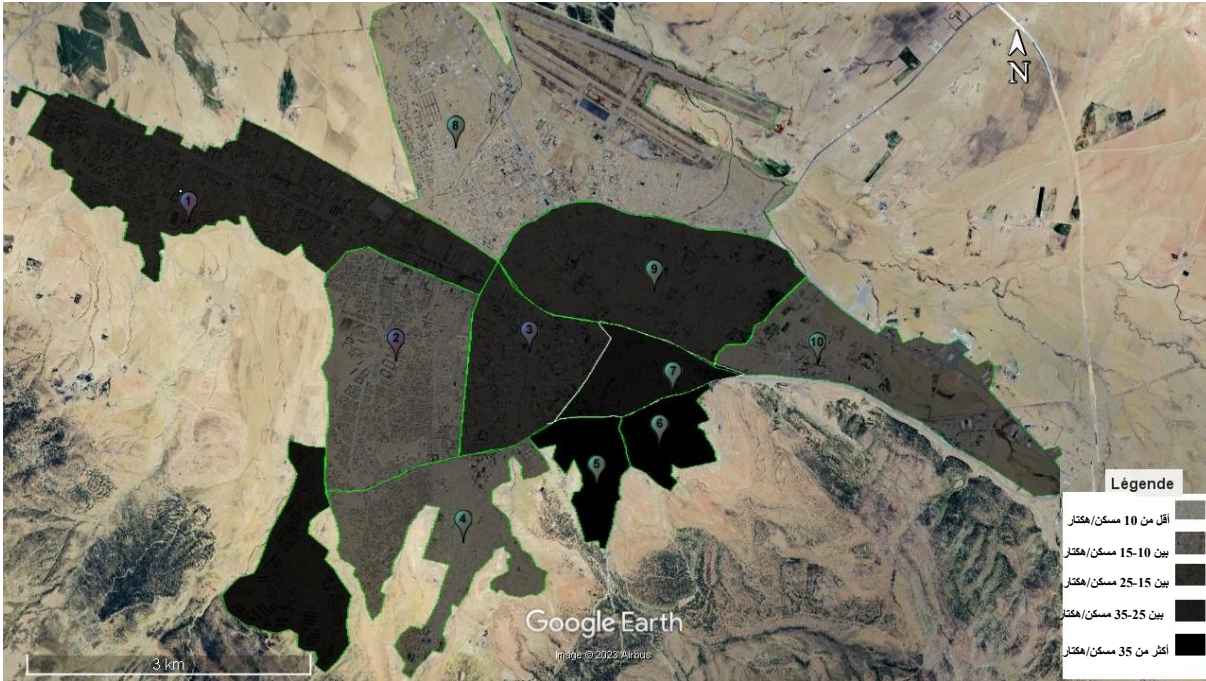
رقم المنطقة	الأحياء	المساحة بالهكتار	عدد السكان	السكنات	الكثافة السكنية مسكن / هكتار
1	حي أول نوفمبر+ حي جبل أنوال+ حي الونام 1+الونام 2 + حي 04 مارس	574	58584	14002	24.4
2	حي الشيخ العربي التبسي+ حي 300 سكن اجتماعي+ حي سكانسكا+ فارس الحبيب	361	22570	5395	14.93
3	حي الكويباد+ حي يحيا فارس+حي العربي بوذهيبة+حي الفوبر+حي المدارس	215	17260	4125	19.18
4	حي جبل الجرف+ احياء الميزاب 1-2-3	277	17320	4139	14.95
5	حي لاكومين	65	10850	2592	39.87
6	حي الزاوية العلوية+ الزاوية السفلية +	80	14310	3420	42.75
7	مركز المدينة + حي المحطة + حي تيفاست + باب الزياتين	96	11700	2798	29.14
8	حي طريق عنابة+ حي المطار	775	29710	7102	9.16
9	حي ذراع الامام+ حي لارموط+	356	25540	6105	17.14
10	حي الحدائق + حي المرجة	302	17050	4075	13.5
11	قطب الدكان	128	15990	3822	29.65
	المجموع	3229	240884	57575	17.83

المصدر : من إعداد الباحث 2023

من خلال الجدول السابق رقم 19 نجد أن أقل كثافة سكنية توجد في حي المطار، كونها تشمل تجهيز مهم يشغل مساحة مهمة جدا ألا وهو المطار، ومنطقة النشاطات طريق عنابة، تليها في الجهة الشمالية الغربية كل من المنطقة الثانية (أحياء الونام 1 و2، وحيين جامعتين، والديوان الوطني للحبوب وتجهيزات أخرى) والمنطقة الرابعة (التي تشمل الأحياء الفوضوية الميزاب 1 و 2 و 3 ، ويتميزون بكثافة سكنية ضعيفة نوعا ما لصعوبة البناء فيها)، وفي الجهة الشرقية المنطقة العاشرة (والتي تضم منطقة النشاطات طريق بكارية وبعض الأحياء الفوضوية كحي المرجة، فالمساحة الواسعة أفضت إلى عرض كثافة سكنية ضعيفة نوعا ما)، أما الكثافة السكنية المتوسطة فهي موزعة على كل من المنطقة الثالثة (والتي تشمل حي

الكويباد وحي يحي فارس وحي الفوبر وحي المدراس) أغلبها ذات طابع استعماري والمنطقة التاسعة تشمل حي ذراع الامام وحي لارموط، وكذا المنطقة الأولى والتي تضم سكنات جماعية كثيرة إلا أن كون المنطقة الصناعية والجامعة وملحقات الجامعة بمساحات كبيرة مما خفف من الكثافة السكنية في الهكتار بالمنطقة فلو أنقصنا هذه المساحات لتجاوزت الكثافة السكنية 40 سكن/هك، أما الكثافة السكنية العالية فنجدها في كل من القطب الحضري الدكان ومركز المدينة بكثافة تتجاوز 25 وأقل من 35 مسكن/هكتار، أما المنطقة الخامسة والسادسة المشكلة للأحياء الفوضوية جنوب المدينة الزاوية العلوية والسفلية والزيتون وحي لاكومين فهي تتميز بمساحتها الصغيرة وكثافتها السكنية العالية جدا بأكثر من 40 سكن/هك، أما عن متوسط معدل الكثافة السكنية بمدينة تبسة فهي تقدر بحوالي 18 سكن/هك.

الصورة الجوية رقم (10) توزيع الكثافة السكنية على المناطق العمرانية بمدينة تبسة لسنة 2022

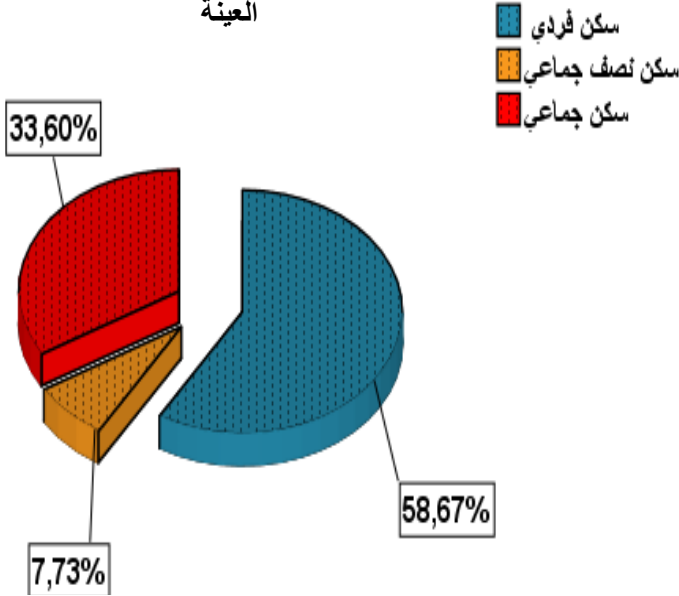


المصدر: من إعداد الباحث 2023 باستخدام برنامج Google Earth Pro

ب- الاستخدامات السكنية وفقا لتصريحات عينة الدراسة والتي اشتملت على ما يلي :

1. نوع المسكن :

الشكل رقم (28): نوع المسكن الذي تقيم فيه العينة

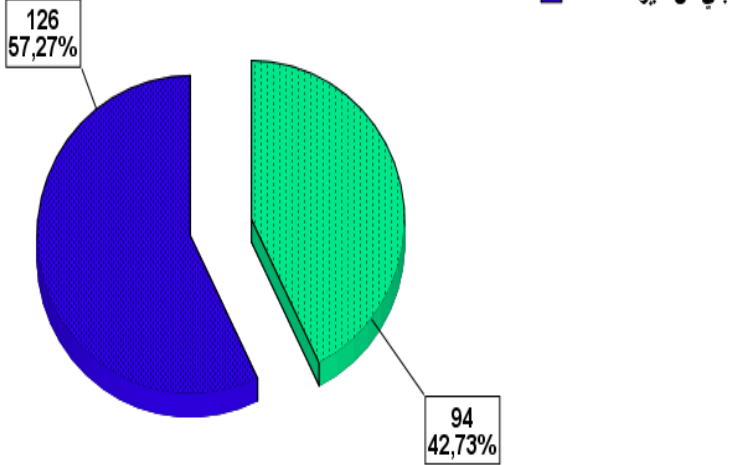


المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

من خلال عينة الدراسة نجد أن حوالي 60% من المساكن فردية وحوالي ثلث المساكن جماعية، بينما المساكن النصف جماعية حوالي 7%، ويشكل كل من المساكن الفردية والنصف جماعية معا حوالي ثلثي المساكن وفقا لعينة الدراسة، وتعد المساكن النصف جماعية قليلة جدا بالمقارنة مع المساكن الفردية والجماعية المشكلة لأغلبية النسيج الحضري للمدينة.

2. احترام المخططات :

الشكل رقم (29): مدى احترام المساكن الفردية للمخططات



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

بالنسبة للسكنات الفردية المصرح بها بناء على عينة الدراسة والتي تمثل 220 مسكن فردي، منها 43% مبنية وفقا للمخططات ويرخص البناء، أي أنها ضمن تخصيصات، بينما نسبة 57% من المساكن الفردية مبنية دون مخططات ودون رخص بناء، وبالنظر إلى عددها مقارنة بإجمالي عينة الدراسة فهي تمثل حوالي ثلث عينة الدراسة، وهي نسبة معتبرة و مترجمة على أرض الواقع في الأحياء الفوضوية الموجودة في الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية للمدينة مثل أحياء الزاوية، الزيتون، الميزاب وغيرها.

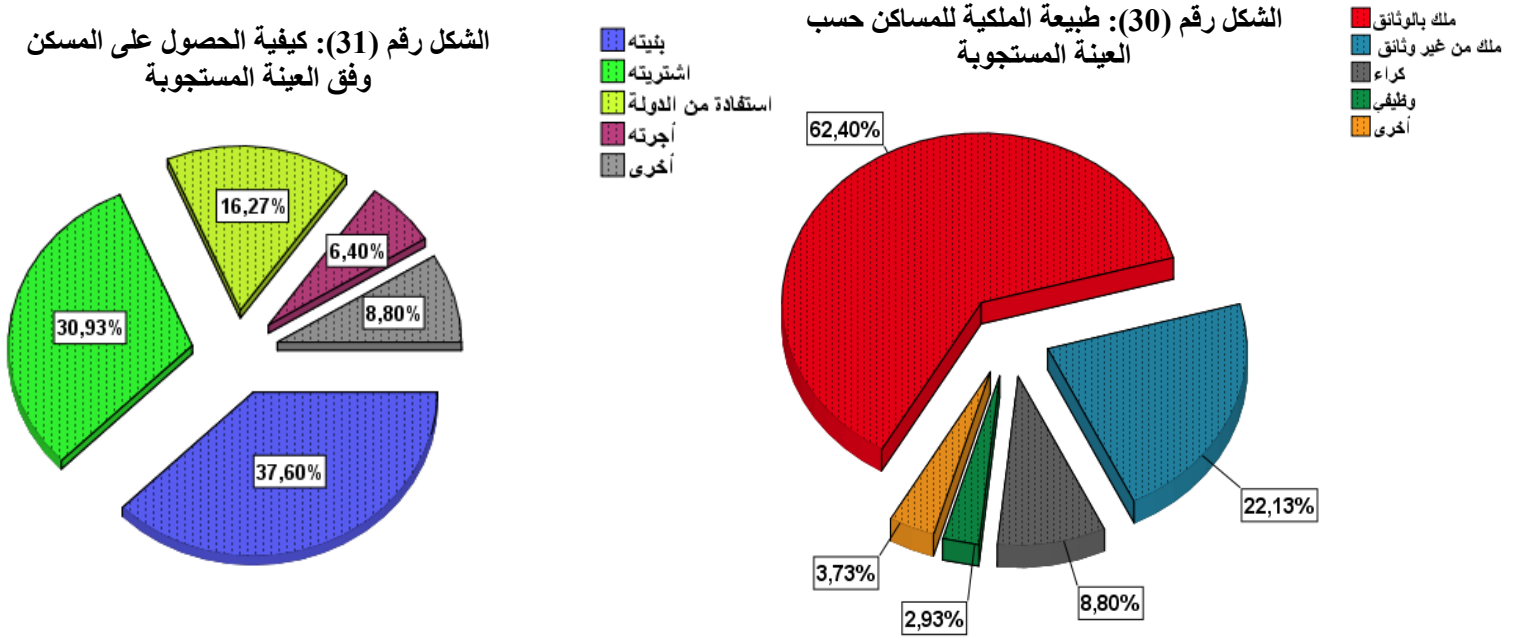
3. طبيعة الملكية :

هناك ما نسبته 63% صرحوا بأن مساكنهم ملك بالوثائق سواء فردية أو جماعية، بينما نسبة 22% صرحوا بأن مساكنهم ملك من غير وثائق ثبوتية مما يرجح بأنها فوضوية وهي تمثل 83 مسكن من إجمالي العينة وهذا ما يترجم وجود السكن الفوضوي بمدينة تبسة بنسبة معتبرة، بينما 12% من عينة الدراسة بين

الكراء والمساكن الوظيفية، ويعد السكن الوظيفي نوع من الكراء للموظفين، بينما 4 % أنواع أخرى مثل مسكن أخ أو صديق يتم السكن فيه مؤقتاً، وبالتالي فإن نسبة المساكن المملوكة بالوثائق نسبة معتبرة وقد تزيد هذه النسبة في حال ما تم تسوية البنائيات الفوضوية مثلاً.

4. كيفية الحصول على المسكن :

إن ما نسبته حوالي 16 % صرحوا بأنها استفادة من الدولة، إلا أن هذه النسبة لا تمثل القيمة الحقيقية لإعانة الدولة فهناك من استفاد من إعانة الدولة بشكل من الأشكال، في مختلف الصيغ السكنية باستثناء السكن الفوضوي، أما نسبة 31 % صرحوا بأنهم اشترتوا هذه المساكن سواء بالوثائق أو من غير وثائق



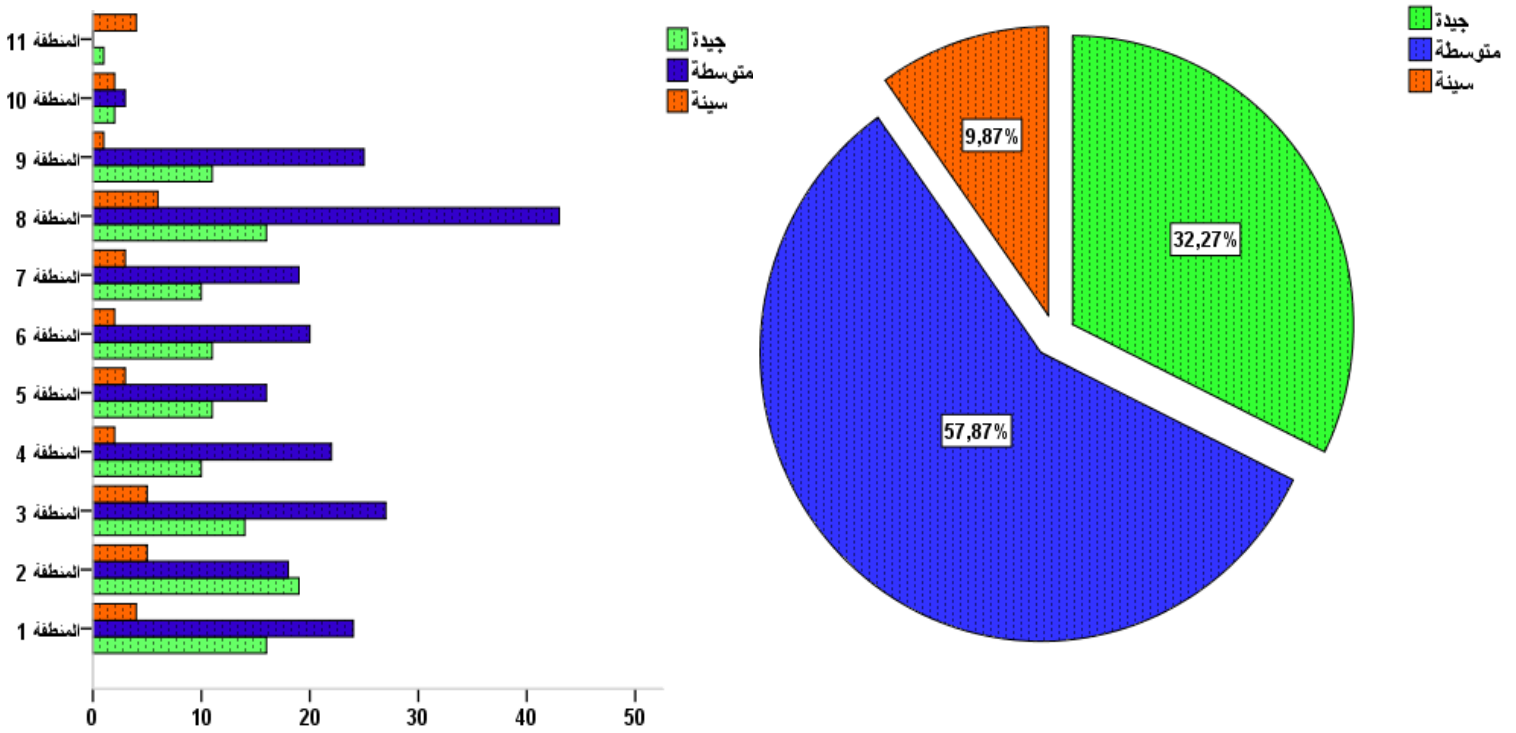
المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

5. حالة المسكن: حوالي 3/1 من المساكن حسب العينة تعتبر في حالة جيدة، وحوالي 57 % من المساكن في حالة متوسطة مقبولة للسكن وفقا لتصريحات عينة الدراسة، بينما حوالي 10 % من المساكن فهي في حالة سيئة، والتي قد تكون مساكن فوضوية خاصة وأن الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية تتميز بوجود الأحياء الفوضوية التي تمثل نسبة معتبرة من الحظيرة السكنية، إلا أن المساكن الفوضوية قد تكون كذلك من الجانب القانوني والتشريعي فقط، أما عن حالتها الانشائية فقد تكون في حالة جيدة من حيث مواد البناء المستعملة، وفي بعض الأحيان تكون وفقا للتصاميم إلا أنها غير قانونية، وإضافة إلى ما توفره هذه المساكن الفوضوية من مأوى لعدد العائلات إلا أنها قد تكون من بين أنواع التحايل التي يستعملها بعض الأشخاص في الحصول على مساكن اجتماعية أو أي صيغة أخرى كون اسم المالك لا يوجد في البطاقة

الوطنية للسكن، وبالتالي له الحق في الاستفادة من مسكن، ووفقا لتصريح والي ولاية تبسة في إذاعة تبسة الجهوية يوم 22 نوفمبر 2023 عن عدد طلبات السكن قبل المعالجة والتصفية كانت 37 ألف طلب بينما بعد المعالجة والدراسة بقيت 24 ألف طلب على السكن، ويعتبر عدد هائل، فإذا فرضنا أن كل طالب سكن هو رب أسرة مكونة من 3 أفراد على أقل تقدير، فإن حوالي 72 ألف شخص بدون سكن وهذا ضرب من الخيال في مدينة تبسة، فمثل هذا العدد يمثل تقريبا حوالي 30 % من سكان مدينة تبسة في الوقت الراهن.

الشكل رقم (32): حالة مساكن العينة

الشكل رقم (33): حالة المساكن حسب الأحياء



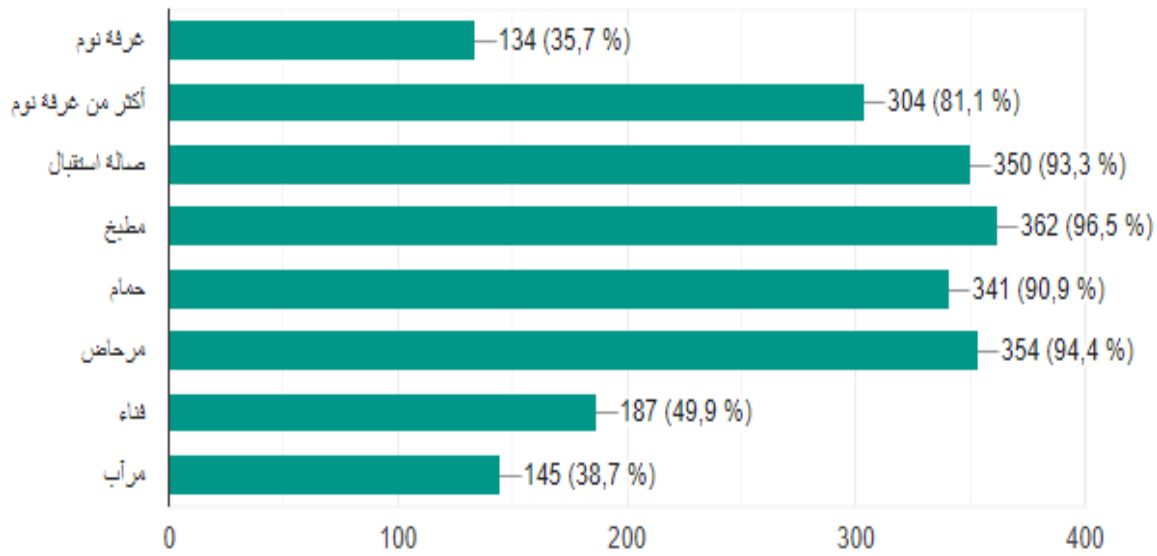
المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

6. مكونات المساكن :

بعد معرفة حالة المساكن وفقا لعينة الدراسة، علينا معرفة مكونات المسكن لمعرفة درجة الرفاه على مستوى المسكن، حيث وجدنا وفقا للمعطيات المسجلة أن حوالي 81 % من العينة تملك على الأقل غرفتي نوم وهذا يعد عامل جيد، فيما أنه من المفروض أن على الأقل 19 % من العينة تملك غرفة نوم واحدة، فيما أنه قد يكون حدث خطأ أو سوء تفاهم أثناء الاستجواب حيث يقوم المجيب على الاستبيان بالإجابة على الخانتين، خانة غرفة نوم، وخانة أكثر من غرفة نوم، وهذا لن يؤثر على النتائج حيث نعتمد على أن 81% من العينة يملك أكثر من غرفة نوم، فيما أن نسبة 93 % من العينة يملكون غرفة استقبال (صالحة)، وحوالي 07 % لا

يملكون هذا المجال في مساكنهم، بينما حوالي 3.5 % لا يملكون مطبخ في المسكن وحوالي 09 % لا يملكون حمام، رغم هذا قد تكون تصريحاتهم صحيحة فهناك من لا يملك مطبخ أو حمام، إلا أن العدد قد يكون ضئيل، فيما أن تصريح حوالي 5.6 %، ما يعادل 21 مسكن من عينة الدراسة لا يملكون مرحاض فهذا غير معقول، وقد يكون خطأ أثناء التأشير، ولم يؤشر عليها من ملاء الاستبيان، بينما بالنسبة للمساحات الملحقة للمسكن فإن 50%، يملكون فناء داخل المسكن وحوالي 39 % يملكون مرآب، وهذا مقبول كون المساكن الفردية تمثل حوالي 60 % من اجمالي المساكن المصرح بها من العينة المستجوبة.

الشكل رقم (34): مكونات المساكن حسب العينة المستجوبة



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

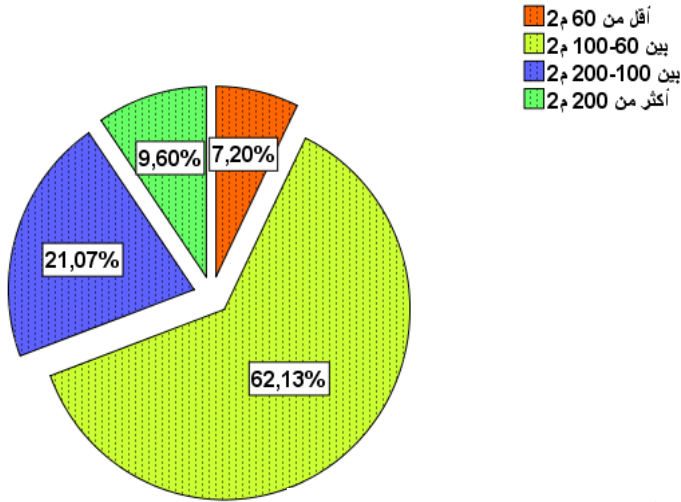
7. مساحة المسكن :

بالنسبة لمساحة المساكن وفقا للعينة المستجوبة، فإن أغلبية المساكن ذات مساحة إجمالية أقل من 100م² بنسبة تقدر بحوالي 56 %، بينما أقل من 28 % مساكن ذات المساحة بين 100-200 م²، وفيما يخص المساكن بمساحة أكثر من 200 م² فنسبتها حوالي 16 %، وبالتالي فإن المساكن الجماعية والنصف جماعية ضمن الصنف الأول أقل من 100 م² ونسبتهم كما رأينا في نوعية المساكن يمثلون معا نسبة 41% من إجمالي مساكن عينة الدراسة، والباقي فهي مساكن فردية بمختلف الصيغ سواء تحاصيص، والتي في العموم تتجاوز 100 م²، أو قطع فوضوية أو مساكن قديمة والتي قد تكون أقل من 100 م² أو أكثر، وقد تتجاوز أحيانا 200 م².

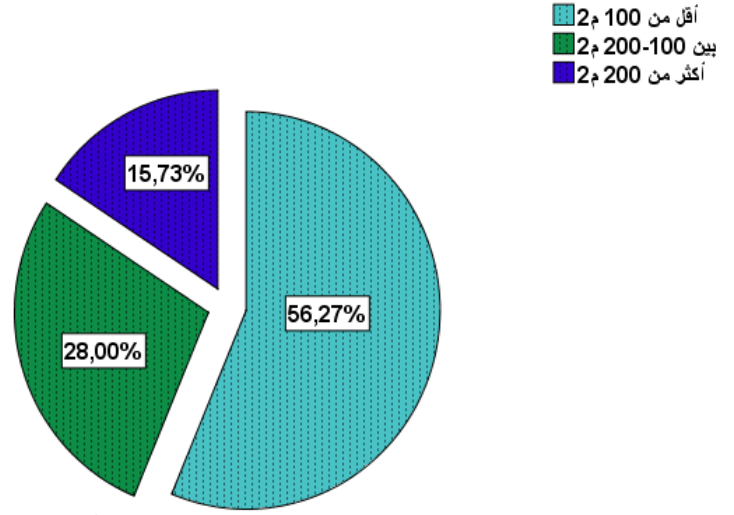
8. المساحة المبنية من المسكن :

فيما يخص المساحة المبنية فإن أغلب المساكن الجماعية تُعدّ المساحة المبنية فيها بين 60 م² - 80 م² حسب الصيغ، حيث تختلف مثلا بين صيغة السكن الاجتماعي عن صيغ السكن الترقوي المدعم أو عدل، وهناك نسبة 7 % صرحوا بأن المساحة المبنية من المسكن لا تتجاوز 60 م²، فيما أن أكثر من 9 % تُعدّ المساحة المبنية تتجاوز 200 م²، أما النسبة الأكبر بحوالي 60 % تعد المساحة المبنية من المسكن بين 60م²- 100 م² وتضم السكنات الجماعية والنصف جماعية وحتى نسبة من السكنات الفردية، تليها نسبة حوالي 21 % من المساكن ذات المساحة المبنية بين 100 م²-200 م² وهي سكنات فردية .

الشكل رقم (36): المساحة المبنية من المسكن



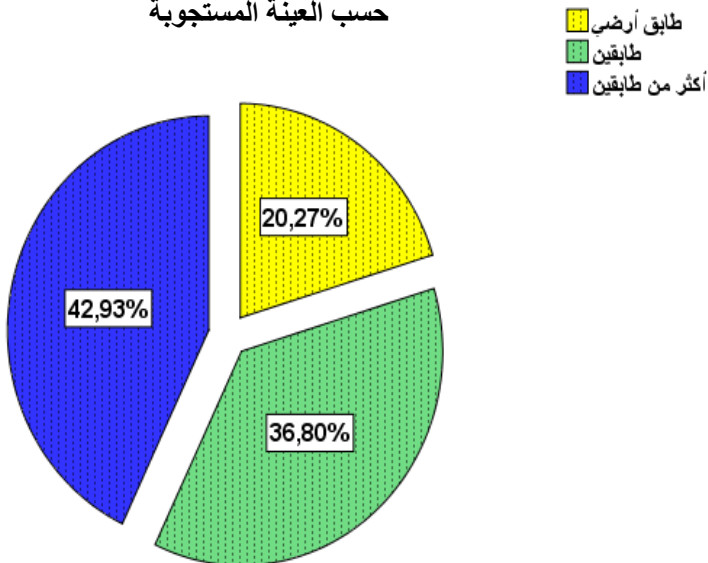
الشكل رقم (35): المساحة الإجمالية للمسكن



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

9. عدد الطوابق :

الشكل رقم (37): عدد الطوابق في المسكن حسب العينة المستجوبة



وفقا لعينة الدراسة وبناءً على أن حوالي 3/1 المساكن جماعية أي عدد الطوابق أكثر من طابقين، وبالنسبة للمساكن الفردية ذات الطابق الواحد فهي بنسبة حوالي 20% من إجمالي المساكن، أما المساكن ذات طابقين فهي تمثل حوالي 37 %، منها نسبة 7 % مساكن نصف جماعية وحوالي 30 % فردية، وحوالي 10 % مساكن فردية ذات أكثر من طابقين، وكخلاصة فحسب عينة الدراسة حوالي 3/1 العينة مساكن جماعية فهي أليا بنايات أكثر من

المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

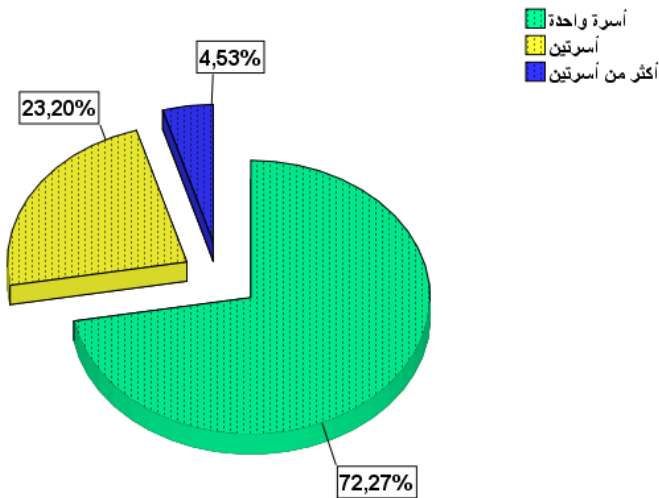
طابقين، بينما 7 % مساكن نصف جماعية ذات طابقين، فيما أن 60% مساكن فردية فيها 10 % أكثر من طابقين و 30 % ذات طابقين، و 20 % طابق أرضي واحد .
10. معامل شغل المسكن :

وفقا للسؤال المطروح حول عدد الأفراد الذين يشغلون المسكن، فإن أصغر نسبة هي عدد أفراد الأسرة يمثلون أقل من 4 أفراد بنسبة حوالي 23 %، بينما نسبة 34 % بالنسبة للمساكن التي يشغلها أكثر من 6 أفراد، ونسبة 42 % للمساكن التي يشغلها بين 4 و 6 أفراد، وبالتالي فإن المساكن التي يشغلها أقل من 6 أفراد تمثل ما نسبته 65 % من عينة الدراسة، بينما معامل شغل المسكن في مدينة تبسة خلال سنة 2022 حوالي 4 أفراد.

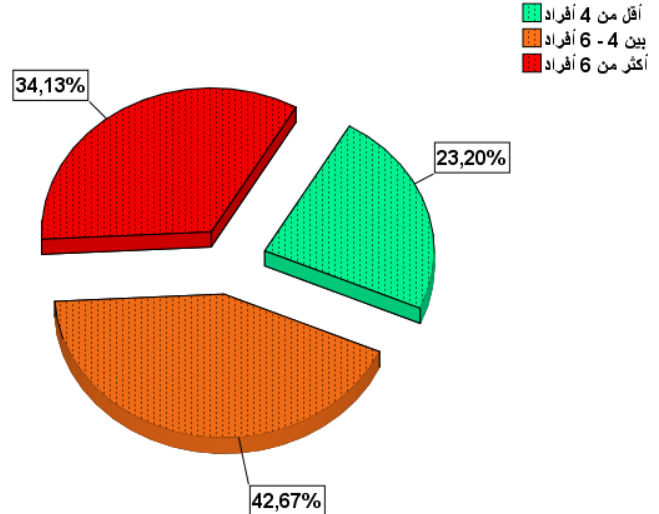
11. عدد الأسر التي تقيم في المسكن :

إن أغلب عائلات المجتمع في الوقت الراهن أصبحت تتكون من أسرة إلى أسرتين وربما أكثر، فيما أن كل أسرة تشغل مسكن مستقل، وعلى الأكثر نجد أسرتين في مسكن واحد ووفقا لعينة الدراسة، فإن حوالي 72 % من المساكن تشغلها أسرة واحدة، وهذا دليل على أن خصائص المجتمع لم تعد كما كانت في السابق، أين كانت العائلة تتكون من عديد الأسر التي تعيش في منزل عائلي واحد، إضافة إلى ذلك لم تعد المساكن بنفس الخصائص التي كانت في السابق، حيث أن المسكن أصبح يستجيب لاحتياجات عدد صغير ما يمثل أسرة على الأكثر وفي بعض الحالات لا يستجيب حتى لأسرة واحدة خاصة المساكن الجماعية ذات الصيغ F2 و F3 ، ووفقا لعينة الدراسة فإن من أجاب بأن المسكن يقيم فيه أكثر من أسرتين كانت بنسبة أقل من 05 %، بينما نسبة 23 % مساكنهم تضم أسرتين، وتعد المساكن الفردية في الغالب هي من تستوعب أسرتين أو أكثر ضمن المسكن الواحد الذي قد يشغل مساحة معتبرة أو طوابق متعددة وبعدهم معتبر من الغرف.

الشكل رقم (39): عدد الأسر التي تقيم في المسكن

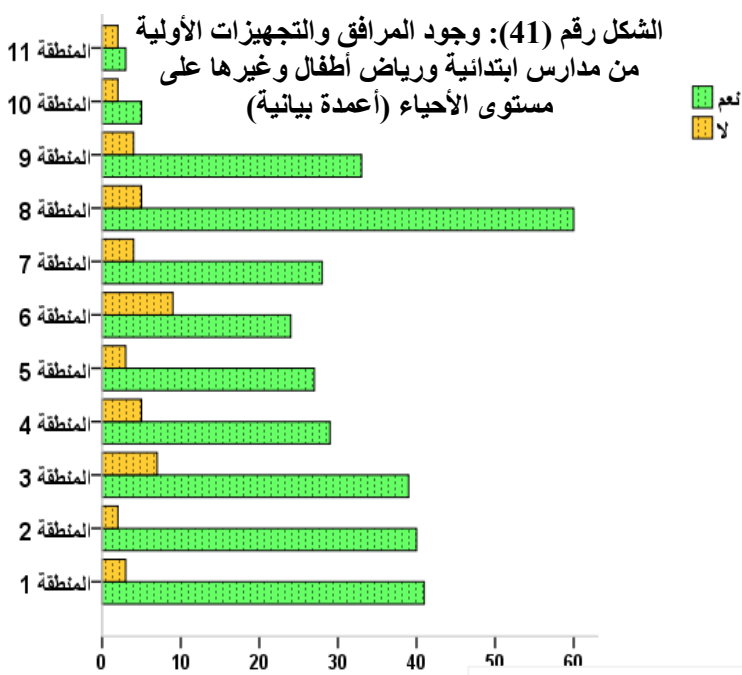


الشكل رقم (38): معامل شغل المسكن وفقا للعينة

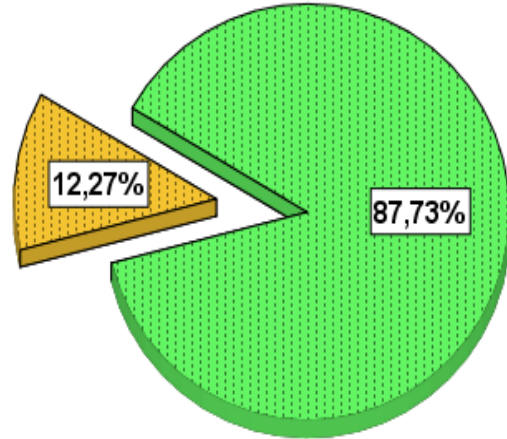


12. المرافق والتجهيزات الأولية على مستوى الأحياء (مثل المدارس الابتدائية، رياض الأطفال، الوحدات الصحية وقاعات العلاج...) :

إن حوالي 88 % ممن أجابوا على الاستبيان صرحوا بأن أحياءهم مجهزة بالمرافق والتجهيزات الضرورية ذات الأولوية، حيث أن الدولة بمختلف أجهزتها وهيئاتها تسعى دوماً لتوفير التجهيزات والمرافق الأولية على مستوى الأحياء بالأخص المخططة والتي توفر مساحات مخصصة للتجهيزات، وحتى على مستوى بعض الأحياء الفوضوية التي تتوفر على بعض المساحات العقارية التي يمكن أن تقام عليها مثل هذه التجهيزات، مع غيابها على مستوى بعض الأحياء الفوضوية التي لا يتم فيها ترك مساحات أو مجالات عقارية لإنشاء هذه التجهيزات، وبالتالي يقع اللوم الأكبر على المواطن الذي يبني في إطار غير قانوني ويتعدى على الملكيات العقارية التابعة خاصة للدولة .



الشكل رقم (40): وجود المرافق والتجهيزات الأولية من مدارس ابتدائية، رياض الأطفال وغيرها، على مستوى الأحياء (دائرة نسبية)



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

2-2- الاستخدامات الخدمية العامة:

(1) الاستخدامات التعليمية:

يعتبر التعليم معياراً أساسياً لدرجات التحضر والوعي داخل المجتمعات، حيث يعكس اهتمام الدولة بمختلف فواعلها بالمؤسسات التعليمية من خلال تواجدها، ومدى توزيعها على مختلف أجزاء المدينة لاستفادة أكبر قدر ممكن من المجتمع من هذا التجهيز الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أي مجتمع، ولمعرفة وضعية استخدامات الأرض بالنسبة للتجهيزات التعليمية لمختلف المستويات في مدينة تبسة سنذكرها، مع التركيز على أهم عنصرين يتم الاعتماد عليهما، والمتمثلين في معدل إشغال القسم، ومعدل التأطير، بحيث

أن مدينة تبسة تحتوي على 82 مدرسة ابتدائية و 32 متوسطة و 14 ثانوية، إضافة إلى 5 مراكز تكوين مهني، وجامعة تضم 06 كليات ومعهدين، و6 إقامات جامعية، ومعهد شبه طبي بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 165.6 هكتار ما يعادل حوالي 5.13 % من مساحة المدينة.

1-1- الطور الابتدائي:

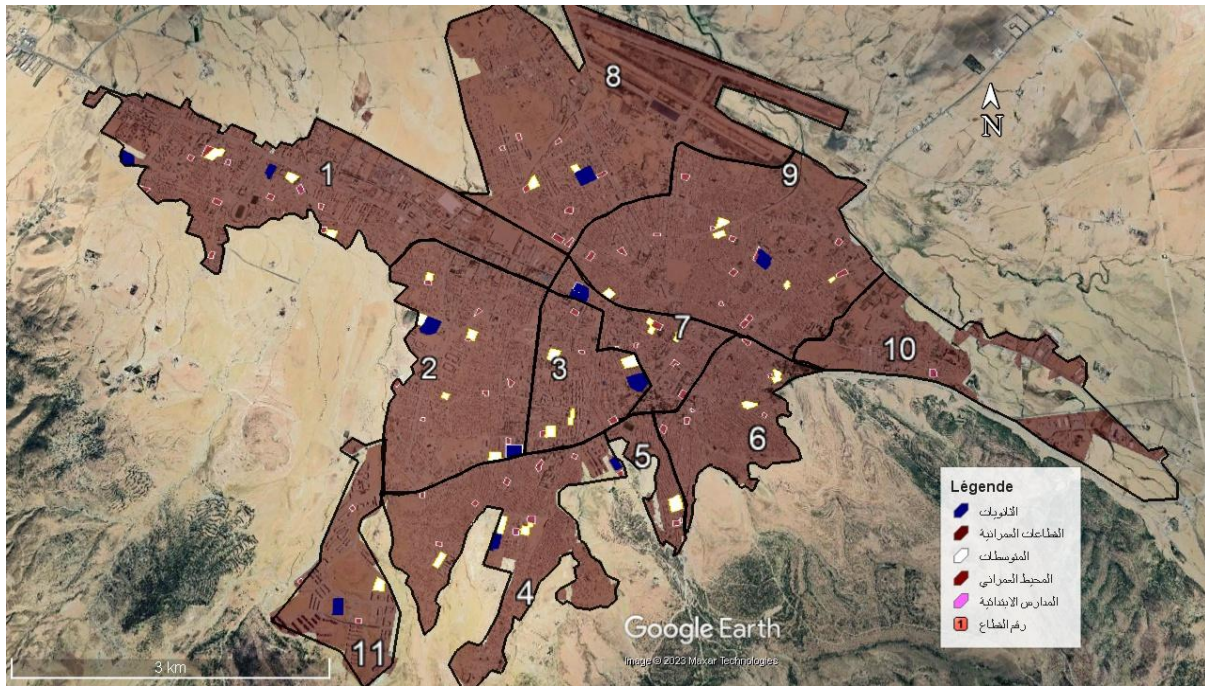
تتوفر مدينة تبسة على 82 مدرسة ابتدائية، تشغل مساحة مقدرة بحوالي 34.21 هكتار، ما يمثل 20.96 % من مساحة التجهيزات التعليمية وما نسبته حوالي 1 % من إجمالي مساحة المدينة، هذه المدارس الابتدائية موزعة على مختلف المناطق العمرانية بنسب متفاوتة وتحتوي على 824 قسم، بعدد إجمالي للتلاميذ يقدر بـ 28296 تلميذ، وعدد أساتذة ابتدائي 1105 أستاذ، هذا ما يفسر معامل شغل القسم المقدر بـ 34 تلميذ/القسم وهو أعلى من المعدل الوطني المقدر بـ 30 تلميذ في القسم، أما معدل التأطير يقارب 26 تلميذ/أستاذ وهو أيضا عالي مقارنة مع المعدل الوطني والمقدر بـ 21.43 تلميذ لكل أستاذ.

الجدول رقم (20): معطيات عن التعليم الابتدائي بمدينة تبسة لسنة 2022/2021

عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	عدد الاساتذة	معامل شغل القسم	معدل التأطير
82	824	28296	1105	34	26

المصدر : مديرية التربية لولاية تبسة 2022

الصورة الجوية رقم (11) : توزيع المؤسسات وفق المناطق العمرانية



المصدر : من إعداد الباحث 2023 باستخدام برنامج Google Earth Pro

2-1- الطور المتوسط:

تتوفر المدينة على 32 متوسطة بمساحة إجمالية تقدر بـ 27.48 هكتار، ما يمثل 16.83 % من مساحة التجهيزات التعليمية، وما يعادل 0.85 % من إجمالي مساحة المدينة، تتوزع هذه المتوسطات على كل المناطق العمرانية بنسب متفاوتة، ويقدر عدد الأقسام بـ 539 قسم، وبعدها إجمالي للتلاميذ يقدر بحوالي 17197 تلميذ وبعدها أساتذة التعليم المتوسط 1060 أستاذ، بمعامل شغل القسم المقدر بين 32 تلميذ/القسم ويعد غير بعيد عن المعدل الوطني المقدر بـ 31 تلميذ في القسم، أما معدل التأطير يقارب 16 تلميذ/أستاذ وهو يتوافق مع المعدل الوطني المقدر بـ 17 تلميذ لكل أستاذ، والجدول الموالي رقم (21) يوضح ذلك

الجدول رقم (21): معطيات عن التعليم المتوسط بمدينة تبسة لسنة 2022/2021

عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	عدد الاساتذة	ورشات	مخابر	مدرجات	تعليمية	معامل شغل القسم	معدل التأطير
32	539	17197	1060	50	78	18	32	32	16

المصدر : مديرية التربية لولاية تبسة 2022

3-1- الطور الثانوي:

تتوفر مدينة تبسة على 14 ثانوية بمساحة إجمالية تقدر بـ 26.83 هكتار ما يمثل 16.44 % من مساحة التجهيزات التعليمية وما يعادل 0.83 % من إجمالي مساحة المدينة، هذه الثانويات موزعة بين المناطق العمرانية بنسب متفاوتة ويقدر فيها عدد الأفواج بـ 301 فوج كل فوج يشغل قسم، بعدها إجمالي للتلاميذ يقدر بحوالي 9698 تلميذ وبعدها أساتذة التعليم الثانوي 594 أستاذ، هذا ما يفسر معامل شغل القسم المقدر بين 32 تلميذ/القسم، وهو أعلى من المعدل الوطني المقدر بـ 31 تلميذ في القسم، أما معدل التأطير فهو 16 تلميذ/أستاذ، وهو نفس المعدل الوطني للتأطير، والجدول رقم (22) يوضح ذلك

الجدول رقم (22): معطيات عن التعليم الثانوي بمدينة تبسة لسنة 2022/2021

عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	عدد الاساتذة	ورشات	مخابر	مدرجات	تعليمية	معامل شغل القسم	معدل التأطير
14	301	9698	594	7	70	12	14	32	16

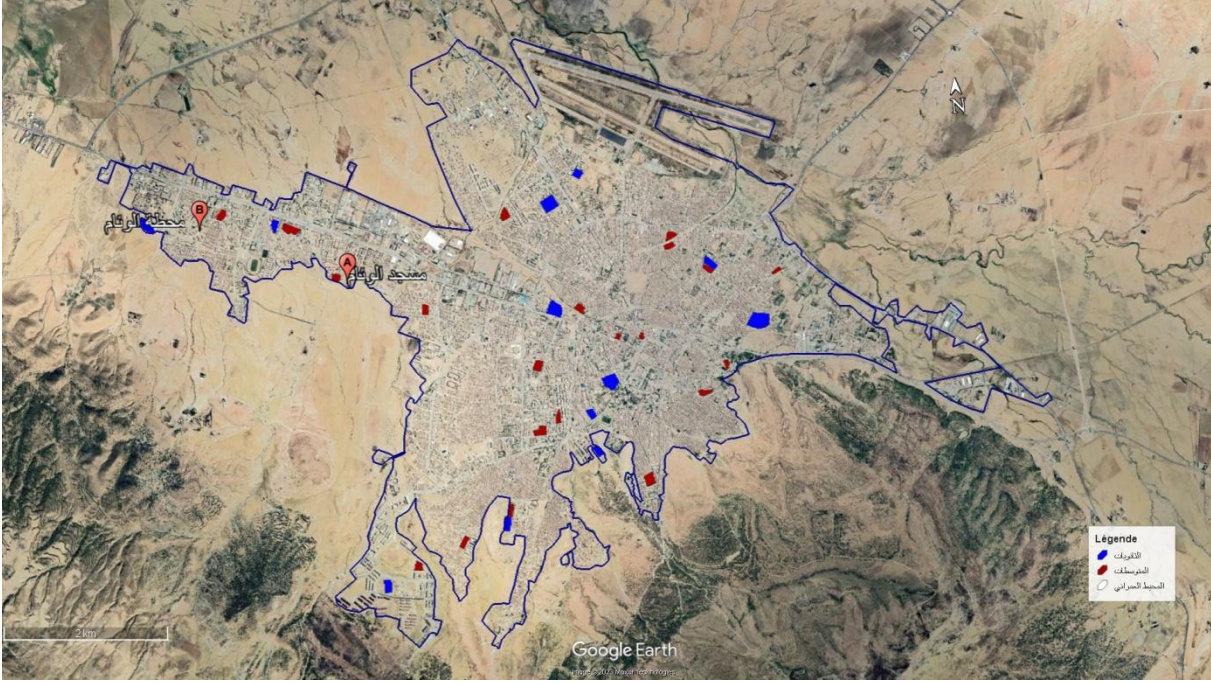
المصدر : مديرية التربية لولاية تبسة 2022

4-1- المؤسسات التعليمية الخاصة (دروس الدعم، اللغات، الاعلام الآلي..)، الجدول رقم (23):

الاختصاصات	الاستقبال /طالب	عدد المؤسسات
الإعلام الآلي .اللغات .البنوك .المحاسبة	2125	14

المصدر : مديرية التربية لولاية تبسة 2022

الصورة الجوية رقم (12) : توزيع المتوسطات والثانويات وفق المناطق العمرانية



المصدر : من إعداد الباحث 2023 باستخدام برنامج Google Earth Pro

5-1- التكوين المهني:

تتوفر مدينة تبسة على 05 مراكز تكوين وتعليم مهني، بمساحة إجمالية تقدر بـ 11.16 هكتار ما يمثل 6.84 % من مساحة التجهيزات التعليمية، وما يعادل 0.35 % من إجمالي مساحة المدينة، هذه المعاهد والمراكز بطاقة استيعاب 1800 متربص، بلغ عدد الأساتذة 144 أستاذ داعمين أي معدل تأطير يقارب 13 متربص/أستاذ، وتختلف عدد التسجيلات والتربصات بالنسبة لدورة سبتمبر مقارنة بدورة فيفري، حتى من حيث عدد وطبيعة التخصصات المفتوحة في كل دورة .

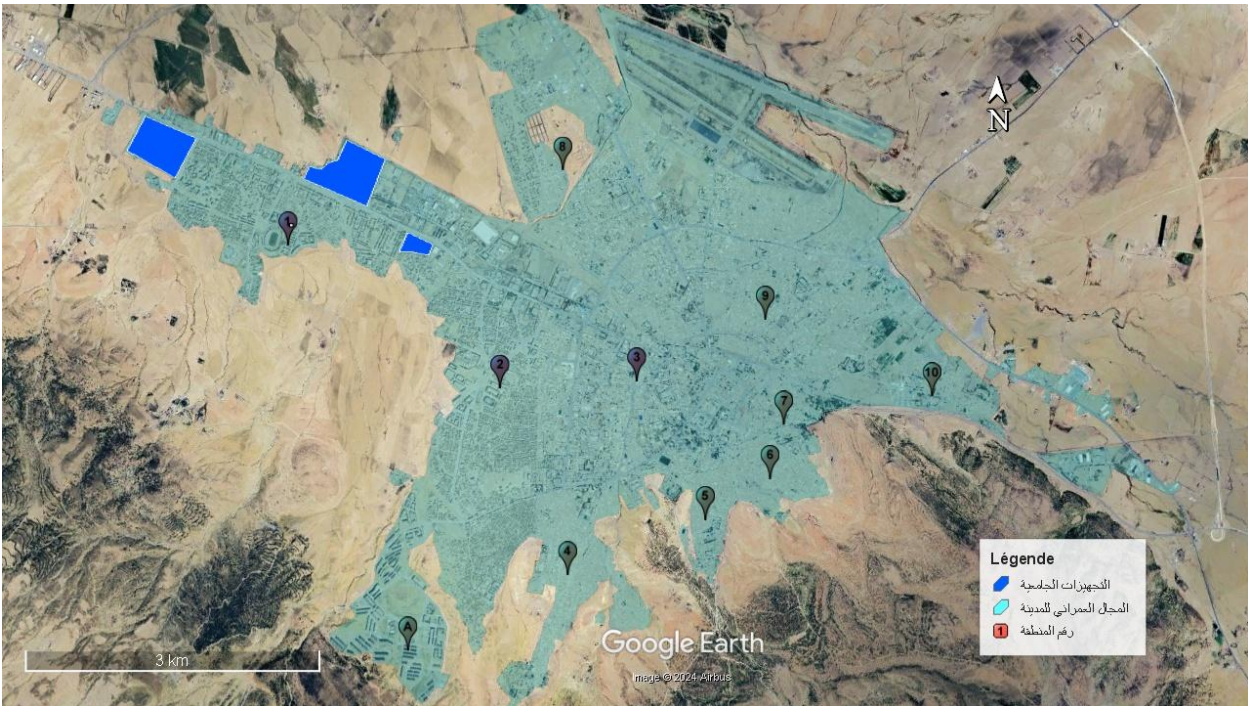
6-1- التعليم العالي:

بالنسبة لقطاع التعليم العالي تمتلك مدينة تبسة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي التي بدأت نواتها الأولى المتمثلة الآن في كلية العلوم والتكنولوجيا (القطب القديم) منذ حوالي 40 سنة خلال سنة 1985 في إطار معاهد التعليم العالي التي أنشئت آنذاك كانت تضم تخصصات علوم الأرض، الهندسة المدنية والمناجم، ثم

مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي 92-297 المؤرخ 27 سبتمبر 1992، وتم ترقيتها كجامعة بموجب المرسوم التنفيذي 09-08 المؤرخ في 04 جانفي 2009، توسعت وتطورت بإنشاء كليات تابعة للجامعة الأم وعديد الاقامات الجامعية، كان آخرها القطب الجامعي بولحاف الدير الذي وضع حيز الخدمة خلال الدخول الجامعي 2023/2022، تتكون جامعة تبسة من 06 كليات، ومعهدين بإجمالي 27 قسم، أما عدد الأساتذة فبلغ 931 أستاذ من مختلف الرتب، أما عدد الطلبة فقد تضاعف من حوالي 19 ألف طالب خلال سنة 2022 إلى حوالي 15 ألف طالب هذه السنة، معدل التأطير حوالي 21 طالب/أستاذ، أما فيما يخص الاقامات فتمتلك جامعة تبسة 09 إقامات جامعية بمعامل شغل الغرفة 2 طالب في الغرفة، أما عن النقل الجامعي فالجامعة متعاقدة مع مؤسسة خاصة بعدد حافلات 13 حافلة.¹⁶⁹

تغطي التجهيزات الجامعية على مستوى مدينة تبسة 63.4 هكتار، ما يمثل حوالي 2.73 % من مساحة المجال الحضري لمدينة تبسة، أما بالنسبة للقطب الجامعي بولحاف الدير الذي يغطي مساحة حوالي 50 هكتار من مساحة إجمالية للقطب الحضري بولحاف الدير المقدر بـ 184 هكتار، والصورة الجوية الموالية توضح التجهيزات الجامعية

الصورة الجوية رقم (13): التجهيزات الجامعية على مستوى مدينة تبسة



المصدر : من إعداد الباحث 2023 باستخدام برنامج Google Earth Pro

¹⁶⁹ - نيابة مديرية الجامعة للتنمية، الاستشراف والتوجيه لجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة 2024.

(2) الاستخدامات الصحية :

يعتبر قطاع الصحة من القطاعات الحساسة في أي مجتمع، لما له من دور فعال في تحسين الظروف الصحية للسكان، من خلال الخدمات التي يوفرها لمختلف أفراد المجتمع، من أجل الحصول على حياة أفضل، والعمل على توعية المواطنين من مخاطر الأمراض ومحاربتها، واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة خاصة ما يتعلق بالولادات، التطعيم ضد عديد الأمراض، والاستعجالات الطبية والمراقبة الدورية، وصحة الأسنان، والتدخلات الجراحية المختلفة، ومصالح الأوبئة وغيرها، إلا أن مختلف هذه الخدمات تطلب تجهيزات صحية متنوعة، حيث تشغل هذه التجهيزات بمدينة تبسة حوالي 13.8 هكتار ما يعادل 0.43 % من المساحة الاجمالية للمدينة وتتمثل التجهيزات الصحية الموجودة في المدينة فيما يلي :

2-1- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية تبسة:

هذه التجهيزات ممثلة في الوحدات الصحية وقاعات العلاج والعيادات متعددة الخدمات وعيادة المتخصصة في طب وجراحة الأسنان وهي موزعة تقريبا على مختلف المناطق العمرانية الاحدى عشرة المشكلة للنسيج الحضري للمدينة والجدول الموالي يوضح توزيعها

الجدول رقم (24): التجهيزات الصحية التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية

المساحة	قاعة علاج	المساحة اجمالية	عيادة متعددة الخدمات
حوالي 0.8 هكتار	- الزاوية	حوالي 4.2 هكتار	- عيادة متعددة الخدمات الدكان
	- ذراع الامام		- عيادة متعددة الخدمات بشير منتوري
	- طريق الكويف		- عيادة متعددة الخدمات لارموط
	- طريق بكارية		- عيادة متعددة الخدمات سكانسكا
	- حي البلدية		- عيادة متعددة الخدمات فاطمة الزهراء
	- حي أول نوفمبر 1954		- عيادة متعددة الخدمات 04 مارس 1956
	- حي المدارس		- عيادة متعددة الخدمات الدكان الجديدة (طور الانجاز)
	- حي 600 سكن		- عيادة متعددة الخدمات 600 سكن
	- جبل أنوال		- عيادة جراحة الأسنان
	- جبل الجرف 2		

المصدر : مديرية الصحة والسكان لولاية تبسة 2021

2-2- المؤسسة العمومية الاستشفائية: تتوفر المدينة على مؤسسات استشفائية عامة ومتخصصة موضوعة حيز الخدمة وهي موضحة في الجدول الموالي إضافة الى مؤسسة إستشفائية طور التجهيز وقد تدخل حيز الخدمة في أجل قريب

الجدول رقم (25): التجهيزات الصحية التابعة للمؤسسة العمومية الاستشفائية

المؤسسات العمومية المتخصصة EHS		
العدد	الاسرة المشغولة	المساحة
خالدي عبد العزيز - الأم والطفل	166	2.6 هكتار
بن جدة مهنية - جراحة واستعجالات أطفال	72	1.5 هكتار
المستشفيات EPH		
عاليا صالح	208	2.1 هكتار

المصدر : مديرية الصحة والسكان لولاية تبسة 2021

كما تتوفر المدينة على المركز الوسيط لعلاج المدمنين مساحة 1200 متر مربع إضافة إلى عديد العيادات الخاصة بمختلف التخصصات والصيدليات والمخابر ومراكز الأشعة الطبية حيث وحسب مديرية الصحة للولاية هناك بمدينة تبسة :

- 90 عيادة طبية خاصة لأطباء عامين وكذا أخصائين من مختلف التخصصات منها 06 مراكز بطاقة 50 سرير
- 45 عيادة جراح أسنان - 65 صيدلية - 04 مراكز أشعة طبية - 06 مخبر تحاليل طبية.
- 02 مركز أمراض الكلى والتصفية بطاقة 30 سرير

إضافة إلى ما تمتلكه المدينة من تجهيزات طبية موزعة على مختلف المناطق الحضرية خاصة بالنسبة للعيادات المتعددة الخدمات، هناك عيادتين طور الإنجاز على مستوى القطب العمراني الدكان والمستشفى بطاقة استيعاب 120 سرير بحي 04 مارس 1956، ينتظر التجهيز للدخول حيز الخدمة.¹⁷⁰

تُعدُّ التجهيزات الصحية تغطي كل المناطق الحضرية المكونة للمجال الحضري لمدينة تبسة، فيما يخص العيادات متعددة الخدمات وقاعات العلاج والوحدات الصحية، والتي تضمن للسكان كل من الطب العام، وطب الأسنان، والتمريض، التطعيم... والتي تمثل الخدمات الصحية الأولية للسكان.

¹⁷⁰ - مديرية الصحة والسكان لولاية تبسة 2021

(3) الاستخدامات الثقافية والرياضية**3-1- الاستخدامات الثقافية:**

- تتمثل هذه الاستخدامات التجهيزات الثقافية والتي تبلغ مساحتها الاجمالية حوالي 8 هكتار وتتمثل في:
- متحف وملحقة متحف المجاهد ودار مالك بن نبي التي حولت إلى متحف، ومعبد مينارف الذي يعد متحف أثري .
 - قاعة سينما واحدة وهي سينما المغرب العربي الكبير طاقة الاستيعاب 500 مقعد
 - أربعة مكتبات عمومية جوارية ومكتبة بلدية حولت إلى إذاعة تبسة الجهوية
 - دار الثقافة أو قصر الثقافة محمد الشبوكي - المسرح.
- هذه التجهيزات أغلبها تتركز في قلب المدينة والأماكن ذات التردد الكبير للسكان، باستثناء المكتبات العمومية فهي موزعة.

3-2- الاستخدامات الرياضية والشبابية:

بالنسبة للتجهيزات الرياضية تحتوي مدينة تبسة على قاعة متعددة الرياضات، المركب الرياضي 18 فيفري طريق عنابة والمركب الرياضي 04 مارس 1956 طريق قسنطينة الذي يحوي ملعب كرة القدم بطاقة استيعاب 20000 متفرج، الملعب بلدي الشهيد مختار بوسطنجي، 18 ملعب جوارية، مسبح نصف أولمبي، ومسبح أولمبي.

أما التجهيزات الشبابية فهناك 03 دور شباب، ومبيت شباب بطاقة استيعاب 100 سرير. إضافة إلى هذه التجهيزات الرياضية والشبابية العمومية هناك تجهيزات وقاعات خاصة شبابية كقاعات كمال الأجسام ومختلف الرياضات القتالية المنطوية تحت لواء جمعيات رياضية وشبابية وكلها ذات تردد كبير من طرف الساكنة وخاصة الشباب لممارسة الهوايات، وبالتالي فكل هذه التجهيزات تغطي مساحة تقريبية تقدر بـ 26 هكتار وتمثل حوالي 0.8 % من مساحة المدينة.

(4) الاستخدامات السياحية والترفيهية:

تحتوي المدينة على 13 فندق، بطاقة استيعاب اجمالية مقدرة بـ 1038 سرير، فيما تبلغ مساحتها التجهيزات السياحية 17.38 هكتار وهو ما يمثل 0.54 % من المساحة الاجمالية للمدينة، هذه التجهيزات الفندقية تتوزع بالأساس في مركز المدينة وعلى المحاور المهمة كطريق قسنطينة، والجدول الموالي يبين مختلف الفنادق الموجودة بمدينة تبسة.

الجدول رقم (26): الحظيرة الفندقية بمدينة تبسة 2022

طاقة الاستيعاب		العنوان	اسم المؤسسة الفندقية
عدد الأسرة	عدد الغرف		
102	48	مركز المدينة طريق قسنطينة	الأمير
77	32	طريق قسنطينة	ماهية بلاص
68	30	حي الحدائق	بن عصمان
87	41	طريق قسنطينة	الأهرام
65	30	طريق عنابة	البهجة
77	35	مركز المدينة	كاركالا
88	37	طريق قسنطينة	طارق
46	19	حي عيساوي عبد الرحمان مركز المدينة	المنار
22	10	طريق بكارية	أنيس
34	14	طريق عنابة	العمران
82	37	حي الحدائق	المرحبة
49	23	طريق عنابة	الأصيل
41	20	مركز المدينة	تيفاست
80	40	مركز المدينة	الدكان
120	56	طريق عنابة	دار الضياف
1038	472	المجموع	

المصدر: مديرية السياحة لولاية تبسة 2023

بالإضافة إلى الفنادق توجد العديد من وكالات السياحة والأسفار، مع ما تملكه المدينة من معالم تاريخية وأثرية ممثلة في المدرج الروماني، السور البيزنطي، معبد مينارف، الكنيسة، باب كاركالا، المسجد العتيق وغيرها التي سنفصل فيها لاحقا.

(5) الاستخدامات العقائدية والدينية:

بالنسبة لاستخدامات الأرض المتمثلة في التجهيزات العقائدية والشعائرية تحتوي مدينة تبسة على 41 مسجد موزعة على مختلف مناطق النسيج الحضري، بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 11 هكتار، منها 3.5 هكتار مساحة المسجد القطب الشيخ العربي التبسي، الذي يتسع لأكثر من 10000 مصل، كما يحتوي على (مكتبة، وسكنات وظيفية، قاعة شرفية، جناح بيداغوجي به 16 قاعة تدريس، قاعة محاضرات ومكاتب إدارية)، كما أن ثلاثة مساجد أخرى تضم مدارس قرآنية، والعديد منها يضم أقسام لتعليم القرآن الكريم، أما المقابر فهناك 03 مقابر إسلامية، مقبرة مسيحية تاريخية بجانب البازيليك، مساحة المقابر تقدر بحوالي 24

هكتار، وبالتالي التجهيزات العقائدية والدينية تغطي مساحة 35 هكتار، وهي تمثل حوالي 1.1 % من مساحة المدينة.

(6) الاستخدامات الإدارية:

الاستخدامات الإدارية تشتمل على مختلف الإدارات والمصالح التي تقدم لسكان المدينة الخدمات المختلفة، وتتواجد هذه التجهيزات الادارية بشكل كبير على مستوى مركز المدينة ومحاور الطرق الرئيسية شوارع الأمير عبد القادر، واد هلال، هواري بومدين، بلقاسم يوسف، العقيد محمد الشريف، طريق سكانسكا وطريق قسنطينة، وتضم مقر الولاية، مقر الدائرة، مقر البلدية والفروع الادارية، مختلف المديرية التنفيذية والقسمات الفرعية والدواوين والصناديق والمفتشيات وغيرها، تغطي مساحة تقدر بحوالي 60 هكتار، ما يمثل حوالي 1.9 % من المساحة الإجمالية للمدينة

(7) الاستخدامات الأمنية والحماية :

تضم مختلف التجهيزات الأمنية والحماية وهي مهمة في المدينة هدفها حماية الأفراد والممتلكات وهي موزعة تقريبا على كل المناطق وتشمل :

- الأمن الوطني: تشمل مقر أمن الولاية ومدرسة الشرطة ومقر فرقة البحث والتدخل، ومقرات الأمن الحضري من 01 إلى 07، إضافة إلى مقر أمن شرطة الحدود
- الدرك الوطني والجيش: المجموعة الولائية للدرك الوطني وكتيبة الدرك، وسرية أمن الطرقات وكذا القطاع العسكري
- الجمارك الجزائرية : ادارة الجمارك
- الحماية المدنية : وحدة التدخل للحماية المدنية.

تشغل كل هذه التجهيزات الأمنية والحماية مساحة مقدرة بـ 23.85 هكتار، ما يعادل 0.73 % من مساحة المدينة.

(8) الاستخدامات الوظيفية (النشاطات):

1-8- الاستخدامات التجارية:

يتسم النشاط التجاري بالمدينة بأهمية كبيرة في دعم الاقتصاد المحلي، وخلق فرص العمل، ودفع عجلة التنمية، ومن بين استخدامات الارض في المجال التجاري التجهيزات التالية :

- **المراكز التجارية :** توجد 3 مراكز تجارية 1 في مركز المدينة وواحد بحي الوئام وآخر بشارع هواري بومدين الجرف .

• الأسواق المغطاة والمفتوحة :

يوجد بمدينة تبسة سوق واحد مغطى بمركز المدينة يقدم الخدمة لأغلب سكانها وسوق الجملة للخضر والفواكه الكائن بالمنطقة الحضرية الثانية على طريق قسنطينة كما سجلنا وجود 2 أسواق مفتوحة اثنان منها للخضر والفاكهة بحي باب الزياتين والثالث بوسط المدينة، وتؤثر المواد الاستهلاكية سواء خضر أو فواكه أو غيرها المعروضة بالأسواق المفتوحة والمعرضة لأشعة الشمس أو للهواء عموماً ولمختلف الملوثات على صحة المستهلكين خاص في فصول الحارة بسبب عدم إحترام شروط الحفظ والصحة العامة وغيرها .

• المحلات التجارية :

يوجد بالمدينة 11827 محل تجاري¹⁷¹، يتوزعون عبر مختلف الأحياء بمعدل محل لكل 20 ساكن .

- محلات المواد الغذائية 3652 محل
- محلات المواد الغير غذائية 8175 محل ، منها أكثر من 1120 محل صنف الملابس وأحذية، وأكثر من 3790 محل تجهيز منزلي ومكتبي والباقي محلات ذات طابع خدماتي أخرى والحرفيين .

وتعد التجهيزات التجارية ذات التردد اليومي وبعضها أسبوعي .

2-8- استخدامات الأرض الخدمية :

بالنسبة للاستخدامات الخدمية للأرض هناك

- 09 محطات خدمية لبيع البنزين موزعة في المدينة بمساحة كل واحدة بين 1000 – 3000 م² .
- محطات نقل المسافرين المخصصة للنقل بين الولايات وبن البلديات (المحطة البرية حسين آيت احمد بمساحة 3 هكتار، المحطة البرية ذراع الإمام بمساحة 1.2 هكتار، المحطة البرية باب الزياتين بمساحة 0.4 هكتار)، إضافة إلى المحطات الحضرية للنقل بين الأحياء سواء للنقل الجماعي بالحافلات أو سيارات الأجرة .
- محطة القطار تبسة بمساحة تقدر بـ 600 م² .
- مطار الشيخ العربي التبسي الذي تبلغ مساحته حوالي 264 هكتار
- المذبح البلدي

¹⁷¹- تومي فهمي (2022) "أثر المنظومة التجارية على تنظيم ووظيفية النسق العمراني لولاية تبسة" أطروحة دكتوراه علوم جامعة أم البواقي ص . 70

8-3- الاستخدامات الحرفية والصناعات الصغيرة (مناطق النشاطات):

بالنسبة لاستخدامات الأرض من خلال مناطق النشاطات، فإن بالمدينة منطقتين هما منطقة النشاطات بطريق عنابة ومنطقة النشاطات طريق بكارية اللتان تعدّان من أهم مناطق النشاطات في الولاية، إلا أنهما لا تزالان دون المستوى المأمول.

بالنسبة لمنطقة النشاطات طريق عنابة التي تبلغ مساحتها 18.42 هكتاراً مقسمة إلى 116 قطعة، فهي غير نشطة بشكل كامل بسبب نقص البنى التحتية، وغياب الحوافز الكافية لجذب الاستثمار.

أما منطقة النشاطات طريق بكارية والتي تبلغ مساحتها 5.8 هكتار مقسمة إلى 28 قطعة، فهناك بعض الوحدات النشطة بها (كالمطحنة ومركز مراقبة التقنية للسيارات خاصة)، إلا أن هناك العديد من الوحدات المتوقفة، كما كانت هناك وكالة لبيع وصيانة سيارات رونو أغلقت حالياً، في انتظار إعادة فتحها، وغير بعيد عن منطقة النشاطات طريق بكارية، توجد مؤسسة نפטال التي تعمل في مجال تخزين وتوزيع الوقود إضافة إلى بعض المؤسسات الخاصة المستثمرة على محور طريق لاروكاد، مثل مؤسسة ستارلايت إلكترونيك، ومؤسسة الوافي، والعديد من وحدات بيع مواد البناء وغيرها .

رغم هذا النشاط الذي يعد هزيل في مدينة مثل تبسة بكل مقوماتها، هناك حاجة ماسة لوضع استراتيجيات وخطط عمل لتفعيل وإحياء كلتا المنطقتين من خلال تهيئة البنى التحتية اللازمة، وتقديم التسهيلات والحوافز لجذب المزيد من الاستثمارات التي من شأنها خلق فرص العمل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في المنطقة، وفي عديد المناطق على المستوى الوطني خاصة في ظل توجيهات الدولة لاستعادة العقار الصناعي الذي منح للمستثمرين ولم ينجزوا استثماراتهم على أرض الواقع، وكذا صدور القانون رقم 17-23 المؤرخ في 15 نوفمبر 2023 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع الاستثمار الذي نأمل أن يشجع على الاستثمار ويعطي دفعة للتنمية والاقتصاد بالمنطقة .

8-4- الاستخدامات الصناعية (المناطق الصناعية):

تقع المنطقة الصناعية لمدينة تبسة في الجهة الشمالية الغربية، بمحاذاة الطريق الرابط بين تبسة وقسنطينة الذي يُعد امتداداً للطريق الوطني رقم 10، وتبلغ مساحة هذه المنطقة 130.6 هكتاراً، مقسمة إلى 87 قطعة.

وتعد جل المؤسسات والوحدات الصناعية بهذه المنطقة الصناعية متوقفة عن العمل منذ تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وبالتالي تبني الخصخصة والانفتاح على الشراكة بين القطاع العام والخاص، أين تم عرض المؤسسات المفلسة والتي هي مهددة بالافلاس ببيعها إلى الخواص، وكذا التوجه بشكل كبير إلى الاستيراد الذي جعل العديد من المنتجات المحلية ليس لها القدرة على المنافسة مع

المنتجات المستوردة على الأقل من جهة السعر وبالتالي فإن عديد الوحدات الانتاجية في المنطقة الصناعية بمدينة تبسة كان مصيرها مثل العديد من مثيلاتها على مستوى التراب الوطني، وهذا لا يعني أن كل الوحدات الانتاجية التجارية والخدمية الموجودة بالمنطقة الصناعية متوقفة بل هناك وحدات مازالت تنشط إلا أن أغلبها خدماتية وتجارية مثل (مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري تبسة ومؤسسة نظافة تبسة ومديرية شركة الكهرباء والغاز تبسة، وحدة توزيع مواد البناء التابعة لمصنع الاسمنت الماء الأبيض، والتعاونية الفلاحية لخدمات توزيع وصيانة العتاد الفلاحي، ومؤسسة التصليح والصيانة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، وتعد الوحدات الصناعية قليلة على غرار مطاحن السميد، مؤسسة صناعة الأكياس البلاستيكية).

رغم أن المنطقة الصناعية بمساحتها الشاسعة حوالي 130 هكتار والمقسمة على 87 تجزئة إلا أن أغلب هذه التجزئات والتي تمثل وحدات كانت صناعية أو خدمية أو تجارية فإن حوالي نصفها متوقفة والتي بقيت على شكل هياكل تحوي آليات ضاعت هباء منثور كتعاونية المجاهدين وذوي الحقوق التي كانت تشتغل في مجال البناء (COOPIMAD)، ومؤسسة الصناعات النسيجية وغيرها.

يعد النشاط التجاري أحد أهم مكونات الوظيفة الحضرية لمدينة تبسة، حيث يتركز النسيج التجاري بالمدينة في محور شارع الأمير عبد القادر وشارع هواري بومدين وبعض الشوارع المجاورة لهم ناهيك عن وسط المدينة القديمة داخل السور البيزنطي، كما انتشرت الأنشطة التجارية على طول الطرق الرئيسية وفي الأحياء السكنية، وقد أدى التوسع التجاري إلى ظهور العديد من الانعكاسات الإيجابية متمثلة في خلق العديد من فرص العمل ومجالات الاستثمار أمام الشباب، وتنوع السلع والخدمات المتاحة، خلق ديناميكية كبيرة في مركز المدينة وعلى محاور الطرق التجارية، وتأمين العديد من الخدمات الأساسية للسكان على مستوى الأحياء، مثل محلات بيع المواد الغذائية وصيدليات ومكاتب الخدمات، وكل هذا لا يمنع أن يكون هناك انعكاسات سلبية على المجال العمراني للمدينة وعلى سكانها من بينها:

1. ازدحام مروري متزايد نظراً لتدفق المتسوقين والزبائن نحو الأسواق والمحلات التجارية من مختلف أحياء المدينة وحتى من البلديات المجاورة كون مدينة تبسة نقطة جذب لمختلف النشاطات التجارية والخدمية والصحية وغيرها التي تفتقر لها جل البلديات التابعة لولاية تبسة وفي بعض الحالات حتى التجمعات الكبرى التابعة لها كمدن بئر العاتر، الشريعة والونزة .

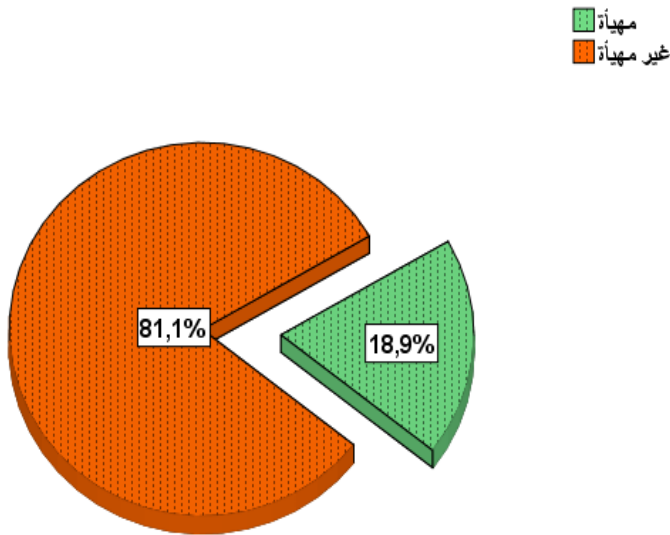
2. الازدواجية في النشاط في بعض الأحياء خاصة على محاور الطرق المهمة بين الوظيفة السكنية والنشاط التجاري، هذا الأخير الذي يشكل في بعض الأحيان مصدر ازعاج للسكان خاصة بعد تغيير الوظيفة من السكن إلى نشاط آخر .

3. تشويه بعض الواجهات المعمارية للمباني التاريخية والقديمة من خلال إضافة لافتات تجارية، وانتشار التجارة الموازية خاصة في ساحة النصر داخل السور وحوله .
4. انتشار التلوث من خلال تراكم النفايات وغيرها مما يشكل تلوث بصري أو حسي.

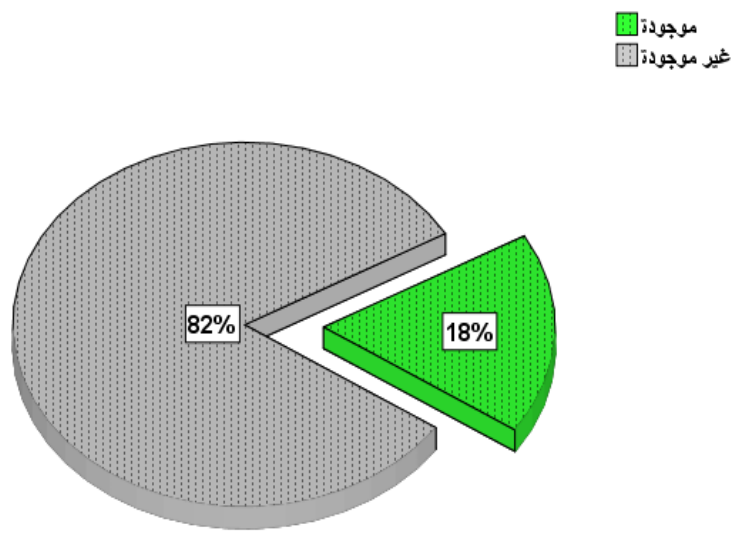
(9) الاستخدامات الترفيهية والنوعية (المساحات الخضراء) :

تحتوي مدينة تبسة على مساحات خضراء متمثلة في 8 حدائق عمومية، إضافة إلى عديد المساحات الخضراء التابعة للتجهيزات والمرافق العمومية، والخطوط المشجرة على بعض محاور الطرق الرئيسية والثانوية، وتبلغ المساحة الاجمالية للمساحات الخضراء بالمدينة حوالي 50 هكتار وتعد ضعيفة جدا مقارنة بما تحتاجه الساكنة والمدينة وفقا للمعايير العالمية، وبناء على الاستبيان وتصريحات الساكنة فيما يخص مدى تهيئة ممرات الراجين وكذا المساحات الخضراء ومساحات اللعب على مستوى الأحياء فإن ما نسبته 18 % فقط صرحوا بأن ممرات الراجلين في أحياءهم مهيأة، نفس الشيء بالنسبة لوجود المساحات الخضراء ومساحات اللعب المهيأة، بينما جل العينة والمتمثلة في 82 % يرون بأن ممرات الراجلين والمساحات الخضراء ومساحات اللعب على مستوى أحيائهم غير مهيأة ومن وجهة نظري أرى بأن الأمر مبالغ فيه بشكل كبير وهذا ربما لعدم رضى المواطن عن أداء الهيئات المنتخبة خاصة على المستوى المحلي (المجلس الشعبي البلدي) والتي ينتظر منها الكثير.

الشكل رقم (43): مدى تهيئة ممرات الراجلين في الأحياء

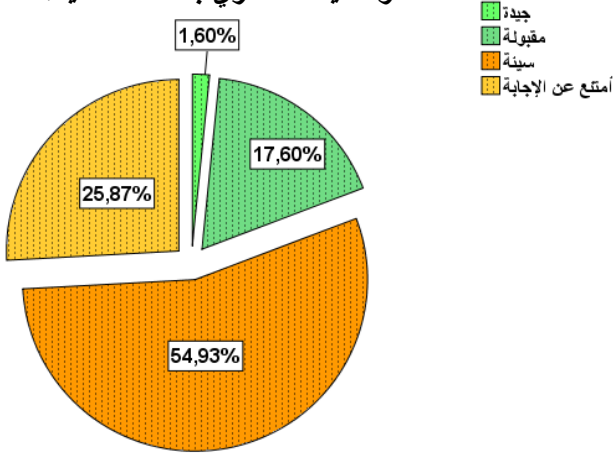


الشكل رقم (42): المساحات الخضراء ومساحات اللعب المهيأة في الأحياء

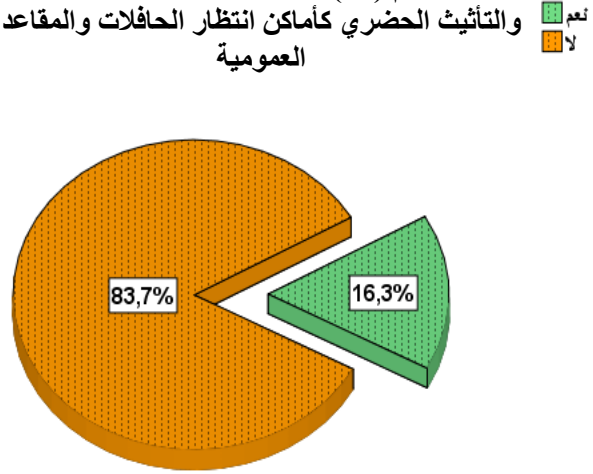


المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

الشكل رقم (45): حالة التهيئة الخارجية والتأثير الحضري بمختلف الأحياء



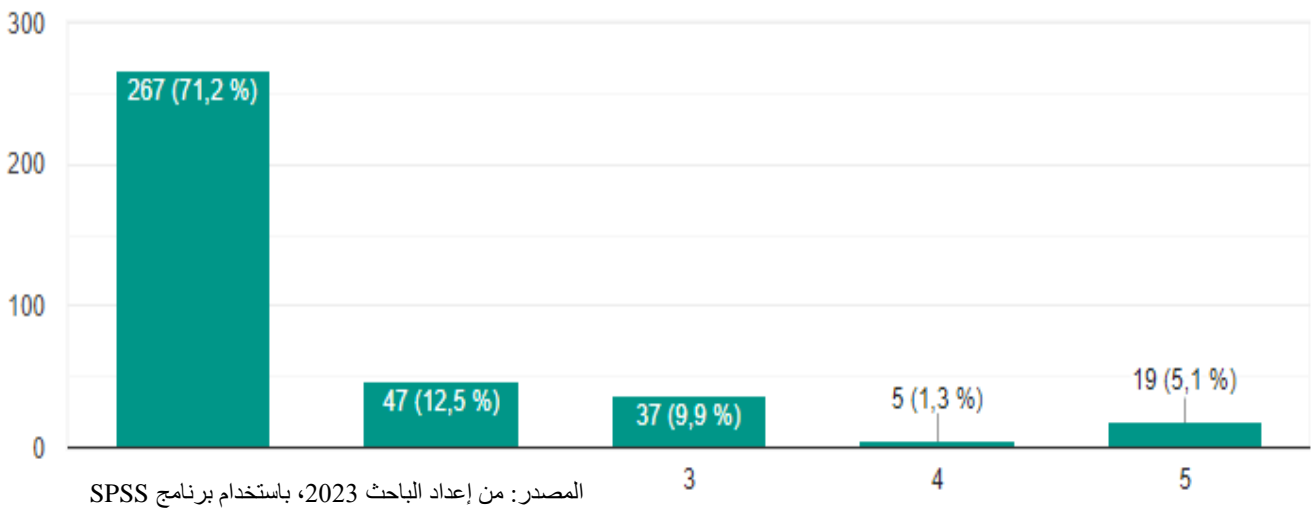
الشكل رقم (44): مدى وجود التهيئة الخارجية والتأثير الحضري كأماكن انتظار الحافلات والمقاعد العمومية



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

- ما فيما يخص تقييم للمساحات الخضراء ومساحات اللعب والتأثير الحضري عموماً على مستوى الأحياء، فمن خلال وضع مدرج لتقييمها من 1 إلى 5 أي من (سيئة إلى جيدة جداً) كانت كالتالي: حوالي 05% فقط من العينة رأى بأنها في حالة جيدة جداً، بينما حوالي 1.3% يرون بأنها في حالة جيدة، فيما أن 10% يرى بأنها في حالة متوسطة مقبولة، وبالتالي فإن حوالي 16.3% يرى بأنها في حالة بين متوسطة وجيدة جداً، بينما حوالي 83.7% يرون بأن حالة المساحات الخضراء ومساحات اللعب والتأثير الحضري في حالة بين (دون المتوسط إلى سيئة)، وهو ما يترجم نقص هذه المساحات على مستوى الأحياء المدينة، إن لم نقل غياب تام لتتهيئتها أو انعدامها أصلاً حيث تشكل في أغلب الأحيان مساحات فارغة.

الشكل رقم (46): تقييم للمساحات الخضراء ومساحات اللعب والتأثير الحضري عموماً في مختلف الأحياء



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

(10) استخدامات الأرض مواقف السيارات: فيما يخص مواقف السيارات هناك مواقف عمومية

ذات طاقة استيعاب تفوق 80 سيارة وهي على التوالي :

- موقف العربي التبسي بجانب مديرية التربية والغابات بطاقة استيعاب حوالي 80 سيارة بمساحة تقدر بـ 0.21 هكتار .
- موقف داخل السور البيزنطي في الجهة الجنوبية بجانب صندوق التوفير والاحتياط تبسة بطاقة تتعدى 100 سيارة بمساحة تقدر بحوالي 0.35 هكتار .
- موقف بجانب السوق المغطى شرق السور البيزنطي بطاقة استيعاب تفوق 130 سيارة بمساحة تقارب 0.64 هكتار .
- موقف مطار الشيخ العربي التبسي بطاقة استيعاب تقدر بـ 180 سيارة بمساحة 1.2 هكتار.

- إضافة إلى عديد من مواقف السيارات ذات طاقة استيعاب بين 10 و 30 سيارة سواء كانت منفردة بمحاذاة الطرق أو داخل الأحياء لسكان العمارات، دون أن ننسى المواقف التابعة للتجهيزات لعمومية والمخصصة للموظفين وبعض الزوار.

- تعاني مدينة تبسة من ندرة مواقف السيارات سواء العامة بدون مقابل مادي أو المؤجرة، مما يجعل التوقف العشوائي حتمية على جانبي الطرق الرئيسية والثانوية خاصة على محور شارع الأمير عبد القادر وشارع هواري بومدين، وشارع واد هلال ووسط المدينة وغيرها، والذي بدوره يتسبب في اختناقات مرورية وازدحام كبير، خصوصا أثناء ساعات الذروة، ورغم المخالفات التي ترفعها الشرطة المرورية أحيانا على المتوقفين بطريقة مخالفة على الطرق الرئيسية، إلا أنها لم تردع المخالفين وذلك لسبب قلة أماكن التوقف المرخصة والتي تشكل معضلة تجاه تسيير النقل والتنقل بالمدينة.

(11) استخدامات الأرض التقنية:

11-1- شبكة الطرق والمواصلات: شبكة الطرق والمواصلات بمدينة تبسة تتمثل في 172:

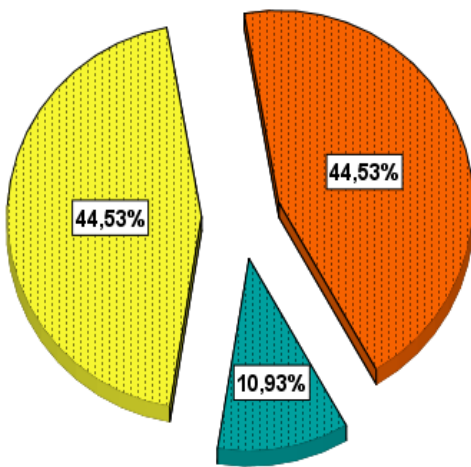
- الطريق الوطني رقم 16 (عنابة - تبسة - وادي سوف): يربط بين مدينة عنابة شمالا ، ومدينة واد سوف جنوبا مرورا بالعديد من المدن والتجمعات الحضرية منها مدينة تبسة.
- الطريق الوطني رقم 10 (الحدود التونسية - تبسة - قسنطينة): يربط بين كل من المعبر الحدودي بوشبكة (الحدود الجزائرية التونسية) شرقا ومدينة قسنطينة غربا مرورا بمدينة تبسة والعديد من المدن والتجمعات الحضرية.
- الطريق الوطني رقم 82 (تبسة - تاورة ولاية سوق أهراس): يربط مدينة تبسة بمدينة تاورة بولاية سوق أهراس شمالا مرورا بمدن وتجمعات حضرية .

- الطريق الولائي رقم 08 الرابط بين مدينة تبسة واقليم بلدية الماء الأبيض جنوبا، يغطي على مستوى اقليم بلدية تبسة ما يقدر بحوالي 15 كم .

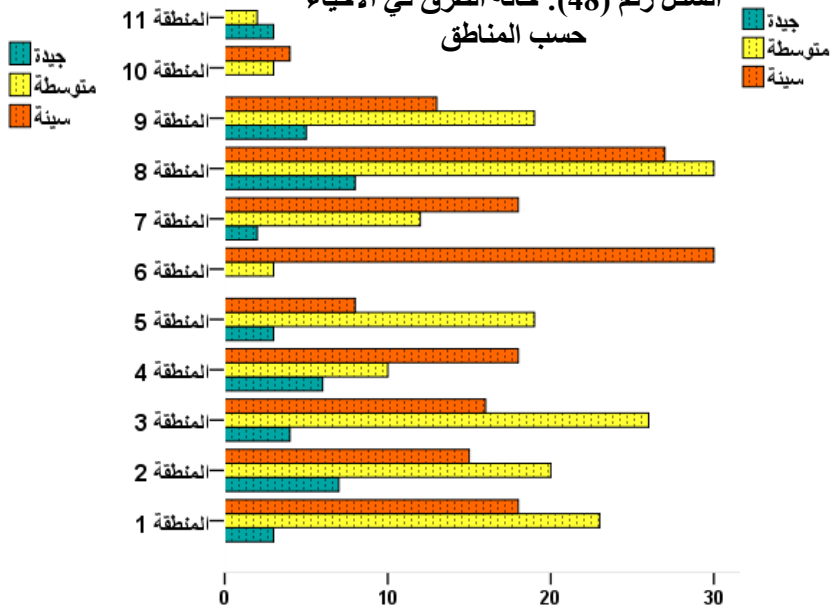
وتعد هذه الطريق الوطنية والولائية طرق رئيسية عند مرورها في المدينة نظرا لأهميتها وهي عموما في حالة بين مقبولة وجيدة .

ومن خلال الاستبيان فإن تقييم عينة الدراسة لطرق الأحياء من خلال تصريحاتهم التي بينت أن ما نسبته حوالي 10 % فقط يرون أن طرق الأحياء في حالة جيدة، بينما 90 % مقسومة بالمساواة بين من صرحوا بأن حالة الطرق متوسطة وسيئة، وبالتالي يجب تدارك الأمر وتحسين وضع الطرقات وتهيئتها خاصة بالنسبة للأحياء الجنوبية، التي أضحت واقع لا مفر منه، كونها أحياء فوضوية حيث أن المصرحين من أحياء المناطق الرابعة التي تضم الميزاب 1 و 2 و 3 وكذا المنطقة السادسة التي تضم أحياء الزاوية والزيتون، وحتى بعض المصرحين من المنطقة السابعة التي تشمل مركز المدينة والمنطقة العاشرة التي تغطي حي البعالة والمرجة وهي أحياء واقعة في الجزء الشمالي الشرقي للمدينة في منطقة معرضة لخطر الفيضان، بينما جل الأحياء المخططة والمنجزة من طرف الدولة أغلب من شاركوا من ساكنيها في الاستبيان صرحوا بأن طرق الأحياء في حالة متوسطة مثل منطقة سكانسكا وتحاصيص البشير الابراهيمي والشيخ العربي التبسي ومنطقة المطار وطريق عنابة منطقة الوئام على مهني والجيريديون وغيرها باستثناء سكان القطب الحضري الدكان فهم يرون أن الطرق في حالة جيدة كونه قطب جديد الطرق فيه مهياة حديثا .

الشكل رقم (47): حالة الطرق في الأحياء حسب عينة الدراسة



الشكل رقم (48): حالة الطرق في الأحياء حسب المناطق



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

2-11- الأنفاق : هناك نفقين تم انشاؤهما لتخفيف وفك الخناق المروري في أهم النقاط السوداء بمدينة تبسة وهما نفق طريق قسنطينة ونفق طريق عنابة .

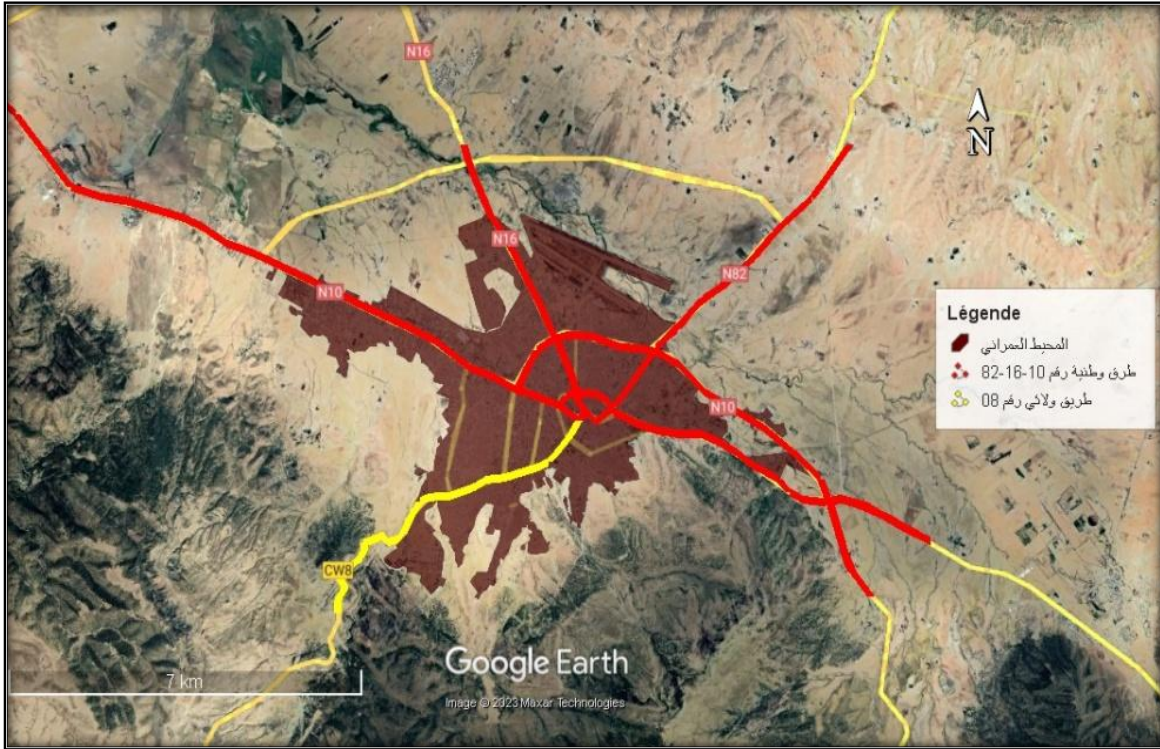
3-11- الجسور : من أهم الجسور التي هي موجودة بمدينة تبسة هناك أربعة تقع على مستوى الطرق الرئيسية بالمدينة هم :

- الجسر الواقع على شارع بلقاسم يوسف بجانب المحطة البرية القديمة ذراع الامام
- جسر رزق الله بحي باب الزيتين على شارع حثيشي الشريف
- جسر على مستوى شارع عوايطية الطاهر بجانب مسجد خالد بن الوليد .
- جسر على مستوى شارع بن عرفة العيد الذي يعد امتداد لشارع العقيد محمد الشريف.

4-11- السكة الحديدية: هناك خطين مهمين للسكة الحديدية بتبسة

- **خط السكة الحديدية جبل العنق عنابة :** وهو خط لنقل الفوسفات من منجم جبل العنق للفوسفات إلى عنابة مرورا بعديد التجمعات والمدن كبئر العاتر وتبسة وغيرها.
- **خط السكة الحديدية تبسة - الجزائر العاصمة:** وهو مخصص لنقل الأشخاص بدأ في النشاط منذ حوالي سنتين.

الصورة الجوية رقم (13): الطرق الرئيسية في مدينة تبسة



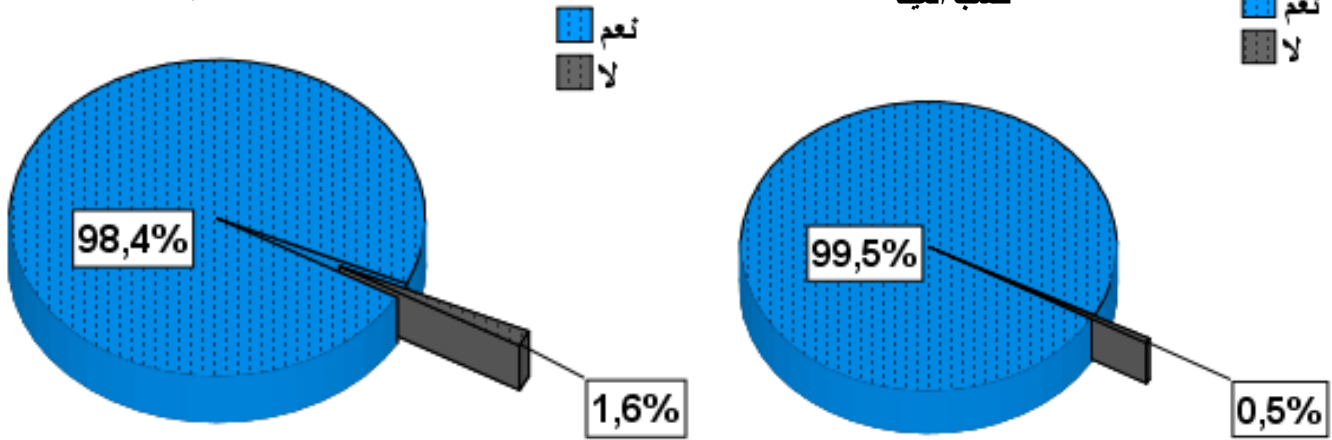
المصدر : من إعداد الباحث 2021 باستخدام برنامج Google Earth Pro

5-11- الربط بشبكتي الكهرباء وغاز المدينة :

تبلغ نسبة التغطية خلال سنة 2022 بشبكة الكهرباء على مستوى مدينة تبسة بـ 98 % وبشبكة غاز المدينة 85 % وفقا لمديرية الكهرباء والغاز لولاية تبسة، أما فيما يخص العمل الميداني والاستبيان فإن الربط بشبكة الكهرباء وفقا لعينة الدراسة فإن مجملهم تقريبا بنسبة 99.5 % مزودون بشبكة الكهرباء باستثناء شخصين صرحا بأن مساكنهما غير مزودان بشبكة الكهرباء، ونستبعد أن يكونا غير مزودان بهذه الشبكة، باستثناء حالات القطع التي تتبناها المؤسسة لاسترجاع ديونها لدى المشتركين، أما عن ربط المساكن بغاز المدينة، فجل العينة بنسبة 98.4 % صرحوا بأن مساكنهم مربوطة بهذه الشبكة الحيوية باستثناء 6 أشخاص صرحوا بأن مساكنهم غير مربوطة بشبكة غاز المدينة، وقد يكون السبب أن المساكن فوضوية حديثة لم يتم تزويدهم بالغاز، لوجود تعليمة من والي الولاية التي تلزم أي ربط بالغاز أو الكهرباء بوجود ملكية أو وثيقة تثبت التملك، وهي تعليمة هامة لمحاولة الحد من السكن الفوضوي، وإما أن ملاك هذه المساكن لم يقدموا طلب لربط مساكنهم بشبكة غاز المدينة أو أنهم قطعوا لنفس الأسباب السالفة الذكر المرتبطة بالديون لدى المؤسسة .

الشكل رقم (50): نسبة التغطية بشبكة غاز المدينة حسب العينة

الشكل رقم (49): نسبة التغطية بشبكة الكهرباء حسب العينة



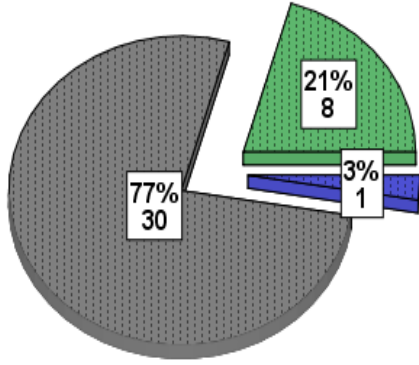
المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

6-11- التزويد بشبكة المياه الصالحة للشرب :

وفقا للتقارير الرسمية فإن 94 % هي نسبة التزويد بشبكة المياه الصالحة للشرب، أما وفقا للعمل الميداني والاستبيان فإن حوالي 90 % من المساكن مزودة بذات الشبكة، فيما أن حوالي 10 % من العينة صرحوا بأن مساكنهم غير مزودة بشبكة المياه الصالحة للشرب، وأوضحوا بأنهم يتزودون بمياه الشرب عن طريق الشراء من الخواص، وهذه الظاهرة موجودة في عديد المناطق التي تعاني سواء من ندرة المياه أو سوء

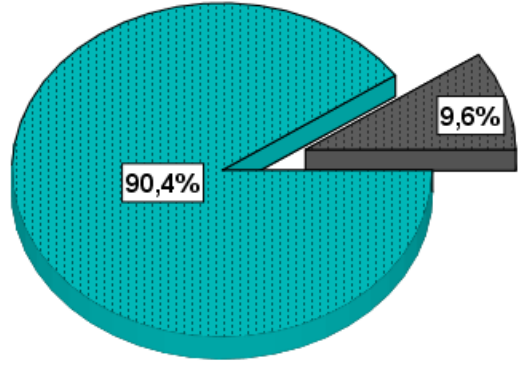
التسيير، لأن التزود بالمياه عن طريق هذا المصدر لا يخص من منازلهم غير مزودة بشبكة المياه الصالحة للشرب فقط بل حتى من تعد منازلهم مزودة بذات الشبكة والتي قد يطرأ عليها حالات تذبذب أو ندرة أو أعطال ويكون التزود بشراء من الخواص هو الحل الوحيد.

الشكل رقم (52): مصادر التمويل بمياه الشرب بالنسبة للمساكن غير الموصولة بشبكة المياه الصالحة للشرب



صهاريج البلدية
الشراء من الخواص
مصادر أخرى

الشكل رقم (51): نسبة التغطية بشبكة المياه الصالحة للشرب

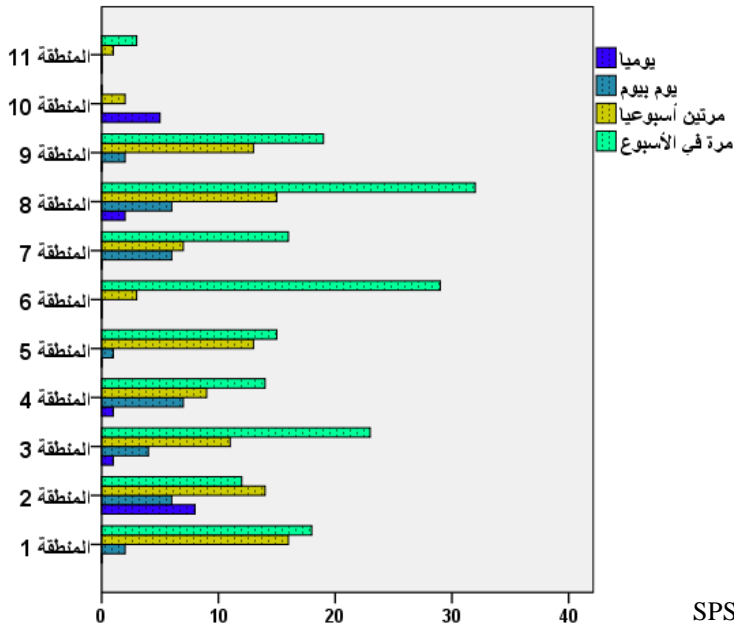


نعم
لا

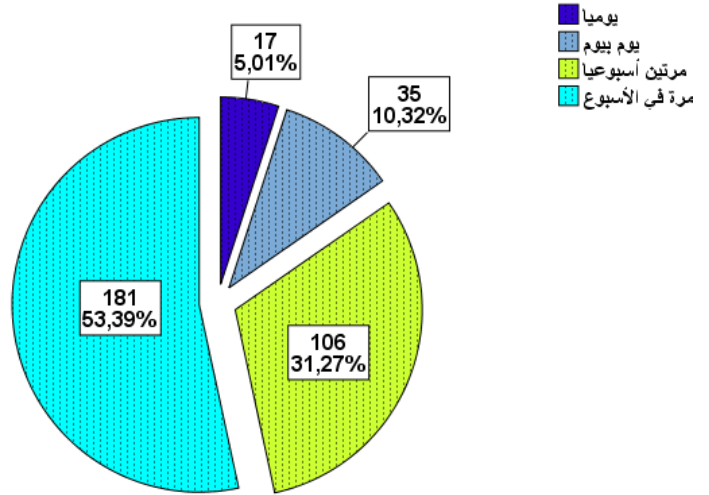
المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

أما فيما يخص الباقي وهم حوالي 90 % من عينة الدراسة من هم يتزودون بالمياه عن طريق شبكة المياه الصالحة للشرب، أغلبهم صرح بأن التزويد بين مرة ومرتين في الأسبوع وهم من يشكلون أكبر نسبة ما يعادل حوالي 85 % ، فيما أن حوالي 5 % صرحوا بأن التزويد يكون يوميا، وحوالي 10 % صرحوا بأن التزويد بالمياه الصالحة للشرب يوم بيوم، وبالتالي فإن مجمل مساكن المدينة تزود بالمياه بين مرة ومرتين أسبوعيا، وهذا تردد ضعيف نوعا ما مما يتسبب في وجود بعض المظاهر التي تشكل تلوث بصري وهو وجود صهاريج مختلفة الأحجام والأشكال على مستوى الأسطح والشرفات، وأيضا شاحنات الصهاريج التي تجوب أرجاء المدينة .

الشكل رقم (54): تردد التزويد بالمياه الصالحة للشرب في الأسبوع بمختلف الأحياء

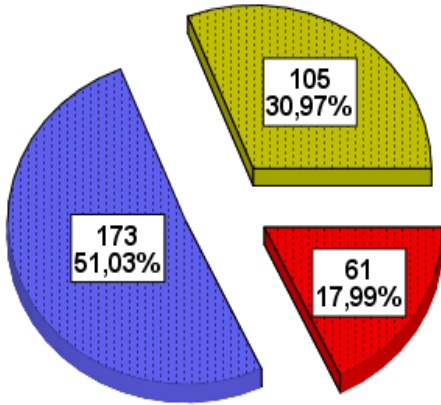


الشكل رقم (53): تردد التزويد بالمياه الصالحة للشرب في الأسبوع حسب العينة



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

الشكل رقم (55): حالة شبكة المياه الصالحة للشرب حسب العينة



أما فيما يخص حالة شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب فإن حوالي 31 % ممن يتزودون من شبكة المياه الصالحة للشرب يرى بأن الشبكة قديمة ويجب تجديدها، أما حوالي 1/2 يرى أن الشبكة في حالة متوسطة مقبولة في عملية التزويد، بينما حوالي 18 % يرون أن حالة الشبكة جيدة ومقبولة جدا في التزويد بالمياه الصالحة للشرب في المدينة.

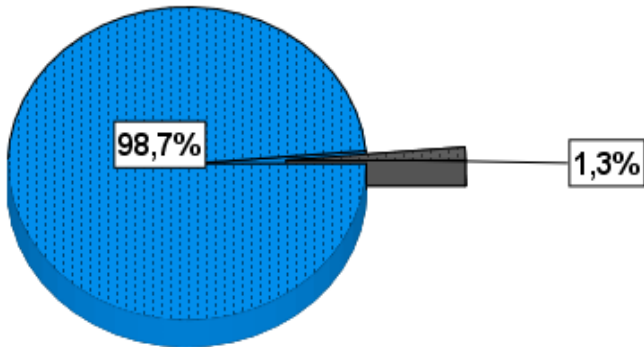
ومن خلال وجود أحياء فوضوية في الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية للمدينة، والتي قد

المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

يكون فيها مساكن غير مزودة بشبكة المياه الصالحة للشرب، وحتى الأحياء المزودة بالشبكة، قد تكون ذات هذه الشبكات قديمة يصعب تجديدها نتيجة طبيعة تواجد هذه الأحياء، وشوارعها الضيقة التي يصعب التدخل فيها، والتي قد يشكل التدخل فيها في بعض الحالات خطرا، أو يؤثر بشكل كبير على الحياة العامة اليومية لسكان هذه الأحياء، إلا أن كل هذه العوائق لا تُعدّ أعذار لعدم تجديد الشبكة، لأن قدم الشبكة ووجود التسربات، إضافة إلى الربط العشوائي يؤثر بشكل أو بآخر على التزويد بالمياه على مستوى المدينة، ناهيك عن ما تشكله من هدر لثروة ونعمة كبيرة تؤثر على الأمن المائي الذي يشكل تحدي عالمي، دون أن نتجاهل ما يشكله من خسائر على وحدة الجزائرية للمياه والتي تعد مؤسسة عمومية اقتصادية.

7-11- شبكة الصرف الصحي:

الشكل رقم (56): نسبة التغطية بشبكة الصرف الصحي حسب العينة



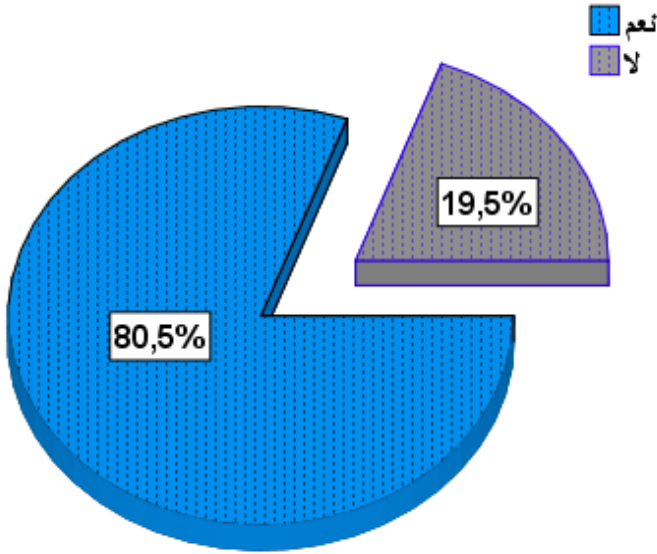
نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي لمدينة تبسة هي 88 % خلال سنة 2022 وفقا للجهات الرسمية، ممثلة في المصالح التقنية للبلدية، وتمتلك بلدية تبسة محطة لمعالجة المياه المستعملة تقع في منطقة عين زروق، شمال غرب مدينة تبسة، إلا أنها متوقفة عن العمل بسبب مشاكل مالية وأعطال تقنية، حيث أثر توقفها على البيئة وعلى الصحة العامة، من خلال ما تخلفه هذه المياه من روائح كريهة ومنظر مشوه للبيئة الطبيعية وغيرها، ووفقا لعينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

فأن مجمل العينة تقريبا بنسبة 98.7 % مربوطة بشبكة الصرف الصحي باستثناء 05 أشخاص صرحوا بأن مساكنهم غير مربوطة بشبكة الصرف الصحي، وهذا أمر غير مقبول، فنحن في 2023 وهناك مساكن غير مربوطة بشبكة الصرف الصحي، وقد يصرفون المياه المستعملة بمساكنهم في حفر، وبالتالي نتوقع بأنهم يقيمون خارج المدينة أو على أطرافها في المناطق الريفية، وإما خطأ أثناء عملية الاجابة على الاستبيان.

8-11- الربط بشبكة الأنترنات :

الشكل رقم (57): نسبة التغطية بشبكة الأنترنات حسب العينة



إن 80.5 % من عينة الدراسة صرحوا بأن مساكنهم مزودة بهذه الشبكة، أما الباقي وهم 19.5 % صرحوا بأن مساكنهم غير مربوطة بهذه الشبكة، ربما لأن الأنترنات أصبحت متوفرة بشكل كبير على مستوى شرائح الهواتف واللوحات الرقمية لمختلف المتعاملين وكذا تعدد العروض مما يجعل بعض الأشخاص لا يحتاجون إلى ربط مساكنهم بشبكة الأنترنات .

كل هذه المؤشرات تدل على نوع أو مستوى من الرفاه، إذا رأينا أن نسب كبيرة ومعتبرة من المساكن مزودة بمختلف الشبكات سواء المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، الكهرباء

وغاز المدينة والأنترنات، بما فيها المساكن الموجودة ضمن الأحياء الفوضوية التي فرضت نفسها، وأصبحت أداة ضغط على الدولة عموما، وعلى الجماعات المحلية بصفة خاصة لتحسين الإطار المعيشي ضمن هذه الأحياء، والتي تعد في أغلب الحالات مخالفة للإطار القانوني والتشريعي فيما أنها مبنية بمواد بناء، ووفقا لمعايير البناء المعمول بها في البناءات الشرعية، ورغم وجود قانون مطابقة البناءات وإتمام إنجازها الأخير 08-15 الساري المفعول منذ 2008 إلى اليوم، إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة وبالتالي يمكن اعتباره فشل إلى حد كبير في بلوغ الأهداف المتوخاة منه في إقناع هذه الفئة لتسوية ممتلكاتهم، وإدخالها في إطار قانوني.

المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

3- النتائج والاستنتاجات :

- ✓ تساهم هذه الأقطاب الحضرية الدكان، بولحاف الدير والعنبة في امتصاص الفائض من السكان وحتى تخفيف الضغط على مركز المدينة، بانتقال بعض الساكنة للإقامة في هذه الأقطاب، كما تساهم في استقطاب القادمين من البلديات المجاورة بغية تحسين إطارهم المعيشي.
- ✓ استهلاك العقار بشكل كبير بانتهاج سياسة الأقطاب الحضرية خاصة على حساب الأراضي الغابية والزراعية، مما يؤثر على النظام البيئي الطبيعي.
- ✓ فشل المنتخبين ومختلف الفاعلين في القضاء على السكن الفوضوي، الذي ينخر عديد المدن رغم الترسانة القانونية والأدوات التخطيطية والتسييرية المتوفرة، والتي أصبحت غير فعالة، ولم تتمكن من وقف فوضى العمران، ولا حتى في فرض إتمام البناءات، حيث أنّ في بعض الحالات الصورة العامة للحي بمثابة ورشة مفتوحة من خلال الأجرور الذي يمثل الواجهات.
- ✓ العزوف عن تسوية وضعية البناءات الفوضوية وغير المتممة وفق قانون مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، بسبب التكاليف وعدم قدرة مستغلي البناءات الفوضوية، خاصة على أطراف المدن والمناطق الهامشية من المدينة، مما يتطلب تعديل القانون بما يتماشى وخصوصيات وموقع البناءات الواجب وضعها في إطار قانوني (مدن الشمال تختلف عن المدن الداخلية أو الصحراوية، وموقع البناءة في المدينة يختلف في الأهمية بين منطقة وأخرى).

خلاصة الفصل :

مدينة تبسة من المدن الجزائرية التي شهدت تحولات عمرانية وتطورات مجالية متسارعة خلال العقود الأخيرة نتيجة مجموعة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وقد انعكس ذلك في التوسعات العمرانية المتزايدة وزيادة كبيرة في الطلب على السكن والبنى التحتية، ولإستكمال تحليل التطور المجالي والتسيير الحضري والاستخدامات المختلفة لأرض المدينة، قمنا بتحليل الاستبان الإلكتروني الذي شارك فيه عينة معتبرة من كل المناطق المشكّلة للمجال الحضري لمدينة تبسة، بحيث كان الاستبيان مقسم إلى جزء يتناول أسئلة ذات طابع عام يغطي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة، وجزء يتناول استخدامات الأرض في المدينة وخصائص السكن وعديد الجوانب المتعلقة بالتنمية لتحديد النقائص والاختلالات، أين أظهرت النتائج أن هناك عدم توازن في توزيع المرافق والخدمات العامة داخل المدينة، حيث تركزت معظمها في المناطق المركزية والمخططة، بينما تعاني المناطق الفوضوية من نقص في الخدمات الأساسية، كما لوحظ وجود ربط مقبول بالنسبة لشبكات الكهرباء، غاز المدينة والصرف الصحي بينما هناك مشكلات في عديد الشبكات مثل حالة شبكة المياه الصالحة للشرب والتردد في التزويد بالمياه أين كانت أغلب التصريحات بين التزويد مرة ومرتين في الأسبوع وهذا تردد ضعيف في عاصمة الولاية، وكذا حالة طرق الاحياء وغيرها، مما يؤثر على جودة الحياة للسكان.

بناءً على هذه النتائج، تم اقتراح عدة توصيات تهدف إلى تحسين جودة الحياة للسكان في مدينة تبسة، وضمان استخدام أكثر كفاءة وعدالة للموارد داخل المدينة، كما تدعو إلى إشراك السكان في عملية صنع القرار، وتعزيز الشراكة بين الجهات المعنية لتحقيق تنمية عمرانية متوازنة.

خلاصة الباب الثاني :

تتميز مدينة تبسة بموقع استراتيجي بالغ الأهمية على المستويين الوطني والإقليمي، فهي تمثل البوابة الشرقية للجزائر عند الحدود مع تونس، كما تقع على تقاطع عدة محاور طرق رئيسية تربطها بمختلف مناطق البلاد، إضافة إلى أنها تحتل موقعاً مركزياً في قلب ولاية تبسة، بحيث تشكل نقطة التقاء وإشعاع لباقي مدن وبلديات الولاية.

وتتموضع المدينة على سفوح جبل أزموور، ويسودها مناخ شبه جاف معتدل ملائم للعيش، وقد شهدت نمواً سكانياً متسارعاً منذ نشأتها، إذ وصل عدد سكانها عام 2022 إلى أكثر من 240 ألف نسمة وهم يمثلون 99% من سكان البلدية، وأقل قليلاً من ثلث سكان الولاية جميعاً.

بالنسبة لدراسة التطور المجالي للمدينة فقد كانت نشأتها في بادئ الأمر على شكل نواة صغيرة محصنة ضمن أسوارها البيزنطية التي لا تتعدى مساحتها تسعة هكتارات، ومع مرور الزمن بدأت هذه النواة الأولى بالتوسع والانتشار خارج أسوار المدينة، خصوصاً خلال فترة الاحتلال الفرنسي أين تم إعداد أول مخطط

عمراني للمدينة، أسفر عنه إنشاء أحياء جديدة ذات طابع أوربي يقيم فيها المعمرين، إلى جانب ظهور تجمعات سكانية عشوائية للسكان الأصليين، لتبلغ مساحة المدينة مع نهاية الاستعمار حوالي 126 هكتار . وبعد استقلال الجزائر زاد التوسع العمراني لمدينة تبسة مثل عديد المدن بشكل متسارع نظراً للتطور الديمغرافي والاقتصادي، خصوصاً بعد ترقيتها إلى مصادف ولاية، واستفادت من إنشاء المشاريع السكنية والتنمية، خلال هذه الفترة تم إعداد أول مخطط عمراني موجه للمدينة سنة 1972، إلا أنه لم يستجيب لمتطلبات التطورات الحاصلة والمتمثلة في الترقية إلى ولاية والبرامج المركزية كالمناطق السكنية الحضرية الجديدة وغيرها، وصلت مساحة المدينة سنة 1987 حوالي 1537 هكتارا .

تم مراجعة المخطط العمراني الموجه لمدينة تبسة سنة 1989 م حصل سيناريو غير بعيد عن السيناريو السابق، وهو عدم فعالية وعدم تطبيق وإلغاء المخطط العمراني الموجه، بسبب التحولات العميقة في نظام الحكم والقوانين والتشريعات وحتى أدوات التخطيط والتسيير الحضري بداية من عشرية التسعينات والتي شهدت أوضاع استثنائية في كامل التراب الوطني، تم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للبلدية عام 1995 رغم العمل على تطبيق فحواه إلا أن عديد الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد أثرت في ذلك، وتمت المصادقة على مراجعته المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عام 2012 أين جاء بسياسة الأقطاب الحضرية والتي بدأت في المدينة بداية من القطب الحضري الدكان، لتبلغ بذلك مساحة مدينة تبسة الحالية حوالي 3230 هكتارا عام 2022.

ولاستكمال تحليلنا للتطور المجالي والتسيير الحضري لمدينة تبسة، قمنا بإجراء دراسة ميدانية شملت 375 مشاركاً من مختلف أحياء ومناطق المدينة، حيث اشتمل الاستبيان على أسئلة عامة لجمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية عن العينة، إلى جانب أسئلة مفصلة حول استخدامات الأراضي وخصائص السكن ومؤشرات التنمية الحضرية في المدينة، وقد مكّنتنا نتائج هذه الدراسة من تحديد النقائص والاختلالات التي يعاني منها النسيج العمراني بالمدينة من وجهة نظر السكان أنفسهم .

وبحسب التقديرات المستقبلية فمن المتوقع أن يتجاوز عدد سكان مدينة تبسة حاجز 320 ألف نسمة خلال العشرين سنة القادمة، وهذا ما يستدعي ضرورة التخطيط العمراني السليم لتحقيق التوازن في توزيع الأنشطة والمرافق الحيوية والمشاريع السكنية، وضمان احتياطات عقارية كافية لتوطين مختلف هذه الاحتياجات، والاعتماد على أدوات أكثر حداثة ورقمنة لتنظيم وتسيير المجال، ناهيك عن وجوب تضافر جهود مختلف الفاعلين من خلال اعتماد سياسة تشاركية ببناء، بهدف التحكم في كل المتغيرات التي قد تخل بالنظام الحضري للمدينة .

الباب الثالث:

التسيير الحضري من خلال التراث
المعماري والعمراني والخدمات العمومية
الحيوية بمدينة تبسة

"بين مساعي الحفاظ على الموروث وتطلعات
الراقي بالبيئة الحضرية"

مقدمة الباب الثالث :

في هذا الباب الموسوم الدراسة الميدانية معالجة التحديات التي تواجه التسيير الحضري بمدينة تبسة، أين قسمناه إلى فصلين :

الفصل الأول سنتناول فيه أدوات التسيير الحضري ودورها في تنشيط السياحة الثقافية والمحافظة على التراث العمراني والمعماري، أين سنتطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي ثم البعد التاريخي والتشريعي المتعلق بالتراث المعماري والعمراني والسياحة وتشخيص واقع هذا الموروث، ومنه التطرق إلى توجيهات أدوات التهيئة الإقليمية، أدوات التسيير والتخطيط الحضري المعمول بها وصولاً إقتراح بعض التوصيات والتوجيهات التي نرى أنها تسهم في الحفاظ على هذا الموروث واستثماره في التنمية المحلية للمنطقة .

وفي الفصل الثاني سنركز على التسيير الحضري من أجل إطار معيشي لائق وبيئة سليمة من خلال المحاور التالية

- تسيير النقل الحضري :
- تسيير النفايات المنزلية :
- تسيير المساحات الخضراء :

وبذلك سيثتمل هذا الجزء على بعض محاور التسيير الحضري التي نرى أنها العماد الرئيسي للنهوض بالمدينة وتطوير بعض أنشطتها مع العمل على توفير بيئة سليمة وصحية، وخدمات ترقى إلى تطلعات الساكنة، مع احترام وتفعيل دور الأدوات القانونية والتشريعية المعمول بها، وقد دعمنا هذه الدراسة بتحليل SWOT ومقابلة بعض الفاعلين في المجال، وإشراك عينة من السكان من خلال استبيان إلكتروني .

الفصل الأول:

تسيير التراث العمراني والمعماري
بمدينة تبسة

" من أجل سياسة حفاظ على تراث وهوية
مدينة لدفع عجلة تنميتها المحلية"

مقدمة الفصل:

سيظل التراث المعماري والعمراني شاهداً على التاريخ والهوية الحضارية للشعوب، فهو يجسد التطور الزمني للمجتمعات الإنسانية من خلال ما تركته من آثار ومبانٍ تراثية ذات قيمة تاريخية وجمالية ورمزية، والجزائر غنية بالمواقع التاريخية والمعالم التراثية التي تمثل تحف معمارية وعمرانية منتشرة على كامل تراب الجمهورية، تعود إلى العديد من الحقب الزمنية عبر التاريخ .

وقد أصدرت الدولة عديد القوانين والمراسيم التنفيذية التي توجه نحو حماية التراث الثقافي، وترجمت كل هذه القوانين على المستوى المحلي من خلال توجيهات مخططات التهيئة والتخطيط على مختلف المستويات، إلا أن الاهتمام بالتراث مازال قليلاً، وهو عرضة للتدهور يوماً بعد يوم.

ومدينة تبسة من بين المدن الغنية بالمواقع والمعالم التراثية التاريخية المعمارية والعمرانية، الموجودة في مركز المدينة، ولكن ما يعانيه هذا الموروث من تدهور وتهميش يجعلنا نبدأ بدراسة تسيير التراث المعماري والعمراني بالمدينة، كأحد عناصر التسيير الحضري باعتبار التراث العمراني والمعماري جزءاً لا يتجزأ من الهوية الحضرية.

وسيتضمن هذا الفصل دراسة الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير التراث في الجزائر، وتسليط الضوء على الموروث التاريخي والثقافي بتبسة وتقييم حالته الراهنة، بهدف التوصل إلى سبل المحافظة عليه واستثماره في تنمية المدينة.

تسيير التراث العمراني والمعماري والمحافظة عليه من خلال أدوات التسيير الحضري

1- الإطار المفاهيمي :

1-1- السياحة:

- **تعريف السياحة** وفقا للأستاذان السويسريان هونزيكر وكرابف (honziker and krapf) سنة 1942. حيث عرفاها بأنها ظاهرة ناشئة عن سفر الأشخاص وإقامتهم علاقات مع غيرهم شريطة أن لا تكون إقامة دائمة وليست من أجل العمل أو النشاطات مدفوعة الاجر¹⁷³.
- **تعريف السياحة وفقا للمنظمة العالمية للسياحة** "تشمل كل النشاطات التي يقوم بها الأشخاص خلال فترة سفرهم وإقامتهم في مناطق خارج محيط إقامتهم الدائمة، وهذا لفترة لا تتجاوز السنة لأغراض الترفيه، أو أعمال، أو أي أغراض أخرى لا تدر عائدا في المنطقة التي يزورونها"¹⁷⁴
- **تعريف السياحة الثقافية** : "هي كل نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث وراء المعرفة والانفعالات من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية، أو تراث روحي مثل المهرجانات والحفلات التقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية " حسب المادة رقم 03 من القانون (01-03) المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- **الموقع السياحي** : يعرفه المشرع الجزائري بأنه كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو بنايات مشيدة عليه، يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان.¹⁷⁵
- **منطقة محمية**: جزء من منطقة التوسع أو موقع سياحي غير قابل للبناء ويستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية أو التاريخية أو الثقافية.¹⁷⁶

2-1- التراث:

- **تعريف التراث** : إنَّ للتراث معني شامل لكل ما هو موروث من ثقافات تشتمل على قيم، وتقاليد، ورؤى، وهذا لا يعني انتمائه للماضي فقط، أي أنه حدثاً ماضياً بل إنه امتداد ثقافي يعايش العصر، وينفذ في حياة

¹⁷³ -N.JAYAPALAN(2001) : "An introduction to tourisme ; Atlantic publishers and distributors" ; INDIA P 05

¹⁷⁴ - Mise a jour des Recommandations sur les statistiques du tourisme ONU-WTO série M No 83 (1994), chapitre II, point 09 ; P05

¹⁷⁵ - Loi n° 03-01 du 17 février 2003 "relative au développement durable du tourisme ", Journal Officiel numero (11) de 19 février 2003, P 05

¹⁷⁶ - Loi n° 03-03 du 17 février 2003 "relative aux zones d'expansion et sites touristiques ", Journal Officiel numero (11) de 19 février 2003, P 15

المعاصرين، فيكون له أثرٌ على الحياة السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الروحية، والتعامل مع البيئة المحيطة عمرانياً.¹⁷⁷

ويضم التراث الثقافي المادي وغير المادي ونقتصر في هذا العنصر على بعض التراث المادي المتمثل في التراث المعماري والعمراني

- **التراث المعماري¹⁷⁸**: هو القيمة الحضارية التي تؤثر بصورة أو بآخري على الأجيال المتعاقبة فهو تجسيد لقيم ثقافية وحضارية، تعكس بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة، وتوضح مدي مساهمة الأجيال المختلفة في رقي الحضارة الإنسانية للمجتمعات.

ولا شك أن العمارة التراثية قد تعبر عن المستوى الذي تظهر عليه الثقافة، فعلى مستوى الثقافة المحلية تكون العمارة التراثية محلية، وعلى مستوى الثقافة القومية تكون العمارة التراثية قومية، ومن هذا المنطق فالعمارة التراثية تنتمي بالضرورة إلى نفس المستوى، حيث تمثل العمارة انعكاساً مادياً للثقافة، والشعوب التي تتطلع إلى إحياء تراث قديم بها قد يصعب عليها إحياء هذا التراث، إلا إذا كانت لا زالت محافظة على جزء كبير من مقومات الثقافة التي نشأ فيها هذا التراث، أو على الأقل أن تؤمن بأن هناك مقومات تساعد على نمو هذه الحضارة في هذه البيئة سواء المادية أو الثقافية، فالهدف هو الحصول على عمارة تلائم البيئة بمعناها الشامل سواء الطبيعة أو الثقافية، وتكون كذلك متماشية مع طرق الإنشاء المتطورة والمواد المناسبة للبيئة.

- **التراث العمراني**: هو كل ما شيده الانسان من مدن وقرى وأحياء ومبان مع ما تتضمنه من فراغات ومنشآت لها قيمة عمرانية أو علمية أو ثقافية أو وطنية، وإن إمتد تاريخها إلى فترة متأخرة، وتشمل مباني التراث العمراني القصور والمباني التاريخية والقرى والأحياء التراثية ومراكز المدن والقرى، ويدخل في ذلك جميع المباني التي كان تأسيسها مرتبط بأحداث تاريخية، دينية، اجتماعية، اقتصادية، أمنية، سياسية، ثقافية أو كان انشاؤها يعكس نمطا أو أنمطا أو طرازاً فنياً في العمارة أو الفنون الزخرفية المتصلة بها، بحيث تكون ذات دلالة على مدرسة فنية أو حضارة تاريخية، لها جغرافية معينة أو فترة زمنية محددة.¹⁷⁹

- تعريف منظمة اليونسكو (1972م) التراث العمراني بأنه مبانٍ أو آثار أو معالم تاريخية أو مدن قديمة مأهولة أو غير مأهولة.

¹⁷⁷ -Hassan Fayez Al-Sarraj (2020):" **The Corridors of Architecture, Art, Beauty and Civilization**" - KIE Publications - KIE University - Hama - Syria p. 389

¹⁷⁸ - نفس المرجع السابق
¹⁷⁹ -JAUES : Ahmed Naguib Abdel Hakim Al-Qadi. (2016). "**Methods of preserving urban heritage through the techniques of the digital revolution**". Journal of Al-Azhar University Engineering Sector Vol. 11, No. 41, 1548-1561.

- كما تعرفه منظمة الإيكومس (ICOMOS) بأنه كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء تاريخية أو نتاجات ثقافية¹⁸⁰.

3-1- الإطار العملي للتدخل على المعالم التراثية: من بين عمليات التدخل على المعالم التراثية المعمارية ما يلي : 181_ 182

• **الحفاظ :** ويقصد بهذه السياسة تلك الإجراءات التي تتخذ لمنع التلف والتآكل وإطالة حياة المباني التاريخية والحفاظ عليها ويمتد مفهومه ليشمل المحيط العمراني للمباني التاريخية والمنشآت ذات الطابع المعماري المميز بصرف النظر عن قيمتها التاريخية بالإضافة إلى النشاطات التي تمارس داخل هذا المحيط العمراني كالتجارة والصناعات الحرفية.

• **الصيانة :** تعني استمرارية الحفاظ على المبنى التاريخي أو الأثري وتأتي بعد الترميم والحفاظ، وهي دورية ضرورية جدا ويمكن تحقيقها بإعادة استعمال المبنى وتوظيفه وإشغاله بأفراد قادرين على المحافظة عليه وصيانته بصورة مستمرة.

• **الترميم :** عملية تتطلب درجة عالية جدًا من التخصص والدقة في التعامل مع المباني التاريخية ذات القيمة التاريخية أو الفنية أو المعمارية أو العمرانية كالقصور والقلاع والأبراج والأسواق المتهالكة والمهددة بالانهيار داخل النسيج العمراني للمنطقة التاريخية، وهذا من أجل ضمان استمرارية هذه الأخيرة وحماية مبانيها من التدهور.

• **الحماية :** هي تقليل أو منع عوامل التدهور البيئية والعمرانية وتكون الحماية لمباني معينة أو للنسيج العمراني أو الطابع المعماري، حيث يمنع هذا النوع عوامل التحلل والانهيار من الاستمرار، بحيث يتم التعامل مع العوامل المسببة لهذا الانهيار بغض النظر عن حجمها أو أهميتها وكذا حماية الصورة البصرية على مستوى المباني والمناطق العمرانية - حماية البيئة الاجتماعية والاقتصادية والأنشطة المميزة للسكان.

• **الإحياء :** هو إحياء انتفاع معين لم يكن موجودا ولا يقتصر على المناطق التاريخية فقط بل يصلح أيضا للمناطق القائمة والموجهة للتوسع والامتداد العمراني، وذلك بإحياء القيم التراثية في تخطيط وإنشاء هذه المناطق ومحاولة وتحقيق الاستمرار والتواصل الحضاري بين الماضي والحاضر

¹⁸⁰ - Amel BOULSNANE (2021) "Preserving urban heritage through cultural tourism to achieve sustainable tourism development" International Journal of Human Settlements Vol. 5 No. 1 P 23

¹⁸¹ - محمد شوقي أبوليله، وديع بن علي البرقاري. (2019). "منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية". Baheth, (1)2, 144-127.

¹⁸² - أحمد محمد عبد الرحمن شحاتة، عمرو محمد زين الدين الظواهري. (2019). "أثر سياسات التطوير العمراني على خصائص المنتج العمراني للمناطق التاريخية". Baheth, (2)2, 115-99.

- والمستقبل معاً، وتتنوع أساليبه من إحياء الشكل والطابع المعماري والعمراني إلى إحياء الأنشطة والصناعات التقليدية مع إحياء وظيفة المباني التاريخية.
- **إعادة الاستعمال :** تشير إلى تهيئة المبنى التاريخي لإعادة استعماله إما بنفس وظيفته القديمة أو بوظيفة مستحدثة. ويكون الاستخدام الأمثل هو الذي يحافظ على القيمة التاريخية ولا يتعارض معها، ويتم ذلك بطريقتين :
 - الأولى مستحدثة باستخدام المبنى كمعلم سياحي وهذا تبعا لأهمية المبنى التاريخية والفنية كعنصر جذب واستقطاب.
 - والثانية استخدام المباني ذات الأهمية الأقل في وظائف تقليدية تخدم المجتمع وتتلاءم مع احتياجاته ومتطلباته.
 - **النسخ والتكرار :** هي عملية نقل طبق الأصل لعنصر معين وذلك لتعويض الأجزاء التالفة أو المفقودة في المبنى وغالبا ما تكون أجزاء زخرفية.

2- سياسة الجزائر في مجال التسيير الحضري وحماية التراث

2-1- الإطار القانوني لحماية التراث في الجزائر

➤ الأمر رقم **67-281** المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والنصب التاريخية والطبيعية :

يعد أول أمر يضع الإطار القانوني والتشريعي لمثل هذه الثروة الوطنية ويحميها بعد استقلال الجزائر وكون هذه الآثار والتحف وغيرها ظلت عرضة للنهب والسرقة أثناء الفترة الاستعمارية وكذا وبعد الاستقلال، وهذا الإطار القانوني الذي يحميها ويوضح كيفية تسييرها والمحافظة عليها والتعامل معها من حفريات وكذا الأماكن والآثار التاريخية والأماكن والآثار الطبيعية، وحتى في ما يتعلق بنزع الملكية في هذه المناطق من أجل المنفعة العامة جاء تفصيلها ضمن هذا الأمر، وإن التراب الوطني مقسم إلى دوائر أثرية وكل دائرة أثرية هي الممثل الشرعي للوزير المكلف بالفنون في حدود ما يسمح به التشريع على مستوى الدائرة الأثرية .

وقد جاء في المادة الأولى من المرسوم " أن الأموال المنقولة والعقارية التي تنطوي على مصلحة وطنية من الناحية التاريخية والفنية وعلم الآثار، والموجودة في أو تحت أرض العقارات التابعة لأمالك الدولة العامة والخاصة للعمالات والبلديات وللمؤسسات العمومية، تكون ملك للدولة سواء كانت هذه العقارات

موضوع أي امتياز أم لا" كما " لا يمكن التصرف في الأموال المنقولة والعقارات ولا اتلافها بدون إذن من الوزير المكلف بالفنون ولا يسري عليها التقادم."¹⁸³

لا يمكن التدخل على مثل هذه الأماكن أو البناء عليها أو استغلالها لأمر شخصية ولا الإتجار بيها أو بمحتوياتها سواء كان عليها أو في باطنها، إلا بترخيص من الوزير المكلف.

وبعد حوالي 30 سنة صدر أهم قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي، وتلته مجموعة من المراسيم التنفيذية التي توضح العديد من المواد الموجودة في صلب هذا القانون وكيفية تنفيذها وهم على التوالي :

➤ **القانون 04-98** المؤرخ في 15 يونيو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي¹⁸⁴ حيث أن هذا القانون يهدف إلى التعريف بالتراث الثقافي للأمة ويسن القواعد العامة لحمايته والمحافظة عليه وتثمينه .

○ حيث يعد تراثا ثقافيا في نظر هذا القانون كل الممتلكات الثقافية العقارية وكذا الممتلكات الثقافية المنقولة والممتلكات الثقافية غير المادية وتشتمل الممتلكات الثقافية العقارية على المعالم التاريخية والمواقع الأثرية والمجموعات الحضرية والريفية

○ **المعالم التاريخية** هي أي انشاء هندسي منفرد أو مجموعة يقوم شاهد على حضارة معينة أو على تطور عام أو حادثة تاريخية، والمعالم المعنية بالخصوص هي المنجزات المعمارية الكبرى، الرسم، النقش، الفن الزخرفي، والخط العربي، المباني والمجمعات المعلمية الفخمة ذات الطابع الديني أو العسكري أو المدني أو الزراعي أو الصناعي، وهياكل عصر ما قبل التاريخ والمعالم الجنائزية والمدافن والمغارات والكهوف واللوحات والرسوم الصخرية والنصب التذكارية والهياكل أو العناصر المعزولة التي لها صلة بالأحداث الكبرى في التاريخ الوطني.¹⁸⁵

○ **المواقع الأثرية:** مساحات مبنية أو غير مبنية دونما وظيفة نشطة وتشهد بأعمال الانسان أو بتفاعله مع الطبيعة، بما في ذلك باطن الأراضي المتصلة بها، ولها قيمة من الواجهة التاريخية أو الأثرية أو الدينية أو الفنية أو العلمية أو الإثنولوجية أو الأنثروبولوجية والمقصود بها على الخصوص المواقع الأثرية بما فيها المحميات الأثرية والحظائر الثقافية. المادة 28 من القانون (04-98)

¹⁸³ - الأمر رقم 67-281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية، الجريدة الرسمية العدد (07) الصادرة في 23 جانفي 1968.

¹⁸⁴ - القانون رقم (04-98) مؤرخ في 15 جوان 1998، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية العدد 44 ، السنة 35 الصادرة في 17 جوان 1998.

¹⁸⁵ - القانون 04-98 المرجع السابق. المادة 17

○ **القطاعات المحفوظة** تقام في شكل قطاعات محفوظة المجموعات العقارية الحضرية أو الريفية مثل القصبات والمدن والقصور والقرى والمجمعات السكنية التقليدية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها والتي تكتسي بتجانسها ووحدتها المعمارية والجمالية، أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرر حمايتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتثمينها، وتزود القطاعات المحفوظة بمخطط للحماية والاستصلاح يحل محل مخطط شغل الأراضي. المواد 41 و43 القانون (98-04)

➤ بعد هذا القانون صدرت مجموعة من المراسيم التنفيذية في العدد 60 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 08 أكتوبر 2003 وهم على التوالي:

- **المرسوم التنفيذي رقم 03-322** المؤرخ في 05 أكتوبر 2003 يتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية.
- **المرسوم التنفيذي رقم 03-323** المؤرخ في 05 أكتوبر 2003 يتضمن كفاءات إعداد مخطط حماية المواقع الأثرية والمناطق المحمية التابعة لها واستصلاحها.
- **المرسوم التنفيذي رقم 03-324** المؤرخ في 05 أكتوبر 2003 يتضمن كفاءات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة.
- **المرسوم التنفيذي رقم 03-325** المؤرخ في 05 أكتوبر 2003 يحدد كفاءات تخزين الممتلكات الثقافية غير المادية في البنك الوطني للمعطيات.
- **ثم المرسوم التنفيذي رقم 11-02** المؤرخ في 05 جانفي 2011 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للقطاعات المحفوظة.
- **القانون رقم 16-55** المؤرخ في 01 فيفري 2016 يحدد شروط وكفاءات التدخل في الأنسجة العمرانية القديمة.

➤ **آخر مرسوم تنفيذي صدر هو المرسوم التنفيذي رقم 21-124** المؤرخ في 29 مارس 2021 يتضمن إنشاء مجلس استشاري للتراث الثقافي وكذا تنظيمه وسيره، حيث أن هذا المجلس يبدي رأيه وتوصياته واقتراحاته بشأن المواضيع الآتي بيانها المتعلقة بحماية التراث المادي وغير المادي وحفظه وتثمينه التي يعرضها عليه الوزير المكلف بالثقافة¹⁸⁶:

¹⁸⁶- المرسوم التنفيذي رقم 21-124 المؤرخ في 29 مارس 2021 "يتضمن إنشاء مجلس استشاري للتراث الثقافي وكذا تنظيمه وسيره"، الجريدة الرسمية العدد (25)، الصادرة بتاريخ 04 أبريل 2021. ص 13.

• في مجال الحماية والحفظ

- المنظومة القانونية والمؤسسية والتنظيمية المتعلقة بالتراث الثقافي.
- تحديد الأولويات في برامج العمل في مجال التراث الثقافي.
- المشاريع المتعلقة بترميم المعالم التاريخية والمواقع الأثرية وحفظها وتهيتها.
- مشاريع إنجاز النصب التذكارية والتماثيل والشواهد الفنية المعدة لوضعها في الفضاءات العمومية.
- جرد الممتلكات الثقافية وتصنيف التراث الثقافي المادي والعناصر الممثلة للتراث الثقافي غير المادي على المستويين الوطني والدولي،
- ترقية الشراكة مع المجتمع المدني والتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة في مجال التراث الثقافي.

• في مجال البحث وتأمين التراث الثقافي

- مشاريع البحث الأثري والدراسات التاريخية والأنثروبولوجية.
- مشاريع البحث عن الآثار المغمورة تحت المياه.
- مشاريع البحث الوقائية عن الآثار.
- تأمين البعد الاقتصادي للتراث الثقافي من خلال استغلال المعالم التاريخية والمواقع الأثرية.
- تشجيع النشر في المجالات المتعلقة بالتراث الثقافي
- تأمين نتائج البحث في التراث الثقافي المادي وغير المادي.

3- الإطار التاريخي لمدينة تبسة :

عرفت منطقة تبسة وجود الإنسان منذ العصور القديمة، إذ تعود آثار أولى الحضارات التي استوطنت المنطقة إلى ما يقرب من 12000 سنة قبل الميلاد، حيث تشير الاكتشافات الأثرية والحفريات في المواقع الأثرية بالمنطقة، إلى أنّ إنسان تلك الفترة التاريخية المعروفة لدى المؤرخين بالحضارتين العاترية والقفصية، قد وصل إلى مستوى متقدم من التحضر، مما يتجلى في الأدوات والوسائل والأواني، التي تم العثور عليها بواد الجبابة باقليم بئر العاتر، والتي تكشف عن مدى تطور هذه الحضارات الأولى التي استقرت بالمنطقة، وهكذا تُعد منطقة تبسة إحدى أقدم المناطق التي شهدت حضور الإنسان واستيطانه منذ آلاف السنين....¹⁸⁷

¹⁸⁷- أحمد عيسوي (2005): "مدينة تبسة وأعلامها". دار البلاغ للنشر والتوزيع- الجزائر العاصمة ، ص 25.

قدم لها الفينيقيون القادمون من الشام، المنطقة المعروفة الآن بלבنا وسوريا وفلسطين¹⁸⁸ في القرن السابع قبل الميلاد، وذلك بعد أن أنشؤوا مدينة قرطاج، وقد اختلف في تحديد السنة بالضبط حيث رَجَّح تاريخ إنشاء مدينة قرطاج الى سنة 814 قبل الميلاد، ومدوا نفوذهم على البحر الأبيض المتوسط وأسسوا العديد من المدن مثل بجاية، وتنس، شرشال، هيبون، وجيجل، ووهران، وبعد سقوط قرطاج الفينيقية على يد الرومان، حيث دمرها وأحرقوها، ثم أعادوا بناءها لاحقا وأعلنت روما أن قرطاج ولاية رومانية سميت بأفريقيا¹⁸⁹.

في تلك الفترة كان اقليم تبسة أو تيفست ضمن مملكة ميسيبسا (ابن مسينيسا) النوميدية، حيث ازدهرت تيفست في هذه الفترة ازدهارا كبيرا، وبعد وفاة ميسيبسا، تحول حكم الاقليم الى يوغرطة وبعد إنهاء أحداث الحرب التي إنتهت بالغدر به، استلم العرش النوميدي شقيقه قودة، وفي أعقاب الحرب الأفريقية سنة 46 ق. م سقطت المملكة النوميدية، وأقيمت على قسم من أراضيها مقاطعة أفريكا نوبا الرومانية، وظلت تبسة واقليمها خارج تلك المقاطعة تتمتع بالاستقلال الى عهد الامبراطور تيبيريوس، حيث قررت روما وضع يدها على أراضي المنطقة ما بين المادور (madoure) مداوروش) وتيفست، حيث واجهوا رفض السكان المنظمين في اتحادات قبلية، وأعلنوا الحرب على الاحتلال الروماني.

وفي حوالي سنة 25 ق.م قرر الإمبراطور أغسطس ارسال جيش نظامي دائم للوقوف ضد غارات القبائل وحماية حدود ممتلكات الامبراطورية، وهو الفيلق الأعسطي الثالث الذي كان الى ذلك الحين متنقلا في أنحاء أفريقيا حسب الظروف الأمنية، وكانت تيفست مقرا لهذا الجيش والذي يتراوح عدده من 5000 إلى 6000 جندي وكتائب أخرى من الفرسان والمشاة، وهذه الفترة هي بداية ازدهار المدينة التي أصبحت منذ ذاك مركزا عسكريا هاما، منح للمدينة مكانة مرموقة وأخذت تستقطب التجار والحرفيين، ثم أنظم إليها المعمرون الرومان، فأرتقت إداريا إلى فيكوس (vicus)، ثم ريسوبليكا (Respublica)، وهو نظام اداري بلدي على رأسه مجلس منتخب يرأسه قاضيان، وظلت تنمو حتى أصبحت مدينة كبيرة وغنية¹⁹⁰. شهدت مدينة تبسة ذروة ازدهارها في العهد الروماني بين عامي 69م و472م، أين شيدت معظم الآثار الرومانية الباقية حتى اليوم، إلا أنها تأثرت بعد سقوط الحكم الروماني بها على يد الونداليين، الذين عاثوا فسادا في المدينة ودمروا الكثير مما شيد الرومان بها، إلا أنه بعد استرداد البيزنطيين (أحفاد الرومان) للمدينة، أمر القائد سولومون ببناء سور حولها لحمايتها من الهجمات، كما قاموا بترميم ما دمره

¹⁸⁸- مبارك بن محمد المبلي: "تاريخ الجزائر في القديم والحديث"، دار الغرب الاسلامي بيروت لبنان، الجزء الأول ص 129.

¹⁸⁹- صالح فركوس (2002): المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة الجزائر، ص

21

¹⁹⁰- بيار كاستال، ترجمة العربي عقون: حوز تبسة، مرجع سبق ذكره- ص 136- 137

الوندال، وإضافة المزيد من المرافق، لتستعيد تبسة رونقها وأهميتها كمركز حضاري رئيسي في المنطقة آنذاك.¹⁹¹

إلى أن جاءت الفتوحات الإسلامية إلى المنطقة، وذلك منذ حوالي سنة 647 م إلى أن فتحت خلال سنة 700 م بقيادة حسان بن النعمان الغساني، حيث كانت من بين المدن التي وصلها الإسلام قبل غيرها، من المدن في الجزائر، رغم ما لقيت الفتوحات الإسلامية من مقاومة، وكان الفتح بعد عديد الحملات، والتي نجحت آخرها في تثبيت الإسلام في المنطقة، وقد قاد جيوش المسلمين عديد القادة الشجعان مثل القائد العظيم عقبة بن نافع الفهري، وعبد الله بن جعفر، وحسان بن النعمان الغساني وغيرهم ... وبقيت المنطقة تحت حكم المسلمين خلال فترة الخلافة الأموية والعباسية وأيضاً ما جاء بعدها من ممالك ودويلات من رستميين وصنهاجيين وفاطميين، مرابطين وموحدين وحفصيين...، إلى حين قدوم العثمانيين إلى الجزائر، أين ضلت المنطقة تحت الإدارة العثمانية خلال الفترة الممتدة بين (1572م- 1842 م)¹⁹²، وهي فترة تناهز ثلاث قرون، ومن أهم المعالم التي خلفتها هذه الفترة المسجد العتيق الموجود على بعد أمتار من قوس النصر كاركالا.

بعد الفترة العثمانية كانت تبسة كغيرها من المناطق الجزائرية عرضة للاحتلال الفرنسي، الذي بدأ في الجزائر سنة 1830م، ويروى المؤرخين أن المحاولة الأولى لاحتلال مدينة تبسة من طرف الفرنسيين كانت سنة 1842 م بقيادة الجنرال دي نيقريي¹⁹³، وعملوا على تهجير سكان المدينة بالقوة أو بالاضطهاد، وتوسعوا في المدينة داخل السور وخارجه أين مازالت العديد من المباني ذات الطابع الاستعماري.

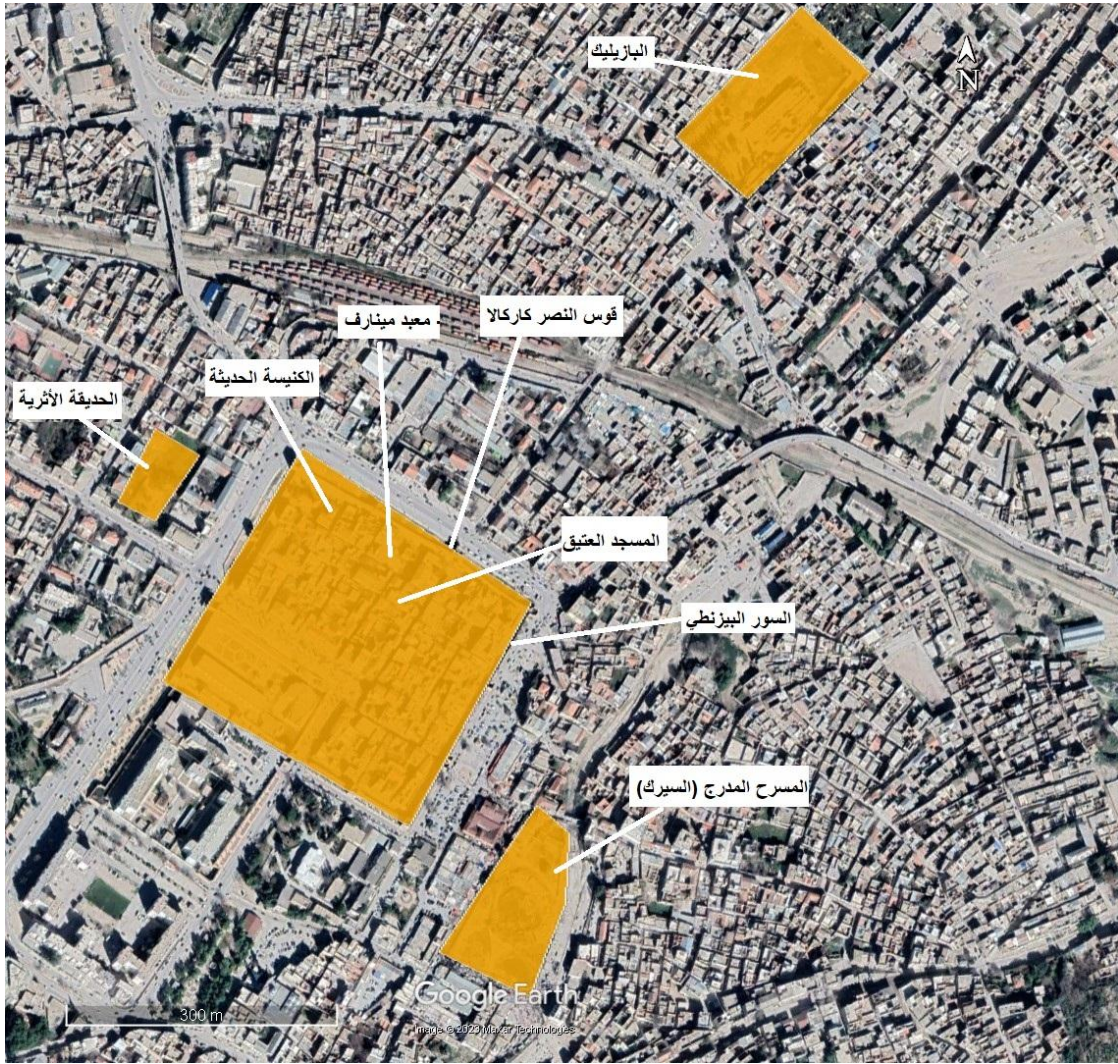
4- الموروث الثقافي المعماري والعمراني لمدينة تبسة حسب التسلسل الزمني:

كانت ومازالت مدينة تبسة مدينة أثرية تاريخية بامتياز والمعالم والأثار الموجودة شاهدة على عراقتها وتشكل في الأساس مركز المدينة المُعَلَّم أساساً بالسور البيزنطي، وقوس النصر كركالا، وستتطرق إلى هذا التراث الثقافي المعماري والعمراني حسب التسلسل الزمني وهم كما يلي :

¹⁹¹ - <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A8%D8%B3%D8%A9>

¹⁹² - سمير زمال (2013): "صفحات من تاريخ تبسة القديم والحديث"، دار هوما الجزائر ص 53

¹⁹³ - عبد الوهاب شلال (2006): "نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19 م"، دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة الجزائر ص 18.

الصورة الجوية رقم (14): موقع المعالم التراثية العمرانية والمعمارية لمدينة تبسة¹⁹⁴

المصدر: من إنجاز الباحث 2022 باستخدام برنامج GoogleEarth Pro

1-4- تبسة العتيقة (الخالية) : L'antique Théveste :

تعدّ تبسة الخالية إحدى أهم المواقع الأثرية الرومانية في مدينة تبسة، حيث تضم مجموعة من أنقاض البناءات وأثار رومانية متداخلة، وتقع هذه المدينة الأثرية على الطريق المؤدي إلى جبل الدكان جنوب المدينة الحالية، في منطقة تجاور حي الميزاب، وتقدر المساحة الإجمالية لموقع تبسة الخالية حسب مصادر محلية أنها تصل إلى 57 هكتار، فيما أن المساحة المسيج عليها، بسياج إسمنتي وحديدي أنشئ لحمايتها تقدر بـ 23 هكتار، فيما أن ضمنها مساحة تقدر بحوالي 3 هكتار هي التي تحوي الأنقاض أو الأثار الرومانية بكثرة، وتشير بعض الروايات أن الاستعمار الفرنسي استعمل أنقاض مدينة تبسة الخالية "حجارتها" في

¹⁹⁴ -google 2022 Urban and Architectural heritage of Tébessa City", accessed July, 13 2022. 21.

<https://www.google.com/maps/@35.4055286,8.1151162,1196m/data=!3m1!1e3>.

بناء الثكنات العسكرية التي جعلها امتدادا جنوبيا للقلعة البيزنطية بوسط المدينة الحالية وهي تأوي حاليا عمارات سكنية تابعة لهذا الاستخدام، وبالتالي تزداد مساحتها بحوالي 2,5 هكتار، ذكر المؤرخ الفرنسي " Seree de roch " مدينة تبسة الخالية على أنها بانوراما محاطة بسور، بها معبد بشكل دائري يرتكز على 16 عمودا وبجبتها الجنوبية الشرقية معصرة للزيتون، وشرقا يوجد بها مربعا تتوسطه دائرة يعد مخرجا للفرق المقدسة، كما توجد بها إسطبلات وقنوات لإيصال المياه¹⁹⁵⁻¹⁹⁶ هذا الوصف يخص مرحلة الاستعمار الفرنسي قبل تعرضها لعدد الممارسات).

إن موقع تبسة الخالية بجوار الأحياء الفوضوية أحياء الميزاب جنوب المدينة إلا أن السياج الاسمنتي والحديدي الذي يحيط بجزء كبير منها كان من بين الأسباب التي قللت من التعدي على مساحتها الشاسعة، إلا أنها تعاني من الإهمال وانتشار النفايات مما يستوجب العناية بها واعطائها قيمتها الحقيقية. تم تصنيف هذا المعلم الأثري المتمثل في مناظر وآثار تيفيست القديمة¹⁹⁷ (تبسة الخالية) ضمن قائمة التراث الوطني منذ سنة 1900 م.

الصورة الجوية رقم (15): تبسة الخالية¹⁹⁸



المصدر: من إنجاز الباحث 2022 باستخدام برنامج GoogleEarth Pro

¹⁹⁵ على حجة (2016): التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة دكتوراه علوم جامعة قسنطينة، ص. 24 23 .

¹⁹⁶ - Seree de roch (conservateur du musée et des antiquités de Tébessa)

¹⁹⁷ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 07 الصادرة بتاريخ 23 / 01 / 1968 م ضمن الملحق رقم 1 المتضمن قائمة الأماكن والآثار التاريخية المدخلة في الترتيب طبقا للمادة 23 من الأمر رقم 67-281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية ص 86

4-2- معبد مينارف :

هو مبنى مستطيل الشكل بطول 19 م وعرض 9 أمتار يعلو المعبد على الأرضية المجاورة له ب 4 أمتار يتم الصعود إليه بسلم من 20 درجة بني هذا المعلم خلال سنوات (69-79 م) في عهد الإمبراطور فسباسيانوس ويقع بالقرب من قوس النصر كركالا شيد هذا المعبد خلال فترة بداية زوال العبادة الوثنية أراد مشيدوه أن يكون في غاية الفخامة لدعم ديانة على وشك الانهيار (الوثنية) متحدين الديانة المسيحية التي كانت في مرحلة الانتشار، حيث أنه يتكون من قسمين قاعة للصلاة (cella) ومقدس (sanctuaire) فهو معبد الآلهة مينارف آلهة المعرفة والحكمة حسب الفكر الإغريقي الوثني¹⁹⁹، هذا المبنى احتفظ في جزء منه بوضع جيد، وقد استغل في أغراض عديدة، حيث مع بداية الاحتلال الفرنسي كان مصنع للصابون، ثم تم تحويله إلى مكتب لمصالح الهندسة، ثم قاعة لاستقبال المتقاضين من قبل القاضي المسلم، فمطعم فنادي عسكري، فسجن، فكنيسة وأخيرا تم تحويله إلى متحف لمدينة تبسة يحتوي بداخله على فسيفساء رومانية وأواني فخارية الصنع تعكس الممارسات والطقوس والمعتقدات التي كانت في فترات سابقة، صنف هذا المعلم التاريخي ضمن التراث الوطني منذ 14 مارس سنة 1906 م²⁰⁰ الصورة رقم (01)

4-3- المسرح المدرج (السيرك) :

يُعدُّ المسرح المدرج من أوائل ما شيد الرومان على أرض مدينة تبسة، حيث تشير المصادر التاريخية أن تشييده كان في الفترة بين سنوات 73 م و 90م، ولم تحدد السنة بدقة، إلا أنه خلال حكم الإمبراطور الروماني فسباسيان، فيما أن هذا المسرح يتسع لما يزيد عن 7000 متفرج²⁰¹ دلالة على حجم المدينة وأهميتها، استعمل كملعب أو مسرح وأحيانا لألعاب المصارعة بين الفرسان وأسرى الحرب أو مع الحيوانات المفترسة، تم اكتشاف شكله الدائري أثناء عمليات الحفر والتنقيب التي قام بها علماء الآثار خلال الفترة الاستعمارية سنة 1859 م، ويعد حديث الاكتشاف²⁰²، ويقع جنوب شرق السور البيزنطي، تبلغ مساحته حوالي 1.3 هكتار، تتوسطه حلبة دائرية بقطر 45 مترا، وحول هذه الحلبة الدائرية مدرج يتكون من 15-16 درجة، له مدخلين أحدهما للحيوانات الضارية والأخر للمصارعين²⁰³ ، وصورة رقم (02) توضح المسرح المدرج

¹⁹⁸ - Google. 2022. "Tebessa El Khalia." accessed July, 13 2022.

<https://www.google.com/maps/place/Tebessa/@35.3832853,8.0993947,244m/data=!3m1!1e3!4m5!3m4!1s0x12f9ec5b9b322df:0xe70c4a8b1f527176!8m2!3d35.4010797!4d8.1172958>

¹⁹⁹ - على حجلة (2016): مرجع سبق ذكره ص 22.

²⁰⁰ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 07 الصادرة بتاريخ 23 / 01 / 1968 م ضمن الملحق رقم 1 المتضمن قائمة الأماكن والآثار التاريخية المدخلة في الترتيب طبقا للمادة 23 من الأمر رقم 67-281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية ص 86

²⁰¹ -Abdelkrim Hanini (2009) : *Tébessa à travers l'Histoire* ; chihab édition Algérie p 147

²⁰² - سمير زمال (2013): مرجع سبق ذكره، ص 177

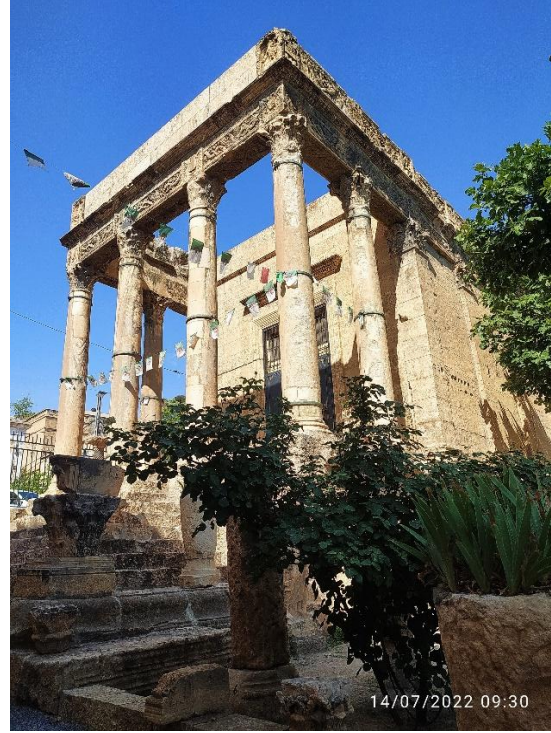
²⁰³ -Seree de roch (1952) : *Tébessa Antique Théveste*, Imprimerie officielle 7 et 8 trollier, ALGER.

الصورة رقم (01) : معبد مينارف

الصورة رقم (02): المسرح المدرج



المصدر: من إنقاط الباحث 2022



المصدر: من إنقاط الباحث 2022

4-4- قوس النصر كاراكلا :

يقع في الجهة الشمالية للمدينة المحاطة بالسور البيزنطي، تمت عملية تشييده حوالي سنة 212 / 211 م وانتهى تشييده خلال العام 215 / 214 م حيث أن قوس النصر (كاراكلا) له أربع واجهات أو مداخل أساسية تزين كل منها أربعة أعمدة أسطوانية محمولة على قواعد حجرية، ويعلوا كل قاعدتين قوس وهو يمثل تحفة معمارية فريدة ومصمم بشكل رائع حيث أن كل جهة مهداة إلى أحد أفراد العائلة الحاكمة أنداك عائلة (سبتيميوس سيويوروس)، حيث خصصت الواجهة الغربية إلى زوجة الامبراطور سبتيميوس سيويوروس " جوليا دومنا " والجهة الشرقية خصصت للإمبراطور سبتيميوس سيويوروس والد "كاراكلا " وهذا الأخير هو مشيد القوس وهو من خصص له الجهة الجنوبية أما الجهة الشمالية للإمبراطور " قينا " الذي قتل أثناء بناء القوس، أما بالنسبة للمنفق على تشييد قوس النصر كاراكلا، هو قائد الفيلق 14 " كايوس كورنيليوس ايقريليانوس " بناء على وصية، ولازال هذا المعلم قائم إلى اليوم رغم تعرضه للعديد من الأضرار نتاج الحروب على مر التاريخ²⁰⁴ ، والصورة رقم (03) تبين قوس النصر كاراكلا.

²⁰⁴ بيار كاستيل (2010): "حوز تيسة" ترجمة العربي عقون ، مرجع سبق ذكره، ص 143

4-5- البازيليك (الكنيسة الرومانية المسيحية) :

تقع في الجهة الشمالية للمدينة، تقدر مساحتها بحوالي 1.8 هكتار فهي بذلك من أهم معالم التراثية التاريخية بالمدينة، حيث أنها تمثل الفوروم forum populaire الذي يعتبر مرفقا عاما شديد ليكون محكمة للمتقاضين وفي نفس الوقت مكان إلتقاء للأنشطة ذات الشأن العام من الجمعيات الشعبية والنخبة والالتقاء بالفلاسفة وغيرهم²⁰⁵ ، يبدو أن هذا المعلم كان كبناء فخم مكون من مساحات خضراء مستطيلة يتوسطها شكل صليب يتلوها رواق أو مدخل كبير يتبعه سلم كبير أيضا مفضي إلى داخلها، ويأتي بناء الكنيسة مع نهاية القرن الثالث ميلادي حيث ظهرت المسيحية واعتنقها الكثير من الرومان، إنشاء الكنيسة يعود لمراحل عدة فبعضهم يرى أنها بنيت مع قوس النصر كارا كلا سنوات 211-214م والبعض الآخر (النقيب مول) يرى أنها أقيمت في العهد البيزنطي وأنها كانت ديرا محصنا أما " أقزال فيري " أنها ترجع لنهاية العهد الإمبراطوري المتأخر الذي شهد انتصار المسيحية، وأنها أقيمت على قبو أرضي للعبادة ويذهب البعض الآخر للقول بأنها تعود لعهد القديس أوغستين، تتكون الكنيسة إضافة لما سبق من مجموعة عمارات محصنة بسور بيزنطي وهي مركبة من ثلاث كنائس، واتخذت الكنيسة شكلها النهائي مع نهاية القرن الخامس ميلادي، والمهم في ذلك أنها أحد المعالم التاريخية النادرة في العالم بقيت محافظة على طابعها المعماري الأصلي، كانت محل دراسة الكثير من الباحثين من أمثال ستيفن قزال، ليون الإفريقي، سيرى دي روش²⁰⁶ ، صنف كمعالم أثرية قديمة وطنيا سنة 1982 كل من الكنيسة القديمة والمسرح المدرج والسور البيزنطي وقوس كارا كلا.²⁰⁷

الصورة رقم (04): البازيليك

الصورة رقم (03) : قوس النصر كارا كلا



المصدر: من إلتقاط الباحث 2022



المصدر: من إلتقاط الباحث 2022

²⁰⁵ المرجع السابق . ص 149 .

²⁰⁶ على حجة : مرجع سابق ذكره، ص ص 22 23 .

²⁰⁷ - القرار المؤرخ في 19 أكتوبر 1982 المتضمن الترتيب ضمن الآثار الوطنية، الجريدة الرسمية العدد (48) الصادرة في 30 نوفمبر 1982

4-6- السور البيزنطي (الحصن أو القلعة) :

ان القلعة البيزنطية من أهم وأكبر معالم مدينة تبسة، شيدت خلال فترة تولي سولومون زمام الحكم لأفريقيا خلال القرن السادس للميلادي حوالي سنة 535 م، وهي مثال لتحصينات القرن السادس، شكلها مستطيل طوله 320 م، وعرضه 280 م، مزودة بـ 14 برج مراقبة، لها ثلاثة أبواب، أحدها في الشمال وهو قوس النصر كاركلا، والثاني في الشرق، وهو باب سولومون بين برج مراقبة، والثالث في الجنوب بجوار عين شهلة وهو باب سري يستعمل في الحالات الاضطرارية (لا وجود له سنة 539 م)، ولها أسوار علوها من 9 إلى 10م توجد في أعلاها طريق دورية للتفتيش والحراسة على علو 8 أمتار فوق أرضية خارج السور هذه الطريق ذات الشرفات تحيط بالقلعة... ويصل علو الأبراج من 15 إلى 18 متر وسمك جدرانها 70سم، ورغم كل هذه التحصينات نشبت حروب ووقع انشقاق داخل البيزنطيين، وبذلك دخلت المنطقة في فوضى عارمة منذ منتصف القرن السادس ميلادي بالموازاة مع موت القائد سولومون الذي قضى عليه من قبل القبيلة المحلية (الموريين)، عند اسوار المدينة، ورغم تعيين بيزنطة حاكما جديدا إلا أن الثورات بقيت مستمرة إلى أن سيطر المور²⁰⁸ على المنطقة في أواخر القرن السادس وأصبحوا سادة المنطقة إلى حين وصول الفاتحين المسلمين.²⁰⁹ الصورة رقم (05)

4-7- الحمامات العمومية : les thermes :

شهدت المدينة إنشاء الحمامات في عديد المواقع المعروف غرب التكنة ملحقة الهندسة العسكرية خلال الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، غرب مستشفى خالد بن عبد العزيز، كانت سابقا موجودة غرب المدينة عندما كانت حدود المدينة لا تتعدى السور البيزنطي، وقد أنشأتها الإمبراطورية الرومانية لخدمة فيلقها العسكري الأغسطي المرابط في المدينة، باعتبار الحمامات أمرا ضرورياً في مراكز تمرکز الجيوش للحفاظ على نظافة وصحة الجنود، وهذا دليل على التقدم الحضاري الذي وصلت إليه تبسة في ظل الحكم الروماني

4-8- الحديقة الأثرية : Le jardin archéologique :

هي منطقة محمية بسياج حديدي تقع بمحاذاة طريق قسنطينة، خلف قاعة سينما المغرب وسط المدينة، وتشتمل على العديد من الحجارة والأعمدة والعديد من العناصر مختلفة الأحجام والأشكال، تم تجميعها وإضافتها إلى ما يشتمل عليه الموقع، للاحتفاظ بها وحمايتها، وهي تعود لمختلف الحقب الزمنية من رومانية وبيزنطية، إضافة إلى بعض القطع التي تعود إلى الفترة العثمانية وفترة الاستعمار. الصورة رقم (06)

²⁰⁸ - المور والجمع الموريون بالإسبانية موروس (Moros) بالإنجليزية مورس (Moors) بالفرنسية مور (Maures) : مصطلح ذو استخدام شعبي وعامي يطلق على كل سكان شمال أفريقيا أي المنطقة المغاربية. كما انه يمكن أن يشير بالتحديد إلى الامازيغ المغربيين وبالتحديد أمازيغ موريطانية، وهي منطقة ضمت بعد ذلك شمال وشرق المغرب الحالي وشمال غرب الجزائر. ويطلق من دون تمييز عرقي أو ديني أو ثقافي واضح

²⁰⁹ - بيار كاستال، نفس المرجع السابق ص ص 164 - 165

الصورة رقم (05): السور البيزنطي

الصورة رقم (06) الحديقة الأثرية



المصدر: من إلتقاط الباحث 2022



المصدر: من إلتقاط الباحث 2022

9-4- المسجد العتيق :

يقع بمركز المدينة داخل السور البيزنطي، يبعد عن قوس النصر كاركلا بحوالي 50 م، ويعد هذا المسجد أقدم مسجد في إفريقيا بعد القيروان بتونس بني بعد الفتح الإسلامي، وجدد بناءه من طرف باي قسنطينة " صالح باي " سنة 1798 م.²¹⁰ الصورة رقم (07)

10-4- الكنيسة الحديثة: L église moderne :

تعدُّ الكنيسة الفرنسية في مدينة تبسة إحدى أبرز المعالم التاريخية والمعمارية في المدينة والمنطقة، شُيِّدت في منتصف القرن التاسع عشر حوالي سنة 1845، خلال بداية فترة دخول الاحتلال الفرنسي للمدينة، استُخدم في بنائها الأحجار ومواد البناء التي تم الحصول عليها من المواقع الأثرية الرومانية القديمة المجاورة، كما هو الحال بالنسبة للثكنة العسكرية داخل السور البيزنطي، يظهر فيها المزج بين الطراز المعماري الروماني والطابع الأوروبي من خلال شكلها وتصميمها، أنشأت هذه الكنيسة لنشر الديانة المسيحية، ومحاربة الإسلام، أغلقت بعد الاستقلال وهي الآن متحف بقلب مدينة تبسة، وأضحت اليوم مزاراً سياحياً ودينياً مهماً في المنطقة، حيث تعكس قيمتها التاريخية والفنية إرثاً حضارياً ثرياً يجمع بين الطابع الروماني والأوروبي. الصورة رقم (08).

210 - على حجة: مرجع سابق . ص26.

الصورة رقم (07): المسجد العتيق

الصورة رقم (08) : الكنيسة الحديثة



المصدر: من إلتقاط الباحث 2022



المصدر: من إلتقاط الباحث 2022

5- التراث المعماري والعمراني من خلال أدوات التهيئة والتعمير:

5-1- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تبسة SDAT²¹¹

يعتمد النشاط السياحي بشكل عام على كل من التراث الطبيعي والثقافي، ولولاية تبسة تتميز بتاريخ طويل شهد مرور الفينيقيين والرومان والبيزنطيين والوندال والعرب والأتراك والفرنسيين، وبالتالي تعد حظيرة أثرية ضخمة، وماهو موجود فيها عبارة عن صفحات مفتوحة على التاريخ ورسائل نقلها لنا أسلافنا، وبالتالي تمثل اليوم متحفاً حياً للحضارات المتعاقبة.

وبالفعل فإن الإمكانيات السياحية لولاية تبسة من خلال ثروتها الثقافية والفنية، حيث يمتد تراثها التاريخي من العصر الروماني حتى وصول الإسلام.

في الوقت الحالي، أصبح من المؤلف تسمية "السياحة" وفقاً لخصائص الأنشطة التي تعتمد عليها، ولولاية تبسة على نمط السياحة الثقافية، تبسة غنية بالتراث المادي وغير المادي، ومواقع استثنائية مثل المواقع التاريخية والأثرية: قوس كركلا ، المسرح الروماني ، البازيليك ، موقع تبسة الخالية ، السور البيزنطي.

²¹¹ - URBACO.(2014): Schéma directeur d'aménagement touristique de la Wilaya de Tébessa, SDAT.

2-5- مخطط التهيئة الولائي

يتناول مخطط التهيئة الولائي لولاية تبسة حماية التراث الثقافي وتثمينه من خلال ثلاثة مواضيع مختلفة:²¹²

1- الأهداف:

- إقامة قطب اقتصادي للتراث الثقافي حول الآثار والمواقع الرومانية.
 - تنفيذ إجراءات جرد وحماية التراث الثقافي.
 - التدريب والتوعية لحماية التراث الثقافي.
- 2- برنامج العمل :** يجب أن يتلاءم برنامج العمل الذي تم تحديده على هذا النحو، من أجل تحقيق أهدافه مع إطار السياسة القائمة، وأن يتم دمجها في استراتيجية التنمية.
- جرد وتصنيف الأصول الثقافية المنقولة وغير المنقولة.
 - بنك بيانات التراث الثقافي غير المادي.
 - ترميم وتحسين المواقع والمعالم الأثرية في إطار حماية وتحسين المواقع الأثرية.
- 3- تنمية التراث الثقافي حيث يجب أن تستند خطة تطوير الولاية إلى التوجهات التالية:**
- دمج التراث في الحياة الاجتماعية والاقتصادية كأحد الجوانب الأساسية لاستخدام الأراضي والتخطيط على مستوى الولاية.
 - الحفاظ على عناصر محددة من التراث الثقافي من أجل خلق قطاعات منتجة للاقتصاد خاصة السياحة والحرف اليدوية.
 - يلعب التراث المادي وغير المادي دورًا أساسيًا في تعليم وتدريب أطفالنا من خلال غرس القيم والمثل النبيلة فيهم.

3-5- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

يتناول المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حماية وتعزيز التراث الثقافي بمدينة تبسة من خلال ثلاثة مواضيع مختلفة:²¹³

1- الامكانيات:

- مقومات سياحية مهمة على النطاق الدولي، بالنظر إلى الموقع المهم على الحدود.
- يسمح الوضع على المحور الحدودي بتبادلات مهمة على المستوى الدولي

²¹² - ANAT. (2011) : Le Plan d'Aménagement de la Wilaya « PAW » Tébessa Algérie .

²¹³ - URBA, Batna. (2012) Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme Intercommunale (tebessa – hammamet –el kouif– bekkaria – boulhaf dyr) .Batna, Algérie

- وجود المعالم التاريخية والمواقع الأثرية في وسط المدينة يعرضها لعدة مخاطر تتعلق بالعمار بشكل رئيسي.
- مدينة تبسة القديمة الآخذة في الاختفاء بسبب أعمال التخريب والبنائيات الفوضوية .

2- الاقتراحات:

- تحديد المواقع التاريخية وحمايتها من أي اعتداء.
- تطوير مواقعها من خلال عمليات الصيانة ولا سيما المسرح والصور البيزنطي، اللذين أصبحا أماكن للتخلص من النفايات.
- اضافة الجمالية على المواقع من خلال عمليات تطهير خاصة للأتربة المتراكمة بمرور الوقت على المعالم والمضي قدما في أعمال حفر جديدة.
- تطوير وتحسين مركز مدينة بالحفاظ على منازل المدينة القديمة من خلال الترميم والتجديد.

3- التقنين من خلال الأحكام المتعلقة بحماية التراث التاريخي والأثري

- أي ضرر يلحق بالآثار والمنشآت التي تعود إلى حقبة الاستعمار الفرنسي وما قبله ممنوع منعا باتا.
- هدم هذا الأخير ممنوع منعا باتا، يجب الحفاظ عليها وحمايتها بعناية.
- مدينة تبسة الأثرية: وتضم كافة الأبنية والمنشآت الموجودة داخل السور البيزنطي.
- نظراً لقيمتها التاريخية، يُحظر أي عملية هدم للمنشآت باستثناء عمليات التجديد المسموح بها وفقاً لنمط مماثل لأصل البناء.

4-5- مخطط شغل الأراضي رقم 1 (مركز المدينة) ²¹⁴ POS 1

يتناول مخطط شغل الأراضي رقم 1 (مركز المدينة) فيما يخص المواقع التاريخية والتراثية وصف المجال على أنه واجهة معمارية تعكس طابع المدينة بفضل ما يحويه من نسيج عمراني متنوع، ومعالم أثرية تحكي عراقة المجال والمدينة، وتجعل منه متحفا مفتوحا، حيث يعد نقطة إلتقاء واستدلال وهمزة وصل، أما عن المحاور الكبرى المقترحة بالتهيئة فهي:

- حماية المواقع الأثرية وإعطائها قيمتها عن طريق ابراز المجال كمركز للمدينة وكنقطة مهيكلة لها ليس بتحديثه وتجديده أو تشييد مباني جديدة، وإنما بمحاولة وإلى أبعد مدى الحفاظ على القيمة التاريخية الأصلية للنواة الأولى.
- التدخل على المساكن القديمة التي تتطلب ترميم من خلال تصليح التشققات على مستوى الجدران والأرضيات والأسقف والسلالم من أجل المحافظة على المظهر العام والصبغة التاريخية .

²¹⁴ - URBA, Batna. (2009). ibid

- تهيئة المساحات الحرة والحدائق العامة التي ستكون العنصر الجاذب والداعى للموقع الأثري والذي بإمكانه المساهمة في إبراز قيمته الفنية
- لا يجوز أن يزيد ارتفاع الأبنية داخل وخارج الجدار عن ارتفاع السور ويحظر الإنشاءات أمام واجهات المدينة الأثرية.

6- أسباب تدهور وتلف أماكن التراث العمراني :

هناك عدة أسباب ساهمت بشكل كبير في تدهور أماكن التراث العمراني والمعماري بمدينة تبسة وهي كالتالي :

6-1- العوامل الطبيعية : يوجد العديد من الأسباب الطبيعية أدت إلى تدهور التراث العمراني والمعماري بالمدينة وعلى رأسها المناخ حيث أن الرطوبة ودرجات الحرارة، والرياح لها تأثير بالغ مع مرور الزمن أين نلاحظها في تغير لون بعض المناطق على الجدران كما هو موضح في الصورة رقم (09)، كما أن الأمطار أيضا لها تأثير كبير في تدهور بعض الأجزاء في المعالم حيث تساهم في نمو بعض النباتات في أماكن في الجدران وإن لم يتم نزعها قد تشكل خطر على بعض الأجزاء كما هو ملاحظ على مستوى قوس النصر كاركلا والسور البيزنطي والصورة رقم (10) توضح ذلك، كما أن الرياح تساهم بشكل كبير من خلال نقل التربة التي قد تتسبب في طمس أجزاء من المنطقة الأثرية تبسة الخالية، دون أن ننسى ما قد تسببه الكوارث الطبيعية للمعالم التاريخية أين قد تتسبب لها في بعض التشققات بسبب حركة الأرض التي في بعض الأحيان لا يحس بها الإنسان إنما قد تشكل خطر على المعالم الأثرية والتاريخية، كما أن مياه الأمطار التي إن كانت كثيرة تسبب الفيضانات وقد تغمر بعض أجزاء المعالم وقد تشكل خطر في تآكل مادة البناء التي تربط بين أحجار هذه المباني.

الصورة رقم (10)



الصورة رقم (09)



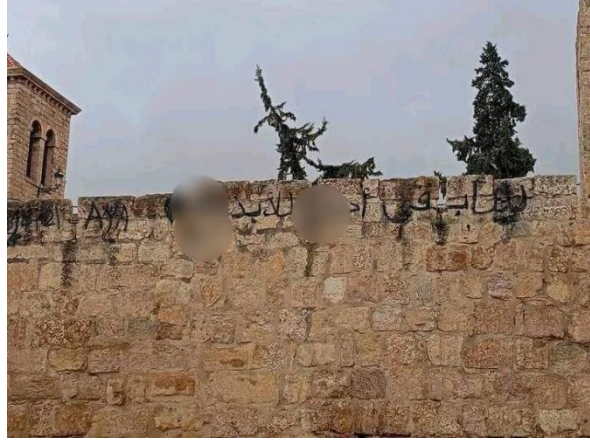
2-6- العوامل البشرية : من بين العوامل البشرية هناك

- أعمال الهدم وإعادة البناء، والتخريب: بالنسبة للمباني الواقعة في محيط المباني التراثية خاصة في مركز المدينة داخل السور البيزنطي، حيث أن هذه العمليات تخلف أضرار على المباني التراثية التاريخية أثناء عمليات الحفر أو البناء، حتى وإن كانت مرخصة من قبل السلطات مثل إعادة تهيئة شبكات المياه أو غيرها من العمليات، أو من أجل الاستثمارات والمشاريع كهدم بنايات وإعادة بنائها مع تغيير وظيفتها كأن تصبح محلات تجارية وحتى بسبب القيمة العقارية المرتفعة في مركز المدينة، كما أن بعض التصرفات كالكتابة على السور البيزنطي والذي يشوه صورته ويقلل من قيمته كما هو في الصورة.

الصورة رقم (12)



الصورة رقم (11)



المصدر: صفحة الفايسبوك: الصفحة الرسمية للدائرة الأثرية لولاية تبسة أم البواقي

- الحروب: حيث تعد الحروب من أخطر العوامل التي تهدد العمران والمعالم التاريخية والمواقع الأثرية منذ القدم خاصة مع تقدم وتطور وسائل وتقنيات الحروب والأمثلة كثيرة حيث أن قوس النصر يفقد ثلاثة أعمدة إثنان في الواجهة الشرقية، وواحد في الواجهة الشمالية يرجح أنهم فقدوا خلال فترة الاستعمار الفرنسي الطويلة في الجزائر.
 - الحرائق : من المعروف كثيرا أن الحرائق تدمر المباني وتضعفها وتخرّبها بسبب ما تسببه النيران من تشققات وشروخ في الجدران الصلبة وتغير من الحالة الكيميائية لعديد مواد البناء، مما يحدث تدهور في حالة المباني وما نلاحظه بشكل متكرر من حرق الكرتون في الجهة الشرقية من السور البيزنطي بجوار باب سولومون.
- كل هذه العوامل البشرية السلبية تترجم قلة الوعي لدى فئة من السكان، وعدم إعطائهم المباني التراثية أهميتها الوطنية والإقليمية، كما أن غياب دور الجمعيات المهتمة بهذا المجال زاد تدهور هذه الأماكن.

الصورة رقم (13)



الصورة رقم (14)



المصدر: صفحة الفايسبوك: الصفحة الرسمية للدائرة الأثرية لولاية تبسة أم البواقي

3-6- العوامل الاقتصادية :

إن الاستثمارات في النشاط التجاري سواء القانوني أو الفوضوي المنتشر بشكل كبير في مركز المدينة أثر على القيمة التاريخية والتراثية للمنطقة بحيث تغير نشاط مجمل المباني القديمة الموجود داخل السور البيزنطي وتحولت من وظيفتها التقليدية السكنية إلى الوظيفة التجارية والتي تسبب في أغلب الأحيان تلوث بصري وسمعي وبيئي بالمنطقة خاصة على مستوى ساحة النصر (كارنوا سابقا) وحتى خارج السور من الجهة الشمالية والغربية.

التكاليف الباهظة لعمليات الترميم وكثرة النفقات وتكاليف الصيانة، مما دفع بالمدخلين المحليين يقومون بعمليات الصيانة الوقائية كنزح الأعشاب على مستوى الجدران، وكذا حملات النظافة أحيانا حول المواقع التراثية.

4-6- العوامل العمرانية :

يعد دخول وسائل النقل الفردية والنفعية داخل أسوار المدينة القديمة وتوقفها هناك يتسبب في ضوضاء وتلوث بصري يشوه المنظر العام لمركز المدينة، ناهيك عن التدخلات والتعديلات غير المدروسة لتغيير الشبكات أو غيرها من الإضافات والتغييرات والازالة أو الاستبدال لبعض عناصر المباني التاريخية أو المباني المجاورة للمعالم التراثية تهديداً مباشراً لطرزها المعماري الأصيل وشخصيتها الفريدة، حتى ولو كانت تخص تغيير ألوان الواجهات والذي قد لا تتناسب مع الطابع الأثري، مما يساهم بشكل أو بآخر في تدهورها، كما أن سوء توظيف أو إعادة استخدام هذه المباني التراثية لأغراض لا تتلاءم مع طبيعتها يؤثر سلباً على مكوناتها الداخلية، مما يسرع من عملية تدهورها

7- عمليات التدخل على المعالم التراثية بمدينة تبسة

لم تخضع هذه المعالم التراثية المعمارية والعمرانية إلى عمليات صيانة وترميم جدية باستثناء عمليات الصيانة والوقائية المتمثلة في رفع القمامة أحيانا والتنظيف حول هذه المعالم خاصة خلال السنتين الأخيرتين، إلا أنه خلال سنة 2001، خصص غلاف مالي من وزارة الثقافة لصيانة قوس النصر كركلا، تتعلق أعمال الترميم بإعادة ثلاث أعمدة ورؤوس أعمدة، على أن تتم العملية وفق مرحلتين، المرحلة الأولى تتعلق بالتحضير الذي يهدف إلى التثبيت وإنجاز الأعمدة وسقلا ونحتها، والمرحلة الثانية الترميم، أين بدأت العملية مع نهاية ديسمبر 2002 على أن يسلم المشروع بعد ثلاث سنوات.

الصورة رقم (16): عماية الترميم لقوس كركالا

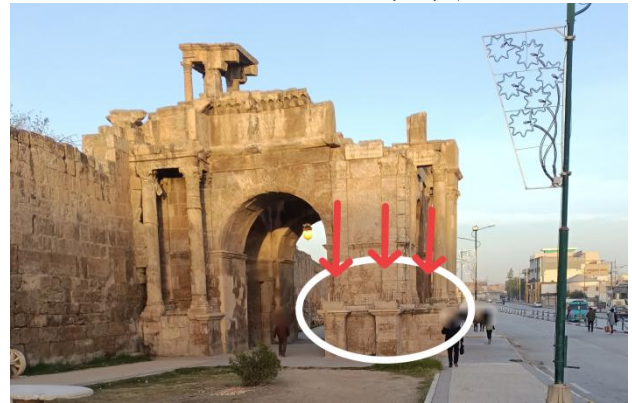
الصورة رقم (15) عملية الترميم



La source :Abdelkrim HAMDY PACHA, Zineddine GUENADEZ et <https://doi.org/10.59285/rimec.313>,

الصورة رقم (18): استعمال الاسمنت المسلح في عملية الترميم

الصورة رقم (17): أماكن الأعمدة المفقودة



المصدر: من التقاط الباحث 2023

أثناء عملية اختيار نوع الأعمدة تم طرح ثلاثة خيارات لصنع نماذج أولية للأعمدة، من المادة الصمغية (la résine)، أو من الحجر المنحوت أو الخرسانة المسلحة، لكن للأسف، تم إختيار الخرسانة المسلحة، كونها المادة الوحيدة التي تحافظ على الاستقرار الهيكلي لهذا المعلم، خوفا من تدهوره المتسارع، يشمل المشروع أيضًا ترميم باقي الأعمدة الموجودة بمزيج من المادة الصمغية (résine)، وبعض المواد المحددة

للترميم، لاستعادة الأجزاء المفقودة، الزخارف، رؤوس الأعمدة وغيرها، بحيث أن ما ينتج من مواد مستعملة يكون يحمل نفس اللون ونفس الملمس للمواد المصنوع منها هذا المعلم الأثري، إلا أن المقابلة المكلفة بالانجاز لم تتمكن من ذلك ولم تحترم المعايير المتفق عليها، تم توقيف المشروع بفسخ العقد بعد عديد التقارير بعدم احترام المعايير وبقي المعلم يحمل أثر هذه التدخلات التي تعد تخريب وليس ترميم في حق معلم يعد من التراث العالمي النادر الذي يتميز بأربع واجهات مميزة إلى اليوم، ولم تنطلق العملية من جديد منذ سنة 2003 إلى اليوم.

8- عمليات التدخل داخل محيط السور البيزنطي وحوله:

استفاد مركز المدينة من تدخلات عمرانية منطوية تحت مشروع التحسين الحضري لمركز المدينة وذلك سنة 2011، أين تم تهيئة مساحات خارجية وطريق موازي لها حول السور البيزنطي من الجهة الشمالية والجهة الغربية، كانت تلك المساحة مهينة ومؤثثة بالمقاعد والانارة وحاوليات القمامة إلا أنها سرعان ما تدهورت، بسبب العوامل الطبيعية والبشرية.

أما داخل السور البيزنطي فقد استفادت بعض الممرات من إعادة شبكة المياه والصرف الصحي ومجري مياه الأمطار، مع تعطية هذه الممرات بالخرسانة المطبوعة، إلا أن هذه المشاريع تبقى مرهونة بالأغلفة المالية المخصصة لها.

إضافة إلى تهيئة ساحة النصر، إلا أن احتلالها من التجار الفوضويين يجعلها دائما في حالة متدهورة بسبب التلوث البصري وكذا النفايات التي يخلفونها ورأهم، رغم صدور تعليمات في كل مرة بإخلاء الساحة من الباعة والتجار الفوضويين.

9- الدراسة التحليلية والنتائج وفقا لتحليل SWOT:

يعد تحليل SWOT أداة من الأدوات الأساسية والمهمة في التحليل الاستراتيجي، إذ تساعد المنشآت على التعرف بدقة على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أدائها ومدى تحقيق أهدافها، حيث يسلط التحليل الضوء على نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية، وكذلك الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية المحيطة بالمنشأة والقطاع الذي تنتمي إليه، ومن ثم ساعد تحليل SWOT المنشآت على وضع استراتيجيات ملائمة لاستثمار نقاط القوة واستغلال الفرص المتاحة، وكذلك مواجهة نقاط الضعف والحد من آثار التهديدات، مما يمكن المنشأة من تحقيق ميزة تنافسية وزيادة حصتها السوقية وزيادة أرباحها²¹⁵.

215- محمود عبد الفتاح رزق ، سرمد اسمعيل خليل (2016) "اثر استخدام تحليل نقاط القوة و الضعف و الفرص و التهديدات SWOT في خفض تكلفة المنتج في المنشآت الصغيرة و المتوسطة "دراسة تطبيقية " المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مصر ، المجلد 40 العدد 04 ص 413-

يعد تحليل SWOT أداة أساسية في وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة الفعالة في شتى المجالات بما فيها التسيير الحضري والتخطيط والتطوير المجالي للمدن، فهو يتيح النظر بعمق إلى الوضع الراهن من خلال تقييم الأوضاع الداخلية للمدينة لتحديد نقاط القوة المميزة والمزايا النسبية التي ينبغي دعمها، وكذلك نقاط الضعف والقصور والتحديات التي تواجه الأداء الحضري وتحتاج للمعالجة.

كما يتيح التحليل رؤية أعمق للبيئة الخارجية من خلال تحديد الفرص الاستثمارية والتنموية الكامنة التي من شأن الاستفادة منها أن تدفع بالمدينة قدماً نحو آفاق تنموية واعدة، إضافة إلى الكشف عن التهديدات والمخاطر المحتملة مما يساعد في اتخاذ التدابير الاستباقية لتفاديها أو الحد من تداعياتها.

9-1- عوامل القوة Strengths : (عوامل داخلية)

تعد أغلب المعالم التاريخية والمواقع الأثرية التي ذكرناها سابقاً موجودة داخل السور البيزنطي والذي هو بدوره جزء من التراث العمراني والمعماري للمدينة، لذلك سنركز نوعاً ما عليها كونها نواة المدينة منذ نشأتها تقريباً وما تعاقب عليها خلال الحقب الزمنية رومانية - بيزنطية - اسلامية ... ، فهي تعتبر مزيجاً للحضارات رغم ما قام به المستعمر الفرنسي من محاولات لمحو كل ما قبله وأحياناً نسب كل ما هو جميل له، فعلى سبيل المثال الثكنة العسكرية التي زادها المستعمر ملتصقة في السور البيزنطي من الجهة الجنوبية مبنية من نفس مواد البناء الرومانية، بالحجارة التي قيل أنها جلبت من الموقع التاريخي تبسة الخالية، وربما مواقع أخرى رومانية وحملت نفس الطابع المعماري تقريباً.

ويعد قرب جُل هذه المعالم الأثرية والمواقع التاريخية من أهم عوامل القوة والجذب خاصة وأنها مركز للمدينة، ويمكن زيارتها والانتقال من نقطة إلى أخرى سيراً على الأقدام ودون الحاجة إلى وسائل النقل، فمثلاً معبد مينارف الذي يعد اليوم متحف يحوي العديد من الآثار والقطع الأثرية والحفريات التي تعود إلى العديد من الحقب الزمنية التي مرت على المنطقة، وأقدمها تعود إلى حقبة ما قبل التاريخ ينتمي للحضارة العاترية،²¹⁶ والتي وجدت أثارها في واد الجبانة بمنطقة بئر العاتر جنوب مدينة تبسة بحوالي 100 كم عن عاصمة الولاية تبسة، وقد تكون حافظاً لزيارتها للتعرف على الإنسان البدائي بالمنطقة كيف يصطاد وما هي الوسائل المستعملة وغيرها.

الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتبسة التي هي مدينة حدودية مع الجمهورية التونسية، وبها معبر حدودي جد مهم "بوشبكة" فأغلب المسافرين من المدن الداخلية نحو تونس يمر بولاية تبسة، وكذا تُعدُّ همزة وصل بين ولايات الشمال الشرقي وولايات الجنوب الجزائري فهي بوابة الصحراء.

وجود شبكة مهمة من الطرق الوطنية، الولائية والبلدية وشبكة السكة الحديدية الرابطة بين منجم جبل العنق وميناء عنابة مرورا بتبسة، إضافة إلى مطار وطني للرحلات الوطنية.

²¹⁶ - زمالي سمير : مرجع سبق ذكره

شساعة مساحة ولاية تبسة التي تقدر بـ 14227 كم²، وتزخر بالعديد من الإمكانيات والمقومات للعرض السياحي بفضل الموارد الطبيعية، والمعالم الأثرية والمواقع التاريخية وكذا التراث اللامادي والشعبي . الإطار التنظيمي القانوني والتشريعي الذي يسيير العمران والسياحة والتراث ويحدد الصلاحيات والفاعلين، كما أن تبسة بها جامعة يشتغل بها العديد من الدكاترة والباحثين في مختلف المجالات يمكن اشراكهم في إطار اتفاقيات وإقامة ملتقيات دولية ووطنية، أيام دراسية، مهرجانات وندوات علمية وحملات تحسيسية... وغيرها

2-9- الفرص Opportunities: (عوامل خارجية).

الترويج للسياحة والإمكانيات السياحية للجزائر، ولولاية تبسة خاصة، والتعريف بالعرض السياحي المتوفر وعلى رأسها السياحة الثقافية وإبراز أهمية التراث المعماري والعمراني والمواقع التاريخية من خلال جميع الوسائط المتاحة من وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت والمعارض والندوات والملتقيات بالداخل وحتى في الخارج وكذا من خلال المراكز الثقافية المُمثِّلات الدبلوماسية في الخارج... وغيرها
امكانية تطوير العرض السياحي وتنويعه استجابة لتطلعات المتعاملين، حيث تستطيع تبسة تلبية التطلعات الجديدة للطلب السياحي المتنوع من خلال خلق مسار سياحي داخل المدينة وكذا مسار سياحي داخل الولاية للتعريف والتمتع بكل الامكانيات لمختلف بلديات ولاية تبسة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وربما مسار دولي مشترك بين الشرق الجزائري والغرب التونسي الذي يملك عادات وتقاليده اجتماعية وثقافية متشابهة ومتقاربة، الوقوف على تاريخ شعوب عاشت في المنطقة من خلال عمرانها ومعمارها ومدى استدامتها والعقلانية في استغلال امكانياتها
إمكانية التنسيق بين مختلف الفاعلين في المجال لدفع عجلة التنمية المحلية وتسهيل الاستثمار في هذا القطاع المتنوع والذي يعد مصدرا للعملة الصعبة في العديد من الدول وكذا العمل على التسيير الجوّاري بإشراك مختلف المتدخلين وعلى رأسهم السكان المحليين
وجود قوانين وتشريعات في مختلف القطاعات، وكذا أدوات التخطيط والتسيير الحضري من توجيهية على المستوى الوطني والجهوي إلى عملياتية على المستوى المحلي، إلا أنها تتطلب التحديث والعصرنة بما يتماشى والتطور التكنولوجي.

3-9- عوامل الضعف weaknesses: (عوامل داخلية).

انعدام الفنادق عالية الجودة والتصنيف، وكذا المساكن والقرى السياحية في مدينة تبسة، لنقص الاستثمارات العامة والخاصة في هذا المجال، وتوفر الفنادق متوسطة الجودة التي تتماشى والطلب الضعيف ونقص السياح المحليين والأجانب، إضافة إلى ضعف الخدمات المقدمة

نقص الخبرة المحلية في مجال الصيانة والحفظ للمعالم التراثية والمواقع التاريخية وزيادة تدهورها كل مرة نتيجة الظروف الطبيعية، والعوامل البشرية التي تجهل قيمة هذا التراث المعماري والعمراني الذي يمثل تاريخ وهوية مجتمع مهما كان حجمه.

تداخل الصلاحيات في بعض الأحيان بين العديد من الفاعلين مما يؤدي إلى سوء التسيير وغياب الاحترافية، إضافة إلى ضعف النشاط الجموعي ونقص الجمعيات النشطة في هذا المجال. نقص التمويل وقلة الموارد المالية للصيانة والحفظ والترميم، نتيجة ضعف المردود المالي من النشاط السياحي بالمنطقة.

ضعف ونقص التعريف والإشهار للمقومات السياحية التراثية والطبيعية للمنطقة مما أدى إلى عدم الاهتمام بالمعالم التراثية والمواقع التاريخية والتراث عامة، هذا الإهمال الذي أدى إلى تدهور النظم البيئية الطبيعية والحضرية.

غياب المعاهد المتخصصة على المستوى المحلي التي تُكوّن في السياحة والتراث، والخدمات السياحية وتمركزها في الولايات الساحلية التي بها امكانيات سياحية طبيعية لا يستهان بها. ضعف الرقابة حيث انتشار البناءات بجوار، وعلى محيط المعالم والمواقع التاريخية وخاصة الواقعة على أطراف المدينة وعدم احترام البعد التاريخي والحضاري لها

4-6- التهديدات Threats : (عوامل خارجية)

من أكبر العوائق هي العروض السياحية المغربية في دولة تونس المجاورة التي يعد اقتصادها مرتكز على السياحة، وبالتالي فهي توفر تجهيزات فندقية عالية الجودة يجب العمل على منافستها بتوفير هياكل وتجهيزات تضاهيها وتتماشى والمعايير عالية الجودة.

تأثر المؤسسات الفندقية رغم ما توفره من خدمات متوسطة الجودة، وتضررها من الأوبئة كجائحة كورونا (covid 19)، وغيرها، وكذا نقص ان لم نقل انعدام الطلب على الفنادق الراقية مما لا يشجع المستثمرين العامين والخواص على الاستثمار في الفنادق والسياحة.

نقص ان لم نقل غياب التنسيق والتعاون بين الإدارات المعنية وأحيانا تداخل الصلاحيات بين مختلف الفاعلين، وغياب وروح المبادرة في التعاون الثنائي بين الجزائر وتونس في مجال السياحة .

الانتشار العشوائي للتجارة الفوضوية "غير الرسمية" والتي تعد مصدر التلوث البصري مما يقلل قيمة الفضاءات داخل السور البيزنطي وحوله ويشكل تلوث ضوضائي، ناتج عن أصوات الباعة والتجار، وأيضا ما يخلفونه وراءهم أحيانا من نفايات والذي يشكل تلوثا بيئيا يقلل من قيمة المدينة ومركزها الذي يعد ارثا وصرحا حضاريا.

تدهور المواقع الأثرية والتاريخية والطبيعية بسبب العوامل الطبيعية والبشرية كالممارسات السكانية السيئة التي حتى وان كانت قانونية من حيث الاجراءات، إلا أنها مضرّة للطابع العمراني والمعماري

الموجود داخل هذا السور البيزنطي، حيث أن ارتفاعات المباني تجاوزت السور بشكل كبير أحيانا وكذا مواد البناء المستعملة ناهيك عن شكل الواجهات المستعملة وألوانها، إضافة إلى التدخلات العشوائية والفوضوية على المعالم التراثية والمواقع التاريخية بمواد البناء التي لا تتماشى وخصوصياتها وطابعها، وحتى على محيطها مما يشوه صورتها، وقد يطمس هويتها، كما لاحظناه مثلا على أعمدة قوس النصر كراكلا وفي أجزاء من السور البيزنطي، التي رمت بالاسمنت والجبس وغيرها، وهو يعتبر تخريب وليس ترميم وهذا لا يتماشى وتوجيهات أدوات التخطيط والتسيير الحضري على المستوى المحلي من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الاراضي التي تعد قانون يجب احترامه ومعاقبة من يخالفه.

انهيار بعض الأبنية الخاصة أو أجزاء منها وظهور بعض التشققات على بعضها لقدمها، مع تغيير النشاط في أغلب البنايات الموجودة على المحورين الرئيسيين الكاردو (Cardo) والديكامنيس (Decamanus) ، والتي أصبحت ذات طابع تجاري بتحويل البناية أو الطابق الأرضي منها إلى محلات تجارية لا تعبر ولا تنسجم مع القيمة التاريخية للمواقع التراثية.

بالنسبة للمجال غير المبني الذي يحيط بالسور البيزنطي وبالرغم من التهيئة التي استفاد منها وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الاراضي، والمتمثلة في تهيئة المساحات الخضراء والتأثيث الحضري من كراسي وطاولات وتبليط للأرصعة في كل من الجهة الغربية والجهة الشمالية الغربية، إلا أن حالتها سريرا ما تدهورت لقلة الصيانة الدورية، والممارسات السلبية للسكان، حيث كانت قبل تهيئتها مجال متدهور لا يحوي إلا القاذورات والأوساخ، وهي إلى اليوم محتلة من طرف الباعة الفوضويين خاصة من الجهة الغربية وعلى مستوى باب قسنطينة ومحور الكاردو الذي يشمل ساحة النصر (كارنوا سابقا) التي استفادت أيضا من التهيئة المتمثلة في التبليط وغرس بعض النخيل وبعض التأثيث، والتي تقول بعض الروايات أنها كانت تمثل الفوروم، ومكان التقاء في العهد الروماني، أما بالنسبة للجهة الشرقية للسور البيزنطي من الخارج من جهة باب سولومون، فهي متدهورة نوعا ما وتعاني من وجود النفايات والقاذورات بسبب الممارسات غير المسؤولة من التجار لقربها من السوق اليومي المغطى الذي يعود تاريخه إلى الحقبة الاستعمارية، وهذا رغم ما تبذله البلدية والديوان الوطني لتسيير و استغلال الممتلكات الثقافية المحمية في جمع النفايات وتنظيف المواقع التاريخية والأثرية.

الموقع الاثري تبسة الخالية رغم بعدها عن مركز المدينة بوقوعها جنوب المدينة، ورغم تسييجها فهي تعاني من زحف البناءات الفوضوية التي وان استمرت قد تمحوا وجودها وأثرها.

الصورة رقم (19): التجارة الفوضوية داخل السور البيزنطي الصورة (20): التجارة خارج المحلات



المصدر : من التقاط الباحث 2024



المصدر : من التقاط الباحث 2024

صورة رقم (21): احتلال الأرصفة من التجار صورة رقم (22): تجارة فوضوية خارج السوق المغطي



المصدر : من التقاط الباحث 2024



المصدر : من التقاط الباحث 2024

10- الاستنتاجات والنتائج:

بعد التعريف بالمعالم التراثية والمواقع التاريخية لمدينة تبسة وتشخيص واقعهم، إتضح أنّ هناك حاجة ملحة لبذل المزيد من الجهود للحفاظ على هذا التراث الحضري العريق وتثمينه، فالواجب يحتم على جميع الأطراف ذات الصلة التصدي لنقاط الضعف ومعالجة التهديدات، مع الاستفادة من نقاط القوة والاستثمار في الفرص المتاحة وتعظيمها، سيما في مجال السياحة الثقافية، ولا بد من تضافر الجهود على كافة المستويات بدءاً من توفر الإرادة السياسية الفاعلة، وانتهاءً بتطبيق القوانين بحزم، مروراً بتعبئة كافة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذا التراث الحضري، الذي يُعد جزءاً لا يتجزأ من هوية وتاريخ سكان المنطقة والوطن، ذلك أن الحفاظ على هذا الإرث هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع، باعتباره مصدراً محتملاً ذو أهمية لدفع عجلة التنمية المحلية لمدينة تبسة التاريخية.

خلاصة الفصل:

ركزنا في هذا الفصل على دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات التخطيط والتسيير الحضري في المحافظة على الموروث الثقافي والتاريخي لمدينة تبسة وكيف يمكن استثماره وتوظيفه في تنشيط السياحة الثقافية بالمنطقة، كون المدينة تمتلك تراث عمراني ومعماري، والمتمثل بالأساس في العديد من المعالم الأثرية التاريخية التي تعود للعهد الروماني والبيزنطي المنتشرة في قلب وسط المدينة.

إذ تعد هذه المعالم التراثية شاهداً قويا على عراقة وأصالة هذه المدينة الجزائرية، كما تمثل جزءا لا يتجزأ من النسيج والهوية الحضرية لمركز مدينة تبسة، غير أن هذا الإرث الثقافي والتاريخي الغني يواجه تحديات كبيرة تتمثل في تدهور حالته المادية نتيجة نقص الصيانة والاهتمام، بالإضافة إلى غياب تفعيل القوانين والتشريعات المتعلقة بحمايته والمحافظة عليه، دون أن ننكر المجهودات المبذولة من طرف بعض الفاعلين في محاولة إضفاء جمالية على بعض المعالم .

لذلك علينا تثمين هذا التراث الحضري الهام وإحيائه وتفعيله سياحيا بشكل يخدم المدينة، من خلال تبني سياسات وبرامج عمرانية فاعلة تركز على أدوات التخطيط والتسيير الحضري، بهدف المحافظة على هذا الموروث وتثمينه واستغلاله الاستغلال الأمثل الذي يسهم في النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمدينة وسكانها .

الفصل الثاني:

تسيير الخدمات العامة الحيوية بمدينة تبسة
(النقل الحضري-النفائات المنزلية – المساحات
الخضراء)

"تدني مستوى خدمات النقل، وضعف في تسيير
النفائات المنزلية، ونقص في توفير المساحات
الخضراء"

مقدمة الفصل :

يعد التسيير الحضري الفعّال لمختلف الخدمات والمرافق العامة أحد الركائز الأساسية لضمان تحسين الإطار المعيشي للسكان والرقى به بما يحقق تطلعاتهم للعيش الكريم، ومن بين أهم مجالات التسيير الحضري التي تحظى باهتمام متزايد في مدننا تسيير النقل الحضري، وإدارة النفايات المنزلية الحضرية الصلبة، وتسيير المساحات الخضراء .

ونسنسلط في هذا الفصل الضوء على واقع وتحديات تسيير هذه الجوانب الحيوية في مدينة تبسة، باعتبارها من الركائز الأساسية لضمان تسيير حضري فعال وتحسين الإطار المعيشي للسكان، حيث سنشخص واقع النقل الحضري، وكذا ومدى إدارة النفايات المنزلية، ومدى توفر المساحات الخضراء وتسييرها داخل المدينة.

وسنركز في هذا الفصل على تقييم مدى كفاءة التسيير الحالي لهذه المجالات، والوقوف على أوجه القصور أو النقائص، بعد معرفة الإطار المفاهيمي ثم الاطار التاريخي والقانوني لكل محور من المحاور المذكورة سابقا، وومنه إلى تشخيص واقع كل محور بالاستعانة بنتائج الاستبيان الالكتروني المذكور سابقا وكذا التحليل الاستراتيجي SWOT، ومنه استخلاص النتائج في كل محور ثم السعي إلى تقديم توصيات وتوجيهات، على أمل الوصول إلى تسيير فعال وبيئة حضرية أكثر ملاءمة، وجودة حياة أفضل لسكان المدينة .

I- تسيير النقل الحضري (النقل والتنقل شرايين المدينة بين الواقع والمأمول)

1- الإطار المفاهيمي

- **النقل** هو كل نشاط ينقل بواسطته شخص طبيعي أو معنوي أشخاص أو بضائع من مكان إلى آخر على متن مركبة مهم كان نوعها .²¹⁷
- **وفقاً للبنك العالمي، يمكن تعريف الحركة (Mobility)** بأنها القدرة على الحركة والتنقل، وهي تشمل جميع أنواع التنقل المختلفة التي يستخدمها الناس للوصول إلى وجهاتهم المختلفة سواء للمقر السكن أو لمقر العمل أو للترفيه ويكون ذلك بالسيارة أو الحافلة أو القطار أو الدراجة أو سيراً على الأقدام.
- **يعرف النقل الحضري** على أنه مجموعة التقنيات المستعملة والتهيئات، والبنى التحتية والوسائل، التي تهدف مجتمعة او في مجملها إلى التنظيم الإداري، والضمني لتنقلات الأفراد، والحيوانات، والسلع والمعلومات في ظروف مثلى من وقت وتكلفة وراحة.²¹⁸

²¹⁷ القانون (88-17) المؤرخ في 10 ماي 1988 يتضمن توجيه النقل البري وتوجيهه، الجريدة الرسمية العدد (19) الصادرة بتاريخ 11 ماي

1988 المادة 16

²¹⁸ - خلف الله بوجمعة: المدينة وتسيير النقل الحضري ، تم الاطلاع عليه في الموقع مارس 2023 : <http://3omran-aghil.asso-web.com>

- كما أنه يشير إلى جميع وسائل النقل المستخدمة لنقل الأشخاص والبضائع في المناطق الحضرية، وتشمل كل وسائل النقل الجماعية الحافلات وسيارات الأجرة الجماعية والقطارات والترام والمترو والعربات الهوائية، فضلاً عن وسائل النقل الفردية كالسيارات والدراجات النارية والدراجات، ويظل الهدف من النقل الحضري هو توفير وسائل نقل فعالة واقتصادية ويسهل الوصول إليها لسكان المناطق الحضرية، على أن يكون استعمالها يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقلل الآثار البيئية للمناطق الحضرية²¹⁹.

- ويعد أيضاً خدمة تعمل على الربط بين مختلف مناطق التجمع الحضري، تخص تنقل الأفراد والسلع وفقاً لخطة تغطي الاحتياجات وتحقيق التكامل والانسجام وبشكل وثيق، يهدف إلى إعطاء ديناميكية للحياة في المدينة، وضمان التنقلات لكل المستعملين في ظروف لائقة.²²⁰

2- البعد التاريخي والإطار القانوني للنقل الحضري في الجزائر:²²¹

لعبت البنى التحتية من طرق وسكك حديدية وموانئ وغيرها مما كان الاستعمار يستغله في نهب الثروات، والتمتع بخيرات الجزائر دوراً هاماً غداة الاستقلال، حيث كانت دعامة أولية للنقل والتنقل للأشخاص والسلع وغيرها، إضافة إلى ما تم انجازه أثناء مرحلة البناء والتشييد للجزائر المستقلة، وكانت الجزائر في ذلك الوقت تواكب عديد الدول في مجال النقل رغم أنها حديثة الاستقلال، وضلت الدولة هي المهيم والمسيير الوحيد للنقل الحضري في المدن، وفي الثمانينيات أين شهدت المدن انفجار ديمغرافي كبير خاصة في الكبرى منها، أين أدى إلى توسع المدن بشتى الأشكال وفي مختلف الاتجاهات، ومع تدهور الوضع الاقتصادي بسبب تدني أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها، إضافة عدم قدرة الدولة عن دعم مؤسسات النقل العمومي التي كانت لا تحقق أرباح كبيرة بسبب الأسعار المطبقة والتي كانت اجتماعية، ولم تكن تجارية وتدهور أسطول النقل شيئاً فشيئاً، ناهيك عن أن الدولة بدأت في التلميح للتوجه لاقتصاد السوق والانفتاح على الخواص في مجال النقل، أين صدر القانون 88-17 المؤرخ في 10 ماي 1988 حيث سمح في ظل هذا القانون بإنشاء وتطوير مؤسسات سواء عامة أو خاصة للنقل عبر الطرق، على أن تكون في إطار التنظيم المعمول به²²².

في ظل هذه التغيرات استغل الخواص انفتاح القطاع عليهم بدخولهم في مجال النقل الحضري، وبسرعة أصبحوا مهيمنين عليه، إلا أنهم كانوا غير حرفيين في هذا المجال بحيث أدخلوا القطاع في

²¹⁹ - G. GUYON (2000), *Transport collectif urbain des voyageurs*, CELSE, Paris, , p. 91

²²⁰ - مداحي محمد-سوسن زيرق (2016) : "حوكمة النقل الحضري في الجزائر" - مجلة دراسات اقتصادية، العدد 3 ص 255-278

²²¹ -Baoui, T. (2010). *Les dysfonctionnement de la planification urbaine et des transports urbains dans les villes Algériennes*. Eg:[Malfunctions urban planning and urban transport in Algerian cities.], Alger, Algérie: Ecole Polytechnique d'Architecture et d'Urbanisme (EPAU).

²²² -بدري عز الدين-مجنح حسين (2018): مرفق النقل الجماعي الحضري بين الانشغلات المحلية والتوجهات الليبرالية. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية . المجلد الأول، العدد 09، ص 619-632.

دوامة كبيرة خاصة في ظل الوضع السياسي والأمني، وغير بعيد خلال منتصف التسعينيات دخلت المجال فئة الشباب بفضل قروض اونساج وغيرها، أصبح متعاملي النقل الحضري الجماعي الخواص يقارب عدد الحافلات، ومدينة تبسة كانت تعيش نفس ما هو موجود في كامل التراب الوطني وكان القطاع يعيش فوضى وأصبح المتعاملين الخواص يفرضون منطقتهم في عديد الأمور التنظيمية²²³.

حاولت الدولة منذ سنة 2001 تدارك الأمر وإعادة تنظيم الوضع من خلال إصدار القانون رقم (13-01) المؤرخ في 07 أوت 2001 المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه، حيث يهدف إلى تحديد المبادئ والقواعد العامة التي تحكم نشاط النقل البري للأشخاص والبضائع، وكذا القانون رقم 14-01 المؤرخ في 19 أوت 2001 يتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، إضافة إلى خلق مؤسسات عامة للنقل الحضري على مستوى المدن، وذلك من خلال مراسيم تنفيذية حيث أن تبسة استفادت من هذا الوضع عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 06-498 المؤرخ في 24 ديسمبر 2006 يتضمن إنشاء مؤسسة عمومية للنقل الحضري فيما عُدّل هذا المرسوم بمرسوم تنفيذي آخر تحت رقم 10-92 المؤرخ في 14 مارس 2010 يتضمن إنشاء مؤسسة عمومية للنقل الحضري وشبه الحضري، وبالتالي حاولت الدولة خلق توازن وضمان النقل الحضري بوسائل أحسن نوعا ما من وسائل النقل الخاصة، التي يظل هدفها الربح أكثر من توفير الخدمات اللائقة والمريحة للمواطن، وفي كل مرة يثبت المتعاملين الخواص عدم احترافيتهم في تسيير النقل الحضري للأشخاص، من خلال عديد الممارسات المعاشة يوميا، وفي مدينة تبسة رغم وجود وسائل النقل الحضري العمومية والخاصة إلا أنها لا تغطي إلا نسبة قليلة من التنقلات مقارنة بالسيارات الخاصة التي تعد العمود الرئيسي في التنقلات للسكان وفقا للإحصائيات المحصلة من مديرية النقل للولاية، أما فيما يخص سيارات الأجرة الحضرية سواء الفردية أو الجماعية فهي تغطي نسبة أكبر مما تغطية الحافلات رغم نقص مسارات سيارات الأجرة الحضرية الجماعية .

إن النقل بسيارات الأجرة أيضا يضبطه إطار قانوني خاص حيث أن آخر مرسوم تنفيذي صدر في هذا الإطار هو المرسوم التنفيذي رقم 16-82 المؤرخ في 01 مارس 2016 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 12-230 المؤرخ في 24 ماي 2012 المتضمن النقل بواسطة سيارات الأجرة، إضافة إلى ثلاث قرارات مهمة وهي

- قرار مؤرخ في 14 أوت 2016 يتضمن دفتر الشروط المتعلقة بشروط وكيفيات استغلال سيارة الأجرة.

²²³- بدر الدين يوسف (2004): وفق أي منطق يسيير النقل الحضري بوهان، انسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية - وهران- 23-24 ص ص 28-09. <https://doi.org/10.4000/insaniyat.5411>

- قرار مؤرخ في 14 أوت 2016 يحدد شروط وكيفيات تسليم دفتر المقاعد للنقل بواسطة سيارة الأجرة.

- قرار مؤرخ في 14 أوت 2016 يحدد نماذج الوثائق المرتبطة بممارسة النقل بواسطة سيارة الأجرة.

دون أن نهمل نوع آخر من النقل وهو نقل العمال ونقل الطلبة اللذان يعدان أكثر نظام، وأكثر دقة ويقدم الخدمة لفئات معينة من المجتمع، مع غياب وسائل نقل أخرى على مستوى مدينة تبسة والتي تعد نظيفة ومستدامة وتلبي أكبر قدر ممكن من الخدمة العمومية للنقل ألا وهي النقل بالسكك الحديدية للأشخاص والترامواي والمتروا.

وبالتالي يُعدّ النقل إحدى أهم الخدمات الحضرية والركائز الأساسية في المدن، نظراً لارتباطه الوثيق بتنقلات السكان وحركة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويواجه النقل الحضري بمدينة تبسة العديد من التحديات بسبب عديد العوامل، مما يستوجب دراسة وتشخيص عميقين لواقع قطاع النقل والوقوف على الثغرات والمعوقات التي تحول دون تطويره وتلبية الاحتياجات المتزايدة للنقل والمواصلات، وذلك من خلال تحليل الوضع الراهن للنقل الحضري بتبسة وسبل النهوض به ليوكب التطورات المختلفة.

3- المناطق الحضرية لمدينة تبسة في مجال النقل :

مدينة تبسة مقسمة إلى خمسة مناطق حضرية رئيسية في مجال النقل:²²⁴

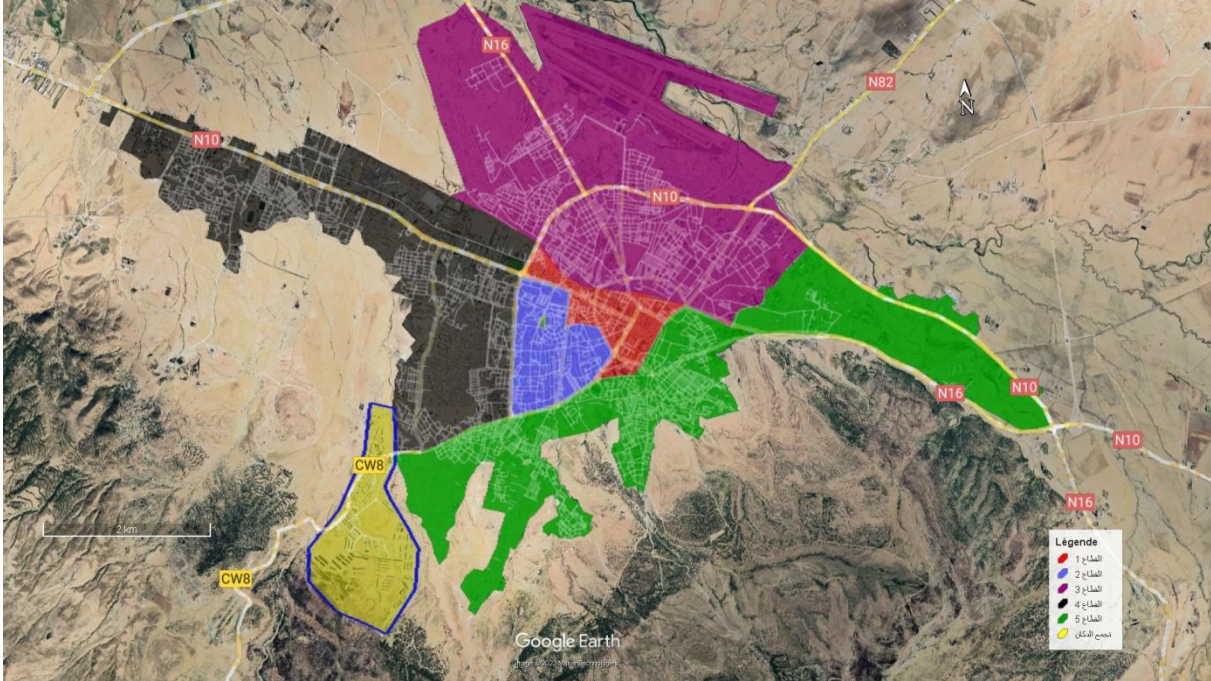
- **المنطقة الأولى :** تشمل مركز المدينة الذي تتعدد فيه النشاطات، والتجهيزات العمومية وتتركز فيه الحركة بشكل كبير، حيث يشمل أغلب المعالم الأثرية وعلى رأسها السور البيزنطي والذي تتركز فيه النشاطات التجارية المختلفة والمتنوعة، وغير بعيد عنه السوق المغطاة التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية إضافة إلى محطة السكة الحديدية، ومحطات الحافلات، وسيارات الأجرة وعديد التجهيزات التعليمية والصحية والإدارية المختلفة.
- **المنطقة الثانية:** يمكن أن نعتبرها امتداد لمركز المدينة حيث تشمل أغلب التجهيزات الادارية والأمنية وأهمها، وعلى رأسها مقر الولاية وجل المديرية الولائية، والمحكمة، ومدرسة الشرطة، ومفتشية الجمارك الجزائرية، مما يجعلها تتميز بحركية كبيرة وتدفقات مهمة لمواطنين، ووسائل النقل المختلفة.
- **المنطقة الثالثة :** مكونة من أحياء شمال المدينة لارموط، فاطمة الزهراء، البساتين، ذراع الامام وغيرها، يمر بها طريق لاروكاد الذي كان يعد طريق يخفف الحركة على المدينة في وقت ما، إلا أنه أصبح يتميز بحركية كبيرة خاصة بعد تركيز عديد النشاطات المتعلقة بمواد البناء والتجارة وغيرها،

²²⁴ - محمد الطيب جابري (2020-2021) "دور نظم المعلومات الجغرافية في تخطيط وتنظيم المجال الحضري، مدينة تبسة نموذجا" أطروحة دكتوراه ل م د في الجغرافيا وتهيئة الإقليم ، جامعة أم البواقي، ص 215-216.

إضافة إلى أن المنطقة يقطعها الطريق الوطني رقم 16 والطريق الوطني رقم 82 وبها مطار الشيخ العربي التبسي.

- **المنطقة الرابعة:** يضم أحياء غرب المدينة وعديد التجهيزات الجامعية التي تشمل مختلف الكليات والمعاهد والإقامات، إضافة إلى المنطقة الصناعية ومقرات بعض المديريات ك مديرية النقل ومديرية الطاقة والمناجم، وكذا المحطة البرية الجديدة وغيرها، هذه الأحياء الجماعية والتجهيزات ذات التدفقات والترددات العالية الممتدة على مسافة حوالي 8 كم من الطريق الوطني رقم 10 نحو ولاية أم البواقي.
- **المنطقة الخامسة :** تضم أحياء شرق المدينة وجنوبها منها الزاوية، الزيتون، الميزاب وغيرها، هذه الأحياء التي يعد جزء كبير منها توسع فوضوي، حيث أنها لا تتمتع بنفس الخصوصيات، فهي أحياء فردية غير منظمة وغير مخططة أغلب شوارع ضيقة.

الصورة الجوية رقم (16): المناطق الحضرية الخمسة بمدينة تبسة



المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتماداً على معطيات من مديرية النقل وباستعمال Google Earth Pro

4- الطرق وتصنيفاتها بمدينة تبسة

- **الطرق الوطنية ممثلة في:**
 - الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين مدينة تبسة وكل من مدينة عنابة شمالاً، ومدينة واد سوف جنوباً مروراً بالعديد من المدن والتجمعات الحضرية.
 - الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين مدينة تبسة وكل من المعبر الحدودي بوشبكة (الحدود الجزائرية التونسية) شرقاً ومدينة قسنطينة غرباً مروراً بالعديد من المدن والتجمعات الحضرية.
 - الطريق الوطني رقم 82 الرابط بين مدينة تبسة ومدينة تاورة بولاية سوق أهراس شمالاً.

تغطي الطرق الوطنية على مستوى اقليم بلدية تبسة ما يقدر بحوالي 26 كم²²⁵، حيث أن كل هذه

الطرق عند مرورها في المدينة تعتبر طرق رئيسية لأهميتها

• **الطرق الولائية:** الطريق الولائي رقم 08 الرابط بين مدينة تبسة و اقليم بلدية الماء الأبيض جنوبا، يغطي

على مستوى اقليم بلدية تبسة ما يقدر بحوالي 15 كم، ويعد هو أيضا طريق رئيسي عند مروره في المدينة

حيث أنه إضافة الى الشوارع الرئيسية التالية : الأمير عبد القادر، بلقاسم يوسف، واد هلال، صبيقي محمد،

عوايطية الطاهر والتي تمثل أغلبها امتداد للطرق الوطنية، وشارع جبل الجرف الذي يعد امتداد للطريق

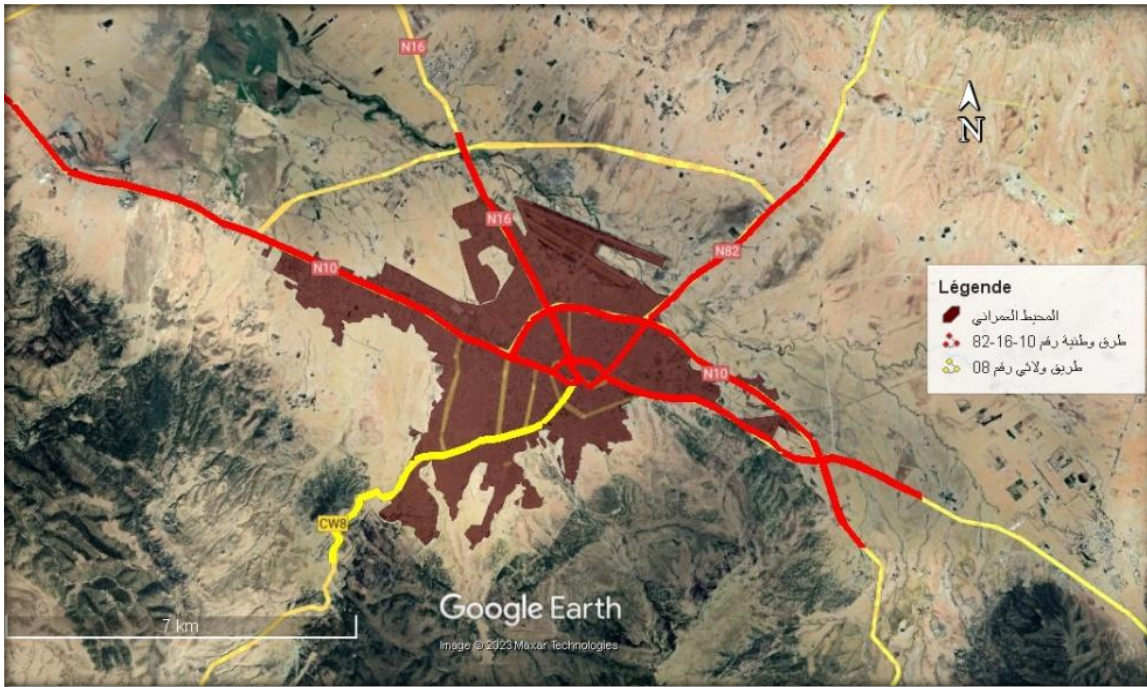
الولائي، هناك طرق أخرى رئيسية أولية تمثل شرايين المدينة سواء كانت امتداد للطرق المذكورة سابقا أو

طرق أخرى، إلا أنها تكتسي أهمية كبيرة على مستوى المدينة، حيث تتفرع عنها طرق وشوارع ثانوية أقل

أهمية، وهي بدورها تتفرع عنها طرق ثالثة، والتي تشكل جزء مهم من شوارع المدينة، وترتبط بشكل

مباشر وغير مباشر الطرق بالمنازل والتجهيزات وغيرها، والصورة الجوية الموائية توضح ذلك

الصورة الجوية رقم (17): تصنيف طرق مدينة تبسة



المصدر : من إعداد الباحث (2022) اعتماداً على معطيات من مديرية النقل وباستعمال Google Earth Pro

5- الحركية والتدفقات داخل شوارع المدينة : بناء على التحقيق الميداني الذي تحصلنا على نتائجه من

مديرية النقل لولاية تبسة الذي أعده مكتب الدراسات المكلف بإعداد مخطط الحركة والنقل

الحضري لمدينة تبسة ، أين أظهرت نتائجه بالنسبة للتدفقات كما يلي:

²²⁵ - Agence Nationale d'intermédiation et de Régulation Foncière (2021): **Monographie Wilaya De Tébessa** ; P 17 , PDAU de intercommunale Tébessa , La Phase 2.

1-5- التدفقات أكثر من 1500 مركبة/ساعة في اتجاه واحد

- مفرق الطرق سينما المغرب ومحور الدوران محطة الخدمات – (شارع واد هلال)
- الجزء بين مسجد الشيخ العربي التبسي ومحور الدوران الاستعجالات عاليا صالح–(شارع بلقاسم يوسف).
- الجزء بين مفرق الطرق طريق قسنطينة ومسجد عائشة رضي الله عنها – (شارع عشي خليل).
- الجزء بين محور الدوران الريشة ونقف طريق قسنطينة – (الطريق الوطني رقم 10).
- الجزء بين نفق طريق قسنطينة محور الدوران الحماية المدنية – (الطريق الوطني رقم 10).

2-5- التدفقات بين 1000-1500 مركبة/ساعة في اتجاه واحد

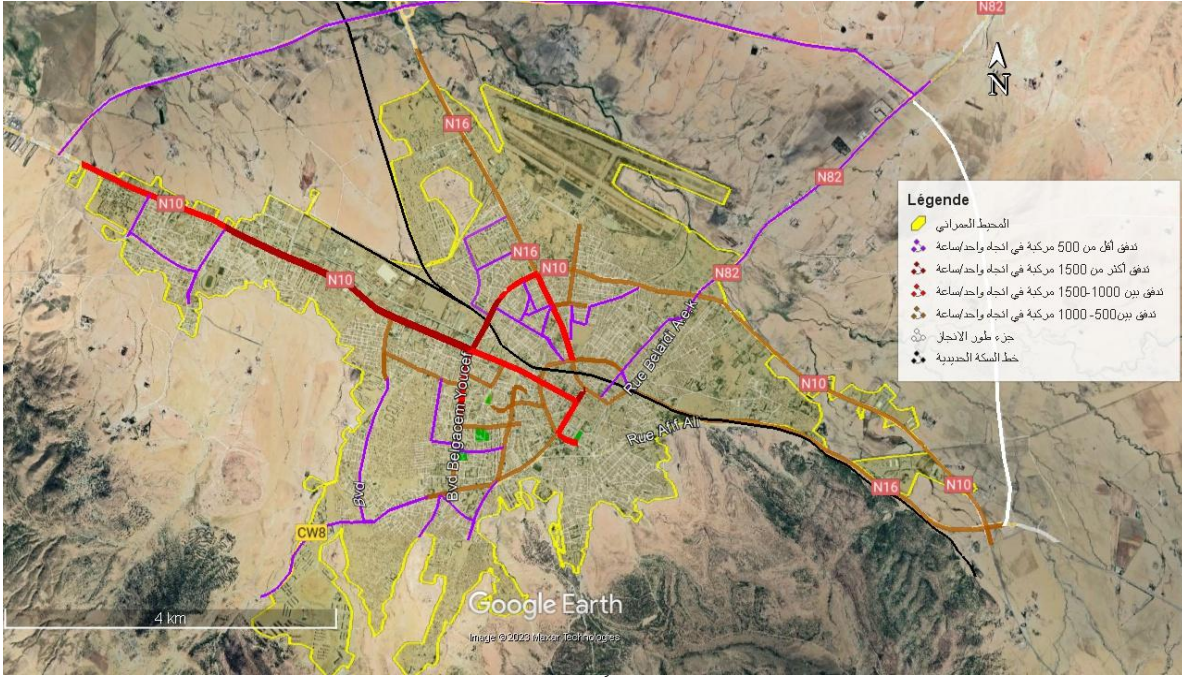
- الجزء بين مقر الولاية والمديرية الفرعية سونلغاز – (شارع واد هلا واستمراريته شارع الجرف).
- الجزء بين مفرق الطرق النسرة وحديقة La brèche – (شارع بوالكرم ابراهيم).
- على طول شارع الأمير عبد القادر
- الجزء بين مفرق الطرق لارموط ونفق طريق عنابة – (شارع عوايطية الطاهر الذي يعد امتداد للطريق الوطني رقم 16).
- الجزء بين المسجد القطب الشيخ العربي التبسي ومحور الدوران طريق قسنطينة– (شارع بلقاسم يوسف).
- الجزء بين مسجد عائشة ومفرق الطرق مجلس القضاء الجديد – (شارع عشي خليل).
- الجزء بين الجامعة القديمة ومحور الدوران الريشة – (الطريق الوطني رقم 10).

3-5- التدفقات بين 500-1000 مركبة/ساعة في اتجاه واحد :

تشمل أغلب الطرق الرابطة بين المحاور الرئيسية (الطرق الأولية) والتي بدورها يمكن أن نصنفها كمحاور فرعية (طرق ثانوية) نذكر بعضها :

- الجزء بين مفرق الطرق النسرة ومفرق الطرق الجمارك – (شارع العقيد محمد الشريف).
 - الجزء محور الدوران الحماية المدنية وحي سكانسكا .
 - شارع قبلة أحمد الرابط بين شارع العقيد محمد الشريف وشارع هواري بومدين.
 - الجزء بين مقر الولاية ومفرق الطرق النسرة – (شارع واد هلال).
 - طريق حديقة الدكان الرابط بين شارع بلقاسم يوسف وشارع هواري بومدين.
- 4-5- التدفقات أقل من 500 مركبة/ساعة في اتجاه واحد :** هي باقي الطرق التي تصل أجزاء الحي ببعضها وتوصل إلى المنازل وأماكن الإقامة على مستوى مختلف الأحياء.

الصورة الجوية رقم (18): التدفقات والحركية في طرق مدينة تبسة



المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتماداً على معطيات من مديرية النقل وباستعمال Google Earth Pro

6- خصائص شبكة النقل وظروف التنقل :

على الرغم من أن المحاور المهيكلة لمدينة تبسة تتمتع بخصائص هندسية جيدة، وشبكة توصيل نسبياً مُرضية، إلا أن إدماج مسارات النقل الحضري الجماعي بالحافلات يعد أمراً معقداً وصعباً في بعض المناطق، بسبب ضيق شوارع خدمة بعض الأحياء الفوضوية (الزاوية، الزيتون، أجزاء من الجرف وغيرها)، وحتى المحاور التي تعد جيدة ويمكن أن تكون فيها الحركة سلسلة، تتأثر بشكل كبير بسبب الوقوف والتوقف لمركبات، والتي قد تعد تصرفات غير مقبولة، فمثلاً على محور طريق الأمير عبد القادر أين يتميز الطريق بإمكانية سير مركبتين جنباً إلى جنب في كلا الاتجاهين، إلا أن في الحقيقة تسيير مركبة واحدة في الخط الأول وخط سير المركبة الثانية متوقفة فيه سيارات في أغلب الحالات وفي كلى الاتجاهين، مما نقدر أنه يتسبب في الازدحام المروري يعطل حركة السير على الأقل بحوالي 30 % على مستوى الطريق المحوري في المدينة.

7- واقع النقل الحضري بمدينة تبسة:

7-1- النقل الحضري بواسطة سيارات الأجرة:

تعتبر سيارات الأجرة أحد وسائل النقل الحضري المهمة في مدينة تبسة، حيث توفر هذه الخدمة النقل الفردي والجماعي للمواطنين، ومن خلال شبكة الطرق والشوارع المتوفرة في المدينة.

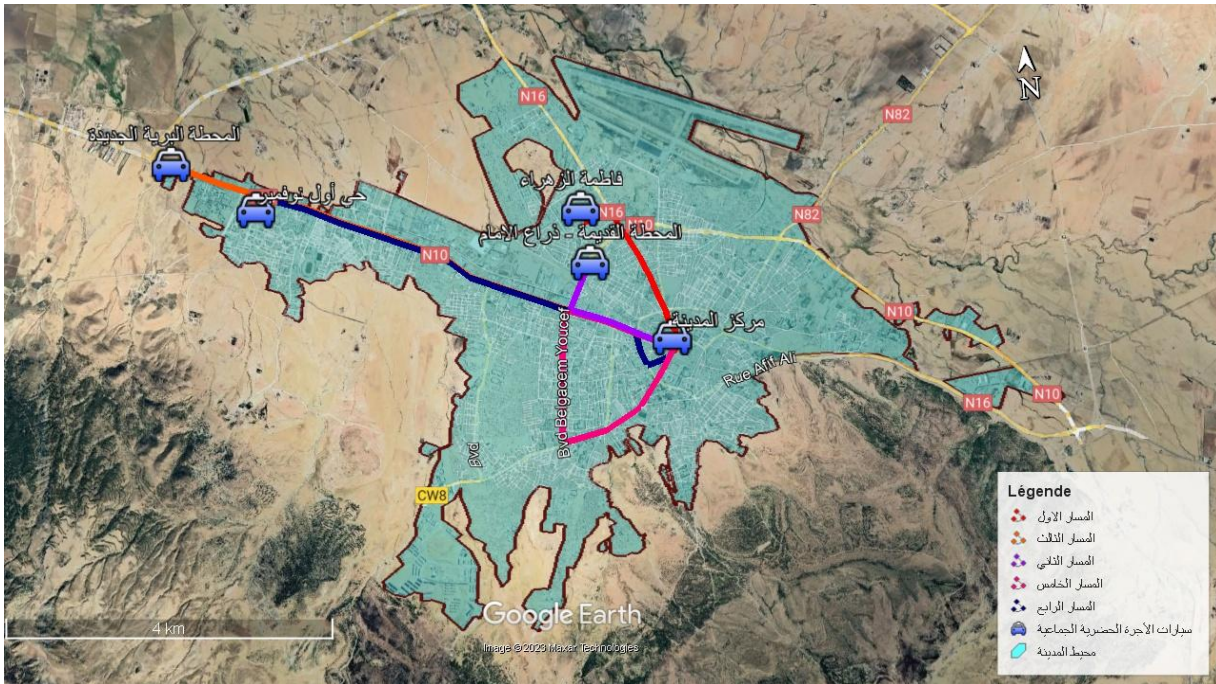
وتتوافر سيارات الأجرة بشكل رئيسي في أماكن التوقف المخصصة لها، ويمكن العثور عليها أيضا في الشوارع الرئيسية.

سيارات الأجرة في المدينة حوالي 1360 سيارة مقسمة بين سيارات أجرة فردية، تأخذ حصة الأسد نظرا لتوجه السائقين للنوع ذو المردود المادي الأكثر من سيارات الأجرة الجماعية الحضرية والتي تعد أكثر طلبا بالنسبة للمستعملين، وتقدم خدمات كما عرفها المشرع على أنها " خدمات يتم تنفيذها على طريق ثابت داخل محيط مدينة بإيجار مقسم، بسيارة ذات سعة قصوى أربعة (4) مقاعد، باستثناء مقعد السائق".²²⁶

بالنسبة لمسارات سيارات الأجرة الحضرية الجماعية هناك خمسة مسارات على مستوى مدينة تبسة من وإلى مركز مدينة تبسة هي على التوالي (ذهاب-إياب)

- المسار الأول : من مركز مدينة تبسة إلى حي فاطمة الزهراء
- المسار الثاني : من مركز المدينة إلى المحطة القديمة بحي ذراع الامام
- المسار الثالث : من مركز المدينة إلى المحطة البرية الجديدة حسين أيت احمد
- المسار الرابع : من مركز المدينة إلى حي أول نوفمبر - علي مهني -
- المسار الخامس : من مركز المدينة إلى حي الجرف

الصورة الجوية رقم (19): مسارات النقل بسيارات الأجرة الحضرية الجماعية بمدينة تبسة

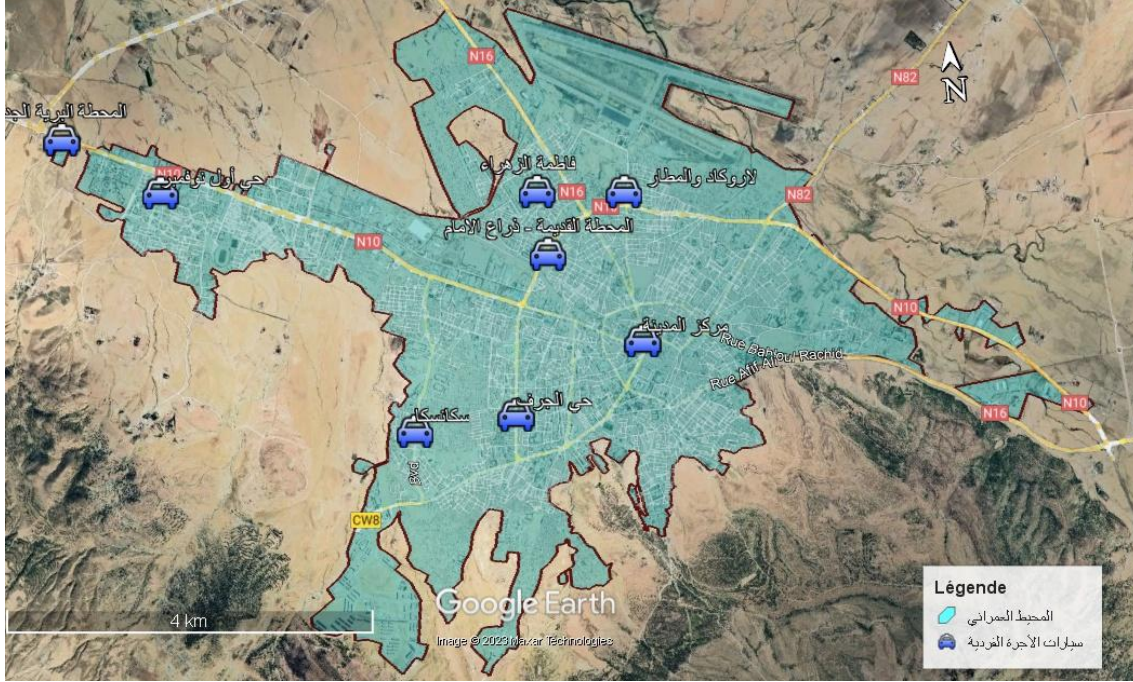


المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتماداً على معطيات من مديرية النقل وباستعمال Google Earth Pro

²²⁶ - القانون رقم 01-13 المؤرخ في 07 أوت 2001 المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه، الجريدة الرسمية العدد (44) الصادرة في 08 أوت 2001.

أما بالنسبة لسيارات الأجرة الفردية فهي تنقل إلى كل الاتجاهات في المدينة أي أنها ليس لها مسار محدد تلتزم به مثل سيارات الأجرة الجماعية وبالتالي فهي تقدم خدمات كما عرفها المشرع الجزائري على أنها "خدمات عند الطلب للتأجير غير المقسم، مع عدم وجود قيود على الطريق، من خلال سيارة ذات سعة قصوى لأربعة (4) مقاعد، باستثناء مقعد السائق" حيث أنها توفر الخصوصية والمرونة في التنقل وهي الأكثر توجهاً من طرف السائقين كونها تدر مداخيل أكثر من سيارات الأجرة الجماعية.

الصورة الجوية رقم (20): مواقف سيارات الأجرة الفردية بمدينة تبسة



المصدر : من إعداد الباحث 2023 اعتماداً على معطيات من مديرية النقل وباستعمال Google Earth Pro

يتطلب تحسين النقل الحضري بواسطة سيارات الأجرة في مدينة تبسة توفير تشغيل أسطول كافٍ من السيارات الآمنة والمجهزة بأحدث التقنيات، والمرافق الضرورية، وتنظيم وإعادة هيكلة الطرق والشوارع والمواقف المخصصة لهذه الخدمة، بالإضافة إلى تطوير نظام الدفع وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطنين، ويمكن أيضاً الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل تطبيقات الحديثة لتسهيل حجز ودفع أجرة الركوب، كما يمكن توسيع الشبكة لضمان تغطية كل منطقة في المدينة.

2-7- النقل الحضري الجماعي بواسطة الحافلات:

تعتبر الحافلات النقل الحضري واحدة من أكثر وسائل النقل العامة استخداماً في المدن حول العالم، حيث تساهم في تسهيل التنقل للسكان وتخفيف الازدحام على الطرق، وتختلف أنواع الحافلات المستخدمة في النقل الحضري من دولة إلى أخرى، وفق قدراتها وتطورها الاقتصادي والتكنولوجي، وحتى في الدولة نفسها بين مدينة وأخرى.

وتتميز الحافلات بأنها وسيلة نقل اقتصادية وفعالة من حيث التكلفة، ومن المفروض تساهم في الحد من الانبعاثات الضارة بالبيئة، وتتوفر الحافلات عادةً في محطات مخصصة ويتم تنظيم جدول زمني لتشغيلها وحركتها بشكل منتظم لتلبية احتياجات الركاب.

يمكن أن تعاني الحافلات من الازدحام على الطرق، وقد تكون هي سبب فيه، وتختلف مستويات الخدمة والجودة المقدمة بين شركات حافلات النقل الحضري المختلفة، فمدينة تبسة تضم شركة نقل عمومية وحيدة وهي الشركة النقل الحضري وشبه الحضري تبسة (ETUST) بها 25 حافلة في الخدمة، وباقي المتعاملين هم خواص يملكون 33 حافلة في الخدمة، كل متعامل يملك حافلة أو أكثر مما يصعب عملية التسيير وقد تواجه الحافلات في بعض الأحيان مشاكل في التأخير وعدم الالتزام بالوقت وغيرها.

هناك 09 خطوط منها خطين شبه حضريين تغطيهم جلهم مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري تبسة، باستثناء خط واحد الجرف لا تغطيه المؤسسة، أما الخواص هناك خطين لا يغطيهم الخواص هم خط الميزاب وخط البساتين والجدول الموالي رقم (27) يوضح الخطوط والمسارات والعروض المقدمة والصورة الجوية رقم (21) توضح المسارات من وإلى مركز مدينة تبسة.

جدول رقم (27): خطوط النقل الحضري الجماعي بالحافلات والعروض المتوفرة

مجموع العروض		الدولة ETUST		المتعاملين الخواص			الخطوط
اجمالي المقاعد المعروضة	اجمالي الحافلات في الخدمة يوميا	عدد المقاعد المعروضة	الحافلات في الخدمة يوميا	عدد المقاعد المعروضة	عدد الحافلات نظريا في الخدمة	عدد المتعاملين	مركز المدينة نحو
890	11	400	4	490	7	13	11
1055	13	600	6	455	7	13	11
340	4	200	2	140	2	3	3
100	1	100	1				
610	7	400	4	210	3	3	3
100	1	100	1				
35	1			35	1	4	3
715	11	400	4	315	7	7	4
510	9	300	3	210	6	2	2
4355	58	2500	25	1855	33	45	37

المصدر: مديرية النقل 2022 من تقرير مخطط النقل المرحلة الأولى 2016 ص 44

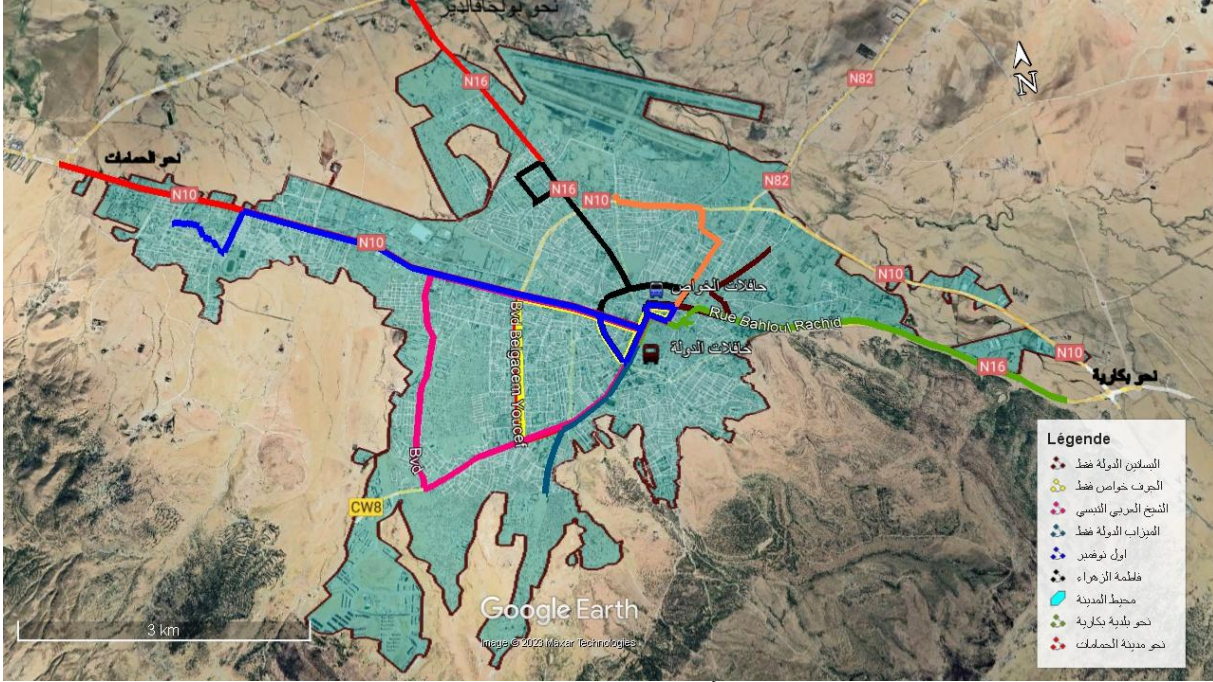
عند أخذ عدد الحافلات والقدرة بـ 58 حافلة مقارنة بعدد سكان مدينة تبسة المقدرة بـ 224 ألف نسمة²²⁷ خلال سنة 2017 نجد أن نجد معدل حوالي 0.26 حافلة لكل 1000 نسمة وهو ضعيف

²²⁷ - DPSB de Tèbessa (2018): ibid , p 02

بالمقارنة مع توصيات البنك العالمي²²⁸، هذا دون اضافة من يدخل مدينة تبسة من باقي المناطق والمدن التوابع كبكارية بولحاف الدير والحمامات وغيرها.

تم مؤخرا مع نهاية 2022 اضافة خط حضري نحو القطب الحضري الجديد الدكان، وخط شبه حضري نحو القطب الحضري الجديد بولحاف الدير انطلاقا من مركز المدينة وذلك بعد وضع القطبين الحضريين الجديدين حيز الخدمة.

الصورة الجوية رقم (21): مسارات النقل الحضري الجماعي بالحافلات بمدينة تبسة



المصدر : من إعداد الباحث 2023 اعتماداً على معطيات من مديرية النقل وباستعمال Google Earth Pro

3-7- النقل المتخصص :

- **النقل الجامعي:** يستخدم غالبية الطلاب حافلات النقل الجامعي للتنقل بين مكان إقامتهم والجامعة وأيضاً في التنقل بين مختلف الكليات وكذا الاقامات الجامعية، وإلى مركز المدينة، تضم حظيرة حافلات نقل الطلبة ثلاثين (30) حافلة ذات سعة 100 مقعد، تم وضع معظمها حيز الخدمة في عام 2014، مصخرة ومستغلة دوماً عن طريق متعاملين خواص متعاقدين وفقاً لاتفاقيات مبرمة مع الجامعة.

- **نقل العمال:** تظهر الإحصاءات التي تم جمعها من مديرية النقل بالولاية أن ما يقرب من 38 شركة تضمن النقل لموظفيها (العمال)، حيث يصل عدد الحافلات المسخرة لذلك بحوالي 38 حافلة صغيرة بإجمالي عدد مقاعد يقدر بـ 880 مقعداً، بالإضافة إلى هذا الأسطول، تقوم مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري تبسة بتسيير 6 حافلات يوميًا لنقل الأفراد من شركات عمومية اقتصادية

²²⁸ -selon la Banque mondiale: un taux d'équipement situé entre 0.5 et 1 Bus pour 1000 habitants est jugé satisfaisait.

مختلفة كنفطال، ومركب الاسمنت تبسة وغيرها، مما يزيد من العرض الإجمالي لنقل العمال إلى حوالي 1400 مقعد، وتضمن هذه الحافلات بشكل أساسي رحلتين يوميًا من خلال التنقل من المنزل للعمل والعودة من العمل نحو المنزل

4-7- النقل غير القانوني:

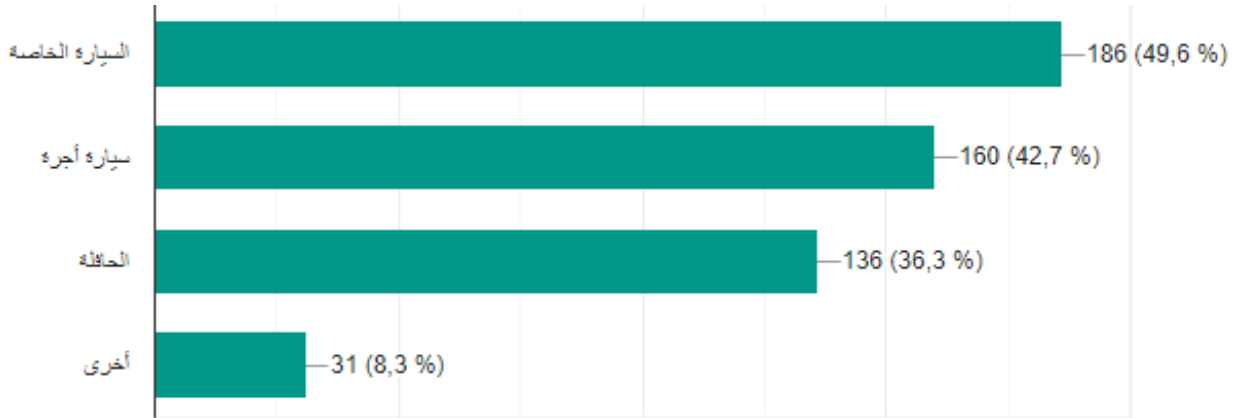
بالنسب للنقل غير القانوني في الجزائر يعلمه العام والخاص، ومدينة تبسة لن تشكل الاستثناء فهي أيضا تضم عديد السيارات المخصصة للنقل الفردي والجماعي بشكل غير قانوني، وهذا إن دل فإنما يدل على أن عدد وسائل النقل المخصصة للنقل بشكل قانوني غير كافية، وحتى إمكانية الحصول على اعتماد أو ترخيص كسائق سيارة أجرة ليست سهلة المنال، مما يجعل السائقين يعملون بطريقة مخالفة للقانون، أما بالنسبة للمستعمل فقد يجبرك العمل أو الدراسة أو بعض الشؤون الخاصة أن تستقل سيارة غير قانونية لعدم توفر وسائل النقل القانونية خاصة في بعض الأوقات، وبالتالي سيارات النقل غير القانونية تمثل عدد معتبر، وتقدم خدمة معتبرة للمواطن مع أن سعرها يساوي أو يفوق أحيانا الأسعار المعتمدة للناقلين القانونيين، أما بالنسبة لنوعية السيارات فهي غالبا ما تكون مماثلة وأحيانا أفضل من سيارات الناقلين القانونيين، إلا أن عددها غير معروف ومن بين الحلول للقضاء عليها هو وضعها في إطار قانوني بتسهيل الاجراءات للحصول على رخصة سيارة الأجرة لزيادة التغطية لمحيط المدينة وتخفيف لضغط الطلب على النقل.

8- وجهة نظر عينة من السكان في مجال النقل بالمدينة :

8-1- وسيلة النقل التي تستعملها العائلة عموما :

وفقا للعينة وبالنظر إلى الشكل الموالي رقم (56) ، أين تم في هذا السؤال اعطاء الخيار بالتأشير على إجابة أو أكثر في الخيارات المطروحة، أين كانت الاجابات بتصريح حوالي 1/2 من العينة، بأن تنقلاتهم تكون بالسيارة الخاصة، وحوالي 43 % يستعملون سيارات الأجرة، بينما حوالي 37 % يستعملون والحافلات سواء حافلات مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري تبسة وكذا الحافلات ملك الخواص، بينما حوالي 8 % صرحوا باستعمال وسائل أخرى والتي قد تكون الدراجات النارية والدراجات الهوائية وحتى السير على الأقدام، والملاحظ أن أكبر نسبة تنتقل بالسيارات الخاصة وهذا إن دل فإنما يدل على وجود خلل في النقل بالوسائل الجماعية، وقد يكون أيضا عدم الرغبة في استعمال وسائل النقل الجماعية ربما لنوع الوسائل أو للمدة المستغرقة في التنقل أو عدم توفر هذه الوسائل... إلخ أي أن هناك أسباب كثيرة قد تزيد من حافز استعمال السيارة الخاصة على حساب وسائل النقل الجماعية .

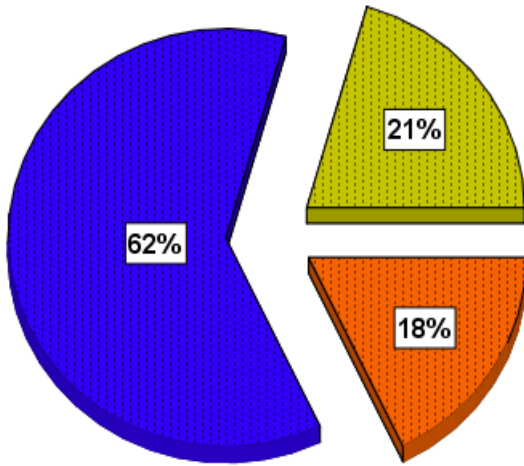
الشكل رقم (58): وسيلة النقل المستعملة بالنسبة لعينة من سكان مدينة تبسة



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

8-2- أما فيما يخص حالة وسائل النقل المستعملة:

الشكل رقم (59): حالة وسائل النقل المستعملة حسب العينة المستجوبة



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

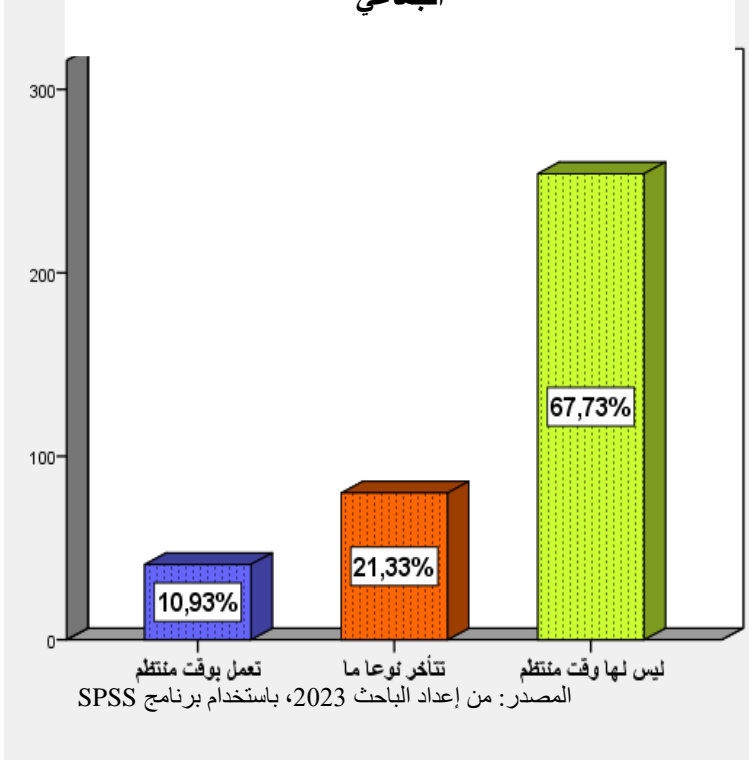
فإن حوالي 18 % يرون أن وسائل النقل المستعملة جيدة فيما نرى أنها مباشرة تخص مستعملي السيارات الخاصة، فيما أن حوالي 62 % يرون أن وسائل النقل المستعملة في حالة متوسطة ونرجح أنها مقسومة بين مستعملي السيارات الخاصة وبعض مستعملي النقل الجماعي العمومي وعلى الخصوص سيارات الأجرة، بينما 20 % يرون بأن وسائل النقل المستعملة في حالة سيئة، وبالتالي فإن أكثر من نصف العينة يرى بأن وسائل النقل المستعملة في حالة متوسطة، مما يتطلب الأمر تحسين الوضع بالنسبة لوسائل الجماعية

سواء سيارات الأجرة أو حافلات النقل العمومية التابعة لمؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري وكذا وحافلات النقل الخاصة، ولما لا الاستثمار في استغلال وسائل نقل جماعية أخرى كالنقل بالسكك الحديدية سواء ترامواي أو ميترو خاصة وأنا أطراف المدينة تمددت حيث أن المسافة الخطية بين مركز المدينة وغرب المدينة أين تقع الجامعة أكثر من 7 كم، بينما من قطب الدكان جنوبا إلى المطار شمالا حوالي 13 كم، فكلما تحسن الوضع بالنسبة لوسائل النقل الجماعية وتوفرت واحترمت أوقات التنقل بشكل منتظم

أين تعد أحد العوامل التي قد تجعل أغلب المستعملين للوسائل الخاصة يستغني عليها، مما يضمن انسيابية على مستوى طرق المدينة المختلفة.

3-8- مدى انتظام أوقات العمل بالنسبة لوسائل النقل الجماعية المتوفرة :

الشكل رقم (60): مدى انضباط وانتظام وقت عمل وسائل النقل الجماعي



وفقا لعينة الدراسة فإن ما نسبته حوالي 11% فقط يرون أن وسائل النقل الجماعي المتوفرة تعمل بوقت منتظم وتحترم أوقات تنقلها، فيما أن 21% يرون بأنها تتأخر نوعا ما، وتعد أكبر نسبة والمتمثلة في حوالي الثلثين من عينة الدراسة يرى بأن وسائل النقل الجماعي المستعملة ليس لها وقت منتظم، وهو ما نعايشه يوميا من خلال المعانات في التنقل والتأخر المستمر وعدم توفرها في بعض الأوقات، وندرتها في أوقات أخرى، رغم أن النقل هو شريان الحياة والذي يجعل مجمل النظام الحضري متوازن والمواطن يعيش حياة عادية خالية

من بعض ضغط على الأقل في جانب التنقل سواء للعمل أو الدراسة أو غيرها، ولن يكون ذلك إلا بالتحكم الجيد والفعال في منظومة النقل التي يجب أن تكون تتجاوب ومتطلبات المواطنين وكذا الزمن الذي نعيشه .

9- تشخيص وتحليل النقل الحضري بمدينة تيسة من خلال التخطيط الاستراتيجي SWOT

- الجدول رقم (28)-

عوامل القوة	strengths	عوامل الضعف	weaknesses
- وجود بنية تحتية مهمة بمدينة تيسة كونها عاصمة الولاية	- امتلاك مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري تبسة والتي يجب تدعيمها	- تدهور حالة بعض الطرق وضيق بعضها في الأحياء الفوضوية والأحياء القديمة والتي يصعب سير الحافلات فيها.	- تدهور حالة بعض المواقع وأماكن الانتظار وغيابها أحيانا
- حجم السكان المعتبر والذي قارب الربع مليون نسمة مما يزيد الطلب على مختلف أنواع النقل، ناهيك عن الزوار من باقي البلديات التابعة للولاية وغيرها، من أجل شؤون عدة .	- القطبان الحضريان الجديان الدكان وبولحاف الدير، الذين دخلا حيز الخدمة، وقد استقطبا	- قدم حافلات النقل الحضري خاصة بالنسبة للمتعاملين الخواص وحتى بالنسبة لمؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري تبسة.	- نقص الحافلات وسيارات الأجرة الحضرية الجماعية مقارنة مع سيارات الأجرة الفردية ومع الطلاب المتزايد.

التحديات threats	الفرص opportunities
<ul style="list-style-type: none"> - غياب الاحترافية وضعف الخدمات المقدمة ما تفسره الأرقام حيث أن 55 % من التنقلات في المدينة هي باستعمال السيارات الخاصة، فيما أن 21 % في سيارات الأجرة، 16% في حافلات النقل الحضري . - عدم استعمال التكنولوجيا والسرعة في الخدمة باستثناء مؤسسة واحدة لمتعامل خاص يجب الاحتذاء بها. - غياب التنظيم بالنسبة لسيارات الأجرة الفردية وكثرة المتعاملين وقدم السيارات - الوقوف والتوقف العشوائي على مستوى الطرق وبالأخص في شارع الأمير عبد القادر مما يسبب الازدحام وتعطيل السير 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد معتبر من السكان حتى من خارج المدينة - قرب القطب الحضري الدكان والذي يعد متلاحم مباشرة من الجهة الجنوبية للمدينة تبسة. - الموقع الاستراتيجي لمدينة تبسة حيث أنها مدينة حدودية مع تونس وبوابه الصحراء وتمر بها 3 طرق وطنية وطريق ولائي وشبكة سكك حديدية ، وتحتوي على مطار وطني.
<ul style="list-style-type: none"> - تأثير الأوبئة والجوائح ككورونا covid 19 على الناقلين سواء سيارات الأجرة أو حافلات عامة أو خاصة من خلال تقليص عدد الركاب وغيرها من الاجراءات. - عدم تجديد وسائل النقل بسبب زيادة الأسعار وغلاء قطع الغيار مما يتسبب في توقف بعض الخطوط أحيانا بسبب الأعطاب - نقص التنسيق والتعاون بين المتعاملين الكثر فيما بينهم وحتى مع الإدارة المعنية. - النقل الفوضوي غير القانوني والذي يضر بمصالح المتعاملين القانونيين. 	<ul style="list-style-type: none"> - الانفتاح على الرقمنة والتكنولوجيا وجميع الوسائط المتاحة واستغلالها في النقل وتشجيع النقل الحضري الجماعي لتقليل الازدحام وتخفيف التلوث في المدينة والحفاظ على البيئة - امكانية إنشاء طرق جديدة لتخفيف الأعباء على سكان الأطراف المعزولة في المدينة - التوجه للطاقة النظيفة واستعمال السيارات والحافلات الكهربائية تماشيا مع التوجهات في العالم . - امكانية تحديث وعصرنة المنظومة القانونية والتشريعية بما يتماشى والظروف الراهنة - الاستثمار في وسائل نقل حديثة لا تتوفر عليها المدينة كالترامواي وتسهيل الاجراءات مع البنوك لتجديد الحظيرة من سيارات وحافلات عصرية . - فتح فرص الاستثمار الوطنية والأجنبية لزيادة المنافسة وتوفير الجودة والرفاهية للمواطن - إمكانية فرض تجميع المتعاملين الخواص على شكل مؤسسات والعمل على التنسيق بين مختلف الفاعلين لدفع عجلة التنمية المحلية من خلال الاستثمار في مجال النقل الذي يعد ركيزة في تطور المدينة .

المصدر: من إعداد الباحث 2019

10- علاقة التوسع العمراني بتسيير النقل الحضري :

يعد التوسع العمراني أحد أهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على منظومة النقل الحضري، وعلى تسييره، حيث أن النمو الحضري يؤدي إلى زيادة استهلاك المجال من خلال التوسعات العمرانية سواء كانت مخططة أو عشوائية، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على خدمات النقل، والتي بدورها يستوجب تحسين

وتطوير أنظمة النقل المختلفة بشكل مناسب، وكل هذا يتطلب بنية تحتية وظيفية وفعالة، واعتماد وسائل نقل أكثر أمنا وسلامة، وتوسيع شبكات النقل العام بفتح خطوط نقل جديدة لربط هذه التوسعات العمرانية بمختلف أجزاء المدينة، ولضمان تلبية حاجيات الساكنة من نقل وتنقل للبضائع والأشخاص بمختلف الوسائل الخاصة والعامة الفردية والجماعية، إلا أن الاستثمارات العامة والخاصة هي من تتحكم في هذا الوضع، فكلما كانت الدولة و/أو الخواص يرغبون في الاستثمار في هذا المجال كلما تقلصت الهوة بين مركز المدينة وأطرافها (الأحياء الناتجة عن التوسعات الجديدة)، ويعد تركيز الخدمات في مركز المدينة من أكبر المساوئ التي تؤدي إلى الازدحام خاصة في ظل الاستعمال المفرط لوسائل النقل الخاصة، وتدني أو نقص خدمات النقل الجماعي من خلال اللامبالاة في مواعيد الانطلاق والوصول، وكذا شروط الراحة والرفاهية للركاب ناهيك عن نوعية وسائل النقل المستعملة، والوقوف والتوقف العشوائي، إلا أنه في حالة اهتمام مختلف الفاعلين وصانعي القرار بالتوسعات العمرانية الجديدة وربطها بوسائل النقل المختلفة، وبالخدمات اللازمة سواء صحية، تجارية، تعليمية، ترفيهية، ثقافية وغيرها، قد تصبح هي نفسها مناطق جذب من مركز المدينة لأطرافها، وتكون عامل لتخفيف الضغط على المراكز، ولا يتأتى ذلك إلا في ظل إرادة سياسية قوية وتوفر استثمارات حقيقية واعتمادات مالية كافية لذلك، مع تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين من أجل تخطيط وتسيير جوارى تشاركي .

أما فيما يتعلق بوسائل التسيير والتخطيط الحضري ممثلة أساسا في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وجدنا خلل ملحوظ في العلاقة مع قطاع النقل الحضري، حيث لم نلاحظ أي توصيات أو توجيهات يجب الالتزام بها عند إعداد مخطط النقل الحضري، باستثناء طلب ازدواجية الطريق الوطني رقم 10 في جزئه الرابط بين عين شبرو بلدية تبسة بمفرق طرق الحمامات، والطريق الوطني رقم 16 في جزئه الرابط محور الدوران في المخرج الجنوبي الشرقي لمدينة تبسة والمخرج الجنوبي لمدينة بكارية وأيضا بين تبسة ومدينة بولحاف الدير، كل هذه التدخلات تعد خارج المحيط العمراني وتخدم النقل شبه الحضري بين تبسة والبلديات المجاورة، مع أنه من المفروض منظومة النقل البري تساهم في تجسيد سياسة التهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة والمحافظة عليها، وبالتالي قد يعد مخطط النقل الحضري غير متناسق مع أدوات التخطيط والتسيير الحضري، وكل منهم يعمل في اتجاه رغم تداخل الفاعلين على سبيل المثال الجماعات المحلية ممثلة أساسا في البلدية هي فاعل رئيسي في كلا المخططين في نظر القانون إلا أن الواقع يقول غير ذلك فهي تعد غائبة في كثير من الممارسات، ربما بسبب الملفات الموكلة على عاتقها، إضافة إلى عدم كفاءة بعض المنتخبين، أيضا مدة دراسة المخططات والتي قد تكون مدة طويلة بسبب الاجراءات الادارية أو بتأخر مكاتب الدراسات، على أنه خلال تلك المدة الطويلة تكون المدينة قد تغيرت فيها عدة معطيات بما يتعلق بالتطور المجالي، كما يحدث لمخططات شغل الأراضي في بعض الأحيان، حيث عند استلام الدراسة نجد أنها تجاوزها الزمن أي تم تعميم المجال المخصص لمخطط شغل

الأراضي أو جزء منه بشكل من الأشكال خارج الصورة أو السيناريو الموجود في الدراسة، إضافة إلى أن الدراسات يبقى تنفيذها مرهون بالامكانيات المالية والمادية، والأوضاع الاجتماعية والسياسية للبلد، وبالتالي نرى أنه من المفروض أن يكون التسيير على شكل مشروع حضري مستمر قابل للتعديل في أنه وفقاً لرؤية مختلف الشركاء في عمليه التسيير الحضري الشاملة.

11- الاستنتاجات والنتائج بالنسبة لمحور النقل الحضري بمدينة تبسة:

بعد تحليل واقع النقل الحضري بمدينة تبسة واستطلاعات رأي عينة من سكان المدينة سجلنا عديد النقائص والتي تشكل تحديات أمام المكلفين بالتسيير الحضري من أهمها وجود خلل في التوازن بين عدد سيارات الأجرة الحضرية الجماعية والفردية، حيث أن أغلب الناقلين يفضلون العمل كناقلين بسيارات الأجرة الفردية، وكذا قدم وسائل النقل الجماعية خاصة حافلات الخواص، مما أكد تفضيل سكان المدينة التنقل ضمن سياراتهم الشخصية بدلاً من النقل العام سواءً بسيارات الأجرة أو الحافلات، مع افتقار المدينة لوسائل النقل الحديثة والصديقة للبيئة كالترامواي، إضافة إلى انتشار ظاهرة الوقوف والتوقف العشوائي في الكثير من الطرق مما يساهم في احداث الازدحام المروري، مع أن حالة الطرق الرئيسية في وضعية مقبولة أما الطرق على مستوى الأحياء فإن العديد منها في حالة مهترئة، أما بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للبلدية لم يتناول محور النقل ضمن محتواه مما يؤكد عدم التنسيق بين مختلف الفاعلين في المجال الحضري، كما أن صعوبة الحصول على التراخيص لاستغلال سيارات الأجرة الفردية والجماعية، نتج عنه انتشار الناقلين غير القانونيين والذين يقدمون خدمة خاصة في فترات نقص أو غياب وسائل النقل القانونية.

II- تسيير النفايات المنزلية الحضرية الصلبة (النظافة أساس صحة المواطن وراحته)

1- الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات :

- **تعريف النفايات المنزلية:** هي المخلفات والفضلات المنزلية التي تُنتجُ يومياً، من مختلف أفراد الأسرة والمجتمع، بصورة متكررة، وبكميات بسيطة ومنفرقة على كامل مجالات المدينة، وتتمثل في بقايا الأطعمة، ومخلفات تحضير الأغذية، الكناسة، الأشياء المنزلية، والأشياء شائعة الاستعمال والتي لم تعد قابلة لذلك، الجرائد، الأوراق المختلفة، العلب المعدنية، القنينات، علب الورق، الكتان والأنسجة وغيرها، توضع هذه المخلفات في حاويات فردية أو جماعية، لتجمع من طرف المصالح المختصة والمكلفة بذلك.²²⁹

- **أهم قانون صدر في هذا المجال هو قانون تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها (01-19)، والذي يحدد** كفايات تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها حيث يركز على المبادئ التالية²³⁰:

²²⁹ - بن غضبان فواد (2020): "إدارة النفايات الحضرية الصلبة وطرق معالجتها" دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن.
²³⁰ - القانون رقم (01-19) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية العدد (77) الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

- الوقاية والتخلص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر
 - تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها
 - تثمين النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول باستعمال تلك النفايات على مواد قابلة للاستعمال أو الحصول على الطاقة
 - المعالجة البيئية العقلانية للنفايات
 - إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من الأخطار والحد منها أو تعويضها.
 - **النفايات:** كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الإستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتج أو منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته.
 - **تسيير النفايات:** كل العمليات المتعلقة بجمع النفايات وفرزها ونقلها وتخزينها وتثمينها وإزالتها بما في ذلك مراقبة هذه العمليات.
 - **جمع النفايات:** لم النفايات و/ أو تجميعها بغرض نقلها إلى مكان معالجتها.
 - **فرز النفايات:** كل العمليات المتعلقة بفصل النفايات حسب طبيعة كل منها قصد معالجتها.
 - **المعالجة البيئية العقلانية للنفايات:** كل الإجراءات العملية التي تسمح بتثمين النفايات وتخزينها وإزالتها بطريقة تضمن حماية الصحة العمومية و/أو البيئة من الآثار الضارة التي قد تسببها هذه النفايات.
 - **تثمين النفايات:** كل العمليات الرامية إلى إعادة استعمال النفايات أو رسكلتها أو تسميدها.
 - **إزالة النفايات:** كل العمليات المتعلقة بالمعالجة الحرارية والفيزيوكيميائية والبيولوجية والتفريغ والطمير والغمر والتخزين وكل العمليات الأخرى التي لا تسفر عن امكانية تثمين أو استعمال آخر لهذه النفايات.
- المادة 5 تصنف النفايات كما يلي :- النفايات الخاصة بما فيها النفايات الخاصة الخطيرة - النفايات المنزلية وما شابهها - النفايات الهامدة.
- وعدد هذا القانون أنواع النفايات وكذا تسيير النفايات الذي يمثل كل العمليات المتعلقة بجمع النفايات وفرزها ونقلها وتخزينها وتثمينها وإزالتها بما في ذلك مراقبة هذه العمليات
- أما فيما يخص الهيئة المكلفة بالتسيير فينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ويوضع تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث تقع مسؤولية تسيير النفايات المنزلية وما شابهها على عاتق البلدية حيث يمكن أن تسند المهمة حسب دفتر شروط نموذجي حسب الحاجة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون.

ويتضمن المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها : حسب المادة 30 من القانون 01-19

- جرد كميات النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية مع تحديد مكوناتها وخصائصها.
- جرد وتحديد مواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية
- الاحتياجات فيما يخص قدرات معالجة النفايات لاسيما المنشآت التي تلبي الحاجات المشتركة لبلديتين أو مجموعة البلديات مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات المتوفرة.
- الأولويات الواجب تحديدها لإنجاز منشآت جديدة.
- الاختيارات المتعلقة بأنظمة جمع النفايات ونقلها وفرزها مع مراعات الامكانيات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.

تتم مراجعة المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها بعد المصادقة عليه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي في أجل أقصاه 10 سنوات وفقا للأشكال التي أعد بها، كما يمكن مراجعته كلما اقتضت الضرورة لذلك بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي²³¹

2- تسيير النفايات الحضرية الصلبة المنزلية بمدينة تبسة

2-1- الوسائل المادية والبشرية المسخرة لجمع النفايات ونقلها:

بلدية تبسة تعمل جاهدة مع مختلف المتعاملين من أجل محاولة ضمان نظافة المدينة من خلال جمع النفايات الصلبة الحضرية ونقلها وكذا كنس بعض الطرقات، وبالتالي فالبلدية ومختلف الفاعلين يوفرون العديد من الامكانيات المادية والبشرية للقيام بالأعمال المنوطة بجمع ونقل النفايات وفقا لما يتطلبه هذا النشاط للحفاظ على النظافة والصحة العامة للسكان والجدولين المواليين يوضحان امكانيات كل فاعل من الفاعلين في إقليم مدينة تبسة

الجدول رقم (29) : الامكانيات المادية لمختلف المؤسسات المكلفة بجمع النفايات بمدينة تبسة لسنة 2021.

المجموع	البلدية	EPWG CET	SOPTTE	PROTEB	المؤسسة
		مؤسسة الردم التقني	الشركة المتعددة للأشغال والبيئة	المؤسسة العمومية للنظافة تبسة	الوسيلة المادية
20	02	06	00	12	شاحنة ضاغطة م ³ 8
09	00	00	08	01	شاحنة ضاغطة م ³ 12
02	00	01	00	01	شاحنة رفع الحاويات
12	03	02	02	05	شاحنة ذلت قلاب
16	01	01	03	11	جرار بمقطورة
03	00	01	01	01	آلة شحن
62	06	11	14	31	المجموع

المصدر : بلدية تبسة 2022

²³¹ - المرسوم التنفيذي رقم (07-205) المؤرخ في 30 يونيو سنة 2007 الذي يحدد كفايات واجراءات اعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره ومراجعته ، الجريدة الرسمية العدد (43) الصادرة في 01 جويلية 2007.

الجدول رقم (30): الامكانيات البشرية لمختلف المؤسسات المكلفة بجمع النفايات بمدينة تبسة لسنة 2021.

المجموع	البلدية	EPWG CET	SOPTTE	PROTEB	المؤسسة الامكانيات البشرية
121	16	26	22	57	أعوان النظافة
76	16	12	07	41	سائق وزن ثقيل
05	01	01	01	02	سائق آليات
202	33	39	30	100	المجموع

المصدر: بلدية تبسة 2022

وفقا للجدول رقم (29)، بالنسبة للإمكانيات المادية التي تتوفر عليها مجمل المؤسسات المسؤولة عن جمع النفايات على مستوى مدينة تبسة التي تملك 29 شاحنة ضاغطة و16 جرار بمقطورة والتي في مجملها تشكل 45 وسيلة جمع ونقل للنفايات ووفقا لعدد السكان الذي بلغ أكثر من 240 ألف نسمة خلال سنة 2022، وبناء على المعايير المعمول بها عالميا والمقدرة بشاحنة لكل 4000 نسمة²³² مما يجعل مدينة تبسة يلزمها 60 شاحنة لجمع ونقل النفايات وبالتالي فإن هناك عجز بحوالي 15 شاحنة مع العلم أن بعض الجزائر المستعملة ذات مقطورة مفتوحة، والتي تعتبر غير صحية بالمقارنة مع الشاحنات الضاغطة، وبالتالي يجب توفير عدد أكبر من الشاحنات الضاغطة لتغطية العجز المسجل، أما بالنسبة للموارد البشرية وبالأخص بالنسبة لعمال النظافة والمقدر عددهم بـ 121 عون نظافة كما هو موضح في الجدول رقم (30) وبالنظر إلى المعايير المعمول بها والتمثلة في عون نظافة لكل 1500 نسمة²³³، وبالتالي مدينة تبسة بحاجة إلى حوالي 161 عون نظافة، أي أن هناك عجز بحوالي 40 عون نظافة.

3- سياسة تسيير النفايات الصلبة الحضرية المنزلية بمدينة تبسة: هناك ثلاثة مراحل

3-1- سياسة تسيير النفايات قبل سنة 2000 : كانت مدينة تبسة مقسمة إلى أربع مناطق كما هو موضح فيما يلي²³⁴:

- المنطقة الأولى: تشمل الجهة الشمالية الغربية لمدينة تبسة تشمل عدد سكان يقدر بحوالي 51109 ساكن بكمية نفايات تقدر بـ 16.81 طن/ اليوم .
- المنطقة الثانية: تشمل الجهة الشمالية الشرقية لمدينة تبسة تشمل عدد سكان يقدر بحوالي 24230 ساكن بكمية نفايات تقدر بـ 9.69 طن/ اليوم .
- المنطقة الثالثة: تشمل الجهة الجنوبية الشرقية لمدينة تبسة تشمل عدد سكان يقدر بحوالي 49205 ساكن بكمية نفايات تقدر بـ 19.68 طن/ اليوم .

²³² - Djemaci, B. (2012). **La gestion des déchets municipaux en Algérie: Analyse prospective et éléments d'efficacité** (Doctoral dissertation, Université de Rouen).P 33.

²³³ -ibid ,P 33.

²³⁴ - Gharzouli lazhar, Labii belgacem (2015): **La gestion des déchets solides urbaines, une nécessité pour le développement urbaine durable de la ville de Tébessa et la protection de son environnement**, revue de sciences et technologie niversite de constantine N=° 42 P 29-38..

- المنطقة الرابعة: تشمل الجهة الجنوبية الغربية لمدينة تبسة تشمل عدد سكان يقدر بحوالي 44486 ساكن بكمية نفايات تقدر بـ 17.79طن/ اليوم .

3-2- سياسة تسيير النفايات من سنة 2000-2010 : تم إعادة تقسيم مدينة تبسة حيث أصبحت 8 مناطق لتسهيل تسيير جمع النفايات الصلبة الحضرية كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم (31): تقسيم المدينة إلى 8 مناطق حضرية سنة 2002

المنطقة	عدد السكان (نسمة)	كمية النفايات م ³	نسبة النفايات (%)
1	9098	15.17	5.38
2	22155	36.92	13.1
3	24230	40.38	14.33
4	50013	83.38	29.6
5	35071	58.46	20.74
6	17392	29.00	10.29
7	5943	9.92	3.52
8	5128	8.54	3.03
المجموع	169030	281.77	100

المصدر : بلدية تبسة بناءً على مخطط تسيير النفايات لبلدية تبسة 2002

خلال المرحتين السابقتين أي ما قبل سنة 2010 كانت النفايات المجموعة ترمى على مستوى مفارغ عشوائية وغير مراقبة، ويتم الاستفادة من كميات قليلة من النفايات من طرف أشخاص يقومون بفرز عشوائي وبيع لهذه المواد القابلة للاسترجاع والتدوير رغم أن كمية النفايات التي تطرح في الطبيعة كانت كبيرة، إلى حين إنشاء مركز الردم التقني لبلدية تبسة الذي يعتبر أحد المرافق الحيوية لمعالجة النفايات في المنطقة، حيث يتربع المركز على مساحة تبلغ حوالي 45 هكتاراً، ويبعد مسافة 7 كيلومترات إلى الشرق من وسط مدينة تبسة، بدأ المركز نشاطه الفعلي في ديسمبر 2010، ويُصنف ضمن الفئة الثانية من مراكز طمر النفايات، وقد تم تصميمه بطاقة استيعابية تكفي لمدة 20 عاماً قادمة، حيث يضم حالياً حفرتين رئيسيتين لطمر النفايات، بالإضافة إلى مساحات مُخصصة لحفر إضافية مستقبلاً عند الحاجة، ويستقبل المركز النفايات الصلبة القادمة من 6 بلديات مجاورة، حيث يسمح فيه بإلقاء أنواع مُحددة من النفايات مثل: المعادن والحديد، الأثاث المنزلي، النفايات الإلكترونية، بالإضافة إلى بعض النفايات الخطرة مثل الدهانات والمواد الكيماوية بكميات محددة، في حين تُمنع أنواع أخرى من النفايات كالطبية والصناعية والكيماوية والمتفجرات، ويلعب المركز دوراً محورياً في الحد من التلوث البيئي وصون الصحة العامة من خلال التخلص من النفايات بشكل سليم ومُنظم.

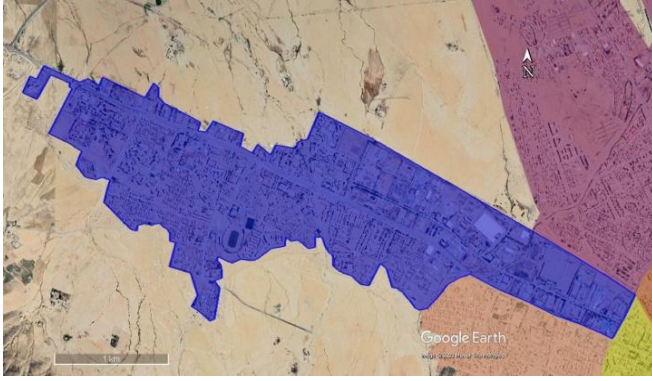
الصورة رقم (23): مركز الردم التقني بتبسة



المصدر: من النقاط الباحث 2024

3-3- سياسة تسيير النفايات من سنة 2010-2022 : النظام الحالي لجمع النفايات الصلبة الحضرية المنزلية في مدينة تبسة : بعد 2010 تم اعتماد تقسيم جديد يضم 11 منطقة وكل منطقة تشمل مجموعة من الأحياء هذه المناطق موزعة كما يلي :

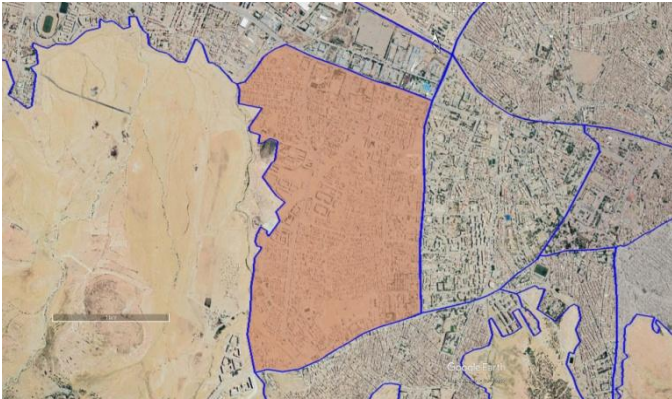
- المنطقة الأولى : الصورة الجوية رقم (22): المنطقة الأولى



المصدر: من اعداد الباحث 2022

تشتمل على الأحياء أول نوفمبر، جبل أنوال، الوئام 1 والوئام 2 ، إضافة إلى المنطقة الصناعية وتتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ 574 هكتار وتجمع يوميا حوالي 39.40 طن ما يعادل 24.55 بالمائة من إجمالي نفايات المدينة أي أكثر من ربع نفايات المدينة تجمع في هذه المنطقة التي لا تتعد بمساحتها 17.8 بالمائة من مساحه المحيط العمراني للمدينة

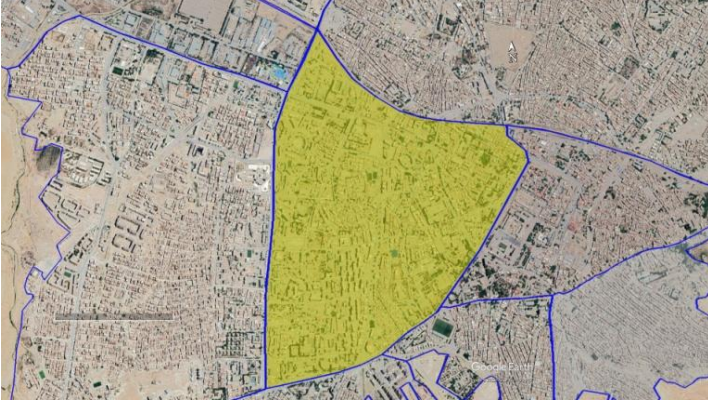
- المنطقة الثانية : الصورة الجوية رقم (23): المنطقة الثانية



المصدر: من اعداد الباحث 2022

تشتمل على الأحياء الشيخ العربي التبسي، حي 300 سكن، حي سكانسكا، حي فارس الحبيب ويتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ 361 هكتار وتجمع يوميا حوالي 15.1 طن ما يعادل 09.41 بالمائة من إجمالي نفايات المدينة، هذه المنطقة التي لا تتعدى مساحتها 11.2 بالمائة من مساحه المحيط العمراني للمدينة .

الصورة الجوية رقم (24): المنطقة الثالثة

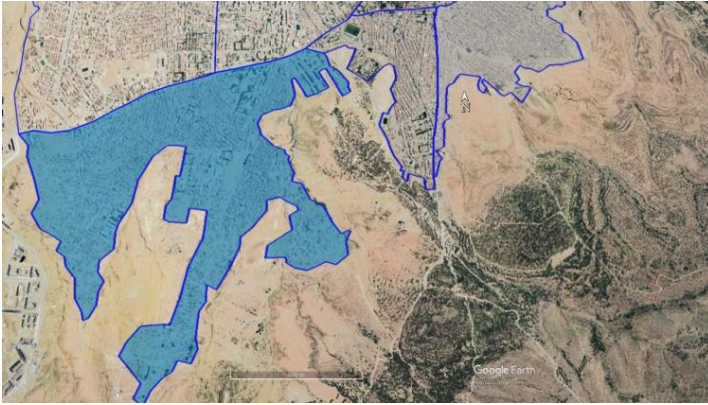


المصدر: من اعداد الباحث 2022

- المنطقة الثالثة :

تشتمل على الأحياء الكويماد، يحيا فارس ، حي العربي بذهيبة ، حي السلام الفوبر و يتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ 215 هكتار وتجمع يوميا حوالي 11.68 طن ما يعادل 07.28 بالمائة من إجمالي نفايات المدينة، في هذه المنطقة التي لا تتعدى مساحتها 6.65 بالمائة من مساحه المحيط العمراني للمدينة

الصورة الجوية رقم (25): المنطقة الرابعة



المصدر: من اعداد الباحث 2022

- المنطقة الرابعة :

تشتمل على الأحياء جبل الجرف و يتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ 277 هكتار وتجمع يوميا حوالي 12.83 طن ما يعادل 08 بالمائة من إجمالي نفايات المدينة، هذه المنطقة التي لا تتعدى مساحتها 8.57 بالمائة من مساحه المحيط العمراني للمدينة.

الصورة الجوية رقم (26): المنطقة الخامسة



المصدر: من اعداد الباحث 2022

- المنطقة الخامسة :

تشتمل على الأحياء لاکومين و يتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ 65 هكتار وتجمع يوميا حوالي 7.59 طن ما يعادل 4.73 بالمائة من إجمالي نفايات المدينة، هذه المنطقة التي لا تتعدى مساحتها 2.01 بالمائة من مساحه المحيط العمراني للمدينة.

- المنطقة السادسة :

الصورة الجوية رقم (27): المنطقة السادسة

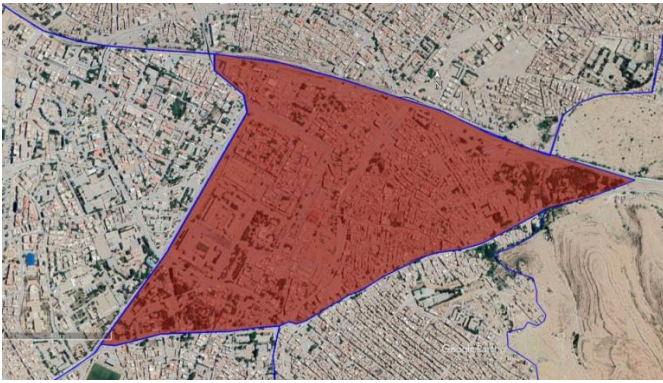


المصدر: من اعداد الباحث 2022

تشتمل على الأحياء الراوية ويتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ 80 هكتار وتجمع يوميا حوالي 8.54 طن ما يعادل 05.32 بالمائة من إجمالي نفايات المدينة، هذه المنطقة التي لا تتعدى مساحتها 2.47 بالمائة من مساحة المحيط العمراني للمدينة.

- المنطقة السابعة :

الصورة الجوية رقم (28) : المنطقة السابعة

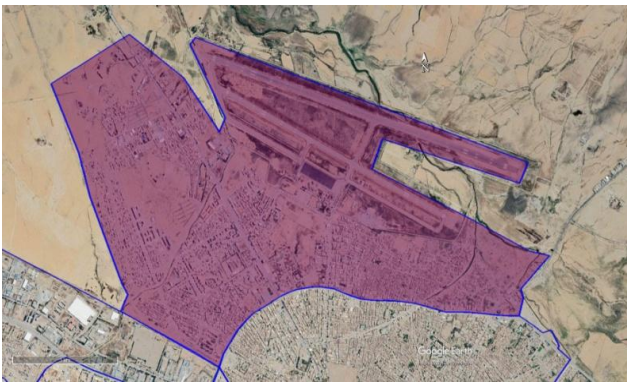


المصدر: من اعداد الباحث 2022

تشتمل على الأحياء مركز المدينة، باب الزياتين وحي المحطة ويتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ 96 هكتار وتجمع يوميا حوالي 8.9 طن ما يعادل 05.55 بالمائة من إجمالي نفايات المدينة، هذه المنطقة التي لا تتعدى مساحتها 2.97 بالمائة من مساحة المحيط العمراني للمدينة.

- المنطقة الثامنة :

الصورة الجوية رقم (29) : المنطقة الثامنة

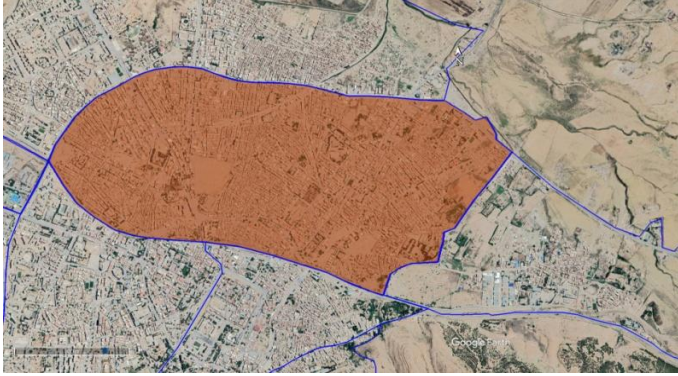


المصدر: من اعداد الباحث 2022

تشتمل على الأحياء حي طريق عنابة وحي المطار وحي فاطمة الزهراء والمطار ويتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ 775 هكتار وتجمع يوميا حوالي 22.79 طن ما يعادل 14.2 بالمائة من إجمالي نفايات المدينة، هذه المنطقة التي لا تتعدى مساحتها 24 بالمائة من مساحة المحيط العمراني للمدينة

- المنطقة التاسعة :

الصورة الجوية رقم (30): المنطقة التاسعة

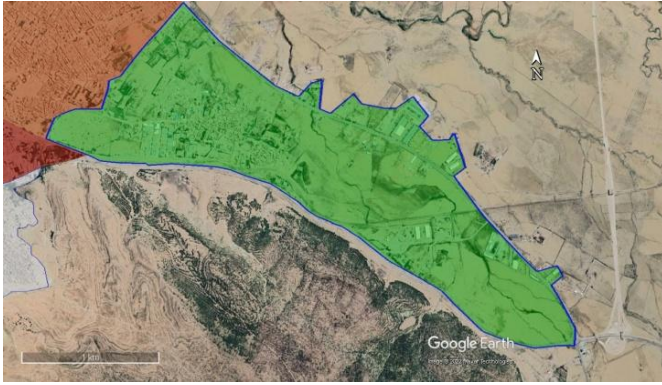


تشتمل على الأحياء ذراع الامام ولارموط ويتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ 356 هكتار وتجمع يوميا حوالي 17.68 طن ما يعادل 11.01 بالمائة من جمالي نفايات المدينة، هذه المنطقة التي لا تتعدى مساحتها 11 بالمائة من مساحه المحيط العمراني للمدينة

المصدر: من اعداد الباحث 2022

- المنطقة العاشرة :

الصورة الجوية رقم (31): المنطقة العاشرة

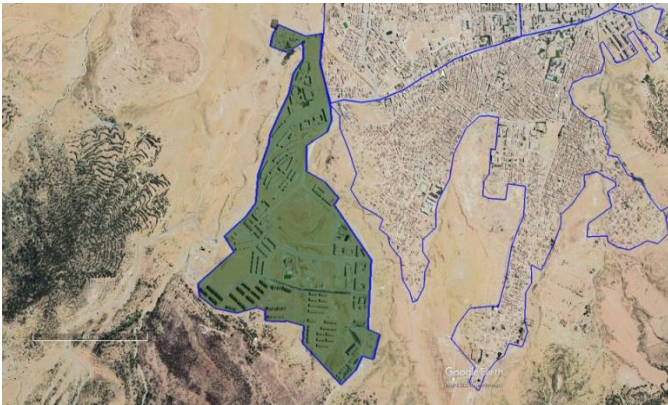


تشتمل على الأحياء حي الحدائق وحي المرجة ويتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ 302 هكتار وتجمع يوميا حوالي 8.7 طن ما يعادل 05.43 بالمائة من إجمالي نفايات المدينة، هذه المنطقة التي لا تتعدى مساحتها 9.35 بالمائة من مساحه المحيط العمراني للمدينة.

المصدر: من اعداد الباحث 2022

- المنطقة الحادية عشر :

الصورة الجوية رقم (32): المنطقة الحادية عشرة



تشتمل على القطب العمراني الدكان ويتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بحوالي 128 هكتار وتجمع يوميا حوالي 7.26 طن ما يعادل 4.52 بالمائة من إجمالي نفايات المدينة، هذه المنطقة التي لا تتعدى مساحتها 3.96 بالمائة من مساحه المحيط العمراني للمدينة.

المصدر: من اعداد الباحث 2022

الصورة الجوية رقم (33) : تقسيم المحيط العمراني إلى 11 منطقة



المصدر: من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على برنامج GoogleEarth Pro

4- تطور كمية النفايات الصلبة الحضرية في مدينة تبسة:

الجدول رقم (32) انتاج النفايات الشهري والسنوي خلال الفترة (2015-2021)

السنة الشهر	2015 (طن)	2016 (طن)	2017 (طن)	2018 (طن)	2019 (طن)	2020 (طن)	2021 (طن)
جانفي	4073	4909	5167	4720	4316	4709	5034
فيفري	3672	4149	4368	3952	4070	4529	4582
مارس	4544	4407	4639	4161	4676	4945	5353
افريل	4435	4688	4935	4425	4957	5330	5755
ماي	4375	5017	5280	4725	5449	5300	5043
جون	4410	4726	4974	4481	5226	4861	4983
جويلية	4623	4449	4682	4260	5173	4768	5334
اوت	4616	4208	4429	3984	6076	5451	4465
سبتمبر	5098	4635	4878	4523	5226	4722	4643
اكتوبر	4262	4441	4676	4284	5118	4629	4375
نوفمبر	3756	4039	4251	3879	4831	4602	4089
ديسمبر	4364	4732	4980	4512	4831	5163	3289
المجموع (طن/سنة)	52192	54400	57259	51906	59923	59009	56945

المصدر: مديرية البيئة لولاية تبسة 2022

الجدول رقم (33): تطور معدل انتاج النفايات السنوي خلال الفترة (2015-2021)

معدل انتاج النفايات اليومي (طن/اليوم)	تقديرات السكان	
157	221152	2015
161	224912	2016
163	228735	2017
166	232624	2018
170	236578	2019
173	240600	2020
177	244690	2021

المصدر: مديرية البيئة لولاية تبسة 2022

الجدول رقم (34) : مكونات النفايات الصلبة الحضرية حسب مركز الردم التقني لمدينة تبسة:

النسبة المئوية	طبيعة النفايات
62.4 %	المواد العضوية
5.1 %	المواد البلاستيكية
10.4 %	المواد الورقية والكرتون
11.3 %	المواد النسيجية
2.9 %	المعادن
2.3 %	الزجاج
3.6 %	الخشب
1.5 %	النفايات الخضراء حشائش وبقايا أشجار
0.5 %	اخرى
100 %	المجموع

المصدر : مركز الردم التقني 2021

5- تنظيم عملية جمع النفايات ونقلها:

- ما قبل الجمع : يقوم السكان بوضع النفايات في وسائل خاصة كالأكياس البلاستيكية المختلفة أو أواني بلاستيكية وغيرها قبل اخراجها من المنازل ووضعها في أماكن التجميع
- الجمع : عموما البلدية هي المسؤولة عن جمع النفايات وقد تكون بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة المتخصصة في النظافة وجمع النفايات المذكورة في الجدول رقم (29)، وهذا باستعمال الآليات الميكانيكية المعدة لذلك ونقلها الى مركز الردم التقني لمعالجة ما يمكن معالجته ثم طمر أو ردم ما يجب طمره.

الجدول رقم (35): كمية النفايات الحضرية المنزلية حسب الأحياء لمدينة تبسة سنة 2022

رقم المنطقة	الأحياء	المساحة بالهكتار	عدد السكان	السكنات	حجم النفايات المقدر نظريا بالطن	النسبة المئوية
1	حي أول نوفمبر+ حي جبل أنوال+ حي الوئام 1+ الوئام 2 + 04 مارس	574	58584	14002	41.4	23.46
2	حي الشيخ العربي التبسي+ حي 300 سكن اجتماعي+ حي سكانسكا+ فارس الحبيب	361	22570	5395	15.75	8.92
3	حي الكوييماد+ حي يحييا فارس+حي العربي بذهيبة+حي الفوبر+حي المدارس	215	17260	4125	11.74	6.65
4	حي جبل الجرف+ احياء الميزاب 1-2-3	277	17320	4139	12.83	7.27
5	حي لاكمين	65	10850	2592	7.6	4.3
6	حي الزاوية العلوية+ الزاوية السفلية +	80	14310	3420	10.02	5.7
7	مركز المدينة + حي المحطة + حي تيفاست + باب الزيتين	96	11700	2798	8.9	5.05
8	حي طريق عنابة+ حي المطار	775	29710	7102	21.8	12.36
9	حي ذراع الامام+ حي لارموط+	356	25540	6105	18.05	10.24
10	حي الحدائق + حي المرجة	302	17050	4075	17.11	9.7
11	قطب الدكان	128	15990	3822	11.2	6.35
	المجموع	3229	240884	57575	176.4	100

المصدر: من إعداد الباحث 2023 اعتمادا على معطيات من مركز الردم التقني ومعطيات أخرى

6- أنظمة جمع النفايات : عموما نجد نوعين من أنظمة الجمع:

- الجمع باب باب: تكون في الأحياء ذات السكنات الفردية الشعبية والتحصيص وذلك بمرور شاحنة النظافة والعمال على شوارع الحي تقريبا باب باب ويقومون بجمع أكياس القمامة وإفراغ الأواني الفردية المعدة للنفايات من أمام المساكن.

- الجمع الإرادي: تكون في الأحياء ذات السكنات الجماعية بعد وضع السكان للنفايات على مستوى الحاويات العمومية ذات الأحجام المختلفة أو الأماكن المخصصة لذلك سواء عشوائية أو محددة من طرف المصالح المختصة حيث يقوم عمال النظافة بإفراغ الحاويات ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة في الشاحنة سواء أليا ان كانت الشاحنة مجهزة بذلك أو يدويا، أو بنقلها ان كانت حاوية ذات الحجم الكبيرة بواسطة الشاحنة أو الجرار المخصص لذلك.

7- أسباب زيادة كمية النفايات الصلبة المنزلية: هناك عديد الأسباب التي تؤدي إلى زيادة كمية النفايات الصلبة المنزلية من أهمها:

- **زيادة عدد السكان:** الزيادة السكانية هي أمر طبيعي لا مفر منه حيث أنها تعمل على تجميع نفايات أكثر.
- **الإمكانيات المادية والمالية للمجتمع:** إن الرفاهية وزيادة الاستهلاك والطلب على شراء المنتجات مرتبط بالمداخيل والإمكانيات وهو بدوره يؤدي إلى زيادة إنتاج المزيد من النفايات.
- **الثقافة الاستهلاكية:** زيادة الإقبال على الوجبات السريعة والمعلبات، وزيادة منتجات التعبئة والتغليف في الاستعمال اليومي، دون أن نهمل البعد الزمني، و ثقافة ونوعية الاستهلاك تختلف من فصل إلى آخر، وكذا نوعية المنتجات التي نستهلكها في الصيف تختلف عن الشتاء، وكلها قد تكون سبب في زيادة من كمية النفايات
- دون أن نهمل الممارسات السلبية وقلة الوعي: فالأسباب المذكورة سابقا تزيد حدتها أو تقل وفقا لممارسات السكان، ووعيمهم بالآثار السلبية الناجمة عن النفايات وانتشارها، وعملهم على محاولة فرزها من أول مرحلة على مستوى المنزل، أو المحل وصولا إلى إعادة تثمينها على مستوى المراكز المعدة لذلك، وبدور باقي الفاعلين في مجال تسيير النفايات من خلال القيام بدورهم على أكمل وجه من توعية وتوفير مختلف الإمكانيات المادية والبشرية للجمع والفرز والتثمين للنفايات وغيرها.

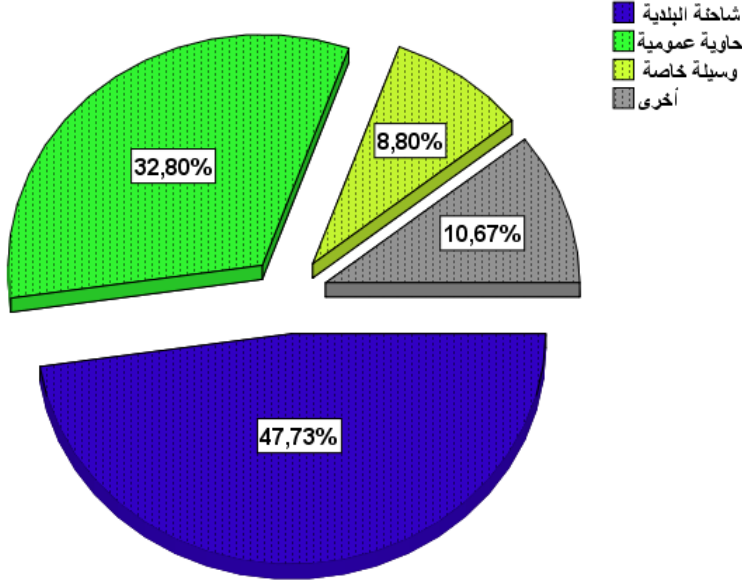
8-أنواع النفايات الصلبة الحضرية بمدينة تبسة: الشكل رقم (61)

النفايات الهامة	النفايات الخاصة بما فيها الخطرة	النفايات المنزلية وما شابهها
النفايات الناتجة لا سيما عن استغلال المحاجر والمناجم وعن أشغال الهدم والبناء أو الترميم التي لا يطرأ عليها أي تغير كيميائي أو فيزيائي أو بيولوجي عند إلقائها في المفارغ التي لم تلوث بمواد خطيرة أو بعناصر أخرى تسبب أضرار يحتمل أن تضر بالصحة العمومية أو بالبيئة.	النفايات الناتجة من النشاطات الصناعية أو الخدمية وغيرها التي بفعل طبيعتها ومكونات المواد التي تحتويها لا يمكن جمعها ونقلها ومعالجتها بنفس الشروط مع النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامة ومنها مخلفات المذابح، إضافة إلى النفايات التي تحوي مواد سامة وخطيرة قد تضر بالصحة العامة و/أو بالبيئة كزيوت السيارات والمواد الكيميائية كبطاريات السيارات الأخرى	النفايات المنزلية تضم بقايا الأطعمة والبلاستيك والورق والكرتون الناتج عن الاستعمال اليومي للأسرة
	النفايات الطبية منها المواد الناتجة عن الفحوصات والمتابعة الطبية والعلاجية وكذا العمليات الجراحية سواء في مجال الطب البشري أو البيطري	النفايات الادارية تشمل الورق والبلاستيك والكرتون الناتج عن الاستعمال اليومي في الإدارات
		النفايات التجارية كبقايا الأطعمة والبلاستيك والورق والكرتون والزجاج وأحيانا معادن الناتج عن النشاطات التجارية والحرفية اليومية من الأسواق والمحلات والورشات وغيرها

9- نتائج الدراسة وفقا للاستبيان :

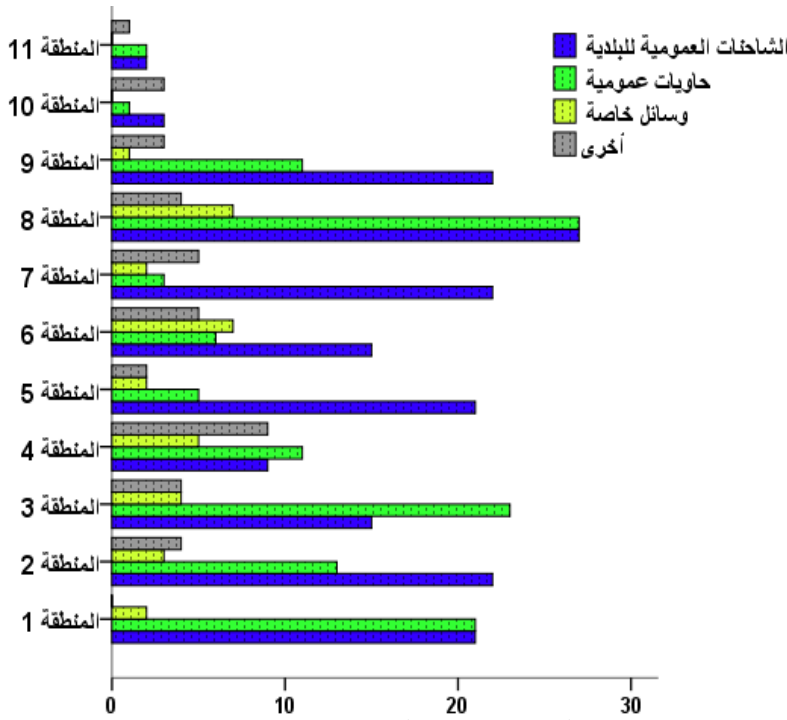
9-1 وسائل جمع النفايات :

الشكل رقم (62): الوسائل المختلفة في جمع النفايات المنزلية حسب عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

الشكل رقم (63): وسائل جمع النفايات المنزلية في الأحياء حسب عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

بالنسبة لوسائل جمع النفايات وفقا لعينة الدراسة كما هي موضحة في الشكلين رقم (62-63) فإن حوالي 1/2 من العينة صرحوا بأن جمع النفايات على مستوى الأحياء عن طريق الشاحنات العمومية سواء التابعة للبلدية أو للمؤسسات الاقتصادية العمومية المكلفة بذلك المذكورة في الجدول رقم (29)، بينما حوالي 3/1 من العينة صرحوا بأن الجمع يكون بوضع النفايات على مستوى الحاويات العمومية مختلفة الأحجام أو أماكن الجمع المخصصة لذلك على مستوى الأحياء ويتم جمعها وتفريغها وفقا لتردد معين، وبالتالي فإن حوالي 81% من جمع النفايات تعتبر الدولة هي من تضمنه من خلال تجهيزها على المستوى المحلي بناء على تصريحات العينة المستجوبة، بينما 19% صرحوا بأن جمع النفايات ونقلها يعد بوسائل خاصة بنقلها إلى مركز الردم التقني مثلا أو من خلال طرق أخرى والتي يمكن تفسيرها برميتها في أماكن غير مخصصة لذلك، وقد تتسبب في تدهور المحيط والطرق والوديان وغير ذلك.

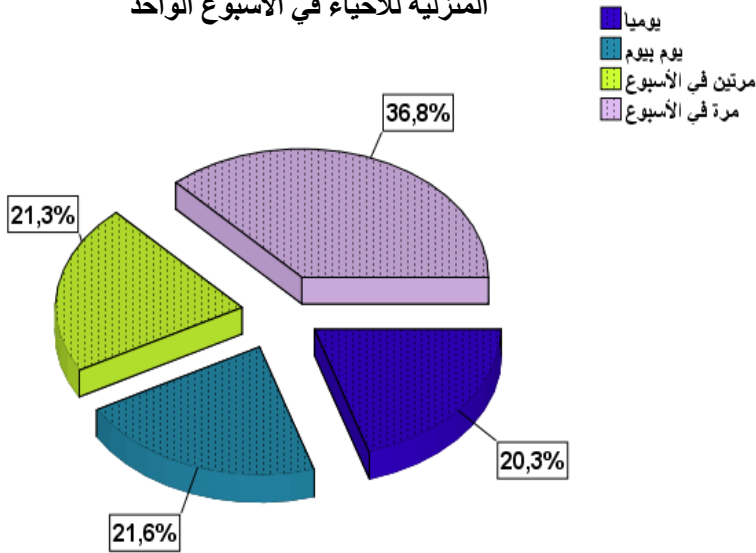
أما من خلال الشكل رقم (63)، الذي يوضح العلاقة بين وسائل الجمع والأحياء نرى أن المناطق التي تتميز بالسكنات الفردية سواء تحاصيص أو سكنات فوضوية وسيلة

النقل الأساسية فيها هي الشاحنات العمومية والتي تكون عن طريق الجمع باب باب، أما المناطق التي تتميز

بالسكنات الجماعية والفردية فتتميز بوجود النوعين استعمال الشاحنات العمومية وكذا الحاويات الكبرى بالأخص، والتي تخصص أساسا في أحياء السكنات الجماعية، ورغم كل الوسائل المصخرة إلا أن هناك تجاوزات من خلال ما نلاحظ من وجود النفايات والردوم في عديد الأماكن داخل الوسط الحضري، كما في الصور رقم (24-25)

2-9- الترددات في جمع النفايات :

الشكل رقم (64): الترددات في جمع النفايات المنزلية للأحياء في الأسبوع الواحد



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن أكثر من 3/1 من العينة صرح بأن الجمع يكون مرة في الأسبوع ويعد تردد ضعيف في جمع النفايات خاصة في فصل الصيف الذي تزيد فيه كمية النفايات وتؤثر النفايات نتيجة ارتفاع درجة الحرارة الذي يسبب تحللها في أغلب الحالات، ويؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة وحتى انتشار الحشرات التي قد تكون سبب في انتشار عديد الأمراض، بينما حوالي 21% من العينة المستجوبة صرحوا بأن التردد مرتين في

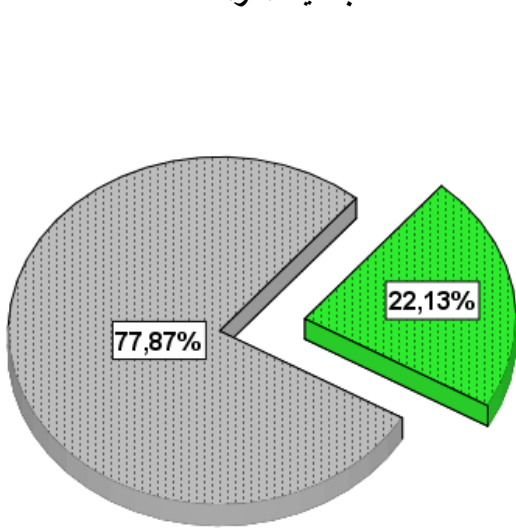
الأسبوع والذي يعد أفضل من سابقه (مرة في الأسبوع)، وتبقى الاجابات المصريح بها متقاربة بين التردد اليومي وكذا يوم بيوم وتردد مرتين في الأسبوع، وبالتالي فإن التردد الجيد في الجمع والمتمثل في التردد اليومي والتردد يوم بيوم باجمالي نسبة مقدرة بـ 42%، بينما التردد المقبول نوعا ما يمثل حوالي 21%، بينما التردد غير المقبول 37%، والمتمثل في تردد مرة في الاسبوع، وحتى إن كان مقبول فقد يكون مخصص لرفع الحاويات الكبيرة الموجودة على مستوى الأحياء ذات السكنات الجماعية .

3-9- وجود تلوث في مختلف الأحياء من عدمه:

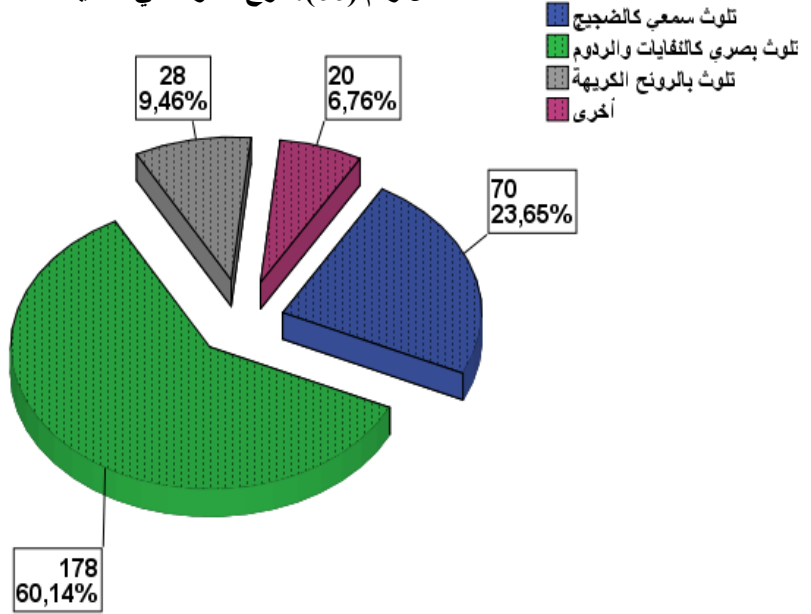
صرح حوالي 1/4 من العينة بعدم وجود تلوث على مستوى الأحياء ، بينما صرح أكثر من ثلاث أرباع العينة بوجود تلوث على مستوى الأحياء، وبالتالي فإن عديد الأحياء في مختلف المناطق المشكلة للنسيج الحضري لمدينة تبسة تعاني من التلوث، حيث أن حوالي 60% من التلوث يتمثل في التلوث البصري كالنفايات المنزلية والردوم، وكذا شكل الواجهات غير المنتهية الأشغال، إضافة إلى الصهاريج والهوائيات المقعرة فوق الأسقف وفي الشرفات وواجهات المباني، وكذا تدهور حالة واجهات بعض العمارات التي تحتاج إلى إعادة الدهن، بينما حوالي 40% ممن صرحوا بأن هناك تلوث على مستوى الحي يرى بأن التلوث الموجود على مستوى الحي هو تلوث سمعي كالضجيج وأصوات السيارات وغيرها، فيما أن التلوث

بالروائح الكريهة كرائحة مياه الصرف الصحي التي تنبعث أحيانا من بعض البالوعات، وكذا رائحة العوادم المنبعثة من بعض وسائل النقل نتيجة قدم بعض وسائل النقل أو إصدارها للدخان نتيجة عدم الاحتراق الجيد للبنزين، وكذا الروائح المنبعثة من الحاويات الكبرى التي تظل ممتلئة في بعض الحالات لأيام وأيضا بعض المصادر الأخرى .

الشكل رقم (65): مدى وجود تلوث في الأحياء حسب عينة الدراسة



الشكل رقم (66): نوع التلوث في الأحياء



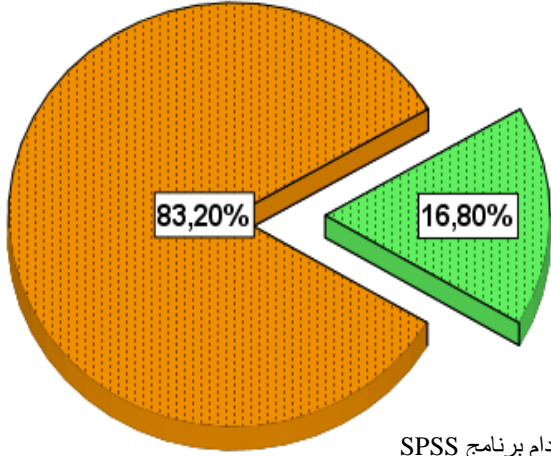
المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

4-9- وجود جمعيات أحياء في مختلف أحياء المدينة من عدمه :

حوالي 30 % صرحوا بوجود جمعية أحياء ضمن حيهم، بينما حوالي 70% يرون عدم وجود جمعية ضمن حيهم، إلا أننا نرى أنه مبالغ في هذا التصريح ربما لعدم رضاهم عن أداء هذه الجمعيات مما يجعل المواطن يصرح بعد وجود هذه الجمعيات، ومن يرى بأن هناك جمعيات أحياء ضمن حيهم يصرح بأن نشاطها يركز على حملات النظافة وكذا حملات التوعية ثم الدفاع عن حقوق المواطنين، وفي الأخير تزيين المحيط، والصور (26-27) تبين جانب من نشاط الجمعيات، بينما فيهم من يرى بأن لا فائدة من هذه الجمعيات كونها لا تقوم بأية نشاط، أما من يقوم بحملات النظافة على مستوى الأحياء وكذا حملات التوعية والتحسيس بأهمية المحيط، يكون بمبادرات إما من طرف الجماعات المحلية سواء البلدية أو الولاية، وأحيانا الجمعيات وذلك بإشراك واستدعاء عديد الفاعلين للمساهمة في حملات النظافة، والتي كانت تقام في بعض الأيام كيوم السبت وتركز بشكل كبير على النفايات الهادمة من ردم وبقايا بناءات وتكون بالأطنان كما صرحت به مديرية البيئة وكذا الولاية في كل مرة، كما لا نهمل دور الخواص وعلى رأسهم المقاولات التي تساهم في كل مرة بتسخير بعض إمكانياتها المادية كالعتاد، والبشرية كالعامل.

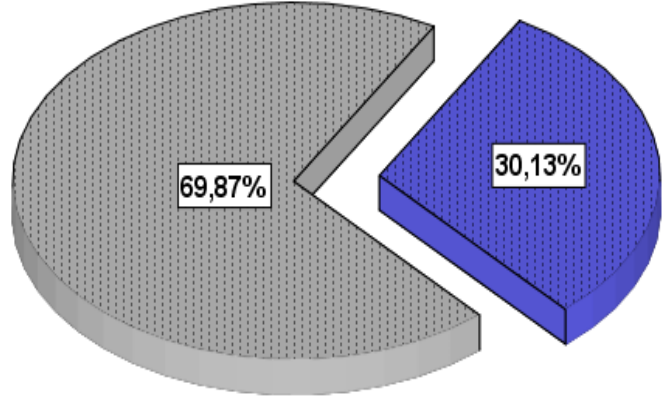
الشكل رقم (67): مدى وجود حملات تحسيسية بأهمية المحافظة على الأحياء والمدينة ونظافتها

نعم
لا



الشكل رقم (68): مدى وجود جمعيات على مستوى الأحياء حسب عينة الدراسة

نعم
لا



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

جانبا من عمليات النظافة ضمن مبادرة السبت البيئي، تشمل رفع النفايات والردوم من ديد النقاط السوداء في المدينة، تحت إشراف الولاية وعديد المديريات ومؤسسات جمع النفايات والجمعيات والأشخاص، كما هو موضح في الصور (24-25-26-27-28-29)، المنقولة من صفحة الفايسبوك لمديرية البيئة لولاية تبسة

الصورة رقم (25):

الصورة رقم (24):



الصورة رقم (27):

الصورة رقم (26):



الصورة رقم (28):

الصورة رقم (29):



المصدر : الصور (14-15-16-17-18-19) مصدرها الصفحة الرسمية لمديرية البيئة لولاية تبسة تم الاصلاح عليها بتاريخ 30 جانفي 2024،
على الرابط: https://www.facebook.com/directionenvironnementtebessa.dz/?locale=ar_AR

الصور (18-19) تبين جانب من الممارسات السليمة والاحساس بالمواطنة والمشاركة في تنظيف وتزيين المحيط من خلال جمع النفايات وغرس أشجار بدلا من انتشار القاضورات والتلوث على مستوى عديد الأحياء حيث نشجع ونثمن مثل هذه النشاطات مهما كان المبادر بها سواء ولاية أو مديريات أو مؤسسات نظافة أو جمعيات أو مواطنين أو غير ذلك .

10- واقع معالجة النفايات الصلبة المنزلية بمدينة تبسة:

10-1- فرز النفايات وجمعها :

إن فرز النفايات في مدينة تبسة مثل باقي المدن الجزائرية بل وجل المدن في العالم الثالث لا يتم من المصدر، بل نجد كيس أو حاوية النفايات تكون مختلطة، وتضم كل المواد المكونة لمخلفات الأسرة من بقايا طعام وخبز وكرتون وبلاستيك وغيرها، إضافة إلى أن الجمع لا يتم بشكل كامل بسبب الممارسات السكانية من خلال وضع النفايات على الأرصفة، وحواف الطرق، وأحيانا خارج الحاويات التي تبقى أحيانا حتى تمتلئ دون نقل النفايات، ناهيك عن ممارسات بعض الأشخاص الذين يمتنون جمع بعض المواد من النفايات من خلال نيش الحاويات وأكياس القمامة، وفرز بعض مكوناتها لإعادة بيعها كالبلاستيك والمعادن وغيرها، الذي قد ينتج عنه نثر للنفايات على الأرض مما يسبب التلوث، ويصعب على عمال النظافة جمعها، أيضا نوعية وسائل النقل المستعملة للنفايات والتي لا ننكر أنها تطورت نوعا ما بالمقارنة مع وقت سابق حيث أصبحت تستعمل شاحنات ضاغطة ومغلقة، إلا أنها لا تكفي مما يستدعي استعمال شاحنات وجرارات بمقطورة مفتوحة، وهي أحيانا تخلف نفايات نتيجة ما يسقط منها مثلا، ناهيك عن الرائحة المنبعثة من النفايات التي قد تستمر مدة حتى تتعفن قبل نقلها الى مركز الردم التقني.

2-10- إعادة التدوير:

بعد عمليات الفرز العشوائية التي يقوم بها بعض الأشخاص، ويقومون بجمع كميات من المواد القابلة لإعادة التدوير يتم بيعها إلى أشخاص آخرين، وهم بدورهم يبيعونها إلى المصانع في ولايات أخرى من أجل إعادة استغلالها، وهي تعد نسبة ضعيفة بالمقارنة مع كمية النفايات المنتجة يوميا والقدرة بحوالي 165 الى 170 طن يوميا، لذا من الضروري وضع نظام محكم لفرز وجمع النفايات من المصدر بشكل منفصل وانتقائي حسب نوعها، سواء كانت عضوية أو بلاستيكية أو ورقية أو زجاجية أو معدنية، وحتماً سيؤدي ذلك إلى رفع نسبة إعادة تدوير النفايات والاستفادة القصوى منها بدلاً من مجرد طمرها في مطارح النفايات، كما يمكن الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني والجمعيات البيئية لنشر الوعي وتعزيز ثقافة فرز وإعادة تدوير النفايات لدى أفراد المجتمع.

3-10- نقل النفايات وتسليمها :

يتم نقل النفايات المُجمّعة بواسطة الشاحنات الضاغطة والشاحنات المفتوحة والجرارات إلى مركز الردم التقني لبلدية تبسة "والذي يبعد عن مركز مدينة تبسة بحوالي 07 كم من الجهة الشرقية بمحاذاة كل من الطريق الوطني رقم 16، وخط السكة الحديدية " أين يتم وزن كل كميات النفايات التي تدخل المركز، ثم يتم فرزها لاستخراج ما يمكن إعادة تدويره ومعالجته من معادن وبلاستيك وزجاج وورق وغيرها.

4-10- المعالجة والتخلص :

يتمتع مركز الردم التقني بتبسة بنظام للفرز واسترجاع المواد القابلة لإعادة التدوير من النفايات قبل طمر الباقي في الموقع، فبمجرد دخول كل شاحنة إلى المركز، يتم وزنها ثم يتم فرز المواد القابلة لاسترجاعها مثل الحديد والورق والبلاستيك والزجاج والكرتون والألمنيوم وغيرها، ويبلغ معدل هذه المواد المسترجعة بين 2 و3 أطنان يومياً، من إجمالي كمية نفايات تصل في المتوسط إلى 165 طناً يومياً تظهر الإحصائيات أنه خلال عام 2018 تم بيع ما يقرب 600 طن من هذه المواد المسترجعة والقابلة لإعادة التدوير، وهي نسبة تمثل حوالي 1% فقط من إجمالي النفايات، أما نسبة 99% المتبقية فيتم طمرها في حفرة كبيرة مبطنة بعوازل بلاستيكية مناسبة لمنع تسرب الروائح الكريهة والغازات والسوائل الناتجة عن تحلل النفايات.

ومن شأن رفع نسبة استرجاع وتدوير النفايات أن يساهم في الحد من الأثر البيئي السلبي لمركز الردم، كما أن إعادة تدوير هذه المخلفات يوفر الطاقة والموارد الطبيعية، لذا ينبغي تطوير الآليات الحالية للفرز وفتح المجال أمام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة في رفع معدلات إعادة التدوير بالتنسيق مع إدارة المركز.

11- الاستنتاجات والنتائج في مجال تسيير النفايات الحضرية المنزلية وما شابهها :

تواجه عملية جمع ونقل ومعالجة النفايات الحضرية المنزلية بمدينة تبسة تبسة العديد من التحديات التي تؤثر سلباً على كفاءة التسيير الحضري لهذه الخدمة الحيوية، فطبيعة بعض الأحياء الفوضوية ذات الشوارع الضيقة والمتداخلة، تشكل عائقاً أمام سهولة جمع النفايات ونقلها لمركز الردم التقني، إضافة إلى عدم انتظام عمليات الجمع يومياً بل تتم بالتناوب بمعدل مرة أو مرتين أسبوعياً في بعض الأحياء وفقاً لتصريحات عينة من سكان المدينة، ما يؤدي إلى تراكم النفايات بالشوارع، مع أن عدم كفاءة نظام الجمع بالحاويات نظراً لنوعيتها وكذا لممارسات الأشخاص على هذا التأثيث الحضري (الصور 30-31-32-33)، نقص الامكانيات المادية والبشرية رغم تعدد المتدخلين في عملية الجمع، كما أن الأعباء الموكلة للبلدية وميزانيتها التي قد لا تكفيها من أجل صيانة وتجديد العتاد وتصليحه نظراً لحجم الخدمة العمومية المكلفة بها البلدية، مع تأثر المنتخبين بالتوجهات والانتماءات السياسية التي قد تؤثر على نوعية الخدمات المقدمة ومصحة المواطن، غياب التكوين المهني لعامل النظافة أو أعوان الاستغلال فلا يكفي أن تكوين الإطارات فقط، نقص ان لم نقل غياب التحسيس بأهمية المحافظة على البيئة وعلى الفرز من المصدر والذي يساعد على تجميع نفايات مفروزة ومنتقاة يمكن استغلالها، كل هذه التحديات تستوجب تضافر جهود كافة الفاعلين لتذليل هذه التحديات للارتقاء بمستوى الخدمات العمومية ومنها تحسين خدمات تسيير النفايات المنزلية بالمدينة.

الصورة رقم (31): الجهة الجنوبية للسور من الخارج بجانب باب سولومون



المصدر: من التقاط الباحث 2023

الصورة رقم (30): ساحة النصر داخل البيزنطي السور البيزنطي



المصدر: من التقاط الباحث 2023

من خلال الصورتين (30-31) تتضح الممارسات غير المسؤولة للتجار، والمواطنين برمي النفايات في أماكن عمومية كان لنا أن نحافظ عليها ونحميها من كل تلوث أو تصرفات سلبية

الصورة رقم (33): جنوب مقر البلدية موقف سيارات



المصدر: من التقاط الباحث 2023

الصورة رقم (32): استعمال جرار بمقطورة مفتوح



المصدر: من صفحة مديرية البيئة لولاية تبسة

الصورة رقم (35): في مركز المدينة بجانب محطة النقل الحضري لسيارات الأجرة



المصدر: من التقاط الباحث 2023

الصورة رقم (34): بجانب السكنات الجماعية حي سكانسكا بمحاذاة المتوسطة



المصدر: من التقاط الباحث 2023

III- تسيير المساحات الخضراء : (من أجل نظام بيئي متوازن)

1- الإطار المفاهيمي:

1-1- تعريف المساحات الخضراء :

- هي المناطق الحضرية غير المبنية أو جزء منها والمغطاة كلياً أو جزئياً بالنباتات، والموجودة داخل مناطق حضرية أو مناطق يراد بناؤها في مفهوم القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري.
- هي حيز أو مجال طبيعي ضمن محيط سكني أو منطقة حضرية تحوي غطاء نباتي، ومخصصة لأغراض عديدة، كتجميل البيئة الحضرية وتناسقها، وتحسين الإطار المعيشي للسكان، وخلق التوازن والحيوية في المدينة، وقد تكون لأغراض الترفيهية والاستجمام والراحة وممارسة الرياضة، وقد تساد هذه الفضاءات في خلق التوازن فيما بين مكونات البيئة الحضرية .²³⁵

²³⁵ - هشام لخضاري ، بابة بوزغاية ،نتيجة جيماي (2023) المساحات الخضراء ضمن تخطيط الأحياء السكنية في المدن بين الضرورة والإهمال ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي : المجلد 11. العدد 01 ص ص 204-221

- هي رقعة من الأرض محددة أغلب مساحتها يكسوها إما بساط نباتي أو شجيرات وأشجار تكون عامة أو خاصة، ويمكن استعمال هذه المساحات الخضراء لأغراض مختلفة على سبيل المثال منتزه أو حديقة...²³⁶

2-1- أنواع المساحات الخضراء وفقا للقانون الجزائري

- **الحضائر الحضرية والمجاورة للمدينة :** التي تتكون من المساحات الخضراء المحددة والمسيجة عند الاقتضاء، والتي تشكل فضاء للراحة والترفيه، ويمكنها أن تحتوي على تجهيزات للراحة واللعب و/أو التسلية والرياضة والإطعام كما يمكن أن تحتوي على مسطحات مائية، ومسالك للتنزه ومسالك للدراجات²³⁷

يكون للحضائر الحضرية والمجاورة للمدينة بعد وطني إذا كانت تشمل مناظر طبيعية نادرة و/أو رمزية تأوي مواطن وأنواع حساسة ذات أهمية بيولوجية تؤدي وظائف إيكولوجية تتطلب حماية خاصة، كما تشمل مواقع متدهورة و/أو ملوثة تمت إعادة تهيئتها إلى مساحات خضراء، ويمكن أن يشمل هذا الصنف أيضا معالم ذات قيمة تراثية.²³⁸

- **الحدائق العامة:** هي فضاءات عمومية للراحة والتوقف في المناطق الحضرية، مفتوحة للاستخدام العام، وتعدّ من المرافق العامة الهامة في المدن والمناطق الحضرية، تحتوي على مجموعات متنوعة من الأشجار والزهور والنباتات المختلفة وتشمل أيضا الحدائق الصغيرة، الساحات المشجرة باختلاف حجمها.²³⁹

- وهي أماكن توفر نوعا ما الجو الملائم للإنسان للتمتع بالراحة النفسية والجسدية، من هواء نقي وأماكن للراحة في ظل وجود مناظر طبيعية جميلة²⁴⁰

- **الحدائق المتخصصة:** هي حدائق أنشئت لهدف خاص أساسي وقد تكون لها أهداف ثانوية مثل:

- **الحدائق النباتية** والتي تحوي أصناف نباتية تخص المنطقة أو الوطن، وقد تكون نادرة أو أصناف تتطلب الحفاظ عليها، هدفها الرئيسي قد يكون تعليميا أو بحثيا وحتى عرضها للتعريف بهاته الأصناف والنباتات.

- **الحدائق التزيينية:** تضم مجموعة نباتية، فيما أن أغلب غطائها النباتي ومغروساتها من شجيرات وورود وأزهار وغيرها يغلب عليها الطابع التزييني والجمالي وتكون مهيأة ومتناسقة المكونات.

²³⁶- دوار جميلة (2019) "المساحات الخضراء في الجزائر: نقائص وتحديات"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة زيان عاشور - الجلفة: المجلد 04 العدد 02 ص ص 295-313.

²³⁷- القانون (06-07) المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمينها، الجريدة الرسمية العدد (31) الصادرة في 13 ماي 2007 ص 8

²³⁸- القانون رقم 17-22 المؤرخ في 20 يوليو 2022 يعدل ويتم القانون 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمينها، الجريدة الرسمية العدد (49) الصادرة في 20 يوليو 2022 ص 12

²³⁹- القانون 07-06، مرجع سبق ذكره
²⁴⁰- بلال بوغازي، كحيل حياة (2018) "تثمين المساحات الخضراء في المناطق العمرانية بالجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية: المجلد 11، العدد الأول ص ص 571-589.

- **الحدائق التابعة للمرافق والتجهيزات العمرمية:** هي مساحات خضراء جماعية، إلا أنها ذات استعمال خاص كحدائق المستشفيات فهي ذات استعمال جماعي، إلا أنها تضم فئة معينة ألا وهي من هم بالمستشفى من عمال ومرضى إلى غير ذلك.
- **الحدائق الإقامية:** هي التي تكون ملحقة بمجموعة إقامية، تعطي بعداً جمالياً إضافة لكونها أماكن للراحة والترفيه، نجدها في الغالب بين العمارات في الأحياء السكنية الجماعية أو نصف الجماعية.
- **الحدائق الخاصة:** هي مساحة خضراء تابعة للمسكن الفردي، وفقاً لما تفرضه القوانين، وكذا الممارسة السليمة للسكان، وتكون مهياً وفقاً لرغبة المالك ولثقافته، وتُوجَّهه لمحيط سكني صحي وسليم.
- **الغابات الحضرية:** هي نوع من الغابات يهدف إلى المساهمة في الرفاهية الفسيولوجية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الحضرية، وتشمل هذه المساهمة الفوائد البيئية والأنشطة الترفيهية والمرافق العامة التي توفرها مكونات الغابة الحضرية لسكان المدينة، تختلف عن غيرها من حيث موقعها وسهولة الوصول إليها ووظيفتها واستعمالاتها،²⁴¹ وتضم كل منطقة حضرية مشجرة بما فيها الأحزمة الخضراء.²⁴²
- **الصفوف المشجرة:** هي التشكيلات الشجرية المتنوعة على طول الطرق والطرق السريعة، وحتى باقى الطرق في أجزائها الواقعة في المجال الحضري والمناطق المجاورة له.

2- الإطار القانوني والتاريخي للمساحات الخضراء:

رغم الأهمية البالغة للمساحات الخضراء بمختلف أنواعها وعلى كل المستويات، وأهميتها بالنسبة لسكان المدن والأحياء السكنية بصورة خاصة، إلا أن التشريع الجزائري لم يولي أهمية كبيرة لهذه الفضاءات باستثناء بعض التلميحات المحتشمة مثلما جاء في قانون البلدية السابق²⁴³ من خلال ما يلي "تتكفل البلدية بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء، وكل أثاث حضري يهدف إلى تحسين إطار الحياة" وهذا ما يبين دور البلدية تجاه المساحات الخضراء كونها من أهم المتدخلين، وأيضاً بالنسبة لقانون التهيئة والتعمير والذي يعد أهم قوانين تسيير المجال الحضري من خلال المخططات والرخص حيث جاء في صلب القانون أنه "يحدد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت المومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذا تخطيطها وميزات طرق المرور"²⁴⁴ أما عن القانون التوجيهي للمدينة فمن بين ما

²⁴¹ - Romain Lepillé . (2017) "Forêts urbaines de loisirs : usages récréatifs et manières d'habiter". Education. Normandie Université, P 40

²⁴² - القانون (06-07) ، مرجع سبق ذكره.

²⁴³ - القانون (08-90) مرجع سبق ذكره ،المادة 108 .

²⁴⁴ - القانون (90-29) ، مرجع سبق ذكره، المادة 31.

جاء فيه المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها، وكذا المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية والحرص على الاستغلال العقلاني للثروات²⁴⁵،

أما عمّا جاء به قانون البلدية المعمول به حالياً تتكفل البلدية في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وفي حدود إمكانياتها وطبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما، بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وتساهم في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ²⁴⁶، ورغم كل هذا لم يكن الاهتمام بشكل مباشر بالمساحات الخضراء وأهميتها في الأوساط الحضرية، وكانت أول مبادرة واضحة في التشريع من خلال صدور القانون (06-07)، والذي يهدف إلى تحديد القواعد العامة لتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتأمينها في إطار مستدام، بحيث يسعى إلى تحسين الإطار المعيشي الحضري للسكان، صيانة وتحسين المساحات الخضراء الحضرية الموجودة وترقية إنشاء المساحات الخضراء من كل نوع وزيادة إنشائها، توسيعها في المساحات المبنية، وكذا إلزامية إدراجها في كل مشروع بناء تتكفل به الدراسات الحضرية والمعمارية العمومية والخاصة.

كما أن هذا القانون أعطى لنا أدوات تسيير للمساحات الخضراء، الأولى تصنيف المساحات الخضراء، والثانية مخططات تسيير المساحات الخضراء.

بعد صدور هذا القانون في 2007 تم صدور مرسومين تنفيذيين :

- المرسوم التنفيذي 67-09 المؤرخ في 07 فيفري 2009 يحدد القائمة الإسمية للأشجار الحضرية، وأشجار الصف حيث تضمنت القائمة 27 نوع من الأشجار و12 نوع من الشجيرات²⁴⁷.
- المرسوم التنفيذي 147-09 المؤرخ في 02 ماي 2009 يحدد محتوى مخطط تسيير المساحات الخضراء وكيفيات إعداده والمصادقة عليه وتنفيذه، حيث يحدد محتوى مخططات التسيير حسب الأصناف التي تنتمي إليها وذلك إما بموجب قرارات مشتركة بين الوزراء أو غيرها على سبيل المثال الحدائق العامة تكون بموجب قرار مشترك بين الوزراء المكلفين على التوالي بالداخلية والبيئة والعمران²⁴⁸.

²⁴⁵ - القانون (06-06) مرجع سبق ذكره، المادة 9 و8.

²⁴⁶ - القانون (10-11) مرجع سبق ذكره، المادة 124.

²⁴⁷ - المرسوم التنفيذي 67-09 المؤرخ في 07 فيفري 2009 يحدد القائمة الإسمية للأشجار الحضرية وأشجار الصف ضمن الملحق،

الجريدة الرسمية العدد (10) الصادرة في 11 فيفري 2009، ص ص 12-13.

²⁴⁸ - المرسوم التنفيذي 147-09 المؤرخ في 03 مايو 2009 يحدد محتوى مخطط تسيير المساحات الخضراء وكيفيات إعداده والمصادقة عليه وتنفيذه، الجريدة الرسمية العدد (26) الصادرة في 03 مايو 2009، المادة 2.

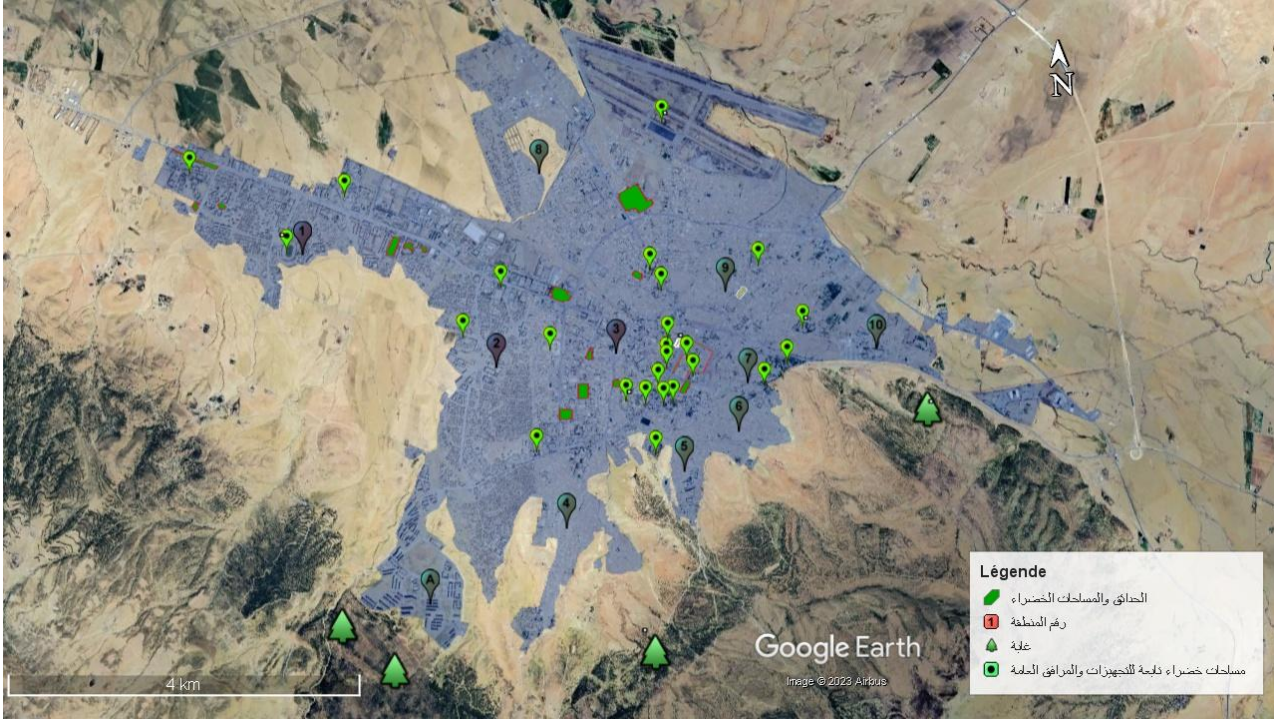
3- أنواع المساحات الخضراء بمدينة تبسة:

الجدول رقم (36): المساحات الخضراء الموجودة بمدينة تبسة

نوع المساحة الخضراء	التسمية	الموقع حسب المنطقة	المساحة (هكتار)
ساحة وحديقة عامة	حديقة التسلية طريق قسنطينة Golden Parc	1	2.9131
	الحديقة العمومية الدكان	3	2.622
	الحديقة العمومية النهضة	3	1.6935
	الحديقة العمومية تيفاست	3	0.5612
	الحديقة العامة يحي فارس	3	0.651
	الحديقة التسلية والترفيه طريق عنابة	8	8.1476
	الحديقة العامة لابريش la brèche	7	1.0056
	الحديقة العمومية السنوسي	9	0.7294
	مساحات خضراء مهياة حول السور البيزنطي وساحة داخله	7	1.42
	مساحة خضراء بحي الجبريدون	1	0.98
	ساحة الوئام بحي الوئام	1	2.1
	ساحة خلف الجامعة	1	0.488
	تهيئة خارجية بحي الوئام	1	1.0346
24.35 هكتار			
حديقة خاصة	المقبرة المسيحية	9	11744
	الحديقة الأثرية تبسة	3	4678
1.65 هكتار			
مساحة خضراء مربوطة بالتجهيزات والمرافق العامة	مساحات خضراء بمقر الولاية	3	2
	مساحات خضراء بإقامة الوالي	7	1.6
	مساحات خضراء بمقر البلدية	7	0.7
	مساحة خضراء بمسجد الشيخ العربي التبسي	2	0.5
	مساحات خضراء بمقر بقصر الثقافة ودار الثقافة محمد الشبوكي	3	1
	مساحات خضراء بمستشفى خالد بن عبد العزيز وحدة مهنية	3	0.4+0.2
	مساحات خضراء بمختلف أجزاء الجامعة	1	5
	مساحات خضراء بمطار الشيخ العربي التبسي	8	أكثر من 7 هكتار ناهيك عن مساحات شاسع غير مهياة
	مساحة خضراء بثانوية مالك بن نبي	3	0.6
	أكثر من 19 هكتار		
المساحة	محور الطريق الوطني رقم 16	/	/
	محور الطريق الوطني رقم 10	/	/
	لاروكاد	/	/
	طريق داخل المنطقة الصناعية	/	/
المساحة الاجمالية	حوالي 48.55 هكتار		

المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات

الصورة الجوية رقم (34):المساحات الخضراء المختلفة بمدينة تبسة



المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات باستخدام Google Earth Pro

4- نسبة المساحات الخضراء في المدينة :

إن المساحات الخضراء بمختلف أنواعها من حدائق عامة، وساحات، وحظائر، ومساحات خضراء تابعة للتجهيزات والمرافق العمومية، وحتى التابعة للمساكن وغيرها، تلعب دور جد مهم في تحسين جودة الحياة في المدينة، إلا أن قلة الاهتمام بها يعد مشكل كبير، فإن نسبتها ضئيلة مقارنة بالمساحات المبنية في جل المدن الجزائرية، ومدينة تبسة كعينة تشغل المساحات الخضراء مساحة تقدر بـ 48.55 هكتار من إجمالي مساحة المدينة المقدرة بـ 3230 هكتار، أي ما نسبته حوالي 1.50 % من مساحة المدينة، وهذه النسبة تعد ضعيفة جدا مقارنة بعدد المدن سواء محليا أو عالميا حيث أن المعايير العالمية تشير إلى نسبة²⁴⁹ بين 10 و 15 % من مساحة المدينة تكون مساحات خضراء، وكأمثلة على ذلك فإن مدينة لندن 33 % من المساحة تعد مساحات خضراء ومفتوحة، أما ستوكهولم فتغطي نسبة 40 %، وحوالي 50 % من سنغافورة مساحات خضراء²⁵⁰ ، مدريد 39 %، باريس 20%²⁵¹ ، رغم أن الموقع والمناخ يؤثر في نسبة انتشار الغطاء النباتي إلا أن ممارسات الأفراد وكذا السياسات لها تأثيراتها أيضا.

²⁴⁹- فوزي بودقة (2015):التخطيط العمراني لمدينة الجزائر تحديات وبدائل ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ص 176.

²⁵⁰ -<https://darehilar.com/News/984468.aspx> consulté le 22/08/2023

²⁵¹ - <https://www.google.com/amp/s/greenfue.com> consulté le 22/08/2023

5- نصيب الفرد من المساحات الخضراء في مدينة تبسة :

بما أن عدد سكان مدينة تبسة سنة 2022 يقدر بحوالي 240884 نسمة، ومساحة الساعات والمساحات الخضراء بمختلف أنواعها في المدينة 48.55 هكتار، أي ما يمثل نظريا 2.01 م²/فرد، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع احتياجات الفرد من المساحات الخضراء في المدينة والمقدرة بـ 10 م²/فرد، ورغم أنه في عملية البرمجة للتوسعات العمرانية نعتمد على هذه النسبة لكن في الحقيقة لا نصل إليها، وقد تبقى مساحات فارغة على أساس أنها مخصصة للمساحات الخضراء، وأحيانا حتى بعد تهيئتها فإن أغلبها سرعان ما تتدهور نتيجة عديد الظروف، إن توسع المدينة أو زيادة البيئة المبنية تكون على حساب البيئة الطبيعية، مما يؤدي إلى تقلص نسبة الغطاء النباتي وحتى المساحات الغابية، لذلك لا بد من العمل على تشجير حواف المدن وزيادة المساحات الخضراء فيها، ولما لا العمل على زراعة الأسطح والواجهات لرفع مستوى جودة الحياة في المدن وتوفير الراحة والرفاه للسكان وكذا التخفيف من حدة التلوث.

6- توزيع المساحات الخضراء على المناطق الحضرية بمدينة تبسة :

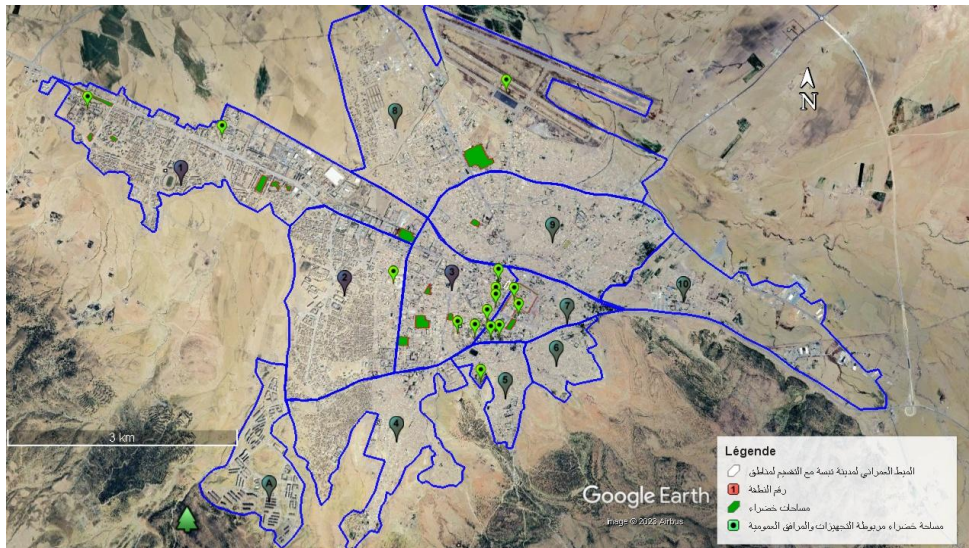
إن أغلب الساعات والحدائق العامة الموجود في مدينة تبسة موزعة في مركز المدينة خاصة وأنها تحوي السور البيزنطي وأغلب المعالم الأثرية التي تعد النواة الأولى لنشأة المدينة حيث حضي محيط السور البيزنطي خلال سنوات 2014 و2015 بتهيئة خارجية مساحات خضراء مهياة ومؤثثة ورغم أنها تدهورت لنقص الصيانة والحفاظ إلا أنها مازالت متنفس لبعض العائلات والأطفال والمنطقة المجاورة لها من الجهة الغربية والتي تشمل على أربعة حدائق عامة إضافة إلى تمحور أغلب التجهيزات والمرافق العمومية بها حيث تشتمل على مساحات خضراء خاصة تابعة لها كمقر الولاية وغيرها، يليها محور التوسع طريق قسنطينة غربا أين تتوزع الأحياء التي كانت رابطا بين جزئين من المدينة في وقت ما (بين مدينة تبسة وحي علي مهني والجامعة) حي الوئام 1 و 2 حي 4 مارس وحي 600 سكن يليها المنطقة الشمالية أين توجد أحياء فاطمة الزهراء وحي المطار وطريق عنابة وذراع الامام، أما عن أكبر تجهيز يحوي نظرا أكبر مساحات خضراء خاصة ألا وهو المطار حيث يحوي مساحات شاسعة تحتاج إلى التهيئة، أما عن الأحياء الجنوبية القديمة فهي أحياء فوضوية لا تحتوي على مساحات خضراء باستثناء تلك التي تتبع التجهيزات العمومية كالمؤسسات التربوية وبعض الأشجار التي غرست كمبادرات فردية من الساكنة، وفيما يخص القطب الحضري الدكان فهو مازال في طور الانجاز رغم أنه استلم تقريبا نصف المشروع إلى 2022 فهو دون مساحات خضراء مهياة إلى اليوم، أما عن المساحات الغابية فهي موجودة في الجهة الجنوبية وتمثل حدود المحيط العمراني حيث يمكن استغلالها أو استغلال جزء منها وتهيئتها بما يلبي احتياجات الساكنة من أماكن للراحة والترفيه وممارسة الرياضة وغيرها.

الجدول رقم (37) : توزيع المساحات الخضراء في مدينة تبسة نسبة حسب المناطق الحضرية

المنطقة	الأحياء	المساحة بالهكتار	المساحات الخضراء هكتار	نسبة المساحات الخضراء (%)	عدد السكان (نسمة)	نصيب الفرد من المساحات الخضراء م ² /فرد	الترتيب
3	حي الكويبماد+ حي يحيا فارس+حي العربي بذهبية+حي الفوبور+حي المدارس	215	10.2	4.74	17260	5.9	1
8	حي طريق عنابة+ حي المطار + حي فاطمة الزهراء	775	15.11	1.95	29710	5.09	2
7	مركز المدينة + حي المحطة + حي تيفاست + باب الزيتين	96	4.73	4.92	11700	4.05	3
1	حي أول نوفمبر+ الجيريدون + حي جبل أنوال+ حي الونام 1+الونام 2 + حي 04 مارس	574	12.52	2.18	58584	2.14	4
9	حي ذراع الامام+ حي لارموط+	356	1.94	0.55	25540	0.76	5
1	قطب الدكان	128	1.2	0.93	15990	0.75	6
2	حي الشيخ العربي التبسي+ حي 300 سكن اجتماعي+ حي سكانسكا+ فارس الحبيب	361	1.44	0.4	22570	0.64	7
1	حي الحدائق + حي المرجة	302	0.65	0.21	17050	0.38	8
4	حي جبل الجرف+ احياء الميزاب 3-2-1	277	0.76	0.18	17320	0.18	9
5	حي لاكمين	65			10850		
6	حي الزاوية العلوية+ الزاوية السفلية +	80			14310		
المجموع		3229	48.55	1.50	240884	2.01	

المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات

الصورة الجوية رقم (35) : توزيع المساحات الخضراء في مدينة تبسة نسبة حسب المناطق الحضرية

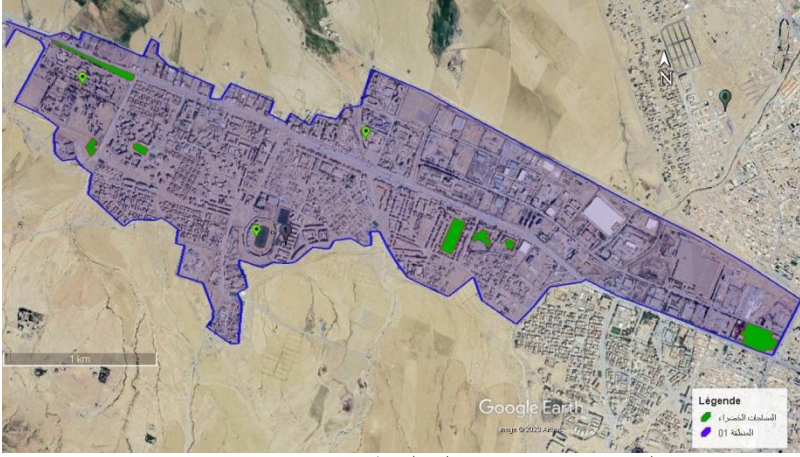


المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات باستخدام Google Earth Pro

• المنطقة الأولى :

تتربع هذه المنطقة على مساحة كبيرة تقدر بحوالي 547 هكتار، منها 130 هكتار المنطقة الصناعية، أما عن المساحات الخضراء بمختلف أنواعها فمساحتها حوالي 12.52 هكتار، ما يعادل 2.18 % من مساحة المنطقة، التي تشمل الأحياء أول نوفمبر، الجيريدون، جبل أنوال، الوئام 1 والوئام 2، أهم المساحات الخضراء الموجودة في المنطقة حديقة التسلية والترفيه Golden Park وساحة الوئام ضمن حيي الوئام 1 و 2 وهما في حالة جيدة أما المساحات الخضراء ضمن حي الجيريدون وأول نوفمبر فهما في حالة سيئة تتطلب إعادة التهيئة، أما عن المساحات الخضراء التابعة للتجهيزات العمومية كالجامعة والإقامات الجامعية وكذا الملعب فهي في حالة مقبولة كون الاهتمام بها يكون من قبل عمال على مستوى المؤسسات.

الصورة الجوية رقم (36) : المساحات الخضراء في المنطقة 01



المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

• المنطقة الثانية :

تتربع على مساحة تقدر بحوالي 361 هكتار، تشمل الأحياء حي الشيخ العربي التبسي، حي 300 سكن اجتماعي، حي سكانسكا، وحي فارس الحبيب ولا تشتمل على حدائق عامة وجل المساحات الخضراء فيها تابعة للتجهيزات والمرافق العامة، وأهمها مسجد الشيخ العربي التبسي والحماية المدنية، وفندق طارق، وبعض المؤسسات التربوية، بمساحات خضراء إجمالية مساحتها حوالي 1.44 هكتار ما يعادل 0.4 % من مساحة المنطقة .

الصورة الجوية رقم (37) : المساحات الخضراء في المنطقة 02

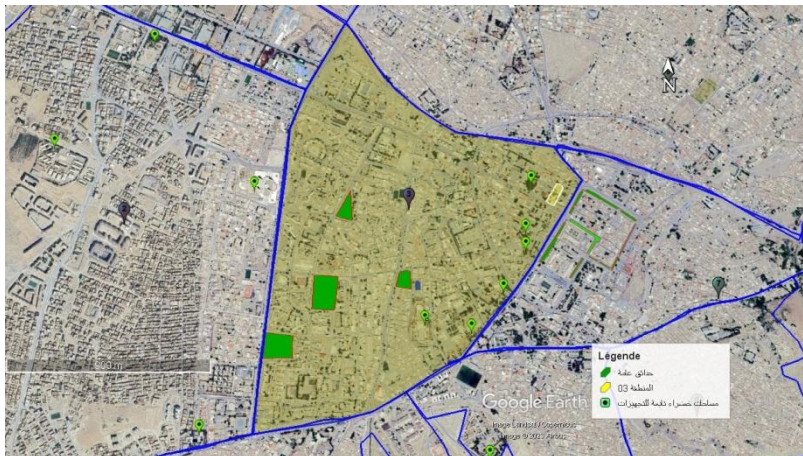


المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

• المنطقة الثالثة :

تشمل هذه المنطقة التي تمثل امتداد لمركز مدينة تبسة على أهم المساحات خضراء في المدينة، وهم حدائق النهضة، الدكان، وتيفاست، والحديقة العامة بحي يحي فارس، إضافة إلى وجود عديد التجهيزات والمرافق العامة، التي تضم مساحات خضراء هامة بداخلها وعلى رأسها مقر الولاية، وقصر الثقافة، ومستشفى خالد بن عبد العزيز، والعديد من المؤسسات التربوية الموجودة في حي المدارس والتي أغلبها تعود للحقبة الاستعمارية، إجمالي المساحات الخضراء بمختلف أنواعها تقدر مساحتها بحوالي 10.2 هكتار وهي تمثل ما يعادل حوالي 4.74% من مساحة المنطقة المقدره بحوالي 215 هكتار والتي تضم أحياء الفوبر، وحي المدارس، حي الكويماد، حي يحي فارس وحي العربي بوذهبية.

الصورة الجوية رقم (38) : المساحات الخضراء في المنطقة 03

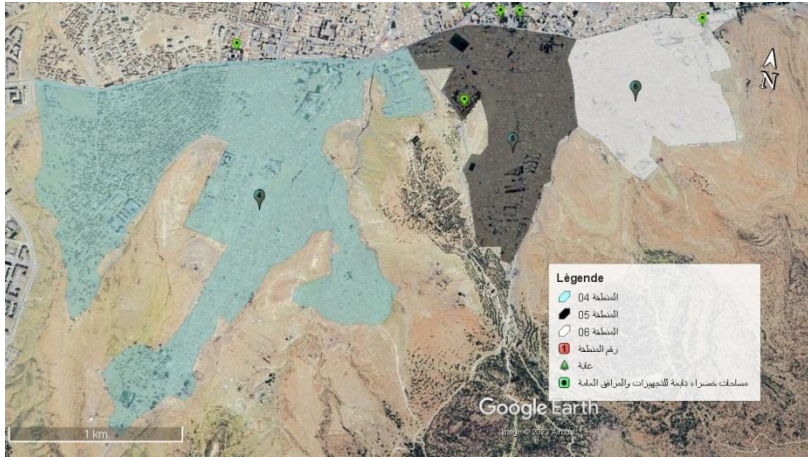


المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

• المناطق الرابعة ، الخامسة، السادسة:

تتربع هذه المناطق الثلاثة على مساحة تقدر بحوالي 422 هكتار، تشمل الأحياء حي جبل الجرف، أحياء الميزاب 1-2-3، حي لاکومين وأحياء الزاوية العلوية والسفلية وكلها أحياء فوضوية واقعة في الجهة الجنوبية للمدينة في مناطق ذات تضاريس وعرة نوعا ما، ويعد انشاؤها امتداد للعمران على حساب البيئة الطبيعية من مساحات خضراء جبلية، وهذه المناطق الثلاثة لا تشتمل على حدائق عامة ولا مساحات خضراء، باستثناء بعض المساحات الصغيرة التابعة للتجهيزات والمرافق العامة كالمؤسسات التربوية، أو بعض المساحات الصغيرة التابعة للمنازل الفردية وبعض الأشجار، وبالتالي إجمالي المساحات الخضراء لا تتعدى 0.8 هكتار، ما يعادل 0.18 % من المساحة الاجمالية للمناطق الثلاثة إلا أن جنوب هذه المناطق أين جبل أنوال والدكان تحوي بعض المساحات التي يمكن استثمارها وتكثيف التشجير فيها لمنع التوسع الفوضوي وزيادة المساحات الخضراء في المدينة.

الصورة الجوية رقم (39) : المساحات الخضراء في المناطق 04، 05، 06

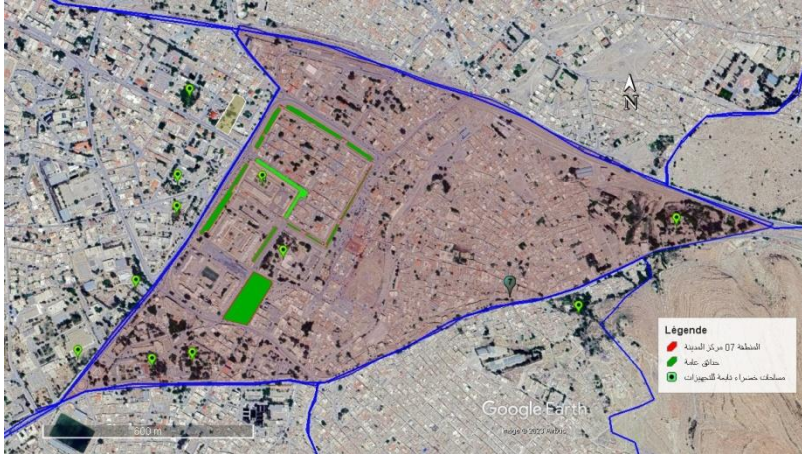


المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

• المنطقة السابعة:

تشمل هذه المنطقة التي تمثل مركز مدينة تبسة على مساحات خضراء مقدره بحوالي 4.73 هكتار ممثلة في حديقة لابريش ومساحات خضراء محيطة بالسور البيزنطي، إضافة إلى مساحات خضراء أخرى تابعة للتجهيزات والمرافق العمومية كالبلدية ومقر إقامة الوالي، والعديد من المساحات الخضراء الخاصة التابعة للسكنات وهي ذات مساحات صغيرة متفرقة لا يمكن احصاؤها بدقة وكل هذه المساحات الخضراء لا تمثل إلا ما يعادل حوالي 4.92% من مساحة المنطقة المقدره بحوالي 96 هكتار .

الصورة الجوية رقم (40) : المساحات الخضراء في المنطقة 07

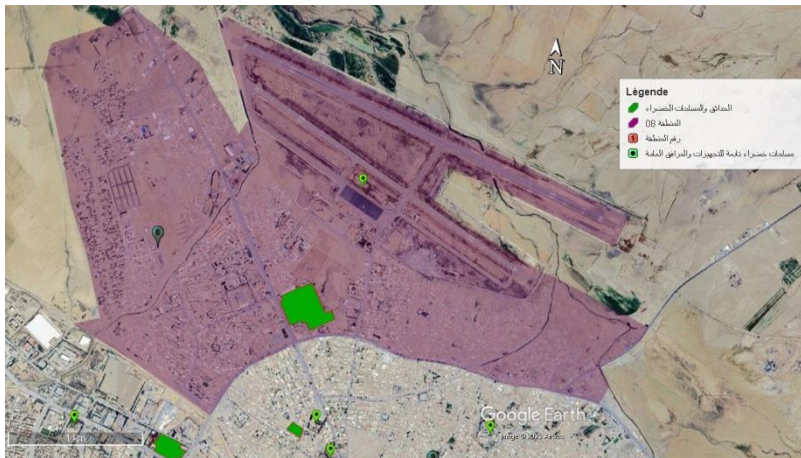


المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

● المنطقة الثامنة :

تتربع هذه المنطقة على أكبر مساحة بالنسبة لباقي المناطق في المدينة حيث تقدر بحوالي 775 هكتار منها حوالي 200 هكتار لمطار الشيخ العربي التبسي، أما عن المساحات الخضراء بمختلف أنواعها فمساحتها حوالي 15.11 هكتار ما يعادل 1.95 % من مساحة المنطقة التي تشمل الأحياء حي طريق عنابة، وحي المطار، حي فاطمة الزهراء، أهم المساحات الخضراء الموجودة في المنطقة حديقة التسلية والترفيه طريق عنابة، وكذا المساحات الشاسعة على مستوى المطار والتي من المفروض تكون مهياة وفي حالة جيدة حتى ولو كان استعمالها خاص كونها ضمن مرفق عام إلا أنه تضيف رونقا وجمالا على المرفق العام، وعلى المدينة ككل وهناك مساحات أخرى صغيرة تابعة للأحياء السكنية ولبعض التجهيزات العمومية الأخرى

الصورة الجوية رقم (41) : المساحات الخضراء في المنطقة 08

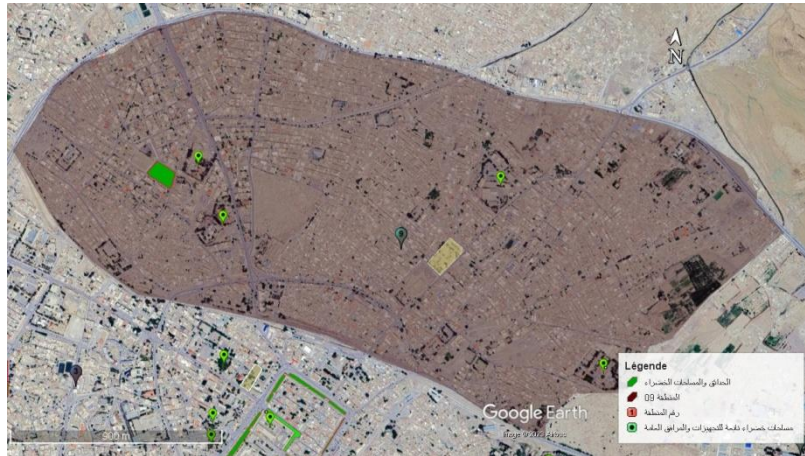


المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

● المنطقة التاسعة:

تشمل هذه المنطقة التي تمثل أحياء ذراع الامام وحي لارموط على حديقة عمومية واحدة حديقة السنوسي، وعلى مساحات خضراء أخرى تابعة للتجهيزات والمرافق العمومية، وكذا مساحات خاصة تابعة للسكنات بمساحة إجمالية للمساحات الخضراء تقدر بحوالي 1.94 هكتار والتي لا تمثل إلا ما يعادل حوالي 0.53 % من مساحة المنطقة التي تشغل حوالي 356 هكتار .

الصورة الجوية رقم (42) : المساحات الخضراء في المنطقة 09



المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

● المنطقة العاشرة:

تشمل هذه المنطقة على نسبة قليلة من المساحات الخضراء والتي إما تتبع التجهيزات أو حقول صغيرة تتبع الخواص والمنطقة تضم أحياء المرجة، وحي البساتين والتي وفقا لإسمها كانت منطقة تركز فيها المياه عند هطول الأمطار وقد تشكل غطاء نباتي في وقت ما، إلا أنها توسعت فوضوية إضافة إلى وجود منطقة النشاطات طريق بكارية، نسبة المساحات الخضراء بهذه المنطقة 0.22 % من المساحة الاجمالية للمنطقة والمقدرة بحوالي 300 هكتار أي ما مساحته 6500 م²، إلا أنه يمكن الاستثمار في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية وحتى الشمالية بالتشجير والتهيئة والعمل على عدم توسع المدينة الفوضوي في هذه الاتجاهات لأن الجهة الشمالية تعد منطقة معرضة للفيضانات والجهة الجنوبية والجنوبية الغربية تضاريس وعرة وتحمل بعض الغطاء النباتي.

الصورة الجوية رقم (43) : المساحات الخضراء في المنطقة 10



المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

● المنطقة الحادية عشر :

هذه المنطقة تضم القطب الحضري الدكان الذي مازال في طور الانجاز استلم شطر مهم منه، حيث تقدر المساحة الاجمالية للقطب حوالي 260 هكتار، وما تم شغله إلى نهاية 2022 حوالي 150 هكتار إلا أنه إلى حد الآن لا يضم مساحات خضراء، سوى حدود هذه المساحات والتي لم تهيأ بين العمارات إلى اليوم، مع العلم أن هذا القطب وضع ضمن منطقة كانت ذات غطاء نباتي من أشجار وحشائش كما هو محاط بها، هذا القطب والذي يجب تكثيف عرس الأشجار والتهيئة داخله وحوله لكي يكون متنفس لسكان المدينة وتعويض للمساحات الخضراء المهذورة ضمن توسع البيئة المبنية المسببة لمختلف الملوثات على حساب البيئة الطبيعية التي تزخر بكل ما هو نقي وطبيعي.

الصورة الجوية رقم (44) : المساحات الخضراء في المنطقة 11



المصدر : من إعداد الباحث 2022 اعتمادا على المعطيات باستخدام برنامج Google Earth Pro

7- الدراسة التحليلية للمساحات الخضراء بمدينة تبسة :

تحتوي مدينة تبسة على عديد المساحات الخضراء منها ما هو مهياً ومنها ما هو متدهور نتيجة عديد الظروف سواء اهمال أو عدم تهيئة وسوف نذكر المساحات الخضراء الموجودة بمدينة تبسة :

7-1- الحدائق العامة :

7-1-1- حديقة التسلية والترفيه طريق قسنطينة Golden Parc :

تقع بالمنطقة رقم 01 بمحاذاة نفق طريق قسنطينة، ذات شكل منتظم وهي مهياً، تتربع على مساحة تقدر بحوالي 3 هكتارات تحتوي على مساحات لعب، وتأتيث حضري مكون من عديد الألعاب للأطفال ومساح على الهواء الطلق، إضافة إلى أماكن راحة للعائلات، ويُعدّ من أهم الفضاءات التي تمثل متنفس للعائلات خاصة أوقات العطل، وهو في حالة جيدة والصورة الجوية رقم (45) توضح ذلك
الصورة الجوية رقم (45) :
الصورة رقم (36) :



المصدر : من إعداد الباحث 2022 باستخدام برنامج Google Earth Pro

7-1-2- الحديقة العامة يحي فارس :

تقع بالمنطقة رقم 03 بحي يحي فارس، ذات شكل مثلث وهي مهياً، وفي حالة متوسطة وتبلغ مساحتها حوالي 0.65 هكتار، وتعتبر نظيفة بالمقارنة مع حدائق أخرى، وهي موضحة في الصورة رقم (37) والصورة الجوية رقم (46)

الصورة رقم (37) :



المصدر : من إنقطة الباحث 2024

الصورة الجوية رقم (46) :



المصدر : من إعداد الباحث 2022 باستخدام برنامج Google Earth Pro

7-1-3- الحديقة العمومية الدكان :

تقع بالمنطقة رقم 03، وهي مهيأة تبلغ مساحتها حوالي 2.6 هكتار، ذات شكل منتظم تحتوي على أكشاك وتأثيث حضري إلا أن المساحات المعشوشبة في حالة سيئة تحتاج إلى عناية أكثر، ومن حين لآخر تقوم الجماعات المحلية والجمعيات وغيرها، بمبادرات من أجل رفع النفايات الناتجة عن تدهور الأعشاب وكذا الممارسات اللامسؤولة من طرف بعض الأشخاص، بطرح النفايات في الأماكن العامة، وحتى لباقي الحقائق العامة، وتبقى مسؤولية مشتركة بين مختلف الفاعلين للحفاظ على هذه المساحات التي تعد متنفس وهي موضحة في الصورة رقم (38)، والصورة الجوية رقم (47)

الصورة رقم (38) :

المصدر : من إلتقاط الباحث 2024

الصورة الجوية رقم (47) :

المصدر : من إعداد الباحث 2022 باستخدام برنامج Google Earth Pro

7-1-4- الحديقة العمومية النهضة :

تقع بالمنطقة رقم 03 على محور شارع بلقاسم يوسف، ذات شكل منتظم وهي في حالة سيئة، تترعب على مساحة تقدر بحوالي 1.6 هكتار، تحتوي على تأثيث حضري (مقاعد للجلوس)، وممرات للراجلين إلا أن المجالات المعشوشبة سرعان ما تتدهور مخلفة نفايات الأعشاب والأشجار، تحتاج إلى عناية أكبر، وتهئية أفضل والصورة رقم (39)، والصورة الجوية رقم (48) تبين لنا الحديقة

الصورة رقم (39) :

المصدر : من إلتقاط الباحث 2024

الصورة الجوية رقم (48) :

ذ

المصدر : من إعداد الباحث 2022 باستخدام برنامج Google Earth Pro

5-1-7- الحديقة العمومية قاعة المؤتمرات:

تقع بالمنطقة رقم 03 على ذات شكل شبه منتظم، وهي مهياة تتربع على مساحة تقدر بحوالي 0.56 هكتار، تحتوي على تأثيث يتمثل في طاولات ومقاعد للجلوس، بها 4 قطع أعمدة حجرية ذات قطر حوالي 60 سم موجودة في الدائرة المركزية اضافة إلى حجر على شكل متوازي مستطيلات تعود للعهد الروماني، تحتوي على ممرات الراجلين قليلة كثافة الأشجار والمساحات المعشوشبة سيئة، لقلة العناية، وهي موضحة في الصورة رقم (40) والصورة الجوية رقم (49)

الصورة رقم (40) :

المصدر : من التقاط الباحث 2024

الصورة الجوية رقم (49) :

المصدر : من إعداد الباحث 2022 باستخدام برنامج Google Earth Pro

6-1-7- الحديقة العمومية السنوسي :

تقع بالمنطقة رقم 09 على ذات شكل منتظم، وهي مهياة تتربع على مساحة تقدر بحوالي 0.73 كما هو موضح في الصورة رقم (41)، والصورة الجوية رقم (50).

الصورة رقم (41) :Source: <https://www.trfihi-parks.com/ar/park-details/5170-Snoussi-Park> consulté le 15-02-2024**الصورة الجوية رقم (50) :**

المصدر : من إعداد الباحث 2022 باستخدام برنامج Google Earth Pro

7-1-7- حديقة التسلية والترفيه طريق عنابة تيفيست:

تقع بالمنطقة رقم 08 بمحاذاة طريق لاروكاد، وطريق عنابة، ذات شكل منتظم، وهي مهيأة تتربع على مساحة تقدر بحوالي 8 هكتارات تحتوي على مساحات للعب وتأثيث حضري من كراسي وعديد الألعاب للأطفال وأماكن ترفيهه راحة للعائلات ومسابح، وهي من أهم الفضاءات التي تعد متنفس للعائلات حالتها جيدة خاصة بعد ما تم اعادة الاعتبار لها وتهيئة مساحات جديدة بها، بغية توفير أماكن للراحة والترفيه ومنتفس للعائلات، حيث تم تأجيرها لمتعامل خاص لاستغلالها وفقا لدفتر شروط لمدة 10 سنوات والصورة رقم (42)، والصورة الجوية رقم (51) توضح ذلك

الصورة رقم (42) :

Source: Page facebook TEBESSA UNE PHOTO PAR JOUR consulté le 15-02-2024

الصورة الجوية رقم (51) :

المصدر : من إعداد الباحث 2022 باستخدام برنامج Google Earth Pro

8-1-7- الحديقة العمومية لابريش la brèche :

تتربع مساحتها تقدر بحوالي 1 هكتار تقع بمركز المدينة، تحتل موقع جد مهم بجوار مقر البلدية، وكذا السور البيزنطي من الجهة الجنوبية، ذات شكل منتظم وهي مهيأة، ذات تردد جد كبير من طرف السكان وحتى من خارج المدينة نظراً لموقعها، وما يحيط بها من تجهيزات وتجارة وغيرها، وهي بحاجة إلا اهتمام أكبر وصيانة دورية مثل باقي الحدائق على مستوى المدينة، وهي موضحة في الصورة رقم (43) والصورة الجوية رقم (52)

الصورة رقم (43) :

المصدر : من إلتقاط الباحث 2024

الصورة الجوية رقم (52) :

المصدر : من إعداد الباحث 2022 باستخدام برنامج Google Earth Pro

9-1-7- مساحات خضراء مهياة حول السور البيزنطي وساحة النصر داخله :

تمثل المساحة المحيطة بالسور البيزنطي بمركز مدينة تبسة، حيث تحيط المساحات المهياة بالسور البيزنطي تقريبا من كل جهات هذه المساحات الخضراء المعشوشبة، وبها تأثيث حضري من كراسي وطاولات وإنارة وحاويات القمامة وبها ممرات للراجلين، إلا أن التأثيث في حالة متدهورة نتيجة الممارسات اللامسؤولة لبعض المستعملين، إضافة إلى تدهور الأرضية المعشوشبة بسبب قلة الاهتمام وحتى الظروف الطبيعية أما عن المساحة الاجمالية لهذه المساحات الخضراء فهي تقدر بحوالي 1.2 هكتار، وتوجد داخل السور البيزنطي ساحة عامة تم إعادة تهيئتها مؤخر سنة 2022 وهي في حالة جيدة رغم تصرفات بعض التجار الفوضويين وحتى أصحاب المحلات التجارية برمي النفايات التجارية من كرطون وبلاستيك على مستوى بعض أجزاء الساحة العامة، مما يشكل تلوث بصري ويعطي صورة سيئة عن المدينة، تقدر مساحتها بأكثر 0.3 هكتار، ويُعدُّ التردد على هذه المجالات كبير جدا نظرا لموقعها داخل وحول أسوار المدينة التاريخية لذلك يجب تضافر الجهود بين مختلف فعاليات المجتمع، والدولة للحفاظ وإعطاء صورة جمالية جيدة عن المدينة، وهي في الصورة رقم (44)، والصورة الجوية رقم (53)

الصورة رقم (44) :

المصدر : من التقاط الباحث 2024

الصورة الجوية رقم (53) :

المصدر : من إعداد الباحث 2022 باستخدام برنامج Google Earth Pro

2-7- حدائق ومساحات خضراء تابعة للتجهيزات والمرافق العامة :

تعد هذه الحدائق والمساحات الخضراء التابعة للتجهيزات والمرافق العمومية أكثر أهمية وتهيئة واهتمام، كون كل منها تابع للمرفق العام، ولها عامل قد يكون متخصص يقوم برعايتها وتهيئتها وصيانتها دوريا، مما يجعلها يضفي عليها جمالا ورونقا يزيد من قيمة المرفق العمومي، وحتى في المنظر العام للمدينة كمقر الولاية ومقر البلدية والجامعة بمختلف كلياتها وكذا المؤسسات التربوية وغيرها، إلا أن استعمال هذه

المساحات الخضراء التابعة للتجهيزات والمرافق وقد تكون حدائق جماعية أو حدائق تزيينية²⁵² تبقى منحصرة على عمال ورواد هذه المرافق وهي تشغل مساحات معتبرة قد تتجاوز 20 هكتار .

الصورة رقم (45) : مساحات خضراء تابعة لمرفق عمومي مسجد



المصدر : من التقاط الباحث 2024

الصورة رقم (46) : صفوف مشجرة

3-7- الصفوف المشجرة :



المصدر : من التقاط الباحث 2024

إن أغلب محاور الطرق الرئيسية تتميز بوجود صفوف مشجرة خاصة على محور الطرق الوطنية 10 و16، وكذا طريق لاروكاد، إضافة إلى طريق واد هلال المؤدي لمقر الولاية وغيرها، من الطرق إلا أن عديد هذه الأشجار والنخيل التزيينية تحتاج إلى اهتمام وعناية وتقليم ناهيك إلى موت العديد منها بسبب قلة الصقي، وهذا ما لاحظناه خاصة بالنسبة للنخيل المزروعة من محور الدوران طريق الكويف إلى ما بعد محور الدوران طريق بكارية، حيث أن عدد معتبر من النخيل قد ماتت ولم تستبدل، إضافة إلى غرس بعضها تحت الخط الكهربائي عالي الضغط مما يشكل عندما تكبر خطر على الشبكة أو على السكان ومستعملي الطريق.

²⁵² - القانون (06-07) مرجع سبق ذكره، ص 08.

8- المساحات الخضراء بمدينة تبسة من خلال أدوات التخطيط والتسيير الحضري:²⁵³ رغم ما نجده

في القوانين والمراسيم التنفيذية وحتى توصيات مخططات التخطيط والتسيير الحضري المنبثقة عن القوانين سالفة الذكر، إلا أن الاهتمام بالمساحات الخضراء تبقى ضعيفة جدا حيث أن من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلديات تبسة بكارية بولحاف الدير الكويف الحمامات لَمَحَ للاهتمام بالمساحات الخضراء من خلال :

- من بين أهداف المخطط إعادة تنظيم الفضاءات الخارجية بالبرامج الفعالة، والتي يمكن أن نفسرها بالمساحات والمساحات الخضراء.
- كل الأراضي والمناطق المحمية بالأخص الارتفاقات يجب غرسها كمساحات خضراء
- المساحات الخضراء الموجودة يجب حمايتها.
- يجب تهيئة بين السكنات الجماعية ونصف الجماعية ولا تبقى أبدا فارغة .

وقد تناول مخطط التهيئة الولائي لولاية تبسة المساحات الخضراء من خلال الإشارة إلى الاهتمام بها على مستوى الولاية، وذلك تماشيا مع تحقيق أهداف قانون المساحات الخضراء وزيادة نسبتها من خلال زيادة الحضائر الحضرية، وشبه الحضرية، ومختلف المساحات الخضراء ومجالات الترفيه واللعب والسعي لرفع مقدار أو نصيب الفرد من المساحات الخضراء، والذي يشير إلى 1 م²/شخص في ولاية تبسة، حيث يُعدُّ ضعيف جدا فيما أنه من المفروض أن يكون بين 10 و 15 م²/شخص²⁵⁴، لذلك أيضا يجب وضع أحزمة خضراء على مستوى المدن، وصيانة الفضاءات العامة والمساحات الخضراء المختلفة داخل المدن والاعتناء بها، وكل هذا لرفع نسبة المساحات الخضراء سعيا إلى تحقيق بيئة سليمة تزيد من رضا الساكنة وتحقق نوعا من الرفاه لدى شرائح المجتمع المختلفة²⁵⁵.

أما عن مخططات شغل الأراضي فلا يمكن أن تتجاوز أبدا المساحات الخضراء والفضاءات الخارجية ولو نظريا على مستوى تقاريرها، وكذا مخططاتها، إلا أنه على أرض الواقع لا نلمس ذلك الاهتمام الموجود على مستوى أدوات التهيئة العمرانية ومخططات التخطيط والتسيير الحضري حيث أن كل الاهتمام والتركيز أثناء تطبيق مخططات شغل الأراضي منحصر بشكل رئيسي في الإطار المبني، من خلال تشييد السكنات وبعض التجهيزات وتهيئة بعض الطرقات، فيما أن الفضاءات الخارجية المختلفة من ساحات ومساحات خضراء ومساحات لعب تأتي بالدرجة الأخيرة، حيث في بعض الأحيان تخصص لها عمليات في إطار التحسن الحضري ويتم تدارك الأمر وتهيئتها، إلا أن الإهمال وعدم المحافظة عليها سرعان ما يؤدي

²⁵³ - URBA, Batna. PDAU phase 3 P 148.

²⁵⁴ - ⁸ - ANAT. (2011) :Le Plan d'Aménagement de la Wilaya « PAW » Tébessa Algérie P 50 p 51.

إلى تدهورها، وقد تقع عليها تجاوزات في إطار غير قانوني أو على أجزاء منها من خلال تعميمها بشكل فوضوي وهذا ما يزيد من نقصانها على مستوى المدينة .

9- الفاعلين : من بين الفاعلين أو المتدخلين في المساحات الخضراء نجد :

- **البلدية** : تعد البلدية الفاعل الأول على المستوى المحلي للمساحات الخضراء، من خلال تخصيص مكتب المساحات الخضراء ضمن مصلحة الصيانة والمحافظة على المحيط ، إلا أن قلة الامكانيات والموارد البشرية والمادية تؤثر بشكل كبير في الاهتمام بالمساحات الخضراء للمدينة حيث يقتصر الاهتمام بشكل دوري على الصفوف المشجرة من خلال التقليم وأحيانا السقي .
- **مديرية البيئة** : تعد شريك رئيسي في تسيير المساحات الخضراء، حيث تضم المديرية مصلحة التنوع البيولوجي وهي المكلفة بإعداد تقارير عن المساحات الخضراء على مستوى الولاية، وتشارك في كل العمليات التحسيسية والتوعوية وحملات النظافة وغرس الأشجار بالأخص على مستوى عاصمة الولاية.
- **الولاية**: من خلال اسداء توجيهات وتنظيم خرجات ميدانية لمعينة مدى تنفيذ البرامج المتعلقة بالتحسن الحضري، وحماية البيئة، وحملات التنظيف الدورية، والتي تشارك فيها مختلف الهيئات والجمعيات وممثلي الشعب من أجل الارتقاء بالبيئة السكنية للمواطنين.
- **الجمعيات والمجتمع المدني** : هذه الجمعيات وممثلي المجتمع المدني التي لا يمكن اهمالها، من خلال سعي الجمعيات ذات الطابع البيئي، وكذا جمعيات الأحياء، والتي تعد المحرك لعملية الاهتمام والصيانة والمحافظة على المساحات الخضراء، وغرس الأشجار والعناية بها، والتي قد ترافق، وقد تكون أداة ضغط على الجماعات المحلية، من أجل الاهتمام أكثر بالمساحات الخضراء بمختلف أنواعها ومن الجمعيات التي تنشط في المجال البيئي جمعية الجزائر الخضراء الوطنية، والتي تنشط على المستوى الوطني، وكذا الجمعية البيئية الولائية جمعية التحدي.

10- دور التحسين الحضري في التعامل مع المساحات الخضراء :

التحسين هو التغيير وإضفاء صورة أحسن على شيء ما سواء كانت تغييرات كبيرة أو صغيرة، أما التحسين الحضري فيعد آلية للارتقاء بالإنسان تمكنه من التمتع بحياة أكثر استقرارا وأمانا، وتعمل على تلبية متطلباتهم الحياتية سواء صحية وبيئية وسكن لائق وسهولة الوصول لمختلف المرافق العامة، والفضاءات العمومية وتوفر لهم مجالات للتنزه والترفيه والثقافة، وتحفزهم على الاندماج والتفاعل الاجتماعي، كما

تعمل على تنمية قدراتهم في ممارسة حق المواطنة بمختلف أشكالها من خلال المشاركة في تسيير فضاءاتهم المعيشية، في إطار تشاركي لضمان استدامة المدن²⁵⁶

قد تمس عملية التحسين الحضري حي أو مجموعة أحياء من خلال الفصول الموجودة في هذه العملية فقد تمس الإطار المبني من خلال تحسين الواجهات من خلال تجميلها وطلائها أو تصليح السلام وغيرها، وقد تمس المجال غير المبني من خلال تعبيد الطرق الفرعية أو ربط الحي بشبكة من الشبكات المختلفة كالكهرباء أو الغاز أو المياه أو الصرف الصحي أو تهيئة خارجية كفضاءات اللعب أو تبليط الساحات وتهيئة المساحات الخضراء كغرس الأشجار أو الورود والأزهار أو تغطيتها بالعشب الطبيعي، وكل هذا يكون وفقا للميزانية المخصصة لذلك ويتم تصنيف الأولويات بين الأحياء، وحتى بين الفصول في عملية التحسين الحضري في الحي الواحد فتكون مثلا الأولوية لتجديد شبكات الصرف الصحي لحي ما على حساب تهيئة المساحات الخضراء مثلا والأمثلة كثيرة وكلها مربوطة بالميزانيات والبرامج المسطرة سنويا، ناهيك عن دور المنتخبين المحليين الذين يقعون تحت ضغوطات كبيرة من خلال قلة الموارد المالية، وقلة العمليات المسجلة وتطلعات المواطن لحياة أفضل وظروف معيشية أحسن.

11- التحسين الحضري من خلال عينة الدراسة ومدى استفادة الأحياء من هذه العملية :

بالنسبة لاستفادة الأحياء من عمليات التحسين الحضري فإن حوالي 3/1 من العينة التي أجابت على الاستبيان صرحت بأن الأحياء التي تقيم فيها استفادات في السابق من عمليات التحسين الحضري، بينما 3/2 صرحوا بعدم استفادة أحيائهم من عمليات التحسين الحضري، وترجمه ما جاء في التساؤلات السابقة والتي اثبتت عدم رضى السكان عن أداء القطاعات المعنية وبالأخص الهيئات المنتخبة، التي في كل مرة يأمل منها المواطن التغيير الايجابي لحالة المدينة عموما بمختلف مكوناتها، إلا أنها في كل مرة تثبت فشلها ربما لعدم خبرتها أو لعدم قدرتها على تسيير مدينة يقارب عدد سكانها 1/4 مليون نسمة، رغم أنها عاصمة الولاية ومقر سلطة القرار على مستوى الولاية، ولعل أهم العوامل التي أثرت وزادت من تدهور الوضع المحلي الأوضاع التي مرت بها البلاد خلال السنوات السابقة بداية من 2017 أين صدرت أوامر بتوقيف كل المشاريع والعمليات التي لم تنطلق فيها الأشغال، واستمر الأمر على حاله إلى سنة 2019 أين بدأ الحراك ومنه إلى سنتين أو أكثر من وباء كوفيد 19 العالمي والذي أثر على كل دول العالم، في هذه الأثناء وبالضبط خلال شهر فيفري من سنة 2020 أين برز على الساحة السياسية والاجتماعية وعلى كل الأصعدة في الجزائر مصطلح جديد ألا وهو مناطق الظل من طرف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال مجلس

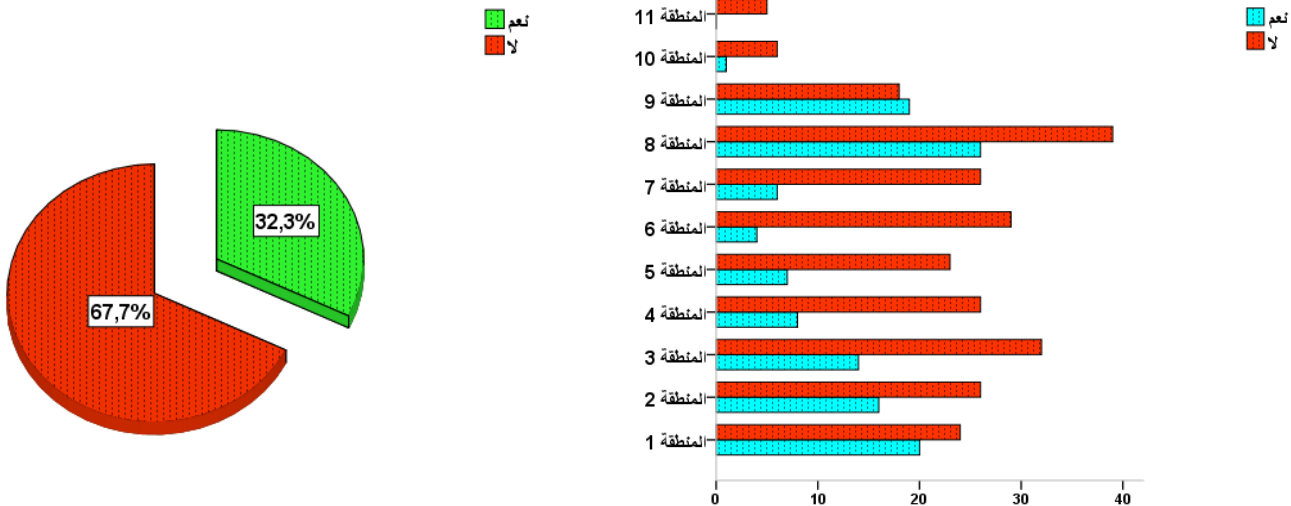
²⁵⁶ - محمد الهادي لعروق (2010) - التحسين الحضري و آلية للارتقاء بجودة الحياة المدنية الجزائرية السياسات و الممارسات - كتاب الملتقى الدولي الثاني لمعهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة أم البواقي - ديسمبر 2010 ، ص93.

الوزراء²⁵⁷ وبعدها في لقائه مع ولاية الجمهورية، أين أسدى تعليمات بإحصاء مناطق الظل، وبالتالي بعد إحصائها على المستوى الوطني أضحت برنامج فك العزلة وانعدام التنمية في عديد المناطق المحرومة خاصة الريفية وشبه الريفية، فعلى مستوى ولاية تبسة تم إحصاء 456 منطقة ظل، أين تم برمجة 1536 عملية في إطار مصادر التمويل المتمثلة في المخططات البلدية للتنمية، والمخططات القطاعية للتنمية، وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وكذا من ميزانية الولاية، حيث يعد برنامج مناطق الظل برنامج استعجالي ذا أولوية بالنسبة للسلطات العليا للبلاد للتخفيف من حدة العزلة، والفقر، والتهميش على عديد المناطق التي يعاني سكانها من صعوبة الحياة، وعدم توفر أبسط ضرورياتها كالصرف الصحي الكهرباء الريفية، الغاز، المسالك، والطرق وغيرها، وإضافة إلى المناطق الريفية، هناك فقدت بعض الأحياء الواقعة على أطراف المدن عمليات خاصة ضمن برنامج التنمية المحلية، إلا أنها عمليات قد تكون منفردة كتجديد شبكة الصرف الصحي مثلا أو الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب أو الإضاءة العمومية وغيرها وهي أحيانا لا ترقى لتطلعات الساكنة، ولا تلبي حاجياتهم الحقيقية، فيما أنه لا يجب أن نلغى اللوم على المجلس الشعبي البلدي فقط لأن بعض الأمور تتجاوزها، كون ميزانيته لا تلبي كل الاحتياجات، خاصة في ظل نقص مصادر التمويل رغم توجه الدولة إلى اسداء تعليمات بالعمل على خلق مصادر الثروة للتنمية المحلية من خلال تشجيع الاستثمار والشراكة الفعلية بين مختلف الفاعلين وعدم الاعتماد على دعم الدولة

فقط

الشكل رقم (70): مدى استفادة الأحياء من عمليات التحسين الحضري حسب الأحياء

الشكل رقم (69): مدى استفادة الأحياء من عمليات التحسين الحضري وفقاً لعينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث 2023، باستخدام برنامج SPSS

²⁵⁷ - وردة حدوش، سامي بسة (2021) " ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل " مجلة السياسة العالمية، المجلد 05 العدد الخاص 01، ص 18-08.

الصورة رقم (47) :



المصدر : من إلتقاط الباحث 2024

الصورة رقم (48) :



المصدر : من إلتقاط الباحث 2024

الصورة رقم (49) :



المصدر : من إلتقاط الباحث 2024

الصورة رقم (50) :



المصدر : من إلتقاط الباحث 2024

الصور 47-48-49-50 تظهر غياب التهيئة الخارجية وغياب التأثيث الحضري وتدهور الأوساط وتلوثها بمختلف الملوثات

12- الاستنتاجات والنتائج في مجال تسيير المساحات الخضراء بالمدينة:

بعد التعرف على مختلف المساحات الخضراء الموجودة بمدينة تبسة وتحليل واقعها، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تساعد في تقديم توصيات قد تساعد في زيادة المساحات الخضراء بالمدينة وترقيتها، وسبل المحافظة عليها وصيانتها كونها جزء لا يتجزأ من المجال العمراني والسكني، ولا يمكن الاستغناء عنها نظراً لأهميتها البيئية والجمالية والنفسية، ومن الاستنتاجات أن هناك نقص فادح للمساحات الخضراء في المدينة بحيث تمثل نسبتها 1.5 % من مساحة المجال الحضري للمدينة، مما جعل نصيب الفرد حوالي 2 م²/فرد وهذا ضعيف جداً، فيما سجلنا غياب شبة تام للمساحات الخضراء في بعض المناطق التي تمثل أحياء فوضوية، فضلاً عن عدم وجود مؤسسة عمومية مسؤولة عن المساحات الخضراء والاهتمام بها، باستثناء مكتب المساحات الخضراء على مستوى البلدية، ومصلة التنوع البيولوجي على

مستوى مديرية البيئة، فيما أن حتى المساحات الخضراء الموجودة بحاجة ماسة إلى الصيانة وإعادة التهيئة والتأثير، كما وجدنا أيضا أن الاهتمام بالإطار المبني وإهمال الإطار غير المبني (المساحات الخضراء، مساحات اللعب، التهيئة الخارجية، الأرصفة وغيرها)، عند إنجاز المشاريع خاصة السكنية، ومما زاد الأمر حدة التصرفات اللامسؤولة للسكان على المساحات الخضراء من خلال رمي النفايات فيها، وتخريب التأثير الحضري الذي فيها، مثل ما حدث في المساحات الخضراء المهيأة حول السور البنزطي، وحتى من أجل تدارك الأمر ببرامج التحسين الحضري، لم يتحقق ذلك بسبب نقص برامج التحسين الحضري حيث أن حوالي ثلثي عينة الدراسة صرحوا بأن الأحياء التي يقيمون فيها لم تستفد من برامج التحسين الحضري، وحتى على مستوى الجامعة لا يوجد شراكة فعلية بين الجامعة والهيئات المسؤولة والفاعلة على مستوى المدينة، رغم مبادرات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء مكتب استشارات على مستوى الجامعات وكذا التوجه للمؤسسات الناشئة والتي قد يكون لها دور فاعل في دفع عجلة التنمية المحلية، ولما لا الوطنية.

خلاصة الفصل:

يبرز هذا الفصل التحديات الكبيرة التي تواجه قطاع النقل الحضري بمدينة تبسة، حيث تعاني المدينة من قصور كبير في خدمات النقل الجماعي سواء من حيث توفرها أو جودتها، كما أن شبكة الطرقات بحاجة ماسة للتطوير والصيانة، خاصة على مستوى الأحياء السكنية، ولم يتم استغلال البنى التحتية المتوفرة كخط السكة الحديدية بالشكل الأمثل لخدمة حركة النقل الحضري.

وبالتالي توصلنا في الدراسة إلى ضرورة إتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين تسيير قطاع النقل بالمدينة، نظراً لارتباطه الوثيق بالتوسع العمراني وحركة السكان، ويتطلب ذلك تحديث أسطول النقل العام وتوفيره بشكل منظم، وتأهيل شبكة الطرقات، واستغلال البنى التحتية القائمة، إلى جانب تبني سياسات وتخطيط أفضل للنقل الحضري بما يتجاوب مع احتياجات السكان والتوسع العمراني للمدينة.

أما فيما يخص النفايات المنزلية فإن النتائج توضح وجود العديد من التحديات التي تواجه تسيير جمع ومعالجة النفايات الصلبة بمدينة تبسة، فعلى الرغم من أن حجم النفايات المنزلية المنتجة كبيرة، إلا أن نسبة إعادة التدوير ضئيلة جداً مقارنة بإجمالي النفايات، كما أن تردد عمليات جمع النفايات لا يفي بالاحتياجات، مما يؤدي إلى إنتشار التلوث.

لذا، من الضروري تبني سياسة شاملة لتسيير النفايات تركز على مبادئ التقليل وإعادة التدوير وإشراك المواطنين، ويتطلب ذلك تكثيف حملات التوعية وتشجيع مبادرات المجتمع المدني، إلى جانب تحسين البنى التحتية لجمع وفرز ومعالجة النفايات بما يضمن بيئة حضرية أكثر نظافة وصحة لسكان المدينة.

بالنسبة للمساحات الخضراء فهناك نقص فادح في المساحات الخضراء بالمدينة، حيث يقل نصيب الفرد منها عن المعدلات المعمول بها عالمياً، كما أن هناك مساحات غير مهيأة بالشكل المناسب، مما يجعلها عرضة للتعدي والاستخدام غير السليم، فيما أن الأحياء الفوضوية تكاد تفتقر تماماً لوجود مساحات خضراء. وعليه، نوصي بضرورة العمل على زيادة المساحات الخضراء وتحسين تسييرها وفق معايير التخطيط والتسيير الحضري الفعال، مع إيلاء اهتمام خاص بالأحياء الفقيرة كما ينبغي، وتفعيل برامج التحسين الحضري والعمل على التنسيق بين مختلف الفاعلين وعلى رأسهم المجتمع المدني كجمعيات الأحياء لإنشاء مساحات خضراء وتهيئتها بما يحقق الاستفادة المثلى لجميع السكان من هذه المساحات.

خلاصة الباب الثالث :

خلص هذا الباب إلى مجمل التوصيات والتوجيهات المتعلقة بالتسيير الحضري لعديد الجوانب المهمة في المدينة والتي تؤثر بشكل كبير في الإطار المعيشي للسكان، وفي البيئة الحضرية بشكل عام أين ركزنا على المحتوى الآتي :

من خلال الفصل الأول الذي سلطنا الضوء فيه على الأهمية الكبيرة للحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي العمراني والمعماري العريق لمدينة تبسة، والمتمثل في عديد المعالم الأثرية التي أنشأت خلال تواجد الرومان بين القرن الأول والثالث ميلادي ومن ورائهم البيزنطيين خلال القرن الخامس للميلادي وغيرها من المعالم، التي تزخر بها المدينة، حيث أن هذا الموروث الحضاري يجسد تاريخ وهوية المدينة وتراكماتها الثقافية عبر مختلف العصور، إلا أن هذا التراث الثمين يواجه اليوم تحديات خطيرة تتمثل في تدهور الحالة المادية للعديد من مكوناته بفعل عوامل الزمن والإهمال، إضافة إلى غياب الاهتمام والرعاية الكافية لحمايته من العوامل الطبيعية والبشرية رغم وجود القوانين والتشريعات، وحتى ضمن أدوات التخطيط والتسيير الحضري التي تدعو إلى حماية هذا الموروث، باستثناء بعض المبادرات المحتشمة من طرف بعض الفاعلين المتمثلة أحيانا في تنظيف محيط هذه المعالم.

وفي سبيل تثمين هذا التراث الحضاري العريق وتفعيله استغلالا مثمرا يعود بالنفع المباشر وغير المباشر على المدينة وسكانها، خلصنا في هذا المحور لمجموعة من الاستنتاجات والنتائج العملية التي نرى أنها في مجملها تصب في تحقيق أهداف تثمين التراث الثقافي للمدينة وتفعيله سياحياً بما يساهم في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية برمتها.

وفي الفصل الثاني الذي نقلنا فيه التركيز إلى موضوع لا يقل أهمية عن تسيير التراث الثقافي العمراني والمعماري، ألا وهو تسيير الخدمات العمومية الحيوية والأساسية داخل المجال الحضري لمدينة تبسة، من خلال التطرق بالتفصيل لثلاثة محاور رئيسية تمثل شريان الحياة بالنسبة للسكان، متمثلة في تسيير النقل الحضري بمختلف وسائله والذي يعد عامل من عوامل تطور البلدان والمجتمعات، ثم تسيير جمع ونقل ومعالجة النفايات المنزلية والتي تعد من أهم عوامل المحافظة على البيئة الحضرية، وتسيير المساحات الخضراء وتهئية المساحات الخارجية والتي تبين جزء من مدى رفاه السكان في المدينة.

حيث قمنا بتشخيص وتقييم الوضع الراهن لكل محور من هذه المحاور، واستعراض التحديات والإشكاليات التي تحول دون تسييره الأمثل، وصولاً إلى مجموعة من الاستنتاجات والنتائج التي يمكننا أن نقدم من خلالها توصيات نأمل أن تساهم في تطوير أداء هذه الخدمات والرفع من مردوديتها، بما يضمن الارتقاء بمستوى معيشة السكان ونوعية البيئة الحضرية برمتها، وبهذا نكون قد قدمنا رؤية متكاملة تربط بين قضايا التراث والخدمات الأساسية، باعتبارها مكونات محورية وضرورية لتحقيق تنمية حضرية متوازنة تصب في النهائية في مصلحة السكان وازدهار المدينة عمرانيا واقتصاديا واجتماعيا.

الخاتمة والتوصيات:

الخاتمة:

نستخلص من الباب الأول الذي تناولنا فيه كل من السياسة العمرانية للجزائر، وكذا التسيير الحضري في الجزائر من خلال القوانين والتشريعات، والذي وجدنا من خلاله أن السياسة العمرانية في الجزائر كانت نتاج موروث عمراني، من خلال ما مر على الجزائر من حقبة زمنية، وحضارات متعددة تعاقبت على المنطقة، أين تميزت عديد المدن بتعدد الأنسجة العمرانية المكونة للمجال الحضري، فيما أن كل نسيج قد يعبر عن حقبة زمنية، ففي الجزائر وبعد استقلالها مباشرة لم تهتم الدولة بإعداد سياسة عمرانية أو أدوات قانونية لتنظيم وتخطيط المجال بل اعتمدت على جل الأدوات والقوانين الموروثة عن الاستعمار، من أهم هذه الأدوات المخطط العمراني الموجه، وفي نفس الفترة وبالموازاة مع العمل بهذه الأداة ظهرت أدوات عمرانية عملياتية ممثلة في المناطق الحضرية السكنية الجديدة، والتحصيص العمومية، وكذا المناطق الصناعية، إضافة إلى نشأة عديد المصانع التي كان الهدف منها خلق قاعدة صناعية واقتصادية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد، وبالتالي فيما يخص السياسة العمرانية لم يكن لها اهتمام خلال فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1990 بحث تميزت هذه الفترة بزيادة السكان الحضر بسبب الهجرة الكبيرة نحو المدن والتجمعات الحضرية الكبيرة بحثا عن أوضاع اجتماعية واقتصادية أفضل في المدن، إلا أن هذه الهجرة كان لها تأثير كبير على المجال الحضري في المدن، من خلاله زاد الطلب على السكن، وانتشار الأحياء الفوضوية، انتشار ممارسات ريفية على مستوى الأحياء كتربية الحيوانات وغيرها، وزيادة الطلب على الخدمات والبنى التحتية، وبالتالي أضحت أدوات التخطيط والتسيير الحضري المعمول بها غير وظيفية، ولا تستجيب للمعطيات الأنية، وبالتالي توقف العمل بها مع بداية التسعينات، حيث بدأ العمل بأدوات تخطيط وتسيير حضري جديدة تتماشى والسياسات الجديدة ممثلة في المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، ومخططات شغل الأراضي، وتتماشى وأدوات التهيئة الإقليمية التي ظهرت من خلال قانون 1987 والتي كان الهدف منها خلق التوازنات الجهوية للتراب الوطني من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، والمخططات الجهوية للتهيئة الإقليمية، ومخططات تهيئة الولايات، وصدور ترسانة تشريعية كبيرة من القوانين والمراسيم التي كان الهدف منها تخطيط وتنظيم المجال وحسن تسييره، والدعوة إلى المشاركة والانفتاح الديمقراطي والتي تناولت: التوجيه العقاري، التهيئة والتعمير، أملاك الدولة، المدينة، الجماعات المحلية، الجمعيات وغيرها، فيما أنه في كل مرة يتم تعديل أو تتممة العديد منها إلى اليوم، مما يبين عدم فعاليتها أو عدم تناسقها مع المعطيات الراهنة في كل مرة، ورغم كل هذه المكونات التي من المفروض تتحكم بشكل فعال في المجال الحضري، إلا أن المشاكل والاختلالات تتفاقم في كل مرة خاصة فيما يخص الأحياء الفوضوية والقصديرية، دون أن ننكر مجهودات الدولة في العمل على القضاء على هذه البؤر بالأخص على مستوى المدن الكبرى، وذلك من خلال البرامج السكنية الضخمة التي سلمتها الدولة بشكل كبير مع فترة البحبوحة المالية منذ بداية الألفية الثالثة، التي تميزت بعديد البرامج التنموية وبرامج التحسين

الحضري، وقد كان صدور قانون يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام انجازها خلال سنة 2008 أكبر دليل على عدم القدرة في التحكم في عديد المخالفات العمرانية والمعمارية، والتي تستوجب التعديل وإدخالها في إطار قانوني، إلا أنه لم يلقى تجاوب كبير مما إستوجبّ تمديد العمل به في كل مرة، وكان آخرها بتمديد صلاحية العمل به إلى نهاية 2024 وفقاً لقانون المالية لنفس السنة، ويهدف التعمق في هذه الجوانب قمنا بإسقاط الموضوع على مجال الدراسة "مدينة تبسة"، والتي تمثل عاصمة الولاية، وتجمع رئيسي لبلدية تبسة، من خلال إجراء دراسة تحليلية لمدينة تبسة من الجوانب الطبيعية، والسكانية، والتطور المجالي لها، خاصة وأنها مدينة أصلها ضارب في عمق التاريخ، ناهيك عن موقعها الاستراتيجي على المستوى الوطني، كونها حلقة ربط بين مدن الشمال والجنوب، إضافة إلى أنها تابعة لولاية حدودية تعتبر من بوابات الجزائر من الجهة الشرقية على الجمهورية التونسية، وتعتبر مدينة تبسة نقطة جذب بالنسبة لبلديات الجوار، حيث أن عدد سكانها يمثل تقريبا ثلث سكان الولاية، أما فيما يخص التطور المجالي فقد مرت بعدد المراحل مما جعل نسيجها يشكل فسيفساء، بداية من النواه المتمثلة في المدينة داخل السور البيزنطي، إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم من مدينة ممتدة الأطراف، إلا أنها تشتمل على عديد الأحياء الفوضوية تتوزع في الجنوب الشرقي والجنوب ممثلة في أحياء الجرف الزاوية والزيتون والميزاب، وحتى في الشمال من خلال أحياء المرجة، مع انتهاج سياسة الأقطاب الحضرية من خلال قطب الدكان وقطب العنبة.

بالنسبة لأدوات التخطيط والتسيير الحضري في المدينة كان أولها خلال الحقبة الاستعمارية سنة 1931 من خلال مخطط التهيئة، وتم إعداد المخطط العمراني الموجه سنة 1972، فيما أنه فشل قبل العمل به، حيث أنه لم يستجيب للتحويلات التي طرأت بعده أين تم ترقية المنطقة إلى ولاية مما مكنها من الاستفادة من جملة من البرامج والمشاريع، إضافة إلى أدوات العمران العملياتية لتلك الفترة، التي أنشئت بسبب زيادة الطلب على السكن وغيرها، تم مراجعة المخطط العمراني الموجه سنة 1989 وسرعان ما تم توقيف العمل به بسبب تحول الجزائر من أدوات تخطيط وتسيير حضري وقوانين إلى أخرى بداية من 1990، وبالتالي خلال هذه الفترة كانت الأدوات التخطيطية والتسييرية غير فعالة تماما، وخلال سنة 1995 تم المصادقة على أول مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية تبسة، ولكن بسبب الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي لم يكن العمل به بشكل كبير، تم مراجعته والمصادقة عليه سنة 2012 والذي جاء بسياسة الأقطاب الحضرية، لكن الاختلالات والإشكاليات المطروحة على مستوى مختلف الأحياء تبقى مرهونة بالميزانيات والبرامج المسطرة، والتي تكون في أغلب الحالات نقطية، ولتشخيص هذه الاختلالات والمشاكل التي يواجهها السكان، ومجمل المدينة قمنا بعدد الزيارات الميدانية وإنجاز استبيان، وركزنا في الباب الثالث كعمل ميداني على بعض الجوانب التسييرية بغية إعطاء توجيهات وتوصيات قد تساعد في دفع عجلة التنمية بالمنطقة وتحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال مختلف الجوانب البيئية والاجتماعية وغيرها حيث أن هذا الباب يركز على محاور متمثلة في محور التراث المعماري والعمراني، ومحاور النقل، تسيير النفايات

الحضرية المنزلية، وتسيير المساحات الخضراء، والتي نرى أن كل منها يعد بالغ الأهمية في التسيير الحضري حيث خلصنا من خلال محور التراث العمراني والمعماري إلى إبراز دور أدوات التخطيط والتسيير الحضري في تنشيط السياحة الثقافية، من خلال استغلال المعالم التراثية المعمارية والعمرانية الموجود في مركز مدينة تبسة، وسبل المحافظة عليها، حيث يعد التراث المعماري والعمراني من أهم العناصر التي تبين هوية وتاريخ البلد وأصالته، فجل دول العالم التي لها موروث ثقافي مادي أو غير مادي، طبيعي أو حضاري تعمل على المحافظة عليه وتثمينه واستغلاله في السياحة الثقافية، وبذل كل الجهود من أجل التعريف به واستقطاب كل من هو شغوف به من مستكشفين وباحثين وطلبة وغيرهم.

ومدينة تبسة من بين أهم المدن الجزائرية التي تملك موروث ثقافي معماري وعمراني هام، يثبت عراقتها وأصالتها من خلال ما شيده الرومان والبيزنطيين كقوس النصر كركالا، ومعبد مينارف، وكذا مسرح مدرج دائري الشكل بطاقة استيعاب 7000 متفرج، أنشئ خلال القرن الأول للميلاد، دلالة على حجم وأهمية هذه المدينة آنذاك وغيرهم، وهي من المدن القلائل التي يعد موروثها العمراني المعماري جزء من النسيج العمراني للمدينة، بل يعدُّ مركز المدينة والقلب النابض، إلا أن نقص الاهتمام بهذا الموروث جعله يتدهور ويتأثر تأثيرا بالغا رغم ما وضعت الدولة الجزائرية من قوانين وتشريعات للمحافظة على التراث، وكذا من خلال أدوات التخطيط والتسيير الحضري التي تعد من أهم الضوابط التي تحدد السياسات المنتهجة تجاه النسيج العمراني للمدينة مهما كان نوع هذا النسيج سواء تاريخي أو معاصر، وتناولنا في هذه الجزئية الإطار المفاهيمي المتعلق بالتسيير الحضري والتراث والسياحة مرورا إلى الإطار القانوني والتشريعي للمحافظة على التراث، وكذا أدوات التخطيط والتسيير الحضري بالمدينة وتوجيهاتها في نفس المجال، وبعد التعريف بمدينة تبسة وحالة الموروث المعماري والعمراني بالمدينة، واعتمادا على التحليل الاستراتيجي SWOT، وعلى ضوء المعطيات والتحليل خلصنا إلى استنتاجات والنتائج بهدف الوصول إلى مشروع اقتراحات وتوصيات للنهوض بالسياحة الثقافية في المنطقة مع الحفاظ على التراث الثقافي العمراني والمعماري وكذا تفعيل دور أدوات التخطيط والتسيير الحضري في ذلك .

أما فيما يخص محور النقل الحضري والذي لا يمكن الاستغناء عن التطرق إليه عند الحديث عن التسيير الحضري والتطور المجالي بمدينة تبسة، هذا النقل الذي يعد العمود الفقري في أي مدينة، حيث من خلاله شخصنا حالة منظومة النقل الحضري الجماعي والفردى، والبنى التحتية للنقل ومسارات السير، أين وجدنا أن المدينة تعاني من تدني مستوى خدمات النقل العام وعدم توفرها بشكل دائم في بعض الأحيان، وكذا الوقوف والتوقف في العديد من الأماكن التي يمنع التوقف فيها، مما يسبب في بعض الأحيان الازدحامات والاختناقات المرورية، بالإضافة إلى قدم وسائل النقل العامة بالأخص الحافلات، ناهيك عن حالة شبكة الطرق وخاصة على مستوى الأحياء الفوضوية وغيرها، واعتمادا التحليل الميداني والاستبيان الإلكتروني

وعلى تحليل SWOT خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والنتائج بهدف وضع مشروع اقتراحات وتوصيات نأمل أن تساهم في حل مشاكل النقل ودفع عجلة التنمية وتحسين الخدمة العمومية للمواطن وفي محور تسيير النفايات الحضرية المنزلية والذي يرتبط بشكل مباشر بطرق الاستهلاك ونوع الاستهلاك، وممارسات الأشخاص والمؤسسات، حيث تواجه معظم دول العالم الثالث تحديات كبيرة في مجال إدارة وتسيير النفايات المنزلية، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة التلوث البيئي في المناطق الحضرية.

فيما أن الجزائر ورغم ما وفرت من امكانيات وقوانين في هذا المجال، مازالت تعاني عديد مدنها من ضعف في أنظمة جمع وفرز ومعالجة وتدوير النفايات المنزلية، بحيث لا تُعَدُّ كل المدن تتوفر على مرافق تجميع معالجة النفايات بشكل صحي، كما أن نظام الجمع لا يغطي كافة المناطق بالشكل المطلوب، الأمر الذي أدى إلى إنتشار ظاهرة المكبات العشوائية داخل وعلى أطراف التجمعات السكانية، مسببة تلوثاً بيئياً وقد يؤدي إلى إنتشار الأوبئة، دون أن ننكر انخفاض مستوى الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع تجاه التعامل مع النفايات وأهمية إعادة التدوير.

وبالنسبة لمدينة تبسة فهي تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال بحيث لا يزال الوضع دون المستوى المتوقع، لأن عمليات جمع وفرز ومعالجة النفايات تفتقر إلى الكفاءة اللازمة، بناء على كمية النفايات المنزلية التي تصل إلى مركز الردم التقني تبسة سنويا والمقدرة بحوالي 60 ألف طن، فيما يتم استرداد حوالي 600 طن فقط، ورغم ما تبذله الجهات المسؤولة في محاولة القضاء على مناطق الجمع العشوائية، إلا أن العديد من أحياء المدينة تعاني من التلوث وهذا ما صرحت به عينة من سكان المدينة، حتى أن أغلبهم صرح بأن عمليات الجمع ما بين مرة ومرتين في الأسبوع، دون الأخذ في الاعتبار قلة المشاركة، أو حتى غيابها، وغياب جمعيات الأحياء، وخلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والنتائج قدمنا توصيات وتوجيهات نود من خلالها إلى وضع حلول فعالة تتطلب تضافر جهود كل الفاعلين للحفاظ على البيئة وترقية مساهمات السكان المحليين في مختلف البرامج الداعمة إلى ترقية الحياة الحضرية والرقى بإطارهم المعيشي وغيرها من المبادرات الفاعلة.

أما عن محور تسيير المساحات الخضراء والتي تكتسي أهمية بالغة على مر العصور وفي كل دول العالم، أما عن الجزائر ورغم ما تنص عليه القوانين والمخططات المختلفة في المحافظة على المساحات الخضراء المختلفة، وإنشائها، وحتى على حماية المناطق غير القابلة للتعمير، كالغابات ومناطق الارتفاع، التي قد تكون مساحات خضراء، إلا أن الحاجة لتوسع المدينة وزيادة الطلب على العقار الحضري والذي يكون في بعض الحالات على حساب هذه الأراضي بحجة أو بأخرى، مع أن نصيب الفرد من المساحات الخضراء في الجزائر حوالي 1 متر مربع للشخص، وهذا معدل ضعيف جدا مقارنة باحتياجات الفرد من المساحات الخضراء والتي تقدر بـ 10 م² للشخص، ضمن عمليات البرمجة الحضرية، وبالتالي تطرقنا الى

المساحات الخضراء بمختلف أنواعها بمدينة تبسة أين ركزنا بشكل أكبر على الحدائق العمومية، وشخصنا حالتها، وتوزيعها في مختلف مناطق المدينة، حيث سجلنا نقص كبير بالأخص على مستوى الأحياء الفوضوية، بحيث تقل حصة الفرد من المساحات الخضراء في المدينة عن 2 متر مربع، مع العلم أن هناك مساحات كثيرة على مستوى الأحياء غير مهياة بالعشب والأشجار، مما يجعلها عرضة للتعدي من خلال رمي النفايات وحتى البناء عليها، أما عن توزيع المساحات الخضراء غير متكافئة على مستوى مناطق المدينة، على الرغم من أن أدوات التخطيط والتسيير الحضري توجه إلى احترام المساحات الخضراء والواقع غير ذلك تماما، وغيرها من النقائص المسجلة، وخلصنا إلى استنتاجات ونتائج وصولا إلى توجيهات وتوصيات للنهوض بالمساحات الخضراء ورفع قيمتها وسبل صيانتها والمحافظة عليها بكل مكوناتها المختلفة خاصة في ظل توفر برامج التحسين الحضري التي لا يمكن أن ننكر ودورها في التعامل مع المساحات الخضراء مما يتطلب توفير برامج أكثر للتحسين الحضري في مختلف أحياء المدينة، مع وجوب اقتراح برامج طموحة لزيادة هذه المساحات وتهيئتها لخدمة البيئة ومختلف مكونات المجتمع.

إن مواجهة هذه التحديات المختلفة التي توجه النسيج الحضري من خلال تطوره المجالي وسبل تسييره وكذا مدى مساهمة التسيير الحضري في التنمية المحلية إلا بتضافر جهود الجهات الرسمية على مختلف المستويات، ومبادرات المجتمع المدني، وتبني سياسات عمرانية فاعلة تراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية، ويوظف أفضل الممارسات والتجارب الناجحة، مع توفر الإرادة السياسية للاستثمار في الطاقات النظيفة، للوصول إلى مدينة صحية ومريحة للعيش تواكب تطورات سكانها.

وفيما يخص الفرضيات التي افترضناها في بداية البحث:

- بالنسبة للفرضية الأولى فإننا نؤكد الفرضية، فقد شهدت مدينة تبسة توسعات عمرانية متسارعة ونموا سكانيا كبيرا خاصة منذ فترة السبعينات، وهذا راجع لعدة أسباب ووفقا لكل مرحلة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، هذه التوسعات التي شكلت ضغط كبير على تسيير مجالها الحضري حيث زاد استهلاك العقار بشكل قانوني وغير قانوني، وزيادة الطلب على مختلف الخدمات والبنى التحتية.

- بالنسبة للفرضية الثانية " عجزت خطط التنمية العمرانية عن مواكبة الطلب المتزايد على السكن، مما أدى إلى إنتشار الأحياء العشوائية، وزاد الأمر حدة من خلال نقص البنى التحتية وتدني الخدمات والنقل وانتشار التلوث وغيرها " أين نؤكدته بتحفظ حيث أنه لا يمكن وصف الأمر بالعجز بل عدم القدرة على استيعاب كل الطلبات من سكن وتجهيزات وتهيئة وبيئة سليمة، فبالنسبة لملف السكن وما أكدته جهات رسمية على مستوى ولاية تبسة أن الطلبات كبيرة، ونرى أنه مادام الطلب كبير على السكن، وكذا نقص الرقابة على أطراف المدن، أليا يؤدي إلى زيادة توسع الفوضى العمرانية وبالتالي

تدنى مستوى الخدمات وزيادة الضغط على الهياكل والبنى الموجودة، وهذا ما سجلناه من خلال الاستبيان كتدني مستوى خدمات النقل والنظافة وغيرها من الاختلالات.

● حقا لم تنجح المخططات العمرانية والتشريعات ذات الصلة بالشكل المطلوب في التحكم في البناء الفوضوي والتوسعات العشوائية واستهلاك الأراضي خاصة غير القابلة للتعمير الموجودة في أطراف المدينة، وعلى حواف الأودية، مما صعب توجيه تطور المجال العمراني كما يجب، رغم وجود القوانين الرادعية، والتي تدعوا إلى توجيه العقار، وكان آخرها القانون الصادر أواخر 2023 والمتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظه عليها، "حيث حدد مسيري أراضي الدولة ومهامهم المنوطة بهم تجاه أراضي الدولة، كما حملهم المسؤولية الشخصية على الأضرار المترتبة عن التعدي على أراضي الدولة التي يسببونها، بسبب عدم قيامهم بمهامهم أو امتناعهم عن القيام بالالتزامات المفروضة عليهم" والذي نأمل أن يحد من فوضى العمران، دون أن ننكر أن التوسعات العمرانية المخططة أو القانونية تسيير بشكل مقبول خاصة مع توجه الدولة نحو سياسة الأقطاب العمرانية لخلق مجالات متوازنة لا تحوي على اختلالات، فيما أن المدينة تبقى تعاني عديد الاختلالات، والتي تتطلب تضافر جهود كل الفاعلين خاصة الدولة من خلال الدعم بمختلف البرامج المركزية والقطاعية والمحلية مع زيادة الدعم للجماعات المحلية لمحاولة خلق مصادر تمويل واستثمارات محلية تعود على المدينة بالفائدة .

● بالنسبة للفرضية الأخيرة المتمثلة في " نقص في التنسيق بين مختلف الفاعلين مما أثر سلبا على تسيير المدينة " أنفي هذه الفرضية حيث أنه لا يعد نقص، وإنما غياب أو تغييب المشاركة السكانية والمجتمع المدني في وضع السياسات والبرامج التنموية التي يعد الساكن هو المستهدف من خلالها وهو مغيب، فيما أن هناك تنسيق بين باقي الفاعلين العموميين والخواص ويتم التشاور والتنسيق بينهم وإبداء آرائهم، وبناء على الدراسة الميدانية فقد صرح أغلب المستجوبين أن أحياءهم لا تحتوي على جمعيات أحياء، وحتى إن وجدت فهي غائبة مغيبة، فيما نأمل من السياسات الجديدة تفعيل دور المجتمع المدني خاصة بعد تنصيب المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، إضافة إلى سياسة انفتاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على المؤسسات الاقتصادية والعمومية، وتوقيع اتفاقيات وبعث مشاريع المؤسسات الناشئة، وكذا مكاتب الاستشارات المستحدثة على مستوى الجامعات والتي نأمل أن تقدم بالإضافة في مجال التنمية والتسيير الحضري، وتقليص الفروق بين مختلف مكونات المجال الحضري لمدينة تبسة وباقي المدن الجزائرية .

التوصيات:

1. التوصيات القانونية والتشريعية:

- تحديث وتجديد القوانين المتعلقة بالتعمير والتهيئة العمرانية بما يتماشى ومتطلبات العصر وخصوصيات كل منطقة، حيث أن ما يطبق بالمدن الساحلية قد لا يتماشى والمدن الداخلية أو الصحراوية إضافة إلى أن هذه الأدوات القانونية قد تجاوزت 33 سنة، أو تكييفها وما يتلاءم وتطلعات الساكنة في الوقت الراهن والمستقبلي والذي يفتح على المقاربة التشاركية في كل شيء.
- خلق هيكل مؤسساتي وحتى تشريعي ومالي يشرف على تسيير الأقطاب الحضرية المستقلة والمنفصلة عن المدينة الأم من أجل تسييرها وصيانتها وتحسين إطارها الحياتي العام لشاغلها .
- تسهيل منح رخص سيارات الأجرة للنقل الحضري خاصة بالنسبة للناقلين غير الشرعيين لوضعهم في الخدمة وفي إطار قانوني.
- تعديل القانون وفقا لمقتضيات الوقت الراهن والتوقعات المستقبلية وما يتماشى وتوجيهات المنظمات العالمية والإقليمية على سبيل المثال الجوائح والكوارث كجائحة كورونا التي تجاوزت العامين والأضرار الناجمة عن جمع النفايات بالنسبة للعمال

2. التوصيات التنظيمية والتسييرية

- تساهم هذه الأقطاب الحضرية الدكان، بولحاف الدير والعنبة في امتصاص الفائض من السكان وحتى تخفيف الضغط على مركز المدينة، بانتقال بعض الساكنة للإقامة في هذه الأقطاب، كما تساهم في استقطاب القادمين من البلديات المجاورة بغية تحسين إطارهم المعيشي.
- استثمار كل الامكانيات المتاحة بشكل عقلاني وتوفير ما يجب أن تحويه هذه الأقطاب الحضرية من مساكن لائقة وتجهيزات ومرافق راقية مع ما تتطلبه الحياة الحضرية من بنى تحتية ونقل وترفيه وعمل وصحة وغير ذلك بغية الوصول إلى مستوى رفاه أفضل مما توفره المدينة الأم والإرتقاء بالحياة الحضرية وبالإطار المعيشي وهو المسعى الأساسي للتسيير الحضري .
- التدقيق في إعداد دفاتر الشروط المتعلقة بالدراسة أو الانجاز والمراقبة الدقيقة لكل عمليات التدخل على المعالم الأثرية والمواقع التاريخية مهما كان حجمها.
- إعطاء صلاحيات أكثر للجماعات المحلية والفاعلين المحليين وتعميق دور المجتمع المدني وإشراكه بشكل فعال من خلال ممثليه.
- خلق توازن بين سيارات الأجرة الحضرية الجماعية والفردية كون الجماعية هي الأكثر طلبا بالنسبة للسكان، أما سيارات الأجرة الفردية فهي أكثر راحة وخصوصية إلا أن الناقلين يضعون أسعار تقديرية للمسافات وعادة تكون مرتفعة وثابتة دون التقيد بالعداد.

- تجميع الناقلين الخواص لحافلات النقل الحضري على شكل مؤسسة أو أكثر من أجل سهولة التسيير والحوار مع الإدارة، أي أن الدولة تصبح تتعامل مع مؤسسات وليس مع حوالي 40 متعامل (طبيعي).
- استحداث هيئة أو ديوان أو لجنة محلية مكلفة بملف النقل الحضري (الرقابة والتسيير ...)
- دمج مخطط النقل مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، لأن النقل يُعدّ جزء لا يتجزأ من سياسة المدينة، فيما أنه لم نجد أي توجيهات في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجال الدراسة متعلقة بمجال النقل باستثناء الحديث عن طريق الهضاب، وفقاً لتوجيهات مخطط التهيئة الولائي وبالتالي نرى أنه يجب أن يتعامل مع المدينة ككل كمشروع حضري متكامل ومستدام ومرن.
- رقمنة قطاع النقل ووسائل النقل وتوفير بطاقات اشتراك للسكان، وقارئ آلي في كل حافلة دون الحاجة إلى قابض، وتكون الحافلات مربوطة بقاعدة بيانات مركزية لجمع المعلومات عن عدد الركاب في كل وقت، وفي كل حافلة، وفي كل مسار، على مدار سنة كاملة، ومنها يتم وضع برنامج مسطر لتدفق الحافلات في كل وقت من اليوم، ولكل مسار بناء على معطيات دقيقة، على أن تكون مؤسسة واحدة مشرفة على العملية سواءً عمومية أو خاصة متعاقدة مع الدولة
- من ناحية مخطط تسيير النفايات المنزلية وما شابهها لمدينة تبسة ووفقاً للمادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 205-07 حيث " تتم مراجعة المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها بعد المصادقة عليه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي في أجل أقصاه 10 سنوات وفقاً للأشكال التي أعد بها، كما يمكن مراجعته كلما اقتضت الضرورة لذلك بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي" المشرع هنا حدد أقصى مدة ولم يحدد أدنى مدة، لذلك أنا أقترح أن يتم مراجعة مخطط مدينة تبسة كل 05 سنوات أي مع كل مجلس بلدي جديد يتم وضع مخطط تسيير النفايات بالمدينة وهذا لا يتنافى مع التشريع وذلك لتحديث الخطط والبدائل وفقاً للتطور الحاصل والتنبؤات المستقبلية للمدينة.
- زيادة الترددات في عمليات الجمع والكنس يوميا وليس بوتيرة مرة أو مرتين أسبوعياً، كما يجب أن يكون في أوقات تنقص فيها حركة الراجلين والحركة الميكانيكية، مع تدارك العجز في الموارد البشرية والمادية، مع سلاسة حركية توزيع العمال بناءً على ضرورة المصلحة.

3. التوصيات العمرانية والمعمارية

- الحرص والتأكيد على إنجاز وتهيئة المساحات الخضراء والمساحات الخارجية ومساحات اللعب وتجهيزها وكذا المرافق العمومية.
- منح الصلاحيات وتشديد الرقابة على كل التجاوزات سواء داخل المدن أو على ضواحيها أو حول أقطابها الحضرية الجديدة، وتطبيق القوانين، وفرض العقوبات المشددة على كل المخالفات والتجاوزات مما يضمن الحفاظ على العمران وعلى المدن بكل ما تحتويه.

- وضع لجنة خاصة من مديريات الثقافة والسياحة والمدينة وكل من له علاقة لإنجاز دراسة دقيقة على كل معلم أثري أو موقع تاريخي على حدى وتحديد احتياجاته وترميمه بما يتماشى وخصائصه ثم تكليف مختصين في الترميم والتراث لإعطاء كل معلم قيمته التراثية والمعمارية التي تليق به وليس بتكليف مقاولات البناء غير المختصة في التراث.
- تقديم اعانات مالية مرفقة بالمتابعة الدقيقة من قبل المختصين في المجال المعماري والتراثي، لأصحاب المساكن التي هي قابلة للترميم أو البنايات التي في حالة متدهورة، وتشكل خطر على من يسكنها لإعادة بنائها وتكون بطابع معماري يتماشى والموقع، خاصة من خلال الواجهات هذا بالنسبة للبنايات الموجودة داخل السور البيزنطي.
- العمل على استغلال واستخدام التقنيات والمواد التي تتناسب والطابع التراثي والنمط المعماري والعمراني للموقع.
- توفير فنادق ومراكز إقامة تتماشى وكل أصناف السياح والزائرين.
- اشراك النخب العلمية والجامعة وكذا المجتمع المدني والسكان بشكل مباشر أو من خلال ممثلهم على كل المستويات، في وضع الخطط والبرامج التنموية واستغلال المواقع التراثية والمحافظة عليها والترويج لها للتعرف عليها وزيارتها محليا وعالميا.
- التركيز على الملتقيات العلمية الدولية والوطنية، الأيام الدراسية، المهرجانات والندوات العلمية والحملات التحسيسية للتعريف بالموروث الثقافي والترويج له ونشر الوعي بأهمية المحافظة عليه وتبادل الخبرات والانفتاح على الدول التي تعد متقدمة في مجال الترميم والحفظ والتراث.
- خلق مسار سياحي داخل المدينة وكذا مسار سياحي داخل الولاية للتعريف والتمتع بكل الامكانيات لمختلف بلديات ولاية تبسة من الشمال الى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، ولما لا مسار دولي مشترك بين الشرق الجزائري والغرب التونسي الذي يملك عادات وتقاليد اجتماعية وثقافية متقاربة.
- خلق مواقف للسيارات في أماكن معزولة نوعا ما، ولا تكون التوقف في الطرق الرئيسية، وإن استدعى الأمر يتم إنجاز مواقف للسيارات بالطوابق .
- تجديد وتهيئة وتأثيث مواقف الحافلات وأماكن الانتظار بما يليق بتطلعات المواطن ناهيك عن لوحات الاعلانات ومواقف الانطلاق والوصول وغيرها.
- تهيئة الطرق وصيانتها وتوسعة الطرق التي يمكن توسعتها، وفرض كاميرات المراقبة على مستوى الطرق الرئيسية للمدينة، من أجل سهولة الرقابة وضمان التدخل السريع لمنع التوقف على جانبي الطرق خاصة، التي يعد التوقف فيها سببا رئيسيا في الازدحام.

- اقتراح استغلال خط السكة الحديدية في التراموي، بداية من مفترق الطرق طريق بكارية شرقا المدينة إلى المنطقة الصناعية وسط المدينة وإكمال المسار إلى الجامعة المركزية وصولا إلى المحطة البرية حسين آيت أحمد غرب المدينة، مع تحويل مسار السكة الحديدية لنقل البضائع والفوسفات إلى خارج مدينة تبسة من الجهة الشمالية للمدينة.
- اقتراح خلق خط تراموي من منطقة القطب الحضري الدكان جنوب المدينة، مرورا بحي الميزاب والجرف فالمسجد الكبير الشيخ العربي التبسي عبر شارع بلقاسم يوسف، ويلتقي مع خط التراموي المقترح الأول عبر الطريق الاجتبابي لاروكاد، ويتقاطع مع الطريقين الوطنيين رقم 10 و 16، نحو المطار، وصولا إلى الطريق الوطني رقم 82، وهذا من أجل تقليل استعمال السيارات الخاصة داخل المدينة وتقليل التلوث وضمان نقل صديق للبيئة والانسان، رغم أنه مكلف للدولة إلا أنه يعتبر دافع لعجلة التنمية في مدينة حدودية.
- خلق طريق شمال المنطقة الصناعية، وطريق آخر يربط الطريق الوطني رقم 10 وبالضبط محور الدوران الريشة بالطريق الوطني رقم 16، لتخفيف الضغط على الطريق الوطني رقم 10 ووصل أحياء غرب المدينة بأحياء شمالها دون الحاجة للدخول لمركز المدينة.
- إنشاء مؤسسات عمومية أو خاصة ذات طابع اقتصادي لتسيير المساحات الخضراء، تتعاقد معها الجماعات المحلية من أجل تسيير وصيانة والمحافظة على المساحات الخضراء للمدينة.
- الحرص على التطبيق الصارم للتشريعات والقوانين وتجريم أي تعدي على المساحات الخضراء في المدن كما هو معمول به مثلا في حرائق الغابات مما يضمن الحفاظ والحماية لها ولمكوناتها.
- برمجة مساحات خضراء على أطراف المدينة لزيادة الغطاء النباتي، وذلك بالاستعانة بمختلف أطياف المجتمع من أسلاك مدنية وأمنية وعسكرية وجمعيات مثلما قامت به الجزائر سابقا في السد الأخضر.
- توفير مساحات خضراء على مستوى المنازل والواجهات والأسطح لتلطيف الجو وإطفاء بعد جمالي على المنازل والأحياء والمدينة جميعا.

4. التوصيات الاجتماعية والاقتصادية

- العقلانية في استهلاك العقار مهما كان مالكة، سواء الدولة من بلدية أو ولاية أو خواص خاصة إذا كان هذا العقار ذو طابع فلاح، والعمل على التخلص من عوائق الارتفاقات كخطوط الكهرباء وغيرها بنقلها إلى أماكن لا تشكل خطر على الساكنة، ولا تحدث انفصال في النسيج الحضري.
- تسهيل وتشجيع تسوية ما تم بناؤه بشكل غير قانوني، على أن لا يكون مضر للصالح العام أو للغير، مما يضمن للدولة ادخال أتاوات وضرائب على ذلك ويسهل على المالك الاستعمال بشكل شرعي لا يتنافى والقوانين سارية المفعول.

- وضع مجسمات للمعالم التراثية والمواقع التاريخية وملصقات وحتى توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن المواقع الأثرية والتاريخية والإمكانات السياحية والفندقية على مستوى الولاية والوطن ككل.
- تحفيز وتدعيم الوكالات السياحية لاستقطاب السياح ومستكشفي التاريخ والحضارات من كل مكان.
- تشجيع إنشاء مؤسسات لسيارات الأجرة الحضرية الجماعية وخاصة الفردية، كما هو موجود في عديد المدن الكبرى، وما على الشخص إلا الاتصال بالمؤسسة، وهي بدورها ترسل أقرب سيارة أجرة له.
- توفير الرعاية الطبية الخاصة لعمال النظافة والتطهير كتخصيص طبيب عمل ومعاينة شهرية مثلا للعمال إضافة إلى تحسين شروط العمل بداية من نقل العمال إلى الألبسة المهنية إلى تحسين الأجور والتعويضات وساعات العمل فكلما كان الاهتمام بالعامل كلما كان له مردود جيد في العمل.
- استحداث تخصصات في التكوين المهني كعامل نظافة أو عون استغلال وغيرها، من أجل يد عاملة مؤهلة والافتداء بالمبادرة الوحيدة على المستوى الوطني وهو التخصص المفتوح في جامعة أم البواقي بالشراكة مع جامعة ألمانية في مجال تكوين اطارات في تخصص تسيير النفايات.
- الاستفادة من الطاقات البشرية لمختلف المؤسسات التعليمية لكل المستويات من الابتدائي إلى الجامعة والقيام بحملات التشجير والتنظيف والصيانة للمساحات الخضراء ولو مرة في الشهر وفق برنامج محدد دون الاخلال بالبرامج الدراسية.

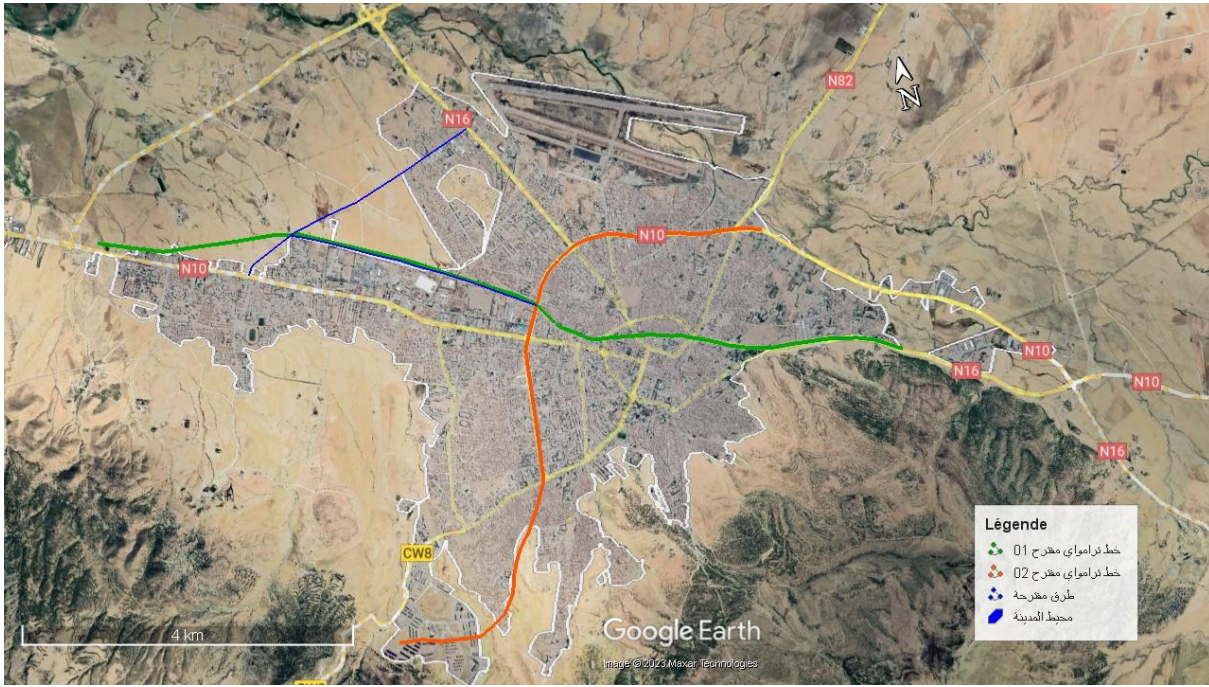
5. التوصيات الثقافية والبيئية

- العمل على تكوين مختصين في الاستكشاف للمواقع التراثية التي ما زلت لم تستكشف بعد في الجزائر.
- توفير مرشدين مؤهلين من أجل ترشيد الزوار وشرح كل ما أمكن عن المعالم التاريخية السياحية التي تتميز بها المدينة.
- التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية في مجال العمارة التاريخية، السياحة، الثقافة والقانون وغيرها والتي تعتبر الركيزة الأساسية في المحافظة على الموروث الثقافي وتنشيط السياحة وحماية البيئة وتحقيق الأهداف التنموية للمدينة.
- العمل على تصنيف المعالم التراثية والمواقع التراثية وطنيا وخاصة عالميا.
- التحسيس والتوعية لمختلف المتدخلين في مجال النقل الحضري بحقوقهم وواجباتهم، وإحداث دورات تكوينية موسمية للناقلين والقابضين وحتى المواطنين.
- ضمان الصيانة والنظافة لمختلف العتاد المستعمل مع نهاية كل يوم من أجل المحافظة على الممتلكات والصحة العامة للجميع.
- العمل على التكوين وتوفير المعدات من أجل استغلال كل مكونات النفايات من خلال إعادة التدوير والمعالجة باستعمال التكنولوجيات والتقنيات الحديثة لتوليد الطاقة والكهرباء والغاز الحيوي والأسمدة

العضوية ذات الجودة من النفايات وتقليل انبعاث الغازات والتقليل من التلوث وفقاً لتوجيهات المنظمات العالمية المهتمة بالشأن البيئي وقضايا المناخ.

- الاهتمام بتكوين الموارد البشرية وتوفير المعدات اللازمة لاستغلال جميع مكونات النفايات من خلال إعادة تدويرها ومعالجتها باستخدام التقنيات الحديثة، بهدف إنتاج الطاقة والكهرباء والغاز الحيوي والأسمدة العضوية، وكذا الحد من انبعاث الغازات الملوثة وفقاً لتوجيهات المنظمات الدولية والوطنية.
- توفر الإرادة السياسية لدى السلطات المحلية للقضاء على النقاط السوداء داخل المدينة وفي أطرافها، وذلك من خلال حملات النظافة بمشاركة مختلف الفاعلين العموميين والخواص والجمعيات، غير أن التحدي الأكبر يتمثل في الحفاظ على نظافة الأماكن بعد تنظيفها.
- ضرورة توعية أصحاب المؤسسات الصناعية والحرفية بمخاطر، النفايات والمواد الكيميائية بطرق غير سليمة على البيئة وصحة الإنسان، وحثهم على اتباع الطرق الصحيحة في التخلص منه
- تفعيل دور الجمعيات المتخصصة ولجان الأحياء وتدعيمها من أجل التوعية والمساهمة بشكل فعال في المحافظة على المدينة، وتوعية المواطنين بحق الأجيال القادمة في التمتع بنفس الموارد وبالبيئة النقية.
- التركيز على المقاربة التشاركية في مختلف خطط التنمية مع إعطاء الدعم من الهيئات التنفيذية، مع تسهيل الاستثمار في مجال حدائق الترفيه والتنزه والمدن المائية، كما هو موجود في عديد المدن.
- تحفيز وتدعيم جمعيات الأحياء أو الجمعيات المتخصصة في المساحات الخضراء أو الحفاظ على البيئة وغيرها، وتقديم كل الدعم والمساندة للعمل على الرقي بالمجال المبني وغير المبني في المدن.
- زيادة نسبة المساحات الخضراء المختلفة من حظائر حضرية، حدائق عامة والصفوف المشجرة والغابات الحضرية وغيرها على مختلف مناطق المدينة خاصة التي بها مجالات فارغة وغير مهينة.
- إنشاء مشاتل محلية على مستوى حظائر الجماعات المحلية مدعمة بمختصين من أجل توفير شتائل الأشجار والشجيرات والورود وغيرها من مختلف مكونات المساحات الخضراء.
- توفير الوسائل المادية الحديثة والمتطورة للتهيئة والصيانة والغرس والسقي وغيرها على مستوى البلدية والجمعيات المرخص لها النشاط في هذا المجال
- نشر الوعي والإحساس بالمسؤولية وتحملها لدى المواطن تجاه مكونات المجال الأخضر والمساحات العامة والمحافظة عليه وعدم ممارسة التصرفات اللامسؤولة كالتخريب ورمي النفايات وغيرها مثلما لاحظناه في عديد المساحات الخضراء.
- زيادة الوعي بأهمية التبليغ عن أي خروقات، أو أي شيء، وفي حالة وجود أو حدوث أي خلل يتم تصويره وإرساله من نفس الأحداثيات لخلية المتابعة على مستوى الإدارة المعنية أو الاتصال بها، من خلال مختلف الوسائط المتاحة للتدخل مباشرة لإصلاح الخلل.

الخريطة الجوية رقم (54): اقتراح مسارات النقل الحضري الجماعي بالترامواي بمدينة تبسة



المصدر : من إعداد الباحث 2024 باستخدام Google Earth Pr

- وعلى ضوء النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها نرى أن هذه المواضيع قد تكون نقطة انطلاق للعمل على بحوث تخدم التسيير الحضري والتطور المجالي والمتمثلة فيما يلي :
- دور مكاتب الاستشارات المستحدثة والمؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية العمرانية وتطوير أدوات التخطيط والتسيير الحضري.
 - التسيير الحضري الجوي ودوره في الإرتقاء بالإطار المعيشي للسكان وتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

الكتب باللغتين

- أحمد عيساوي (2005): "مدينة تبسة وأعلامها". دار البلاغ للنشر والتوزيع- الجزائر العاصمة .
- أمال حاج جاب الله (2014): "الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر" دار بلقيس الدار البيضاء الجزائر
- بن غضبان فؤاد (2020): "إدارة النفايات الحضرية الصلبة وطرق معالجتها" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن..
- ديرم عايدة (2011): الرقابة الإدارية على أشغال التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري- دار قابة للنشر والتوزيع باتنة – الجزائر - الطبعة الأولى .
- سمير زمال (2013): صفحات من تاريخ تبسة القديم والحديث ، دار هوما الجزائر .
- سعد على حمود العنزي (2020) "إدارة الأعمال المفاهيم النظرية والمداخل الفكرية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، العراق
- صالح فركوس (2002) : "المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين". دار العلوم للنشر والتوزيع-الجزائر .
- مبارك بن محمد الميلي : "تاريخ الجزائر في القديم والحديث" ، دار الغرب الاسلامي بيروت لبنان ، الجزء الأول
- مجدي عبد الله شرارة (2018) *ميادى الإدارة والتنظيم* .
- محمد عبد الستار عثمان (1988) : المدينة الإسلامية ، المركز الوطني للثقافة والأدب والفنون الكويت.
- عبد الوهاب شلالى (2006): "نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19 م"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة الجزائر.
- عمورة عمار(2002): موجز في تاريخ الجزائر – دار ربحانة للنشر والتوزيع – الجزائر .
- فوزي بودقة (2015):التخطيط العمراني لمدينة الجزائر تحديات وبدائل ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية .

- Abdelkrim Hanini (2009) :**Tébessa à travers l'Histoire** ; chihab édition Algérie.
- Ahmed TESSA (2007): **Algérie Histoire d'une construction spatiale 1960-2005**- Edition Publisud Paris.
- Bibliothèque nationale de France ‘‘**Plan de Tébessa levé au Camp de Oued Mehairis le 12 juin 1842. Signé, le Capitaine d'Etat-Major, Dieu**’’ <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/btv1b530614987>.
- Dictionnaire le robert en ligne <https://dictionnaire.lerobert.com>.
- G. GUYON (2000), Transport collectif urbain des voyageurs, CELSE, Paris.
- Hassan Fayez Al-Sarraj (2020):" **The Corridors of Architecture, Art, Beauty and Civilization**" - KIE Publications - KIE University - Hama – Syria.
- Julien BENEDETTI (2006). **SOUS-PRÉFECTURE DE TÉBESSA Répertoire numérique détaillé** ; Aix-en-Provence Centre des archives d'Outre-mer .
- M-LE D SERIZIAT(1887). **Etude sur Tébessa et ses environs**- BONE Typographie alexandre carle ; place caraman 1887-
- Maouia Saidouni (2000) : "Eléments d'introduction à l'urbanisme"-Casbah éditions-Alger .
- Mattingly, M. (1995). *Urban management in less developed countries*. University College, London, Development Planning Unit.
- Ministère de l'urbanisme et de la construction, collection d'architecture et d'urbanisme: **L'Aménagement des lotissements** , 4^{ème} édition ; Office des publications universitaires Algérie
- N.JAYAPALAN(2001) : "**An introduction to tourisme ; Atlantic publishers and distributors**" ; INDIA.
- Richard L. Daft (2022) "**Management**" . forteenth edition ; CENGAGE . Vanderbilt University .
- Romain Lepillé . (2017) "**Forêts urbaines de loisirs : usages récréatifs et manières d'habiter**". Education. Normandie Université.
- Seree de roch (1952) :**Tébessa Antique Théveste**, Imprimerie officielle 7 et 8 trollier, ALGER.
- sous direction de Lamia Zaki (2011) : **L'action urbaine au Maghreb – Enjeux professionnels et politiques**- IRMC-Kartala; sous titre de Abderrahim HAFIANE : **L'évolution des instruments et des acteurs des politiques urbaines en Algérie après l'indépendance** .

المذكرات والأطروحات

- مزاري محمد (2020-2021): "سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر ودور البلدية في التسيير الحضري" أطروحة دكتوراة علوم في العلوم السياسية جامعة الجزائر 03 .
- محمد الطيب جابري (2020-2021) "دور نظم المعلومات الجغرافية في تخطيط وتنظيم المجال الحضري، مدينة تبسة نموذجاً" أطروحة دكتوراه ل م د في الجغرافيا وتهيئة الإقليم ، جامعة أم البواقي.
- معاوية صبرينة. (2017) "التطوير الحضري و التنمية المستدامة في المدن الصحراوية-مدينة بسكرة نموذجاً". أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة. ص 143.
- نوبصر بلقاسم (2010-2011): "التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية ، دراسة سوسيوولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف" – أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع بجامعة قسنطينة.
- على حجلة (2016): "التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة"، أطروحة دكتوراه علوم جامعة منتوري قسنطينة، فهمي تومي (2022) "أثر المنظومة التجارية على تنظيم ووظيفية النسق العمراني لولاية تبسة" أطروحة دكتوراه علوم جامعة أم البواقي.
- عبد العزيز عقاقبة (2010): "تسيير السياسة العمرانية في الجزائر مدينة باتنة نموذج" – رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر - باتنة .
- Andrade Díaz, C. S. (2018). " Modelo conceptual de gestión urbana para el análisis del carácter creativo de los espacios públicos": el caso de la Colonia Roma en la Ciudad de México., P 46
- Claire Simonneau, "Que reste-t-il des réformes de la gestion urbaine ? " Mémoire du développement et instruments d'action publique, Anthropologie & développement, 53 | 2022, P P 71-90 .
- Djemaci, B. (2012). « La gestion des déchets municipaux en Algérie: Analyse prospective et éléments d'efficacité" Doctoral dissertation, Université de Rouen.
- Fatiha Bencheikh Legoun Née Abbassi:L'impact des lois foncières coloniales sur la situation socio-économique des paysans Algériens, de 1873 à 1911 -thèse Doctorat d'état – université Constantine 2006/2007 – P 32.
- LAKHDAR HAMINA Youcef (2015): "La gestion de l'espace urbain en vue d'une meilleure qualité environnementale- Cas de la ville de M'sila -"thèse Doctorat en sciences – université des sciences et de la technologie houari boumediene ALGER.
- Melkia houda, djaballah Saloua (2017): "la gestion perrenne des quartiers résidentiels cas d'étude de copemad de tebessa" mémoire master en architecture . Université de tebessa .
- Rawelguy Ulysse Emmanuel (2010) La gestion urbaine dans les pays du sud, Mémoire DEA Université de Ouagadougou – https://www.memoireonline.com/08/11/4669/m_La-gestion-urbaine-dans-les-pays-du-sud4.html

الملتقيات والمداخلات

- أحمد محمد عبد الرحمن شحاتة، عمرو محمد زين الدين الطواهري. (2019). " أثر سياسات التطوير العمراني على خصائص المنتج العمراني للمناطق التاريخية." Baheth, (2)2, 99-115.
- العالية مناد ، عاشور مرزوق (2020) " مدى مساهمة البرامج التنوية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 " مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، جامعة حسبية بن بو علي – الشلف ، المجلد 16 العدد 22 ، ص 207-222.
- العيداني سهام ، بن عيسى زايد (2022) : دور المجلس الشعبي الولائي في التنمية المحلية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 15 ، العدد 04 ، ص ص 721-738 .
- العيفاي كريمة (2022) تسوية البناءات غير المطابقة لرخصة البناء المسلمة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 22-55: مجلة الفكر القانوني والسياسي - المجلد 06 ، العدد 02 ص ص : 574،596.
- بدر الدين يوسف: وفق أي منطق يسيير النقل الحضري بوهران, مجلة انسانيات 23-2004- ص 09-28 <https://doi.org/10.4000/insaniyat.5411>
- بدري عز الدين-مجنح حسين (2018): مرفق النقل الجماعي الحضري بين الانشغلات المحلية والتوجهات للبرالية. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية . المجلد الأول، العدد 09، ص 619-632.
- بلال بوغازي، كحيل حياة (2018) "تثمين المساحات الخضراء في المناطق العمرانية بالجزائر" ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية : المجلد 11 ، العدد الأول ص ص 571-589.
- بن أحمد لخضر، الياز الأمين (2014) "الاستثمارات العامة في الجزائر و انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين 2001-2010 " مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دارسات إقتصادية جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد 20 العدد 1، ص 86-108
- بن محمد محمد (2012): "دور إدارة أملاك الدولة في الترقية العقارية" – الملتقى الوطني حول الترقية العقارية "الواقع والآفاق" 27-28 فيفري 2012 – جامعة قسدي مرباح ورقلة .

- بن عيسى نصيرة (2021) " التوجه الاستثماري للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات في الجزائر " مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، المجلد 08 العدد 03 ص 591-607.
- بن يوسف محمد الأمين (2022): أول قانون عقاري بالجزائر (16 جوان 1851) بين سراب المحافظة على الملكية الهلالية وواقع تدعيم الإستيطان، مجلة الإنسان والمجال، المركز الجامعي نور البشير البيض مجلد رقم 08 العدد رقم 02
- جدي عبد الحليم، فلفل عبد القادر، بن جلول خالد (2018) "الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية الخماسية على توازن مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تحسين أداء الاقتصاد الجزائري المداخل والحلول جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة.
- خمخام عطية، بن نديينة سعيد (2022) " ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024)"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 06 العدد 02، ص 357-375.
- دوار جميلة (2019) "المساحات الخضراء في الجزائر: نقائص وتحديات"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة زيان عاشور – الجلفة: المجلد 04 العدد 02 ص 295-313.
- رتيبة زهراوي، وردة خلاف (2023) آليات الوقاية لمواجهة وتسيير أخطار الكوارث الطبيعية في التشريع الجزائري. مجلة الفكر، المجلد 18، العدد 01: ص 614-629.
- طارق قندوز، السعيد قاسمي، ابراهيم بلحيمر (2017) "المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم" مجلة دراسات إنسانية واجتماعية: جامعة وهران 1: المجلد 06 العدد 07، ص 189-215
- كرفالي هبة الله، محمد شاعة (2017): المجتمع المدني: عودة المفهوم وفضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي، مجلة الحقيقة العدد 41، ص 197-229
- مداحي محمد-سوسن زيرق (2016): "حوكمة النقل الحضري في الجزائر"- مجلة دراسات اقتصادية، العدد 3 ص 255-278
- محمد الهادي لعروق (2010) "التحسين الحضري وآلية للارتقاء بجودة الحياة المدنية الجزائرية السياسات والممارسات" كتاب الملتقى الدولي لمعهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي العدد 02، ص 93.
- محمد شوقي أبو ليل، ودبع بن علي البرقاوي. (2019). "منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية". Baheth, 2(1), 127-144.
- محمود عبد الفتاح رزق، سمر اسمعيل خليل (2016) "اثر استخدام تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات SWOT في خفض تكلفة المنتج في المنشآت الصغيرة والمتوسطة" دراسة تطبيقية "المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، المجلد 40 العدد 04 ص 413-435.
- معاوية سعيدوني (2016): "أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر: جذورها، واقعها وأفاقها"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة المجلد 04 العدد 16
- مؤيد محمود حمد المشهداني، وسلوان رشيد رمضان(2013): "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية جامعة تكريت العراق، المجلد (5) العدد (16) – ص 411-455 – الرابط <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=77021>
- عامر هني (2018) "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967- 2014) مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 2 العدد 2، ص 214-228.
- عباس راضية (2019) "التحسين الحضري آلية لتسوية وضعية البناءات الفوضوية" مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة 2، المجلد 06 العدد 02، ص 11-29.
- فيصل لحرش (2015): تسيير الأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 17 ص 123-145
- فوزي مشنان، أحمد بودراع (2021) "التحصيلات السكنية واقعها وأثرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة (دراسة ميدانية لتحصيل الرياض 2-1)" مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 10 العدد 02، ص 277-304.
- قسيمة محمد (2021) قراءة حول القانون الجزائري رقم 08-15 المحدد لقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها وآليات تنفيذها: مجلة الدراسات القانونية والسياسية - المجلد 07، العدد الأول ص ص: 261-277
- شليحي الطاهر، بن موفق زروق (2019): "توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة (2010-2014)"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05 العدد 02 ص ص 97-110.
- شهرزاد عوابة (2018): "البعد البيئي لأدوات التهينة والتعمير ومقتضيات التنمية المستدامة" مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون تيسارت، العدد 05، ص 1-17.
- شهيرة بن النية وإبراهيم بودوخة عام 2023 بعنوان "تحديات الإدارة الحضرية في الجزائر وسبل تفعيلها"، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المركز الجامعي سيدي الهواري بركة، المجلد 06 العدد 01، ص 955-981.
- هدى بن محمد (2019) "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019" مجلة كلية العلوم السياسية والاقتصاد المجلد 02 ص 35-68 الرابط <https://doi.org/10.21608/jocu.2020.91597>
- همساس مسعودة، براهيم سيهايم (2021) المجلس الشعبي البلدي كآلية قانونية للمشاركة في التنمية المحلية، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03 العدد 01 ص ص 85-103.
- هشام لخضاري، باية بوزغاية، نتيجة جيماي (2023) المساحات الخضراء ضمن تخطيط الأحياء السكنية في المدن بين الضرورة والإهمال، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي: المجلد 11. العدد 01 ص ص 204-221
- وردة حدوش، سامي بسة (2021) " ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل " مجلة السياسة العالمية، المجلد 05 العدد الخاص 01، ص 8-18.
- وهيبه عيساوة، عيسى يونس (2020): " واقع النمو الحضري في العالم العربي" مجلة دفاتر المخبر، المجلد 15 العدد 02 ص ص 11-37.
- ياسين قوتال وخليفي وردة (2023): دور رئيس المجلس الشعبي البلدي في ضمان نجاعة النظام العام العمراني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07 العدد 01 ص ص 635-651.

- Abdelkrim HAMDI PACHA, Zineddine GUENADEZ (2019) " **Les villes historiques du monde arabe entre valorisation patrimoniale et attractivité touristique. Cas du centre historique de la ville de Tébessa, Algérie**" Revue Internationale de Management, d'Entrepreneuriat et de Communication, vol 1 https://doi.org/10.59285/rimec.313
- Acioly, C. (2003). "Urban Management: an introductory note. Urban Management".
- Amel BOULSNANE (2021) "**Preserving urban heritage through cultural tourism to achieve sustainable tourism development**" International Journal of Human Settlements Vol. 5 No. 1 P 23
- Baouni, T. (2010). **Les dysfonctionnement de la plaification urbaine et des transports urbains dans les villes Algériennes**. Eg:[Malfunctions urban planning and urban transport in Algerian cities.], Alger, Algérie: Ecole Polytechnique d'Architecture et d'Urbanisme (EPAU).
- Gharzouli lazhar, Labii belgacem (2015): **La gestion des déchets solides urbaines, une nécessité pour le développement urbaine durable de la ville de Tébessa et la protection de son environnement**, revue de sciences et technologie niversite de constantine N=° 42 P 29-38..
- JAUES : Ahmed Naguib Abdel Hakim Al-Qadi. (2016). "**Methods of preserving urban heritage through the techniques of the digital revolution**". Journal of Al-Azhar University Engineering Sector Vol. 11, No. 41, 1548-1561.
- Kheira, BECHAREF, & Rachida, IMEKHELAF. (2021)."**The effectiveness of spending policy under the third millennium development programs in Algeria**". *Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol, 15(02) P 884-897.*
- Navarro, M. V. F., & Díaz, M. C. S. A. "**Modelos de gestión urbana en la reconfiguración de espacios públicos que promuevan la creatividad: Una aproximación teórica.**" –academica.edu-espagnol-
- Rachid Sidi Boumedine ;Messoud Taieb (juillet 1996) : **La recherche urbaine en Algérie, un état de la question-Urbama ; ura N° 365- Université de Tours– P 12**
- Salah, Bouchemal. (2010). **La production de l'urbain en Algérie: entre planification et pratiques**. L'étalement urbain: un processus incontrôlable, Presses Universitaires de Rennes, P 135-150.
- Salama, M. A. (2021). "**Urban Management and its role in Urban Development**". International Journal of Advanced Engineering and Business Sciences, 2(2), 59-75.

القوانين والمراسيم والتقارير

- الأمر رقم (67-24) المؤرخ في 18 يناير 1967 المتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية العدد (06) الصادرة في 18 يناير 1967.
- المرسوم رقم (67-30) المؤرخ في لـ 27 يناير 1967 - المتضمن النظام الإداري لمدينة الجزائر، الجريدة الرسمية العدد (09) الصادرة في 27 يناير 1967.
- الأمر رقم 67-281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية، الجريدة الرسمية العدد (07) الصادرة في 23 جانفي 1968.
- الجريدة الرسمية العدد (07) الصادرة بتاريخ 23 جانفي 1968 م ضمن الملحق رقم 1 المتضمن قائمة الاماكن والآثار التاريخية المدخلة في الترتيب طبقا للمادة 23 من الأمر رقم 67-281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية.
- الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 07 ربيع الأول 1389 هـ الموافق لـ 23 ماي 1969 يتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية العدد (44) الصادرة في 23 ماي 1969.
- الأمر رقم 70-10 المؤرخ في 20 يناير 1970 م خاص بالمخطط الرباعي (1970 – 1973)، الجريدة الرسمية العدد (07) الصادرة في 20 يناير 1970.
- أمر رقم (74-26) مؤرخ في 20 فيفري 1974 يتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، الجريدة الرسمية العدد (19) الصادرة في 05 مارس 1974.
- الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 24 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977)، الجريدة الرسمية العدد (52) الصادرة في 28 يونيو 1974.
- الأمر رقم (74-69) المؤرخ في 02 يوليو سنة 1974 والمتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، الجريدة الرسمية العدد (55) الصادرة في 09 يوليو 1974.
- أمر رقم (75-74) مؤرخ في 12 نوفمبر 1975 يتضمن إعداد مسح الأراضي العام والسجل العقاري، الجريدة الرسمية العدد (92) الصادرة في 18 نوفمبر 1975.
- أمر رقم (76-48) مؤرخ في 25 ماي 1976 يتعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، الجريدة الرسمية العدد (44) الصادرة في 01 جوان 1976.
- القانون رقم (80-11) المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 المتضمن المخطط الخماسي (1980-1984)، الجريدة الرسمية العدد (51) الصادرة في 16 ديسمبر 1980.

- القانون رقم (81-09) مؤرخ في 04 يوليو 1981 يعدل ويتم الأمر رقم (67-24) المؤرخ في 18 يناير 1967 المتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية العدد (27) الصادرة في 07 يوليو 1981.
- القانون رقم (82-02) مؤرخ في 06 فيفري 1982 يتعلق رخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء، الجريدة الرسمية العدد (06) الصادرة في 09 فيفري 1982.
- القرار المؤرخ في 19 أكتوبر 1982 المتضمن الترتيب ضمن الآثار الوطنية، الجريدة الرسمية رقم (48) الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 1982
- القانون رقم (83-03) المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية العدد (06) الصادرة في 08 فيفري 1983.
- القانون رقم (84-09) المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية العدد (06) الصادرة في 07 فيفري 1984.
- القانون رقم (84-22) المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 المتضمن المخطط الخماسي (1985-1989)، الجريدة الرسمية العدد (01) الصادرة في 02 جانفي 1985.
- القانون رقم (87-03) المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية العدد (05) الصادرة في 28 جانفي 1987.
- القانون 88-17 المؤرخ في 10 ماي 1988 يتضمن توجيه النقل البري وتوجيهه، الجريدة الرسمية العدد (19) الصادرة في 11 ماي 1988.
- القانون (90-08) المؤرخ في 07 أبريل 1990 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد (15) الصادرة في 11 أبريل 1990.
- القانون (90-09) المؤرخ في 07 أبريل 1990 يتعلق بولاية، العدد (15) الصادرة في 11 أبريل 1990.
- القانون (90-25) المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 يتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية العدد (49) الصادرة في 18 نوفمبر 1990.
- القانون رقم (90-29). المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية العدد (52) الصادرة في 02 ديسمبر 1990
- القانون (90-30) المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 يتضمن قانون الأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية العدد (52) الصادرة في 02 ديسمبر 1990
- القانون (91-11) المؤرخ في 27 أبريل 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة الجريدة الرسمية العدد (21) الصادرة في 08 ماي 1991.
- المرسوم التنفيذي رقم (91-177) المؤرخ في 28 ماي سنة 1991 يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية العدد (26) الصادرة في 01 جوان 1991.
- المرسوم التنفيذي رقم (91-178) المؤرخ في 28 ماي سنة 1991 يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية العدد (26) الصادرة في 01 جوان 1991.
- مرسوم تنفيذي رقم 91-254 المؤرخ في 27 جويلية 1991 يحدد كفيات إعداد شهادة الحيازة وتسليمها، المحدثه بموجب المادة 39 من القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية العدد (36) الصادرة في 31 جويلية 1991.
- القانون رقم (98-04) مؤرخ في 15 جوان 1998، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية العدد (44) الصادرة بتاريخ 17 جوان 1998.
- القانون رقم 01-13 المؤرخ في 07 أوت 2001 المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه، الجريدة الرسمية العدد (44) الصادرة في 08 أوت 2001.
- القانون (01-20) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الأقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية العدد (77) الصادرة في 15 ديسمبر 2001.
- القانون (01-19) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها / الجريدة الرسمية العدد (77) الصادرة في 15 ديسمبر 2001.
- القانون (03-01) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية العدد (11) الصادرة في 19 فيفري 2003.
- القانون (03-03) المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية العدد (11) الصادرة في 19 فيفري 2003.
- القانون (04-05) المؤرخ في 14 أوت 2004، يعدل وتم القانون (90-29) المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية العدد (51) الصادرة في 15 أوت 2004.
- القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد رقم (84) الصادرة في 29 ديسمبر 2004.
- المرسوم التنفيذي (05-317) المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي (91-177) المؤرخ في 28 ماي سنة 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية العدد (62) الصادرة في 11 ديسمبر 2005.
- المرسوم التنفيذي رقم (05-318) المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم (91-178) المؤرخ في 28 ماي 1991 يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، الجريدة الرسمية العدد (62) الصادرة في 11 ديسمبر 2005.

- القانون رقم (06-06) المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية العدد رقم (15) الصادرة في 12 مارس 2006.
- القانون 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمينها، الجريدة الرسمية العدد (31) الصادرة في 13 ماي 2007.
- المرسوم التنفيذي (07-119) المؤرخ في 23 أبريل 2007 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد (27) الصادرة في 25 أبريل 2007
- المرسوم التنفيذي رقم 07-205 المؤرخ في 30 يونيو سنة 2007 الذي يحدد كيفية إجراءات اعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها ونشره، الجريدة الرسمية العدد (43) الصادرة في 01 جويلية 2007.
- القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 يوليو 2008 يحدد قواعد مطابقة البناء وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية العدد (44) الصادرة في 03 أوت 2008.
- المرسوم التنفيذي 09-67 المؤرخ في 07 فيفري 2009 يحدد القائمة الاسمية للأشجار لحضرية وأشجار الصف ضمن الملحق، الجريدة الرسمية العدد (10) الصادرة في 11 فيفري 2009.
- مرسوم تنفيذي 09-147 المؤرخ في 03 مايو 2009 يحدد محتوى مخطط تسيير المساحات الخضراء وكيفية إعداد المصادقة عليه وتنفيذه، الجريدة الرسمية العدد (26) الصادرة في 03 مايو 2009.
- القانون رقم (11-10) المؤرخ في 22 يونيو 2011 يتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية العدد (37) الصادرة في 03 جويلية 2011.
- القانون (06-12) المؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية العدد (02) الصادرة في 15 يناير 2012
- القانون (07-12) مؤرخ في 21 فبراير 2012 ، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد (12) الصادرة في 29 فيفري 2012.
- مرسوم تنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 25 جانفي 2015 يحدد كيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، الجريدة الرسمية العدد (07) الصادرة في 12 فيفري 2015.
- القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 يعدل ويتم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فيفري 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية رقم (78) الصادرة في 18 ديسمبر 2019.
- المرسوم التنفيذي رقم 21-124 المؤرخ في 29 مارس 2021 "يتضمن انشاء مجلس استشاري للتراث الثقافي وكذا تنظيمه وسيره"، الجريدة الرسمية العدد (25) الصادرة بتاريخ 04 أبريل 2021.
- القانون رقم 22-17 المؤرخ في 20 يوليو 2022 يعدل ويتم القانون 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمينها، الجريدة الرسمية العدد (49) الصادرة في 20 يوليو 2022.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-55 المؤرخ في 02 فيفري 2022 يحدد شروط تسوية البناء غير المطابقة لخصة البناء المسلمة. الجريدة الرسمية العدد (09) الصادرة في 03 فيفري 2022.
- قانون رقم 23-22 مؤرخ في 24 ديسمبر 2023 يتضمن قانون المالية لسنة 2024 ، الجريدة الرسمية العدد (86) الصادرة في 31 ديسمبر 2023.
- Agence Nationale d'intermédiation et de Régulation Foncière (2021) Monographie Wilaya De TEBESSA
- ANAT. (2011) :Le Plan d'Aménagement de la Wilaya « PAW » Tébessa Algérie.
- DBSP (2022) : MONOGRAPHIE DE LA WILAYA DE TEBESSA
- Mise a jour des Recommandations sur les statistiques du tourisme ONU-WTO série M No 83 (1994), chapitre II, point 09
- ONS (2011): L'armature urbaine RGPH 2008 /Les principaux résultats de l'exploitation exhaustive / Office National des Statistiques. - Alger .
- Services du Ministre Délégué auprès du Premier Ministre, Chargé de la Prospective, (2021) , **Plan de relance économique 2020-2024 – Résumé Exécutif** . https://apab-algerie.org/wp-content/uploads/2021/01/0-Re_sume_exe_cutif-28-12-2020-Version-Finale-Rapport.pdf.
- URBA BATNA (2009): Rapport de Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme inter communal Tébessa-El hammamat- Bekkaria – El kouif – Boulhef dyr ; la phase –A- 2009
- URBA, Batna. (2009). plan d'occupation des sols No 1 Tébessa centre ville Batna, Algérie
- URBA, Batna. (2012) Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme Intercommunale (tebessa – hammamet –el kouif– bekkaria – boulhaf dyr) .Batna, Algérie
- URBACO.(2014) Schéma directeur d'aménagement touristique de la Wilaya de Tébessa SDAT
- الإحصاء العام للسكن والسكان 1966، وتصريحات عن إحصاء 2022.
- تقرير نيابة مديرية الجامعة للتنمية، الاستشراف والتوجيه لجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة 2024.
- تقرير مديرية الصحة لسكان لولاية تبسة 2021
- تصريح وزيرة تهيئة الاقليم والبنية دليلة بوجمة ، جريدة المساء بتاريخ 27 مارس 2015

المواقع الإلكترونية

- حساب حجم العينة من google على الرابط Sample Size Calculator by Raosoft, Inc.
- خلف الله بوجمعة: المدينة وتسيير النقل الحضري ، تم الاطلاع عليه في الموقع مارس 2023 :
<http://3omran-aghil.asso-web.com>
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?end=2022&locations=DZ&start=1960> ;
consulte le 19 décembre 2023.
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=DZ> consulte le 10 mars 2023.
- <https://aliqtissad-dz.dz/10/26/2016/>
- Haidar mustafa (2005) "*definition of management*" ; ACADEMICA . P 01 ;
https://www.academia.edu/6695354/1_1_Definition_of_Management
- www.infoclimat.fr/climatologie/annee/2022/tebessa/valeurs/60475.html ; consulté le 19-09-2023
- Google. 2022. "Tebessa El Khalia." accessed July, 13 2022.
<https://www.google.com/maps/place/Tebessa/@35.3832853,8.0993947,244m/data=!3m1!1e3!4m5!3m4!1s0x12f9ecc5b9b322df:0xe70c4a8b1f527176!8m2!3d35.4010797!4d8.1172958>
- -google 2022 Urban and Architectural heritage of Tebessa City “, accessed July, 13 2022. 21.
- <https://www.google.com/maps/@35.4055286,8.1151162,1196m/data=!3m1!1e3>
- <https://darelhilal.com/News/984468.aspx> consulté le 22/08/2023
- <https://www.google.com/amp/s/greenfue.com> consulté le 22/08/2023

الفہارس:

الصفحة	العناوين
	مقدمة عامة
1	المقدمة
3	الإشكالية
6	الفرضيات
6	أسباب اختيار الموضوع
6	أهداف البحث
7	المنهجية وتقنيات البحث
8	الدراسات السابقة
11	خطة البحث
الباب الأول: السياسة العمرانية والتسيير الحضري في الجزائر	
13	مقدمة الباب الأول
الفصل الأول : السياسة العمرانية في الجزائر	
15	مقدمة الفصل
16	1- السياسة العمرانية في الجزائر قبل 1830
18	2- السياسة العمرانية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1962)
23	3- السياسة العمرانية في الجزائر بعد الاستقلال
23	1-3- الفترة من 1962-1990
23	أ- المخطط الثلاثي 1967-1969
25	ب- المخطط الرباعي الأول 1970-1973
26	ت- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977
26	ث- أدوات وبرامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترة
26	❖ المخطط البلدي للتنمية PCD
27	❖ مخطط التحديث أو العصرية الحضري PMU
27	❖ المخطط العمراني الموجه PUD
29	❖ المخطط العمراني المؤقت PUP
29	❖ المناطق السكنية الحضرية الجديدة ZHUN
30	❖ التخصيص
30	❖ المناطق الصناعية
31	ج- المخطط الخمسي الأول (1980-1984)
31	ح- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
33	3-2- الفترة ما بعد 1990 إلى اليوم
33	1. فترة التكيف الهيكلي 1990-2000
41	2. برنامج النعاش الاقتصادي 2001-2004
42	3. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009
44	4. برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)
45	5. البرنامج الخماسي – برنامج التوطين النمو الاقتصادي 2015-2019
46	6. برنامج الانعاش الاقتصادي الجديد 2020-2024
47	7. برنامج التحسين الحضري كجزء من السياسة العمرانية والجزائر
49	8. دور البلدية في تنفيذ السياسات العمرانية من خلال الشهادات والرخص
49	8-1- شهادة الحيازة
50	8-2- شهادة التعمير

50	3-8- رخصة التجزئة
51	4-8- شهادة قابلية الاستغلال
51	5-8- شهادة التقسيم
51	6-8- رخصة البناء
52	7-8- شهادة المطابقة
52	8-8- رخصة الهدم
54	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: التسيير الحضري في الجزائر من خلال الأدوات القانونية والتشريعية	
56	مقدمة الفصل
57	I- الإطار المفاهيمي للتسيير الحضري
57	1- مفهوم التسيير
57	1-1- المبادئ العامة للتسيير
58	2- التسيير الحضري
58	1-2- مفهوم التسيير الحضري
60	2-2- شروط التسيير الحضري
60	3-2- أشكال التسيير الحضري
60	1-3-2- التسيير الحضري المركزي
61	2-3-2- التسيير الحضري اللامركزي
62	3-3-2- التسيير الحضري المختلط
63	4-2- مجالات التسيير الحضري
63	5-2- أبعاد التسيير الحضري
64	6-2- أقسام التسيير الحضري
64	1-6-2- التسيير المجالي للمدينة
65	2-6-2- التسيير الاقتصادي للمدينة
65	3-6-2- التسيير الإداري للمدينة
66	4-6-2- تسيير الهياكل القاعدية للمدينة
66	3- التسيير الحضري في الجزائر من خلال الأدوات القانونية والتشريعات
66	1-3- التشريعات والقوانين من الاستقلال إلى 1989
67	1-1-3- بدايات الجزائر المستقلة اللبنة الأساس من خلال القانون البلدي 1967
68	2-1-3- بداية تكريس الديمقراطية الاشتراكية من خلال قانون الولاية 1969 بد قانون البلدية
69	3-1-3- إصلاح التنظيم الاقليمي للولايات بعد 12 سنة من الاستقلال
69	4-1-3- بسط السيطرة على العقار من خلال الأمر المتعلق بتكوين الاحتياطات العقارية لصالح البلديات
71	5-1-3- محاولة ضبط شروط البناء من خلال القانون المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة 1982
72	6-1-3- مبادرة المحافظة على الثروات والتنوع البيئي من خلال قانون حماية البيئة 1983
73	7-1-3- التقسيم الإداري الثاني وإعادة هيكلة التراب الوطني 1984
73	8-1-3- مبادرة تصحيح الاختلالات الجهوية من خلال القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية سنة 1987
74	2-3- التشريعات والقوانين بعد 1990
74	1-2-3- تكريس مبدأ الديمقراطية واللامركزية من خلال قانوني البلدية والولاية لسنة 1990
78	2-2-3- تحرير المعاملات العقارية وسوق العقار من خلال قانون التوجيه العقاري (90-25)
78	3-2-3- نحو أدوات تخطيط وتسيير حضري جديدة بفضل قانون التهيئة والتعمير 90-29:
79	4-2-3- الرخص والشهادات: صدور المرسوم التنفيذي رقم (91-176) يحدد كفاءات شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك
80	5-2-3- بواصر الانفتاح على المجتمع المدني:
81	6-2-3- نزاع الملكية من أجل المنفعة العامة

82	7-2-3. تبني الاستدامة في تهيئة الاقليم:
83	8-2-3. مشكل النفايات من أبرز التحديات: صدر قانون يحدد كيفية تسير النفايات ومراقبتها ومعالجتها
84	9-2-3. الاستدامة البيئية والعقلانية في استعمال الموارد الطبيعية :
85	10-2-3- نحو سياسة جديدة للمدينة الجزائرية
86	11-2-3- ما بعد فيضانات باب الواد وزلزال بومرداس:
87	12-2-3- محاولة الحد من فوضى العمران والتلوث البصري داخل المدن:
88	13-2-3- البناءات غير المطابقة لرخصة البناء المسلمة
90	4- الفاعلين في مجال التسيير الحضري :
94	خلاصة الفصل
96	خلاصة الباب الأول
الباب الثاني : الدراسة التحليلية لمدينة تبسة	
97	مقدمة الباب الثاني
الفصل الأول: مدينة تبسة دراسة طبيعية وديمغرافية وعمرانية	
99	مقدمة الفصل
100	I- الدراسة الطبيعية لمدينة تبسة
100	1- الموقع
100	1-1- الموقع الجغرافي لولاية تبسة
100	2-1- الحدود الإدارية الولائية
101	3-1- البلدية تبسة
101	4-1- الموقع الفلكي لمدينة تبسة
101	5-1- موضع المدينة
102	2- التضاريس
102	1-2- الجبال
103	2-2- السهول
103	3-2- الانحدارات
104	4-2- الارتفاعات
104	3- المناخ
104	1-3- التساقط
106	2-3- درجات الحرارة
107	4- الجيوتقنية
109	II- الدراسة الديمغرافية لمدينة تبسة
109	1- مراحل التطور السكاني للمدينة
109	1-1- المرحلة الأولى (1870-1954)
109	2-1- المرحلة الثانية (1954-1966)
109	3-1- المرحلة الثالثة (1966-1977)
110	4-1- المرحلة الرابعة (1977-1987)
110	5-1- المرحلة الخامسة (1987-1998)
110	6-1- المرحلة السادسة (1998-2008)
111	7-1- المرحلة السابعة (2008-2022)
112	2- السكان الحضر
113	3- التركيب السكاني لتبسة
113	1-3- حسب الجنس
113	2-3- حسب الفئات العمرية

115	4- التركيب الاقتصادي والاجتماعي
117	5- تقديرات السكان على المدى القريب والمتوسط ولبعيد بناءً على تعداد 2022 وفقاً لمعدل نمو 1.50
117	6- توزيع سكان المدينة على المناطق العمرانية لسنة 2022
119	7- الكثافة السكانية بمدينة تبسة
121	III- الدراسة العمرانية
121	1- مراحل التطور المجالي لمدينة تبسة
121	- المرحلة الأولى قبل 1846 م
122	- المرحلة الثانية 1846-1932
122	- المرحلة الثالثة 1932-1962
123	- المرحلة الرابعة 1962-1977
124	- المرحلة الخامسة 1977-1987
125	- المرحلة السادسة 1987-1998
126	- المرحلة السابعة 1998-2008
126	- المرحلة الثامنة 2008-2022
127	2- التطور المجالي واستهلاك العقار
127	3- الكثافة السكانية الحضرية خلال الفترة 1977-2022
129	4- من سياسة التكتيف الحضري والتوسعات العمرانية إلى سياسة الأقطاب الحضرية لجديدة
130	5- تشخيص سياسة الأقطاب الحضرية الجديدة والهدف منها
132	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: استخدامات الأرض بمدينة تبسة	
135	مقدمة الفصل
136	1- دراسة وتحليل الاستبيان
137	أ- الخصائص العامة لعينة الدراسة
137	- الجنس
137	- المستوى التعليمي
137	- توزيع العينة وفقاً للمناطق العمرانية حسب الأحياء التي يقيمون فيها
139	- أصل العينة
140	2- استخدامات الأرض في مدينة تبسة
140	1-8- الاستخدامات السكنية
140	أ- توزيع السكنات الحضرية بمدينة تبسة
143	ب- الاستخدامات السكنية وفقاً لتصريحات عينة الدراسة
143	1. نوع المسكن
143	2. احترام المخططات
143	3. طبيعة الملكية
144	4. كيفية الحصول على المسكن
144	5. حالة المسكن
145	6. مكونات المسكن
146	7. مساحة المسكن
147	8. المساحة المبنية من المسكن
147	9. عدد الطوابق
148	10. معامل شغل المسكن
148	11. عدد الأسر التي تقيم في المسكن
149	12. المرافق والتجهيزات الأولية على مستوى الأحياء
149	2-8- الاستخدامات الخدمية العامة:
149	1. الاستخدامات التعليمية

150	1-1- الطور الابتدائي
151	2-1- الطور المتوسط
151	3-1- الطور الثانوي
152	4-1- المؤسسات التعليمية الخاصة
152	5-1- التكوين والمهني
152	6-1- التعليم العالي
154	2. الاستخدامات الصحية
154	1-2- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية
155	2-2- المؤسسة العمومية الاستشفائية
156	3. الاستخدامات الثقافية والرياضية
156	1-3- الاستخدامات الثقافية
156	2-3- الاستخدامات الرياضية والشبابية
156	4. الاستخدامات السياحية والترفيهية
157	5. الاستخدامات العقائدية والدينية
158	6. الاستخدامات الإدارية
158	7. الاستخدامات الأمنية والحماية
158	8. الاستخدامات الوظيفية (النشاطات)
158	1-8- الاستخدامات التجارية
158	2-8- استخدامات الأرض الخدمية
160	3-8- الاستخدامات الحرفية والصناعات الصغيرة (مناطق النشاطات)
160	4-8- الاستخدامات الصناعية (المناطق الصناعية)
162	9. الاستخدامات الترفيهية والنفعية (المساحات الخضراء)
163	10. استخدامات الأرض مواقف السيارات
164	11. استخدامات الأرض التقنية
164	1-11- شبكة الطرق والمواصلات
166	2-11- الأنفاق
166	3-11- الجسور
166	4-11- السكة الحديدية
167	5-11- الربط بشبكتي الكهرباء وغاز المدينة
167	6-11- التزويد بشبكة المياه الصالحة للشرب
169	7-11- شبكة الصرف الصحي
170	8-11- الربط بشبكة الأنترنات
171	النتائج والاستنتاجات
172	خلاصة الفصل
172	خلاصة الباب الثاني
الباب الثالث:	
التسيير الحضري من خلال التراث المعماري والعمراني والخدمات العمومية الحيوية بمدينة تبسة	
175	مقدمة الباب الثالث
الفصل الأول: تسيير التراث العمراني والمعماري والمحافظة عليه من خلال أدوات التسيير الحضري	
177	مقدمة الفصل
178	1- الإطار المفاهيمي
178	1-1- السياحة
178	2-1- التراث

180	3-1- الإطار العملياتي للتدخل على المعالم التراثية
181	2- سياسة الجزائر في مجال التسيير الحضري وحماية التراث
181	1-2- الإطار القانوني لحماية التراث في الجزائر
184	3- الإطار التاريخي لمدينة تبسة
186	4- الموروث الثقافي المعماري والعمراني لمدينة تبسة حسب التسلسل الزمني
187	1-4- تبسة الخالية (العتيقة)
189	2-4- معبد مينارف
189	3-4- المسرح المدرج (السيرك)
190	4-4- قوس النصر كراكلا
191	5-4- البازيليك (الكنيسة الرومانية المسيحية)
192	6-4- السور البيزنطي
192	7-4- الحمامات العمومية
192	8-4- الحديقة الأثرية
193	9-4- المسجد العتيق
193	10-4- الكنيسة الحديثة
194	5- التراث المعماري والعمراني من خلال أدوات التهيئة والتعمير
194	1-5- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تبسة
194	2-5- مخطط التهيئة الولائي
195	3-5- المخطط التجهيزي للتهيئة والتعمير
196	4-5- مخطط شغل الأراضي رقم 1 (مركز المدينة)
197	6- أسباب تدهور وتلف أماكن التراث المعماري والعمراني
197	1-6- العوامل الطبيعية
198	2-6- العوامل البشرية
199	3-6- العوامل الاقتصادية
199	4-6- العوامل العمرانية
200	7- عمليات التدخل على المعالم التراثية بمدينة تبسة
201	8- عمليات التدخل داخل السور البيزنطي وحوله
201	9- الدراسة التحليلية والنتائج وفقا لتحليل SWOT
202	1-9- عوامل القوة Strengths (عوامل داخلية)
203	2-9- الفرص Opportunities (عوامل خارجية)
203	3-9- عوامل الضعف Weaknesses (عوامل داخلية)
204	4-9- التهديدات Threats (عوامل خارجية)
206	10- الاستنتاجات والنتائج
207	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تسيير الخدمات العامة الحيوية بمدينة تبسة (النقل الحضري، النفايات الحضرية المنزلية، المساحات الخضراء)	
209	مقدمة الفصل
209	I- تسيير النقل الحضري
209	1- الإطار المفاهيمي
210	2- البعد التاريخي والإطار القانوني للنقل الحضري في الجزائر
212	3- المناطق الحضرية لمدينة تبسة في مجال النقل
213	4- الطرق وتصنيفاتها بمدينة تبسة
214	5- الحركية والتدفقات داخل شوارع المدينة
216	6- خصائص شبكة النقل وظروف التنقل
216	7- واقع النقل الحضري بمدينة تبسة

216	1-7- النقل الحضري بواسطة سيارات الأجرة
218	2-7- النقل الحضري بواسطة الحافلات
220	3-7- النقل المتخصص
221	4-7- النقل غير القانوني
221	8- وجهة نظر عينة من السكان في مجال النقل بالمدينة
221	1-8- وسيلة النقل التي تستعملها العائلة عموماً
222	2-8- حالة وسائل النقل المستعملة
223	3-8- مدى انضمام أوقات العمل بالنسبة لوسائل النقل الجماعية المتوفرة
223	9- تشخيص وتحليل النقل الحضري بمدينة تبسة من خلال التحليل الاستراتيجي SWOT
224	10- علاقة التوسع العمراني بتسيير النقل الحضري
226	11- الاستنتاجات والنتائج بالنسبة لمحور النقل الحضري بمدينة تبسة
226	II- تسيير النفايات الحضرية الصلبة المنزلية
226	1- الإطار المفاهيمي والقانوني لتسيير النفايات
228	2- تسيير النفايات الحضرية الصلبة المنزلية بمدينة تبسة
228	1-2- الوسائل المادية والبشرية المسخرة لجمع النفايات ونقلها
229	3- سياسة تسيير النفايات الحضرية الصلبة المنزلية بمدينة تبسة
229	1-3- سياسة تسيير النفايات قبل سنة 2000
230	2-3- سياسة تسيير النفايات من سنة 2000-2010
231	3-3- سياسة تسيير النفايات من سنة 2010-2022
235	4- تطور كمية النفايات الحضرية الصلبة الحضرية في مدينة تبسة:
236	5- تنظيم عملية جمع النفايات ونقلها
237	6- أنظمة جمع النفايات
238	7- أسباب زيادة كمية النفايات الصلبة المنزلية
238	8- أنواع النفايات الحضرية بمدينة تبسة
239	9- نتائج الدراسة وفقاً للاستبيان
239	1-9- وسائل جمع النفايات
240	2-9- الترددات في جمع النفايات
240	3-9- وجود تلوث في مختلف الأحياء من عدمه
241	4-9- وجود جمعيات أحياء في مختلف أحياء المدينة من عدمه
243	10- واقع معالجة النفايات الصلبة المنزلية بمدينة تبسة
243	1-10- فرز النفايات وجمعها
243	2-10- إعادة التدوير
244	3-10- نقل النفايات وتسليمها
244	4-10- المعالجة والتخلص
245	11- الاستنتاجات والنتائج في مجال تسيير النفايات الحضرية المنزلية وما شابها
246	III- تسيير المساحات الخضراء
246	1- الإطار المفاهيمي
246	1-1- تعريف المساحات الخضراء
247	1-2- أنواع المساحات الخضراء وفقاً للقانون الجزائري
248	2- الإطار القانوني والتاريخي للمساحات الخضراء
250	3- أنواع المساحات الخضراء بمدينة تبسة
251	4- نسبة المساحات الخضراء بالمدينة
251	5- نصيب الفرد من المساحات الخضراء بمدينة تبسة
252	6- توزيع المساحات الخضراء على المناطق الحضرية بمدينة تبسة
252	7- الدراسة التحليلية للمساحات الخضراء بمدينة تبسة

260	1-7- الحدائق العامة
260	1-1-7. حديقة التسلية والترفيه طريق قسنطينة
260	2-1-7. الحديقة العامة يحي فارس
260	3-1-7. الحديقة العمومية الدكان
261	4-1-7. الحديقة العمومية النهضة
261	5-1-7. الحديقة العمومية 04 مارس
262	6-1-7. الحديقة العمومية السنوسي
262	7-1-7. حديقة التسلية والترفيه طريق عنابة تيفيست
262	8-1-7. الحديقة العمومية لابريش
263	9-1-7. مساحات خضراء مهياة حول السور البيزنطي وساحة النصر داخله
263	2-7- حدائق ومساحات خضراء تابعة للتجهيزات والمرافق العامة
265	3-7- الصفوف المشجرة
265	8- المساحات الخضراء بمدينة تبسة من خلال أدوات التخطيط والتسيير الحضري
266	9- الفاعلين
267	10- دور التحسين الحضري في التعامل مع المساحات الخضراء
268	11- التحسين الحضري من خلال عينة الدراسة ومدى استفادة الأحياء من هذه العملية
270	12- الاستنتاجات والنتائج في مجال تسيير المساحات الخضراء بالمدينة
271	خلاصة الفصل
273	خلاصة الباب الثالث
الخاتمة والتوصيات	
275	الخاتمة
281	التوصيات
281	1- التوصيات القانونية والتشريعية
281	2- التوصيات التنظيمية والتسييرية
282	3- التوصيات العمرانية والمعمارية
284	4- التوصيات الاجتماعية والاقتصادية
285	5- التوصيات الثقافية والبيئية
289	المراجع
297	الفهرس العام
304	فهرس الأشكال
306	فهرس الجداول
307	فهرس الصور الجوية
308	فهرس الصور
311	الملاحق
314	الملخص

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	خريطة بايلكات الجزائر في العهد العثماني	18
2	الوظائف العامة للتسيير	58
3	التسيير الحضري المركزي	61
4	موقع ولاية تبسة، وموقع بلدية تبسة	102
5	معدل التساقطات السنوية (2002-2022)	104
6	معدل التساقطات الشهرية لسنة 2022	105
7	درجات الحرارة لمدينة تبسة لعام 2022	107

108	جيو تقنية الأرض بمدينة تبسة	8
111	مراحل النمو السكاني لمدينة تبسة (1870-2022)	9
112	تطور عدد سكان مدينة تبسة	10
113	تقسيم سكان بلدية تبسة 2008-2022	11
113	تقسيم سكان بلدية تبسة حسب الجنس سنة 2008	12
114	توزيع سكان مدينة تبسة حسب الفئات العمرية لفترتي 2008-2022	13
115	نسبة النشاط وتوزيع السكان البالغين 15 سنة وأكثر لسنة 2022	14
116	المستوى التعليمي للسكان البالغين 05 سنوات وأكثر	15
118	توزيع سكان حسب كل منطقة من المدينة	16
120	الكثافة السكانية لكل منطقة من المدينة لسنة 2022	17
121	مخطط مدينة تبسة سنة 1842	18
122	مخطط مدينة تبسة سنة 1951	19
128	استهلاك العقار وزيادة مساحة المدينة خلال مراحل تطورها المجالي بين 1962-2022	20
137	جنس أفراد العينة المستجوبة	21
137	المستوى التعليمي لأفراد العينة	22
138	توزيع العينة وفقاً للأحياء حسب المناطق العمرانية	23
139	هل أصلكم من مدينة تبسة (أصل العائلة)	24
139	في حالة أصلكم من خارج مدينة تبسة من أين قدمتم (دائرة نسبية)	25
139	في حالة أصلكم من خارج مدينة تبسة من أين قدمتم (أعمدة بيانية)	26
140	أنواع السكنات بمدينة تبسة سنة 2022	27
143	نوع المسكن الذي تقيم فيه العينة	28
143	مدى احترام المسكن الفردية للمخططات	29
144	طبيعة الملكية للمساكن حسب العينة المستجوبة	30
144	كيفية الحصول هلى المساكن وفق البينة المستجوبة	31
145	حالة مساكن العينة	32
145	حالة المساكن حسب الأحياء	33
146	مكونات المساكن حسب العينة المستجوبة	34
147	المساحة الاجمالية للمسكن	35
147	المساحة المبنية من المسكن	36
147	عدد الطوابق في المسكن حسب العينة المستجوبة	37
148	معامل شغل المسكن	38
148	عدد الأسر التي تقيم في المسكن	39
149	وجود المرافق والتجهيزات الأولية على مستوى الأحياء (دائرة نسبية)	40
149	وجود المرافق والتجهيزات الأولية على مستوى الأحياء (أعمدة بيانية)	41
162	المساحات الخضراء ومساحات اللعب المهيأة في الأحياء	42
162	مدى تهيئة ممرات الراجلين في الأحياء	43
163	مدى وجود التهيئة الخارجية والتأثيث الحضري كماكن انتظار الحافلات والمقاعد العمومية...	44
163	حالة التهيئة الخارجية والتأثيث الحضري بمختلف الأحياء	45
163	تقييم المساحات الخضراء ومساحات اللعب والتأثيث الحضري عموما في مختلف الأحياء	46
165	حالة الطرق في الأحياء حسب عينة الدراسة	47
165	حالة الطرق في الأحياء حسب المناطق	48
167	نسبة التغطية بشبكة الكهرباء حسب العينة	49
167	نسبة التغطية بشبكة غاز المدينة حسب العينة	50
168	نسبة التغطية بشبكة المياه الصالحة للشرب حسب العينة	51
168	مصادر التمويل بمياه الشرب بالنسبة للمساكن غير الموصولة بشبكة المياه الصالحة للشرب	52
168	تردد التزويد بالمياه الصالحة للشرب في الأسبوع الواحد حسب العينة	53

168	تردد التزويد بالمياه الصالحة للشرب في الأسبوع الواحد بمختلف الأحياء	54
169	حالة شبكة المياه الصالحة للشرب	55
169	نسبة التغطية بشبكة الكهرباء حسب العينة	56
170	نسبة التغطية بشبكة الكهرباء حسب العينة	57
222	وسيلة النقل المستعملة بالنسبة لعينة من سكان مدينة تبسة	58
222	حالة وسائل النقل المستعملة حسب العينة المستجوبة	59
223	مدى انضباط وانتظام وقت عمل وسائل النقل الجماعي	60
238	أنواع النفايات الصلبة بمدينة تبسة	61
239	الوسائل المختلفة في جمع النفايات المنزلية حسب عينة الدراسة	62
239	الوسائل المختلفة في جمع النفايات المنزلية في الأحياء حسب عينة الدراسة	63
240	الترددات في جمع النفايات المنزلية للأحياء في الأسبوع الواحد	64
241	مدى وجود تلوث في الأحياء حسب عينة الدراسة	65
241	نوع التلوث في الأحياء	66
242	مدى وجود جمعيات على مستوى الأحياء حسب عينة الدراسة	67
242	مدى وجود حملات تحسيسية بأهمية المحافظة على الأحياء والمدينة ونظافتها	68
269	مدى استفادة الأحياء من عمليات التحسين الحضري وفقاً لعينة الدراسة	69
269	مدى استفادة الأحياء من عمليات التحسين الحضري حسب الأحياء	70

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تقسيم الاعتمادات المالية على المحاور الكبرى لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2004-2001	42
2	تقسيم الاعتمادات المالية على المحاور الكبرى للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	43
3	تقسيم الاعتمادات المالية على المحاور الكبرى للبرنامج التنموي الخماسي 2010-2014	45
4	مجالات التسيير الحضري	63
5	معدل التساقطات السنوية (2002-2022)	104
6	معدل التساقطات الشهرية لسنة 2022	105
7	درجات الحرارة لمدينة تبسة لعام 2022	106
8	مراحل تطور السكان ومعدلات النمو بين (1870-2022)	110
9	توزيع سكان بلدية تبسة خلال تعداد 2008-2022	111
10	تقسيم سكان بلدية تبسة حسب الجنس سنة 2008	112
11	توزيع سكان مدينة تبسة حسب الفئات العمرية لفترتي 2008-2022	113
12	نسبة النشاط وتوزيع السكان البالغين 15 سنة وأكثر	114
13	المستوى التعليمي للسكان البالغين 05 سنوات وأكثر حسب لمستوى التعليمي	115
14	سكان المدينة ضمن المناطق العمرانية لسنة 2022	116
15	الكثافة السكانية ضمن المناطق العمرانية	119
16	استهلاك العقار وزيادة مساحة المدينة (1962-2022)	128
17	الكثافة السكانية بمدينة تبسة خلال الفترة 1977-2022	129
18	السكنات بمدينة تبسة حسب النوع 2022	140
19	الكثافة السكانية بمدينة تبسة حسب المناطق العمرانية لسنة 2022	141
20	معطيات عن التعليم الابتدائي بمدينة تبسة لسنة 2021/2022	150
21	معطيات عن التعليم المتوسط بمدينة تبسة لسنة 2021/2022	151
22	معطيات عن التعليم الثانوي بمدينة تبسة لسنة 2021/2022	151
23	المؤسسات التعليمية الخاصة	152
24	التجهيزات الصحية التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بمدينة تبسة	154
25	التجهيزات الصحية التابعة للمؤسسة الاستشفائية بمدينة تبسة	155

157	الحظيرة الفندقية بمدينة تبسة 2022	26
219	خطوط النقل الحضري الجماعي بالحافلات والعروض المتوفرة	27
222	تشخيص وتحليل النقل الحضري بمدينة تبسة من خلال التخطيط الاستراتيجي SWOT	28
228	الامكانيات المادية لمختلف المؤسسات المكلفة بجمع النفايات بمدينة تبسة لسنة 2021	29
229	الامكانيات البشرية لمختلف المؤسسات المكلفة بجمع النفايات بمدينة تبسة لسنة 2021	30
230	تقسيم المدينة إلى ثمانية مناطق حضرية سنة 2002	31
235	إنتاج النفايات الشهري والسنوي خلال الفترة (2015-2021)	32
236	تطور معدل إنتاج النفايات السنوي خلال الفترة (2015-2021)	33
236	مكونات النفايات الحضرية الصلبة حسب مركز الردم لتقني لمدينة تبسة	34
237	كمية النفايات لحضرية المنزلية حسب الأحياء لمدينة تبسة سنة 2022	35
250	المساحات الخضراء الموجودة بمدينة تبسة	36
253	توزيع المساحات الخضراء في مدينة تبسة حسب المناطق الحضرية	37

فهرس الصور الجوية:

الصفحة	العنوان	الرقم
119	توزيع السكان ضمن المناطق العمرانية بمدينة تبسة 2022	01
120	توزيع الكثافة السكانية بمدينة تبسة 2022	02
123	مدينة تبسة خلال الفترة 1962-1977	03
124	مدينة تبسة خلال الفترة 1977-1987	04
125	مدينة تبسة خلال الفترة 1987-1998	05
126	مدينة تبسة خلال الفترة 1998-2008	06
127	مدينة تبسة خلال الفترة 2008-2022	07
130	الأقطاب الحضرية والتوسعات العمرانية المستقبلية لمدينة تبسة	08
138	توزيع العينة وفقا للمناطق العمرانية المشكلة للنسيج الحضري للمدينة	09
142	توزيع الكثافة السكانية على المناطق العمرانية بمدينة تبسة لسنة 2022	10
150	توزيع المؤسسات وفق المناطق العمرانية	11
152	توزيع المتوسطات والثانويات وفق المناطق العمرانية	12
153	التجهيزات الجامعية على مستوى مدينة تبسة	13
166	الطرق الرئيسية بمدينة تبسة	13
187	موقع المعالم التراثية العمرانية والمعمارية لمدينة تبسة	14
188	تبسة الخالية	15
213	المناطق الحضرية الخمسة بمدينة تبسة	16
214	تصنيف طرق مدينة تبسة	17
216	التدفقات والحركية في طرق مدينة تبسة	18
217	مسارات النقل بسيارات الأجرة الحضرية الجماعية بمدينة تبسة	19
218	مسارات النقل بسيارات الأجرة الحضرية الفردية بمدينة تبسة	20
220	مسارات النقل الحضري الجماعي بالحافلات بمدينة تبسة	21
231	المنطقة الحضرية الأولى	22
231	المنطقة الحضرية الثانية	23
232	المنطقة الحضرية الثالثة	24
232	المنطقة الحضرية الرابعة	25
232	المنطقة الحضرية الخامسة	26
233	المنطقة الحضرية السادسة	27
233	المنطقة الحضرية السابعة	28
233	المنطقة الحضرية الثامنة	29
234	المنطقة الحضرية التاسعة	30

234	المنطقة الحضرية العاشرة	31
234	المنطقة الحضرية الحادية عشرة	32
235	تقسيم المجال العمراني إلى 11 منطقة حضرية	33
251	المساحات الخضراء المختلفة بمدينة تبسة	34
253	توزيع المساحات الخضراء في مدينة تبسة حسب المناطق الحضرية	35
254	المساحات الخضراء في المنطقة الحضرية الأولى	36
255	المساحات الخضراء في المنطقة الحضرية الثانية	37
255	المساحات الخضراء في المنطقة الحضرية الثالثة	38
256	المساحات الخضراء في المناطق الحضرية الرابعة، الخامسة والسادسة	39
257	المساحات الخضراء في المنطقة الحضرية السابعة	40
257	المساحات الخضراء في المنطقة الحضرية الثامنة	41
258	المساحات الخضراء في المنطقة الحضرية التاسعة	42
259	المساحات الخضراء في المنطقة الحضرية العاشرة	43
259	المساحات الخضراء في المنطقة الحضرية الحادية عشرة	44
260	حديقة التسلية والترفيه طريق قسنطينة	45
260	الحديقة العامة يحي فارس	46
261	الحديقة العمومية الدكان	47
261	الحديقة العمومية النهضة	48
262	الحديقة العمومية قاعة المؤتمرات	49
262	الحديقة العمومية السنوسي	50
263	حديقة التسلية والترفيه طريق عنابة تيفيست	51
263	الحديقة العمومية لابريش	52
264	مساحات خضراء مهياة حول السور البيزنطي وساحة النصر داخله	53
279	اقتراح مسارات النقل الحضري الجماعي بالترامواي بمدينة تبسة	54

فهرس الصور:

الصفحة	العنوان	الرقم
190	معبد مينارف	01
190	المسرح المدرج (السيرك)	02
191	قوس النصر كراكلا	03
191	البازيليك (الكنيسة الرومانية المسيحية)	04
193	السور البيزنطي	05
193	الحديقة الأثرية	06
194	المسجد العتيق	07
194	الكنيسة الحديثة	08
197	تأثير الرطوبة والعوامل الطبيعية على قوس النصر كراكلا	09
197	النباتات على قوس النصر كراكلا وما يمكن أن ينجر عنه من أضرار	10
198	تخريب المعالم وتشويهها من خلال الكتابة عليها (السور البيزنطي)	11
198	إزالة الكتابات على السور البيزنطي	12
199	تخريب المعالم وتشويهها من خلال حرق الكرتون والنفايات بجانبها	13
199	اخماد وتنظيف مكان الحرق من طرف حارس الدائرة الأثرية	14
200	عملية الترميم لقوس النصر كراكلا	16-15
200	أماكن الأعمدة المفقودة في قوس النصر كراكلا واستعمل الاسمنت المسلح في عملية الترميم واضحة	18-17
206	التجارة الفوضوية داخل السور البيزنطي	19

206	التجارة خارج المحلات	20
206	احتلال الأرصفة من التجار	21
206	تجارة فوضوية خارج السوق المغطى	22
225	مركز الردم التقني بتبسة	23
242	عمليات النظافة ضمن السبت البيئي بمشاركة عديد الفاعلين	27-26-25-24
243	الممارسات السليمة تجاه النقاط السوداء وتحويلها إلى أماكن جيدة	29-28
245	ساحة النصر (كارنو سابقا) داخل السور البيزنطي	30
245	الجهة الجنوبية للسور البيزنطي من الخارج بجانب باب سولومون	31
246	استعمال جرار بمقطورة مفتوح	32
246	جنوب مقر البلدية موقف سيارات	33
246	بجانب السكنات الجماعية حي سكانسكا بجانب المتوسطة	34
246	في مركز المدينة بجانب محطة النقل الحضري لسيارات الأجرة	35
260	حديقة التسلية والترفيه طريق قسنطينة	36
260	الحديقة العامة يحي فارس	37
261	الحديقة العمومية الدكان	38
261	الحديقة العمومية النهضة	39
262	الحديقة العمومية قاعة المؤتمرات	40
262	الحديقة العمومية السنوسي	41
263	حديقة التسلية والترفيه طريق عنابة تيفيست	42
263	الحديقة العمومية لابريش	43
264	تدهور المساحة الخضراء حول لسور البيزنطي	44
265	مساحات خضراء تابعة لمرفق عمومي مسجد الرحمان	45
265	صف مشجر	46
269	غياب التهيئة الخارجية والتأثيث الحضري ومساحات اللعب وتدهور الأوساط الحضرية	50-49-48-47

الملاحق:

جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي
معهد تسيير التقنيات الحضرية
استمارة خاصة بالسكان

استمارة استبيان مقدمة في اطار اعداد اطروحة دكتوراه علوم
موضوع الأطروحة: تأثير التطور المجالي على التسيير الحضري حالة مدينة تبسة
من إعداد الطالب: براهيم سامي
تحت اشراف أستاذ التعليم العالي بوشمال صالح

ملاحظات: - ضع علامة (X) في الخانة أمام الجواب المختار.

- إن الهدف من هذه الاستمارة هو البحث العلمي فقط. الرجاء إفادتنا بمعلومات صحيحة ودقيقة وشكرا.

1- السكن:

- 1- نوع المسكن الذي تقيمون فيه: - سكن فردي - سكن نصف جماعي - سكن جماعي
- 2- ان كان سكنكم فردي هل هو: - مبني وفق مخططات - مبني من غير مخططات
- 3- المسكن الذي تقيم فيه؟ - ملك بوثائق - ملك بدون وثائق - كراء - وظيفي - أخرى
- 4- هل المسكن منجز منذ؟ - أقل من 5 سنوات - أقل من 10 سنوات - أكثر من 10 سنوات
- 5- ما هي مساحة الاجمالية المسكن؟ - أقل من 100م² - بين 100 و 200م² - أكثر من 200م²
- 6- ما هي المساحة المبنية من المسكن؟-أقل من 60م² - بين 60 و 100م² - بين 100 و 200م² - أكثر من 200م²
- 7- عدد الطوابق في المسكن: - طابق ارضي - طابقين - أكثر من طابقين
- 8- كيف تحصلت على هذا المسكن؟- بنيته - اشتريته - استفادة من الدولة - أجرته - أخرى
- 9- بالمسكن؟ - غرفة نوم - أكثر من غرفة نوم - استقبال - مطبخ - حمام - مرحاض - فناء - مرآب

2- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعائلة

- 1- عدد الأفراد الذين يشغلون المسكن: - اقل من 4 أفراد - من 4 إلى 6 أفراد - أكثر من 6 أفراد
- 2- عدد الأسر في المسكن: - أسرة واحدة - أسرتين - أكثر من أسرتين
- 3- المستوى الدراسي لرب العائلة: - جامعي - ثانوي - متوسط - ابتدائي - لا يقرأ
- 4- مهنة أو نشاط رب العائلة: - موظف - متقاعد - مهن حرة - متقاعد - بطال
- 5- هل أصلكم من مدينة تبسة: - نعم - لا

- في حالة لا منذ متى وأنت تقيم بمدينة تبسة؟-.....

- في حالة لا من أين قدمتم؟ - الريف بلدية تابعة لولاية تبسة من خارج ولاية تبسة.

3- التهيئة والتسيير الحضري:

- 1- هل المسكن مربوط بشبكة المياه الصالحة للشرب؟ - نعم - لا
- في حالة نعم هل تزودون بالمياه؟ - يوميا - يوم بعد يوم - مرتين في الأسبوع - مرة في الأسبوع
- ما هي طبيعة شبكة مياه الشرب؟ - جديدة - متوسطة - قديمة

- في حالة لا ما هو مصدر تمويلكم بمياه الشرب؟ - صهاريج البلدية - الشراء - أخرى
- 2- هل المسكن مربوط بشبكة الصرف الصحي؟ - نعم - لا
- في حالة لا كيف يتم صرف المياه المستعملة؟ -
- 3- هل المسكن مربوط بشبكة الكهرباء؟ - نعم - لا
- 4- هل المسكن مربوط بشبكة غاز المدينة؟ - نعم - لا
- 5- ما هي وسيلة النقل التي تستعملها العائلة عموماً؟ - سيارة خاصة - سيارة أجرة - حافلة - أخرى
- 6- ما هي حالة وسائل النقل المستعملة؟ - جيدة - متوسطة - سيئة
- 7- هل وسائل النقل الجماعية ان وجدت : تعمل بوقت منتظم تتأخر نوعاً ما ليس لها وقت منتظم
- 8- ما هي حالة الطرق في الحي؟ - جيدة - متوسطة - سيئة
- 9- هل ممرات الراجلين في الحي؟ - مهيأة - غير مهيأة
- 10- هل هناك مساحات خضراء ومساحات لعب مهيأة في الحي؟ - موجودة - غير موجودة
- 11- هل هناك تهيئة خارجية؟ - أماكن انتظار الحافلات - مقاعد عمومية
- 12- هل هناك التجهيزات والمرافق الأولية على مستوى الحي؟ - ابتدائية - روضة أطفال
- 13- ما هي وسيلة جمع النفايات المنزلية في الحي؟ - شاحنة البلدية - حاوية عمومية - وسيلة خاصة - أخرى
- 14- ان كان الجمع بشاحنة البلدية هل يتم ذلك؟ - يومياً - يوم بيوم - مرتين في الأسبوع - مرة في الأسبوع
- 15- هل هناك تلوث في الحي؟ - نعم - لا
- في حالة نعم ما هو نوع التلوث؟ - تلوث سمعي كالضجيج - تلوث بصري كالردوم - تلوث بالروائح الكريهة
- من المتسبب في هذا التلوث؟
- في حالة لا لمن ترجعون سبب ذلك؟ - اهتمام السلطات - وعي المواطن - غيرها
- 16- هل هناك جمعية حي ضمن حيكم؟ - نعم - لا
- في حالة نعم ما هي الأعمال التي تقوم بها؟ - حملات توعية - حملات تنظيف - تزيين المحيط
- الدفاع عن حقوق المواطن - لا تقوم بشيء
- 17- هل هناك حملات تحسيسية بأهمية المحافظة على الأحياء والمدينة ونظافتها؟ - نعم - لا
- 18- في حالة نعم من يقوم بهذه الحملات؟ - الولاية - البلدية - الجمعيات - غيرها
- 19- هل استفاد حيكم من عملية التحسين الحضري؟ - نعم - لا

ملاحظة: - حافظ على هذه الاستمارة وأجب بدقة من فذلك تعاوننا معنا في هذا البحث العلمي الميداني

- لكم منا جزيل الشكر

الملخص:

يندرج هذا البحث ضمن مجال تسيير المدينة والتحديات التي تواجه الميسيرين، أين تناولنا بالدراسة مدينة تبسة، التي تعاني عديد المشاكل مثل الكثير من المدن على التراب الوطني، ويهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير التطور المجالي على التسيير الحضري بمدينة تبسة، من خلال تحليل العلاقة التفاعلية بين النمو العمراني والمجالي وبين فعالية أدوات وسياسات التسيير الحضري، وقمنا بمعالجة البحث من خلال ثلاثة أبواب، الباب أول نظري تناولنا فيه السياسة العمرانية في الجزائر وكذا التشريعات والأدوات القانونية والعملياتية المعمول بها في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، ومنه إلى باب تحليلي تعرفنا به على الخصائص الطبيعية والديمغرافية لمجال الدراسة، وكذا التطور المجالي للمدينة ببعديه المخطط والعشوائي وصولاً إلى باب ثالث ميداني ركزنا فيه على البعد التراثي المعماري والعمراني للمدينة ودوره في المساهمة في التنمية المحلية، و ثم تشخيص حالة الخدمات العمومية الحيوية على مستوى المدينة ممثلة في النقل والنفايات الحضرية المنزلية والمساحات الخضراء، والتي نرى أنها من أهم الخدمات العمومية التي تساهم في الرفع والارتقاء بالمستوى المعيشي والحياتي لسكان المدينة، بالاعتماد على المسح الميداني، والاستبيانات، وخلصنا إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود قصور في التنسيق بين أدوات التسيير الحضري والتطور المجالي للمدينة، وكذا تدهور في حالة التراث المعماري والعمراني، والأوساط الحضرية من خلال التلوث، والازدحام المروري، ونقص المساحات الخضراء، وعلى ضوء ذلك تم وضع مجموعة من التوصيات لتفعيل دور التسيير الحضري في التحكم الأمثل بالتوسع العمراني لمدينة تبسة، مع تحسين مستوى الخدمات الحيوية بها، والرقى بالإطار المعيشي لسكانها، والمساهمة في دفع عجلة التنمية بها.

الكلمات المفتاحية: التطور المجالي – التسيير الحضري – التخطيط الحضري – التراث المعماري – تبسة.

Abstract

This research falls within the field of city management and the challenges facing managers. We studied the city of Tébessa, which suffers from many problems like many other cities in the national territory. This research aims to study the influence of spatial evolution on urban management in the city of Tébessa, by analyzing the interactive relationship between urban and spatial growth and the effectiveness of urban management tools and policies. We approached this research through a theoretical part in which we dealt with urban policy in Algeria as well as legislation, legal and operational tools in force in Algeria since independence until today. This led us to an analytical part where we became familiar with the natural and demographic characteristics of the study area, as well as the spatial development of the city in its planned and spontaneous dimensions, leading to a field section where we focused on the role of the architectural and urban heritage dimension of the city and its contribution to local development. We then diagnosed the state of vital public services at the city level, namely transport, household urban waste and green spaces, which we consider among the most important public services that contribute to improving the living conditions of the city's inhabitants, based on field surveys and questionnaires. We arrived at a set of results, the most important of which are the existence of a deficiency in the coordination between urban management tools and the spatial evolution of the city, as well as a deterioration in the state of architectural and urban heritage and urban environments through pollution, traffic congestion and lack of green spaces. On this basis, a set of recommendations was formulated to activate the role of urban management in the optimal control of the urban expansion of the city of Tébessa, as well as improving the level of vital services, promoting the living environment of the inhabitants and contributing to stimulating its development.there.

Keywords : Spatial evolution - Urban management - Urban planning - Architectural heritage – Tébessa.

Résumé:

Cette recherche s'inscrit dans le domaine de la gestion des villes et des défis auxquels sont confrontés les gestionnaires. Nous avons étudié la ville de Tébessa, qui souffre de nombreux problèmes comme beaucoup d'autres villes du territoire national. Cette recherche vise à étudier l'influence de l'évolution spatiale sur la gestion urbaine de la ville de Tébessa, en analysant la relation interactive entre la croissance urbaine et spatiale et l'efficacité des outils et des politiques de gestion urbaine. Nous avons abordé cette recherche à travers une partie théorique dans laquelle nous avons traité de la politique urbaine en Algérie ainsi que des législations, outils juridiques et procédés opérationnels en vigueur en Algérie depuis l'indépendance jusqu'à aujourd'hui. Ceci nous a mené à une partie analytique où nous nous sommes familiarisés avec les caractéristiques naturelles et démographiques de la zone d'étude, ainsi qu'avec le développement spatial de la ville dans ses dimensions planifiée et spontanée, aboutissant à une section de terrain où nous nous sommes concentrés sur le rôle de la dimension patrimoniale architecturale et urbanistique de la ville et sa contribution au développement local. Nous avons ensuite diagnostiqué l'état des services publics vitaux au niveau de la ville, à savoir le transport, les déchets urbains ménagers et les espaces verts, que nous considérons parmi les services publics les plus importants qui contribuent à l'amélioration des conditions de vie des habitants de la ville, en nous basant sur des enquêtes de terrain et des questionnaires. Nous sommes parvenus à un ensemble de résultats dont les plus importants sont l'existence d'une déficience dans la coordination entre les outils de gestion urbaine et l'évolution spatiale de la ville, ainsi qu'une détérioration de l'état du patrimoine architectural et urbain et des milieux urbains à travers la pollution, la congestion du trafic et le manque d'espaces verts. Sur cette base, un ensemble de recommandations a été formulé pour activer le rôle de la gestion urbaine dans la maîtrise optimale de l'expansion urbaine de la ville de Tébessa, ainsi que l'amélioration du niveau des services vitaux, la promotion du cadre de vie des habitants et la contribution à stimuler son développement.

Les mots-clés: Évolution spatiale – La Gestion urbaine – La Planification urbaine – Le Patrimoine architectural – Tébessa.